المجلة الدولية للدراسات الإنسانية

مجلة مُحَكَّمة تُعنى بنشر الأبحاث الأكاديمية وأفضل الممارسات في المجال الإغاثي والإنساني، تصدر كل أربعة أشهر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

نحـــو إنســـانية بلا حـــدود
Towards an Unrestricted Humanity

الأبعاد الإنسانية للتغيرات المناخية

المسؤولية المجتمعية للجامعة الإفريقية الخاصة تجاه الكوارث والأزمات

دراسة مسحية لحالة السودان

ماذا يكتبون عن اللاجئين والنازحين؟

تحليل ببليوغرافي للدراسات المنشورة في المجلات الأكاديمية الدولية ٢٠٠٠م – ٢٠٢٠م

واقع سياسات الهجرة بالبلدان المغاربية

دراسة تحليلية

إرساء آليات العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراع

بين إشراك المجتمع والحد من التطرف

العدد (٩) جمادى الآخرة ١٤٤٤ هـ | يناير ٢٠٢٣م

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

المجلة الدولية للدراسات الإنسانية

مجلة مُحكَّمة تُعنى بنشر الأبحاث الأكاديمية وأفضل الممارسات في المجال الإغاثي والإنساني،
تصدر كل أربعة أشهر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

العدد (٩) جمادى الآخرة ١٤٤٤ هـ | يناير ٢٠٢٣م

المشرف العام

معالي الدكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة

المستشار بالديوان الملكي والمشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

رئيس التحرير

الدكتور/ عقيل بن جمعان الغامدي

مساعد المشرف العام لشؤون التخطيط والتطوير

محتوى العدد

الأبعاد الإنسانية للتغيرات المناخية	د. خديجة عرفة	٣
المسؤولية المجتمعية للجامعة الإفريقية الخاصة تجاه الكوارث والأزمات دراسة مسحية لحالة السودان	د. خالد محمد دفع الله	٢٣
ماذا يكتبون عن اللاجئين والنازحين؟ تحليل ببليوغرافي للدراسات المنشورة في المجلات الأكاديمية الدولية ٢٠٠٠م - ٢٠٢٠م	د. أحمد موسى بدوي	٤٩
واقع سياسات الهجرة بالبلدان المغاربية دراسة تحليلية	د. رشيد بوعبيد	٧٧
إرساء آليات العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراع بين إشراك المجتمع والحد من التطرف	د. الحسين العويمر	٩٥

عنوان التواصل

المجلة الدولية للدراسات الإنسانية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - فاكس ٤٦٤٧٨٥١
البريد الإلكتروني: Journal@ksrelief.org

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

الهيئة الاستشارية

أ. د. صالح حمد السحيباني	الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (سابقًا)
أ.د. موكيش كابيلا	أستاذ الصحة العالمية والشؤون الإنسانية جامعة مانشستر
أ. د. غادة عبدالرحمن الطريف	أستاذ علم الاجتماع جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
أ. د. ميتشل بيلفر	مؤسس ورئيس مركز المعلومات الأوربي - الخليجي
أ.د. مساعد راشد العنزي	مدير الإدارة القانونية - الهلال الأحمر الكويتي عضو هيئة تدريس (منتدب) كلية الحقوق - جامعة الكويت
م. مكي حامد	مستشار التخطيط والتطوير ومدير البحوث والمعلومات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية
١٤٤١/١٦٧٥ تاريخ ١٤٤١/٢/٤هـ ردمد رقم ٨٣٩٨ - ١٦٥٨
الفسح الإعلامي: ١٤٤٣/٢٦٧

الناشر

دار الفيصل الثقافية
Al Faisal Cultural House

المدير العام
د. هباس رجاء الحربي

مدير التحرير
مهند أحمد السهو

سكرتير التحرير
راكان الأحمد

رئيس قسم التصميم
ينال إسحق

التصميم
سبهان غاني

التدقيق والمراجعة اللغوية
بدر الخرعان

هاتف: ١١٤٥٥٥٥٠٤ (٩٦٦+) **تحويلة:** ٤٠١
البريد الإلكتروني: Journal@ksrelief.org

ضوابط النشر

عند تقديم الدراسة أو البحث إلى النشر، يجب مراعاة الآتي:

١) أن تقع المادة العلمية المراد نشرها ضمن نطاق المجلة.
٢) ألَّا يكون البحث منشورًا، أو مقدمًا للنشر في جهة أخرى.
٣) ألَّا يتجاوز ملخص البحث (٢٥٠) كلمة مع الكلمات المفتاحية.
٤) ألَّا يقل البحث عن (٤٠٠٠) كلمة، ولا يزيد على (٧٠٠٠) كلمة.
٥) ألَّا تقل الممارسة عن (١٥٠٠) كلمة، ولا تزيد على (٣٥٠٠) كلمة.
٦) إثبات جميع المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث وفقًا لمعايير نظام التوثيق (APA) الإصدار السادس في متن البحث، والمراجع والمصادر مع قاعدة بياناتها الببليوغرافية في نهاية البحث.
٧) في حال إرفاق صور توضيحية، يجب أن تكون الصور بدقة عالية.
٨) أن يُقَدم البحث بصيغة ملف وورد (Word)، مع سيرة ذاتية للباحث.
٩) ترسل جميع الأبحاث إلى بريد المجلة: Journal@ksrelief.org

ما ورد في المجلة من آراء وتحليلات وإحصاءات واستنتاجات يتحمل الباحثون وحدهم المسؤولية عنه.

١

الأبعاد الإنسانية للتغيرات المناخية

د. خديجة عرفة - مصر
مدير إدارة القضايا الإستراتيجية
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الملخص

هدفت الورقة إلى مناقشة تداعيات التغيُّرات المناخيَّة على الأبعاد المختلفة للأمن الإنسانيّ، التي حدَّدها تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤م في الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، وأمن المجتمع المحلي، والأمن السياسي. وذلك للتعرُّف على حدود التأثير والتأثُّر، ومدى ملاءمة الاقتراب الإنساني لتقديم حلول للمشكلات البيئية، وحدود تداخل التأثيرات بين الأبعاد المختلفة لارتباط ذلك الوثيق بأولويات التحرُّك.

عُنيت الورقة بتعريف مفهوم الأمن الإنساني، والسياق الذي برز في إطاره، وأبرز الاتّجاهات في تعريف المفهوم، وكذلك الأبعاد المختلفة للمفهوم. إضافة إلى بحث تداعيات التغيُّرات المناخيَّة على كلِّ بُعدٍ من الأبعاد السبعة للمفهوم حاليًّا ومستقبلًا.

وقد خلصت الورقة أن التطورات المتلاحقة تكشف حجم الهشاشة والمخاطر التي يُعانيها أمن الأفراد في جميع مناطق العالم سواء كانت تحديات صحية أو بيئية أو غير ذلك. مع وجود تداخل شديد بين الأبعاد المختلفة لمفهوم الأمن الإنساني، قد تقود التداعيات الصحية للتغيُّرات المناخيَّة الأفراد إلى الوقوع في براثن الفقر. ومع خطورة تجاهل الأبعاد غير الماديَّة للأمن الإنسانيّ المتعلِّقة بالتُّراث الثَّقافيّ والإنسانيّ، لا يمكن للأمن الإنسانيّ أن يتحقَّق بواسطة أو من أجل مجموعة واحدة على حساب الأخرى. وكذلك فإن التركيز على الجوانب الإنسانية للتغيُّرات المناخيَّة لا يلغي الترابط الوثيق بين الأمن القوميّ والأمن الإنسانيّ؛ فغياب بعض جوانب الأمن الإنساني كان له تأثيره على أمن الدول. إضافة إلى أهميَّة تطوير أطر قانونيّة ملائمة فيما يخصُّ التداعيات الإنسانيَّة للتغيُّرات المناخيَّة. توصي الورقة بأهميَّة القياس الدَّقيق للتَّكلفة الإنسانيَّة للتغيُّرات المناخيَّة كافة، مع أهميَّة مراعاة هذه التَّكلفة والتَّداخل بين الأبعاد المختلفة للمفهوم عند وضع سياسات لمواجهة التغيُّرات المناخيَّة، مع أهميَّة عدم تجاهل التأثيرات المتبادلة بين الأمن القوميّ والأمن الإنسانيّ.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني، التغيُّرات المناخيَّة، التَّكلفة الإنسانيَّة للتغيُّرات المناخيَّة، الأمن القوميّ، الأمن البيئيّ.

الأبعاد الإنسانية للتغيرات المناخية

د. خديجة عرفة مصر

المقدمة

تشهد المنطقة العربية بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣م استضافة مؤتمرَيْ الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (كوب ٢٧ وكوب ٢٨)، ورغم أن هذه النسخة من الاجتماعات ليست الأولى من نوعها، إلا أنها تكتسب خصوصيتها في سياق التوقيت الذي تُعقد فيه على خلفية تزايد الاهتمام العالمي بالتغيرات المناخية، انعكاسًا للحدة الشديدة في التداعيات المصاحبة لها راهنًا ومستقبلًا، والتي أصبحت تهدد بقاء الإنسان على كوكب الأرض. وهي التهديدات التي يمكن وصفها بأنها تهديدات متعدّدة الأبعاد؛ سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وصحيًّا وغير ذلك. إضافة إلى كونها تهديدات شاملة ومتعدِّية الحدود، بما يتطلبه ذلك من جهود دولية أكثر إنصافًا وصرامة، مع الالتزام بما يُتَوصَّل إليه من مخرجات من تلك المؤتمرات.

التأثيرات الضخمة للتغيُّرات المناخية على أمن وبقاء الدول والأفراد وتحوّلها لقضية «أمنية»؛ بما يعني أنها أصبحت سياسة عليا High Politics، تطرح تساؤلًا بشأن مدى ملاءمة الاقتراب التقليدي للأمن في التعامل مع التهديدات البيئية؛ وذلك في ظلِّ الطبيعة شديدة التعقيد والتداخل للتهديدات المصاحبة للتغيرات المناخية وتعديها لحدود الدول. في حين أن المفهوم التقليدي للأمن يقوم على أن مصادر تهديد أمن الدول هي مصادر خارجية ذات صبغة عسكرية، وأن الدولة يجب عليها حماية ما بداخلها من قيم ومؤسسات.

التكلفة الإنسانية المتزايدة للتغيُّرات المناخيَّة وجَّهت الاهتمام لبحث الصلة بين الأمن الإنساني والتغيُّرات المناخية وذلك على المستويين الأكاديمي والتطبيقي. فعلى المستوى النظري؛ شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا أكاديميًّا بالعلاقة بين التغيُّرات المناخية والأمن الإنساني بالتركيز على الجوانب المختلفة للتغيرات المناخية ذات التأثير على حياة البشر. كما بدأت المنظَّمات الدولية تناقش التهديدات الآنية والمحتملة للتغير المناخي على الجوانب المختلفة لحياة البشر بما يتطلبه ذلك من إجراءات للمساعدة على تخفيف حدَّة التحديات.

وفي هذا السياق، تسعى الورقة الحالية إلى مناقشة تداعيات التغيرات المناخية على الأبعاد المختلفة للأمن الإنساني، وذلك في محاولة للإجابة عن عدَّة تساؤلات، هي: ما حدود التأثير والتأثُّر بين كلٍّ من مفهومي الأمن الإنساني والتغيرات المناخية، فإذا كان بروز مفهوم الأمن الإنساني جاء لمواجهة التحدّيات المتزايدة لأمن الأفراد ومن بينها التغيرات المناخية، إلا أنه مع مرور نحو ثلاثة عقود على طرح المفهوم، تدفع التطورات

المتزايدة المرتبطة بالتغيرات المناخية لطرح تساؤلات بشأن مدى ملاءمة الاقتراب الإنساني، وفقًا لما طُرح منذ منتصف التسعينيات لتقديم حلول للمشكلات البيئية وتحديد مدى الحاجة لمراجعة المفهوم. ومن ناحية ثانية، ووفقًا لطرح الأمم المتحدة لمفهوم الأمن الإنساني في عام ١٩٩٤م فقد تم تبنّي تعريف شامل للمفهوم يرتكز على سبعة أبعاد للأمن الإنساني، تهدف الورقة إلى مناقشة التأثيرات المختلفة للتغيرات المناخية على كل بعد من أبعاد المفهوم لتحديد مدى الخطورة لكلٍّ منها، لارتباط ذلك الوثيق بما يمكن تقديمه من مقترحات للتخفيف من حدة تلك التداعيات وكذلك أولويات التحرك.

وتسعى هذه الورقة إلى مناقشة التكلفة الإنسانية للتغيرات المناخية بالتركيز أولًا على السياق المصاحب لبروز مفهوم الأمن الإنساني في سياق التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية وارتباطها بالتغيرات المناخية كأحد أبرز التهديدات المؤثرة على أمن الأفراد. وفي القسم الثاني تتطرق الورقة إلى التداعيات الراهنة والمستقبلية للتغيرات المناخية على الأبعاد المختلفة للأمن الإنساني، وتختتم الورقة بمناقشة مجموعة من الآليات المقترحة فيما يتعلق بالأمن الإنساني كإطار لفهم التهديدات المناخية.

مفهوم الأمن الإنساني: التعريف والأبعاد

برز مفهوم الأمن الإنساني Human Security في محاولة لإدماج البعد الإنساني في الدّراسات الأمنية، إذ إن جوهر مفهوم الأمن الإنساني هو التركيز على أمن الأفراد داخل وعبر الحدود بدلًا من التركيز على أمن الحدود ذاته، ويتخذ المفهوم من الفرد وحدته الأساسية في التحليل Security Referent، بحيث يصبح محور أي سياسة أمنية أو اقتصادية أو سياسية هو تحقيق أمن الأفراد، وذلك من خلال مراعاة الأبعاد الإنسانية للقرارات الاقتصادية والسياسية، وكذلك العمل على الإصلاح المؤسسي من خلال إصلاح المؤسسات الأمنية التقليدية وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة تهدف بالأساس إلى حماية وتحقيق أمن الأفراد، كما يتعلق الإصلاح المؤسسي ببعد آخر يرتبط بإيجاد آليَّات ملزمة نحو تنفيذ التعهدات الخاصة بأمن الأفراد.

وقد طُرح مفهوم الأمن الإنساني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفقًا لمسارين: **الأول** هو تطور المفهوم على المستوى الأكاديمي من خلال محاولة مجموعة من الدراسات الأكاديمية طرحه في محاولة منها لتعميق مفهوم الأمن الواقعي، وذلك بإضافة الأفراد كوحدات تحليل للأمن، بحيث يصبح تحقيق أمن الأفراد هو محور السياسة العالمية، وهو ما جاء بالأساس انعكاسًا لمجموعة كبيرة من التحولات، التي كشفت عن عمق وخطورة مصادر تهديد أمن الأفراد وعدم ملاءمة الاقتراب التقليدي للأمن لتحديد السبل الكفيلة بتحقيق الأمن الإنساني في القرن الحادي والعشرين، وهو ما يتطلب اقترابًا مغايرًا يضع أمن الأفراد كأساس لتحقيق الأمن العالمي. وقد ركَّزت تلك الدراسات على مناقشة أنماط ومصادر تهديد الأمن الإنساني في القرن الحادي والعشرين، وتمايز مفهوم الأمن الإنساني عن مفاهيم الأمن الواقعي، والأمن الشامل، والأمن التعاوني من حيث اتخاذه الفرد كوحدة للتحليل، وكذلك مناقشة العلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني ومفاهيم أخرى كالتدخل الدولي الإنساني، والتنمية البشرية، والحكم الرشيد، وكذلك إمكانية أن يكون مفهوم الأمن الإنساني مرشدًا لصُنَّاع القرار عند صياغة السياسات الأمنية، وذلك من خلال التركيز على الأبعاد الإنسانية للقرارات السياسية والاقتصادية والأمنية.

وهناك العديد من التعريفات التي طُرحت بشأن مفهوم الأمن الإنساني، حيث ركز بعض الباحثين على تقديم تعريف لمفهوم الأمن الإنساني في سياق ربطه بالمقدرات المتاحة، ومن تلك التعريفات تعريف كل من صادكو أوجاتا Sadako Ogata، وكانتي باجباي Kanti Bajpai ويعرف الأخير مفهوم الأمن الإنساني بأنه: «يشير إلى مصادر تهديد حياة وحرية الأفراد والجماعات وذلك مقارنة بالمقدرات المتاحة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد، إذ تتنوع مصادر التهديد والمقدرات في الوقت والنطاق. وعند هذه النقطة، فمن غير الممكن وضع تعريف محدد للمفهوم صالح لكل الجماعات وفي الأوقات كافة» (Bajpai, 2004).

أما صادكو أوجاتا Sadako Ogata فيرى أن: «تحقيق الأمن الإنساني يتطلب شمول المستبعدين؛ فهو يركز على وجود ثقة كافية لدى أكبر مجموعة ممكنة من الأفراد بأنها قادرة على أن تفكر فعلًا في اليوم التالي، والأسبوع التالي، والسنة التالية.. ومن ثم، فإن حماية الأفراد وتمكينهم هي مسألة تتعلق بإتاحة إمكانيات حقيقية للأفراد لكي يعيشوا في سلم وكرامة، ويعزّز الأمن

الإنساني -إذا نُظر إليه من هذه الزاوية- أمن الدولة لكنه لا يحل محله» (Ogata, 2003).

ووفقًا لتلك التعريفات فإن العبرة ليست بوجود مصادر تهديد لأمن الأفراد، لكن العبرة بمدى وجود مقدرات ملائمة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد. وعلى هذا الأساس، فتحقيق الأمن الإنساني لا يكمن في غياب مصادر تهديد أمن الأفراد لكنه يكمن بالأساس في توافر المقدرة الملائمة لمواجهتها.

هناك مجموعة من الدراسات التي قدَّمت تعريفات شديدة الاتِّساع للمفهوم، ومنها تعريف مارليس جالسيوس وماري كالدر Marlies Glasius & Mary Kaldor بأن «فكرة الأمن الإنساني هي محاولة لإدراك طبيعة التغيرات في قضايا الأمن، فهي تقوم على فكرة أن أمن فرد واحد أو جماعة أو أمة يكمن في قرارات الآخرين.. وهذه السياسات والمؤسسات يجب أن تجد آليات جديدة لحماية الأفراد والجماعات» (Glasius & Kaldor, 2005).

وكذلك تعريف محبوب حق Mahbub Ul-Haq الذي يرى بأن: «الأمن الإنساني هو أمن الإنسان بدلًا من أمن الأرض، وأمن الأفراد بدلًا من الأمم، والأمن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة، وهو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم، وفي وظائفهم» (Ul-Haq, 1999).

كما يمكن الإشارة إلى تعريف لورا ريد ومجيد تهارينين Laura Reed & Majid Tehranian بأن: «الأمن الإنساني يتطلب إعادة النظر إلى الحيثيات الأمنية من خلال التركيز على بقاء الأفراد بدلًا من الأمن المادي للدولة.. وهو يتكون من عشرة أبعاد هي الأمن المادي، والأمن النفسي، وأمن النوع الاجتماعي، والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، والأمن الثقافي، والأمن الإعلامي، والأمن البيئي، والأمن القومي، والأمن العالمي»(Reed & Tehranian, 1999).

وبالنظر إلى الأبعاد التي حدَّدها التعريف، فهي تضم جميع ما يمسُّ أمن الأفراد بما فيها الأمن العالمي والأمن القومي، إذ إن تهديد أيٍّ منهما يؤثِّر بالضرورة على أمن الأفراد، فلا يمكن تحقيق أمن الأفراد بمعزل عن تحقيق أمن الدولة وكذلك الأمن العالمي.

ويرى أميتاف أشاريا Amitav Acharya بأن: «الأمن الإنساني يتكون من أبعاد ثلاثة هي التحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة، والتحرر من المعاناة في أوقات النزاعات» (Acharya, 2003).

كما أن هناك مجموعة أخرى من التعريفات التي ركَّزت على بعض جوانب المفهوم، فهناك تعريفات ركزت على تحديد مصادر تهديد الأمن الإنساني في العنف فحسب، وذلك من خلال التركيز على البعد السياسي للمفهوم، في حين أن هناك تعريفات أخرى تناولت البعد الاقتصادي للمفهوم، وهناك مجموعة ثالثة من التعريفات ركزت على البعد الثقافي للمفهوم.

ومن التعريفات التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد تعريف أندرو ماك Andrew Mack للمفهوم، إذ أشار إلى أن «مصادر التهديد الأساسية لأمن الأفراد تنبع من الصراعات داخل الدول وليس بين الدول... فهذه الحروب تقتل الأفراد أكثر من الجريمة المنظمة» (Mack, 2002).

وبذلك فقد ركزت تلك الدراسات على استعراض المفهوم بالتركيز على العوامل التي أسهمت في بروزه وطبيعة العلاقة بينه وبين مفهوم الأمن القومي والمفاهيم الأخرى المشابهة ومن بينها التنمية المستديمة وحقوق

الإنسان وغير ذلك. كما عُنيت بمناقشة العوامل التي أسهمت في بروز المفهوم مع ربطها بالتحولات التي شهدتها البيئة الأمنية أيضًا.

أما المسار **الثاني** فيتمثَّل في تبنّي المفهوم على المستوى الإجرائي من خلال الإعلان عن الالتزام بمفهوم الأمن الإنساني كأساس للسياسات الداخلية أو الخارجية، وهو ما جاء من خلال تبني المفهوم من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول مثل كندا واليابان، كما تبنَّت بعض المنظّمات غير الحكومية المفهوم وهو ما برز من خلال المبادرة الإفريقية للأمن الإنساني، وذلك من خلال إعلان الالتزام بالسعي إلى تحقيق الأمن الإنساني داخليًّا (المبادرة الإفريقية للأمن الإنساني)، أو خارجيًّا (الاتحاد الأوروبي، واليابان، وكندا).

وبالتركيز على ما طرحته الأمم المتحدة حول المفهوم، فقد جاء أول إعلان للأمم المتحدة عن مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤م، إذ اقترح التقرير مفهومًا جديدًا للأمن وهو مفهوم الأمن الإنساني، بحيث يتحول تحقيق أمن الأفراد إلى أهم أولويات الأجندة الأمنية في القرن الحادي والعشرين، وتوقع التقرير أن فكرة الأمن الإنساني رغم سهولتها ستحدث ثورة في المجتمعات في القرن الحادي والعشرين.

وقد عرض التقرير مجموعة من المسوِّغات التي تشكِّل الهدف الأساسيَّ من وراء طرح المفهوم، خاصة في ظلِّ طرح المفهوم لاقتراب مغاير لمفهوم الأمن القومي، وقد تمثَّلت تلك المسوّغات في: إن تحقيق الأمن الإنساني هو شأن عالمي، مع وجود تداخل وتشابك بين أبعاد المفهوم، بحيث يتوقف كلٌّ منها على الآخر، وأنه يمكن تحقيق الأمن الإنساني من طريق الوقاية المبكّرة بدلًا من التدخل اللاحق. وأن المفهوم يتعلّق بالكيفية التي يحيا بها الأفراد في أي مجتمع من المجتمعات، وبمدى حريتهم في ممارسة خياراتهم (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، ١٩٩٥م).

وقد حدّد مفهوم الأمم المتحدة شقَّين للمفهوم، هما: التحرّر من الخوف، والتحرّر من الحاجة. وبينما يركز المكوّن الثاني على التعامل مع مصادر التهديد الاقتصادية والاجتماعية؛ وهو ما يتمثّل في ضرورة حماية الأفراد من ظروف الفقر والحرمان الاقتصادي، نجد الشقَّ الأول ينصرف إلى التعامل مع الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن الإنساني ممثَّلة في حماية الأفراد من الحروب، والنزاعات المسلحة، وانتهاكات حقوقهم الأساسية. وقد حدد التقرير قائمة التهديدات التي تهدد الأمن البشرى في إطار فئات سبع رئيسة، هي الأمن الاقتصادي (الحماية من الفقر)، والأمن الغذائي (قدرة الأفراد للوصول إلى الطعام الآمن)، والأمن الصحي (الحماية من الأمراض)، والأمن البيئي (الحماية من التلوث ونفاد الموارد)، والأمن الشخصي (الأمن من الاضطهاد والتعذيب والحروب)، وأمن المجتمع المحلي (الهوية والبقاء الثقافي)، والأمن السياسي (الحماية من الاضطهاد السياسي) (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، ١٩٩٥م).

التغيرات المناخية وتداعياتها على الأمن الإنساني

تُشكّل الأبعاد السبعة التي حدّدها تقرير التنمية البشرية إطارًا شاملًا لأبعاد المفهوم المختلفة، وتكشف الأرقام أن التغيرات المناخية كانت لها تداعياتها على أبعاد المفهوم كافة بدرجات متفاوتة. وتبرز أهمية التعرف على الأبعاد المختلفة في تأثّرها بالتغيّرات المناخيّة في وجود

تداخل فيما بينها؛ بحيث إن محاولة التقليل من تداعيات أيٍّ منها قد يكون له تأثير على الآخر. وسنعرض فيما يلي للأبعاد السبعة لمفهوم الأمن الإنساني وتأثير التغيرات المناخية على كلٍّ منها.

الأمن الاقتصادي

ركَّزت بعض التعريفات لمفهوم الأمن الإنساني على الجوانب الاقتصادية للمفهوم، ومن بينها تعريف رامش ثاكر Ramesh Thakur، إذ يُعرِّف مفهوم الأمن الإنساني بأنه «يُشير إلى نوعية حياة الأفراد في المجتمعات، وأي شيء يقلل من نوعية حياة الأفراد، مثل: الضغوط الجغرافية أو الدخول المحدود للموارد، الذي يُعد تهديدًا لأمن الأفراد. وعلى النقيض من ذلك، فإن أي شيء يمكن أن يحسن نوعية الحياة ويحقق النمو الاقتصادي ويوفر الدخول للموارد يُعد تحسينًا لنوعية الحياة» (Thakur, 2000).

ووفقًا للتعريف السابق تتمثّل التهديدات الاقتصادية لأمن الأفراد في وجود ضغوط جغرافية إضافة إلى محدودية الدخول للموارد. وقد كان للتغيرات المناخية تأثيرها الحاد على الموارد المائية والاقتصادية، مما أثر على اقتصادات الدول نتيجة لتأثر ناتجها المحلي الإجمالي ومن ثم نصيب الفرد منه بما يُسهم في تضرر الأفراد وفقدانهم لفرص العمل وكذلك تزايد عدد الفقراء. وفي هذا السياق توجد العديد من التقديرات، فوفقًا لمؤشر مخاطر المناخ العالمي لعام ٢٠٢١م فقد خسر الاقتصاد العالمي نحو ٢,٥٦ تريليون دولار، وذلك خلال المدة من ٢٠١٩-٢٠٠٠م كنتيجة مباشرة لما يزيد على ١١ حادثة مناخية حادّة شهدتها مناطق مختلفة في العالم المتقدم والنامي على حد سواء. مع توقّعات بتضاعف حجم الخسائر على نحوٍ أكبر لتصل إلى ما بين ١٤٠ و٣٠٠ بليون دولار سنويًّا، وما بين ٢٨٠ و٥٠٠ بليون دولار سنويًّا بحلول ٢٠٣٠ و٢٠٥٠م تباعًا (Eckstein, Kunzel & Schafer, 2001).

دراسة أخرى قدَّرت حجم التراجع في مخرجات الاقتصاد العالمي كنتيجة للتغيرات المناخية بما يُراوح ما بين ١١٪ و١٤٪؛ وهو ما يعني خسارة ٢٣ تريليون دولار أميركي سنويًّا وذلك بحلول ٢٠٥٠م (Flavelle, 2021). هذه التداعيات على الاقتصاد العالمي ستنعكس سلبًا على الأمن الاقتصادي للأفراد، من حيث تأثيره على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستويات دخول الأفراد ومستويات التضخم، مما سيقود إلى تهديد الأمن الاقتصادي للأفراد.

دراسة أخرى قدَّرت أن الاقتصادات الهشّة على مستوى العالم ستفقد نحو ١٣,١٪ و٣٣,١٪ من ناتجها المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٥٠م و٢١٠٠م تباعًا، وذلك في حال التزام الدول بتعهّداتها بموجب اتفاق باريس ليقتصر معدل الزيادة في درجة حرارة الكوكب على ١,٥ درجة بحلول ٢١٠٠م. وفي حال عدم الالتزام بتحقيق هذا الهدف ستفقد تلك الدول ما نسبته ١٩,٦٪ و٦٣,٩٪ من ناتجها المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٥٠م و٢١٠٠م تباعًا كنتيجة لارتفاع درجة حرارة الكوكب بمعدل يصل إلى ٢,٩ درجة مئوية بحلول ٢١٠٠م (Lost & Damaged: A study of the economic impact of climate change on vulnerable countries, 2021).

سيكون لهذه التداعيات الاقتصادية للتغيرات المناخية تأثيرها الحتمي على وقوع الأفراد في براثن الفقر. وفي هذا السياق تُشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه في حال عدم اتخاذ العالم لخطوات جادة في مواجهة

التغيرات المناخية فمن شأن ذلك أن يقود إلى وقوع ١٠٠ مليون شخص إضافي ضمن دائرة الفقر على مستوى العالم وذلك بحلول ٢٠٣٠م (صحيفة الوقائع رقم ٣٨، ٢٠٢١م).

الأمن الغذائي

يعدُّ الارتباط بين الأمن الغذائي والتغيرات المناخية ارتباطًا وثيق الصلة، وذلك في ضوء التأثير الحاد للتغيرات المناخية على الموارد المائية وحرائق الغابات، وتراجع المساحة المزروعة، وتضرر المحاصيل الزراعية، وكذلك الفيضانات والعواصف الشديدة وانتشار الآفات والأمراض، وتداعيات ذلك انعدام الأمن الغذائي للأفراد، وتكشف الأرقام بوضوح عن ذلك. فوفقًا لمنظمة الصحة العالمية، فإن ٤٥٪ من وفيات الأطفال دون الخامسة ترتبط بحالات سوء التغذية (Hammelehle, 2022).

وفقًا لبرنامج الأغذية العالمي، فقد زاد عدد الأفراد الذي يُعانون انعدام الأمن الغذائي في العالم بأكثر من الضعف منذ عام ٢٠١٩م؛ كنتيجة لأزمة تفشي فيروس كورونا والتغيرات المناخية والصراعات. لحد وصف البرنامج لعام ٢٠٢٢م بأنه عام من الجوع غير المسبوق؛ حيث إن ٨٢٨ مليون شخص في العالم يعانون الجوع، من بينهم ٣٤٥ مليون شخص يُعانون الجوع الحادّ في ٨٢ دولة، إضافة إلى ٥٠ مليون شخص على حافة المجاعة في ٤٥ دولة عبر العالم. وقد حدَّد برنامج الغذاء العالمي أربعة عوامل وراء هذا الأمر، من بينها الصدمات المناخية التي تعانيها مناطق متفرقة في العالم لتأثيرها على المحاصيل وسبل العيش.

وخلال عام ٢٠٢١م، انضمَّ ٣٠ مليون شخص إضافي من الدول منخفضة الدخل إلى قائمة من يعانون انعدام الأمن الغذائي كنتيجة للتغيرات المناخية الحادة.

وجغرافيًّا، يُشير البنك الدولي إلى أن نحو ٨٠٪ من سكان العالم الأكثر عرضة لمخاطر انعدام الأمن الغذائي كنتيجة للتغيرات المناخية – يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا. حيث يعيش المزارعون غالبًا على حافة الفقر ويكون لارتفاع أسعار المواد الغذائية تأثير كبير على المستهلكين، وأنه من دون تحركات جادة يتوقع أن يقع نحو ٤٣ مليون شخص في إفريقيا وحدها تحت خط الفقر بحلول عام ٢٠٣٠م (What You Need to Know About Food Security and Climate Chang,, 2022).

وتُعاني منطقة القرن الإفريقي، التي تشهد واحدة من أسوأ موجات الجفاف منذ عقود، واحدة من أكثر أزمات الجوع المروعة خلال السبعين عامًا الماضية، حيث يواجه أكثر من ٣٧ مليون شخص الجوع الحاد (Hammelehle, 2022).

ووفقًا للبنك الدولي، فإن جزءًا من المشكلة يرتبط بالطريقة التي يكون بها إنتاج الطعام في الوقت الراهن، والتي تُعد مسؤولة عن ثلث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، حيث تأتي في المرتبة الثانية عالميًّا بعد قطاع الطاقة (What You Need to Know About Food Security and Climate Chang,, 2022). أي أن طريقة إنتاج الطعام ذاتها تُعد مسؤولة على نحوٍ غير مباشر عن أزمة الجوع الراهنة.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض السياسات التي اتبعت للتقليل من حدة التغيرات المناخية، قد أثرت سلبًا على الأمن الغذائي للأفراد. ومن ذلك، التحول من الوقود الأحفوري إلى الوقود الحيوي تسبب في أزمات غذاء؛

حيث تدخل بعض المحاصيل الزراعية ومن بينها الذرة وقصب السكر في إنتاج الإيثانول. وفي عام ٢٠٠٨م، شهد العالم أزمة غذاء، حيث إن ٩٦٣ مليون شخص تعرضوا لخطر الجوع وقلة الغذاء نتيجة للتوسع في إنتاج الطاقة الحيوية في الولايات المتحدة وأوروبا والبرازيل.

الأمن الصحي

للتغيرات المناخية تأثيرها على صحة الإنسان من أكثر من ناحية، حيث يمكن الإشارة إلى زيادة أعداد الوفيات والأمراض كنتيجة للظواهر الجوية الحادة، فما نشهده سنويًّا من وفيات نتيجة للارتفاع الحاد في درجات الحرارة والفيضانات وغير ذلك يؤكد ذلك، إضافة إلى انتشار العديد من الأمراض المرتبطة بتغير المناخ، خاصة مع وجود مجتمعات أكثر هشاشة في تعرضها لتأثير تلك التغيرات وكذلك فئات أكثر هشاشة وخاصة الأطفال.

وفقًا لبيانات المرصد الأوروبي للمناخ والصحة، على مدار العقدين الماضيين، فقد تضاعف معدل الوفيات عالميًّا والناتجة عن ارتفاع درجات الحرارة خاصة لدى الأشخاص الذين تجاوزوا ٦٥ عامًا من العمر، لتبلغ تلك الحالات ٣٠٠ ألف حالة في عام ٢٠١٨م. ووفقًا لوكالة ناسا، فالمناطق الأكثر تضرُّرًا كنتيجة لارتفاع درجات الحرارة بحلول ٢٠٥٠م، هي: جنوب آسيا، الخليج العربي، والبحر الأحمر، وبحلول ٢٠٧٠م ستضم تلك المناطق شرق الصين وأجزاء من جنوب شرق آسيا والبرازيل (Hammelehle, 2022). ووفقًا لمؤشر مخاطر المناخ العالمي Global Climate Risk Index 2021، فخلال المدة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠١٩م فقدَ أكثر من ٤٧٥ ألف شخص حياتهم كنتيجة لحوادث مرتبطة بالتغيرات المناخية (Eckstein, Kunzel & Schafer, 2001).

إضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة وما يصاحبها من وفاة نتيجة للإجهاد الحراري، هناك الوفيات الناجمة عن الفيضانات والتي أصبحت تودي بحياة الآلاف كل عام. ووفقًا للتقرير السنوي لمجلة «لانست» The Lancet، فخلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠م، أثّرت ٨٤ كارثة ناتجة عن الفيضانات والعواصف والسيول والجفاف على نحو ٥١,٦ مليون شخص عبر العالم، وذلك في وقت كان العالم يعاني تداعيات جائحة كورونا (تقرير يحذر من تأثير التغير المناخي على الصحة... هذه الأمراض التي يسببها، ٢٠٢١م) وفي صيف ٢٠٢٢م قتل ١١٠٠ شخص في باكستان وحدها كنتيجة للفيضانات المفاجئة (Hammelehle, 2022).

وتُشير التوقعات إلى وضع أكثر سوءًا، فوفقًا لمنظمة الصحة العالمية من المتوقع فقدان ٢٥٠ ألف شخص لحياتهم خلال المدة من ٢٠٣٠م حتى عام ٢٠٥٠م كنتيجة للإجهاد الحراري، وسوء التغذية، والملاريا، والإسهال. كما يتوقع أن تُراوح التكاليف المباشرة لهذه الأضرار على صحة الأفراد بحلول عام ٢٠٣٠م ما بين ٢ و٤ مليار دولار سنويًّا؛ وهي الخسائر التي ستؤثر على اقتصادات الدول وستنعكس كذلك على الأمن الاقتصادي للأفراد.

كما تُشير الدراسات إلى أنماط أخرى من التأثيرات ترتبط بانتشار فيروسات جديدة؛ فمع ارتفاع درجات الحرارة على مدار العقود القادمة من المتوقع انتقال أعداد كبيرة من الحيوانات، ويصاحب ذلك انتقالٌ للفيروسات. وفي ظل التزايد الكبير لأعداد الفيروسات المنتقلة عبر الأنواع، فقد تزداد خطورة انتقالها للبشر، وانتشار الأمراض المعدية (تغير المناخ قد يؤدي إلى تفشي الجائحة التالية، ٢٠٢٢م).

وفقًا لمنظمة اليونيسف، يُعد الأطفال الفئة الأكثر هشاشة وعرضة للأمراض المصاحبة للتغيرات المناخية، ووفقًا للمنظمة، فإن الأطفال دون الخامسة يتحملون نحو ٩٠٪ من الأمراض المصاحبة للتغيرات المناخية كحمى الضنك والملاريا. فتلوث الهواء الناتج عن تغير المناخ يقود سنويًّا إلى وفاة نصف مليون طفل دون الخامسة، كما يتوفى يوميًّا ٢٠٠ طفل كنتيجة للالتهاب الرئوي، ومن المتوقع أن يكون هناك ٦٠٠ مليون طفل في العالم بحلول ٢٠٤٠م يعيشون في مناطق تُعاني نقص المياه مقارنة باحتياجاتهم الفعلية (التغير في البيئة والمناخ: تغير المناخ والتدهور البيئي يقوضان حقوق كل طفل، ٢٠٢٢).

الأمن البيئي

هناك علاقة بين كل من مفهومي الأمن الإنساني والأمن البيئي على المستوى النظري؛ إذ إن كلا المفهومين برز الاهتمام به في إطار المراجعة الأكاديمية لمفهوم الأمن التقليدي؛ فقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة جدلًا أكاديميًّا حول طبيعة ومكوّنات مفهوم الأمن، وهو ما انصبّ بالأساس على محاولة توسيع وتعميق المفهوم العسكري للأمن. وقد ارتكز تعميق مفهوم الأمن إلى محاولة إضافة الأفراد، والإقليم، والنظام الدولي كوحدات للتحليل بدلًا من الدولة، أما توسيع مفهوم الأمن فقد انصبَّ على جعل مفهوم الأمن يتَّسع ليشمل قضايا الاقتصاد والبيئة والمجتمع بحيث طرحت مفاهيم الأمن البيئي، والأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي. وفي هذا السياق، حاولت مجموعة من الدراسات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التخلص من العناصر كافة، التي تتعلق بالأمور العسكرية والتي تُعرف بأنها «دراسات إستراتيجية» للبحث في مجموعة جديدة من القضايا، التي تؤثر في أمن الأفراد والدول، كما حاولت تلك الدراسات إعادة تقييم افتراضات الواقعيين والواقعيين الجدد التي سيطرت على الجدل حول مفهوم الأمن القومي خلال مرحلة الحرب الباردة (Kim & Hyun, 2000).

وبذلك فإذا كان مفهوم الأمن الإنساني برز في إطار محاولة تعميق المفهوم التقليدي للأمن، برز الاهتمام بمفهوم الأمن البيئي في محاولة لتوسيع المفهوم، يُضاف لذلك وجود ترابط على المستوى التطبيقي بين البعدين البيئي والإنساني.

ويُعرف الأمن البيئي بأنه: «التدابير المتخذة أو السياسات الموضوعة لحماية وتعزيز سلامة الظروف الخارجية التي تؤثر على حياة الكائن الحي وتطوره وبقائه». (Environmental Security, N. D.)

وتُشكّل التغيرات المناخية أحد أهم التحديات المؤثرة على الأمن البيئي عالميًّا، فأنماط ومجالات ودرجة التأثير تختلف من دولة لأخرى وفقًا للعديد من المؤشرات. إلا أن المؤكد وجود أشكال متنوعة من التأثير، بعضها مباشر وبعضها غير مباشر والتي لا تقلّ أهمية عن نظيرتها المباشرة. هذه التأثيرات ليست بعيدة، فقد بدأت بعض المؤشرات في البروز خلال السنوات الأخيرة، فوفقًا لبيانات المركز الوطني للثلج والجليد، سجلت كمية الجليد في العالم في يناير ٢٠١٨م أدنى مستوى لها مقارنة بنفس الشهر منذ عام ١٩٨١م، حيث سجل المعدل الشهري لامتداد الجليد في القطب الشمالي ما يقرب من ١٣ مليون كيلومتر مربع وهو ما يقل بنحو ١٫٣٦ مليون كيلو متر مربع عن متوسط الأعوام ١٩٨١-٢٠١٠م، ويقل بمقدار ١١٠ آلاف كيلو متر مربع عن عام ٢٠١٧م. كما تشير الإحصائيات

أيضًا إلى تسجيل معدل الجليد في القطب الشمالي في فبراير ٢٠١٨م أدنى مستوى له في هذا الشهر منذ عام ١٩٧٩م.

وفي الوقت الراهن يُعاني ما يزيد على بليوني شخص إجهادًا مائيًّا شديدًا، وهذا العدد من المتوقع أن يتضاعف بحلول عام ٢٠٥٠م (صحيفة الوقائع رقم ٣٨، ٢٠٢١م)، ووفقًا لليونسكو، فإن العالم سيُعاني نقصًا شاملًا للمياه بنسبة ٤٠٪ وذلك بحلول ٢٠٣٠م.

حذر البنك الدولي أيضًا من أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعدّ أكثر المناطق عرضة لخطر ارتفاع منسوب البحر، خاصة المناطق الساحلية في ليبيا وتونس ومصر وقطر والإمارات والكويت، ومن شأن تلك التغيرات تعرض عشرات الملايين من سكان المنطقة لنقص المياه بحلول ٢٠٢٥م، وهو الأمر الذي من شأنه مزيدًا من الضغط على المياه الجوفية، كما ستقل المساحة المزروعة؛ مما سيؤثر على الأمن الغذائي. إضافة إلى وجود نزوح سكاني (طباش، ٢٠١٩م). كما حذر البنك الدولي من أن معدلات درجات الحرارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستزيد ٦ درجات مئوية بحلول عام ٢٠٥٠م، وهو ما يعني أنها قد تصل إلى ٥٥ أو ٥٦ درجة مئوية.

وتُعاني المنطقة العربية أنماطًا متعددة من التغيرات المناخية، فمن ذلك، عام ٢٠١٠م، الذي كان الأسوأ من حيث ارتفاع معدلات درجات الحرارة، والذي سجلت خلاله درجات حرارة قياسية في ١٩ دولة على مستوى العالم كان منها خمس دول عربية (فيرنر، ٢٠١٢م).

الأمن الشخصي

هناك علاقة وثيقة بين العنف والأمن الإنساني من خلال تأثيره الشديد على كل من التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، والمقصود بالعنف هنا ليس العنف الجسدي فقط، ولكن العنف بمفهومه الشامل، سواء أكان مباشرًا أو غير مباشر. وأيًّا كان نوعه لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، فالعنف ليس مجرد الأذى المادي للأفراد، ولكن يُنظر إليه كطريقة لتقييد الأفراد وتحديد خياراتهم في حياتهم اليومية أيضًا. ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية، فالعنف هو: «الاستخدام المتعمد للقوة البدنية أو القوة الجسدية، المهددة أو الفعلية، ضد النفس، أو ضد شخص آخر، أو ضد مجموعة، أو مجتمع، والذي ينتج عنه أو يحتمل بشدة أن يؤدي إلى الإصابة، أو الوفاة، أو الضرر النفسي، أو سوء النمو، أو الحرمان» (Gender based violence as a human security issue, N. D.).

هذا ويرتبط بعد الأمن الشخصي من ضمن أبعاد الأمن الإنساني في حماية الأفراد من الحروب والصراعات، فقد أسهمت التغيرات المناخية وما صاحبها من شحٍّ للموارد وتقلص للمساحات المزروعة في بروز مجموعة من الصراعات حول الموارد المحدودة، وأحد أبرز الأمثلة هي بحيرة تشاد، التي يقطنها ما يربو على ١٧٠ مليون شخص، والتي فقدت نحو ٩٠٪ من مساحتها الإجمالية على مدار العقود الستة الماضية كنتيجة للجفاف، وهو الأمر الذي أثَّر على حياة الملايين من قاطني المنطقة مما قاد للعديد من النزاعات بين المزارعين والرعاة بسبب شح ومحدودية الموارد. هناك نحو ٥٠ مليون شخص يفتقدون وسائل كسب العيش، وذلك في ظل اعتمادهم الرئيس على أنشطة الزراعة والرعي (العالم ينتفض: التغيرات المناخية تخرج عن السيطرة، ٢٠٢١م). كما أن هذا الوضع أسهم في نزوح ما يقرب من ٢٥ مليون شخص.

أحد الملامح الأخرى التي يمكن الإشارة إليها ما أصبح شائعًا من تظاهرات واحتجاجات اعتراضًا على شح الموارد وتأثير ذلك على الاستقرار السياسي، وخلال السنوات الأخيرة شهدت دول عدّة احتجاجات اعتراضًا على موجات الجفاف وشح المياه. وفي الوقت الراهن أصبح لدينا ناشطانِ بيئيَّانِ اعتراضا على تأثير الأنشطة البشرية الضارة على البيئة.

أمن المجتمع المحلي

وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤م، يُقصد بمفهوم أمن المجتمع المحلي الحفاظ على هوية المجتمع والبقاء الثقافي له. إذا ما بدأنا بالبعد الأخير وبالتركيز على البعد الثقافي والارتباط بينه وبين مفهوم الأمن الإنساني، فقد ركزت بعض التعريفات للمفهوم على البعد الثقافي لمفهوم الأمن الإنساني، ومن تلك التعريفات تعريف الحسن بن طلال: «الأمن الإنساني هو صون كرامة الإنسان وتلبية احتياجاته الروحانية والوجدانية أولًا ثم المادية. وهي احتياجات تعبر عن نفسها ويعبر عنها في إطار التنمية بمعناها الشامل الذي تتداخل فيه الأبعاد الإنسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية... الأمن الإنساني لا يمكن أن يتحقق ويترسخ بوجود التناحر والعداء وهذا يستلزم وضع نموذج جديد للعلاقات بين الثقافات، نموذج يستند إلى الحوار وليس إلى الصراع، وإلى الانفتاح وليس الانغلاق (طلال، ٢٠٠٢م)».

ويمكن الإشارة أيضًا إلى تعريف دونا وينسلو وتوماس هايلند Donna Winslow & Thomas Hyl-land Eriksen: «تعريفنا للأمن الإنساني بعيدًا عن التعريف التقليدي المتمثّل في التحرر من الحاجة أو التحرر من الخوف، وبدلًا من ذلك نحن نناقش كيف يمكن وضع تعريف للأمن الإنساني في إطار ثقافي واجتماعي مختلف... وكيف يمكن التعامل مع الأمن وعدم الأمن من خلال المؤسسات الاجتماعية ومن خلال الربط بين الاعتبارات المادية والاجتماعية لأمن الأفراد» (Winslow & Eriksen, 2004).

ويمكن الإشارة إلى تأثيرات التغيرات المناخية على العديد من الجوانب الثقافية ومن بينها الآثار التي أصبحت أكثر عرضة للتهديد في ظل التغيرات المناخية. فوفقًا لمنظمة اليونسكو من بين كل ستة مواقع عالمية للتراث أصبح هناك واحد منها عرضة للتهديد بسبب التغيرات المناخية، كما تُشير إحدى الدراسات الحديثة إلى أنه من بين مواقع التراث الثقافي والطبيعي المطلة على سواحل القارة الإفريقية هناك ٢١٣ موقعًا طبيعيًّا و٧١ موقعًا ثقافيًّا عرضة للتهديد بسبب التغيرات المناخية (عبد الحافظ، ٢٠٢٢م). وبذلك يتضح أن تأثير التغيرات المناخية لن تقتصر على الجوانب المادية في حياة البشر؛ بل تمتد إلى الجوانب المعنوية والثقافية أيضًا.

ويرتبط البعد الثاني بصورة رئيسة بمفهوم الأمن المجتمعي، ويُقصد به قدرة المجتمع على الحفاظ على نماذجه التقليدية من لغة وثقافة وهوية وعادات، ويرى باري بوزان Barry Buzan، أن أهم مصدرين من مصادر تهديد الأمن المجتمعي، هما الهجرة والصراع بين أبناء الإثنيات والعرقيات المختلفة أو ما يطلق عليه «الهويات المتصارعة». حيث ينبع من الهجرة خوفٌ من التغيير المستقبلي في تركيبة السكان، كما أن الصراع بين أبناء الإثنيات المختلفة يؤثر في تماسك المجتمع، ومن ثم يؤثر على الأمن المجتمعي (Buzan, 1998).

تتمثّل أحد أبرز جوانب التأثير فيما يُطلق عليه اللاجئون البيئيون والنازحون البيئيون، فقد

أسهمت التغيرات المناخية الحادة إلى اضطرار الملايين لمغادرة أماكن إقامتهم الأصلية بحثًا عن فرص اقتصادية أكثر استقرارًا، وهو ما يؤثر على كل من المجتمعات المستضيفة وكذلك الأشخاص المهاجرين أنفسهم.

وتعود بدايات استخدام مصطلح «اللاجئون البيئيون» على عام ١٩٨٥م، حيث يعرف اللاجئون البيئيون بأنهم أشخاص «أُجبروا على ترك موطنهم التقليدي، بشكل مؤقت أو دائم، بسبب وضع علامة على الاضطراب البيئي «(There could be 1.2 billion climate refugees by 2050, 2022).

ووفقًا لتقرير الاتجاهات العالمية للنزوح القسري لعام ٢٠٢٠م الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن ٩٥٪ من جميع حالات النزوح بسبب النزاعات في عام ٢٠٢٠م حدثت في بلدان معرضة أو شديدة التأثر بتغير المناخ. وهو ما أكده الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي تمت الموافقة عليه بأغلبية ساحقة في ديسمبر ٢٠١٨م في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أشار إلى أن «المناخ والتدهور البيئي والكوارث تتفاعل بشكل متزايد مع دوافع تحركات اللاجئين» (Climate change and disaster displacement, N. D.).

ووفقًا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فمنذ عام ٢٠٠٨م، بلغ عدد المهجرين قسرًا ٢١,٥ مليون شخص سنويًّا في المتوسط، وذلك كنتيجة للاعتبارات المناخية ومن بينها الفيضانات والعواصف وحرائق الغابات ودرجات الحرارة القصوى، مع تقديرات بأن يصل مجمل العدد إلى ١,٢ مليار شخص على مستوى العالم بحلول ٢٠٥٠م، وذلك كنتيجة للتغيرات المناخية (There could be 1.2 billion climate refugees by 2050, 2022).

وبنهاية عام ٢٠٢٠م بلغ عدد النازحين داخليًّا على مستوى العالم ٥٥ مليون شخص (٤٨ مليون شخص كنتيجة للعنف والصراعات، و٧ ملايين شخص بسبب الكوارث وتغير المناخ). وخلال عام ٢٠٢٠م وحده بلغ عدد النازحين داخليًّا عالميًّا فقط ٤٠,٥ مليون شخص ليُعدّ الأعلى على الإطلاق. هذا وقد شكّلت الفيضانات والعواصف السبب المناخي الأبرز المسؤول عن نزوح الملايين، وذلك في ظل حوادث مناخية حادة يشهدها العالم. مع العلم أنه في بعض الأحيان كان هذا النزوح هو الثاني أو الثالث لبعض الأشخاص (Global Report on Internal Displacement 2021, 2021).

وخطورة هذا الأمر هي أن مصطلح «اللاجئون البيئيون» لا يوجد ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٥١م، وبروتوكول ١٩٦٧م المكمّل لها. ويُعرّف اللاجئ بأنه «شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد....» (ما هي اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين؟). بحيث لا يتضمن التعريف الاعتبارات البيئية، ومن ثم فالقواعد المطبقة على اللاجئين السياسيين مثل عدم الإعادة القسرية وغير ذلك لا تنطبق في حالة تحركات السكان المرتبطة بتغير المناخ (فيرناندديز، ٢٠١٥م).

وفي هذا السياق، في مارس ٢٠١٨م، وجد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن العديد من

الأشخاص الذين أُجبروا على ترك منازلهم بسبب آثار تغير المناخ لا يتناسبون مع تعريف «اللاجئين» ويطلق عليهم «ضحايا العالم المنسيين». هذا يعني أنهم لا يستطيعون الوصول إلى الحماية القانونية لحقوق الإنسان الخاصة بهم، والتي يمكن أن تحميهم من تهديدات مثل الترحيل.

الأمن السياسي

يُعنى البعد الأخير من أبعاد مفهوم الأمن الإنساني وفقًا لما طرحته الأمم المتحدة في تقريرها بالحماية من الاضطهاد السياسي والعنف. ومن بين التعريفات التي ركَّزت على العنف كمحور لمفهوم الأمن الإنساني تعريف كيث كريسي Keith Krause ويُعرف المفهوم بأنه: «الأمن الإنساني يعني التحرر من الخوف دون التحرر من الحاجة.. وهو ما يرجع إلى سببين أولهما سلبي يتمثل في أن التعريف الواسع للأمن الإنساني هو في النهاية ليس أكثر من قائمة تسوّق تضم كافة العناوين المرتبطة بالأمن الإنساني بما يجعله يضمّ قضايا ليست بالضرورة مرتبطة بالمفهوم، وعند نقطة محددة يصبح الأمن الإنساني مرادفًا لكافة الأشياء السيئة التي قد تهدد أمن الأفراد... أما السبب الثاني فهو إن الإبقاء على المفهوم من خلال التركيز على التحرر من الخوف ومن التهديد باستخدام القوى فإن هذا يربط المفهوم بأجندة عملية قوية» (Krause, 2004).

هذا وتُشير التحليلات إلى وجود علاقة قوية بين عرضة المجتمعات للتغيرات المناخية الحادة وما يصاحبها من تداعيات والمعاناة من العنف والصراعات، وهو ما يُمثّل في بعض الأحيان فرصة ملائمة للتنظيمات الإرهابية. ومثال ذلك سوريا خلال المدة ما بين ٢٠٠٦م، و٢٠١٠ م فقد أدَّى التصحر إلى التأثير على حجم المحاصيل المزروعة، ومن ثم فقد ٨٠٠ ألف شخص دخلهم، خاصة مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وقد اضطر ١,٥ مليون عامل ريفي إلى الانتقال للمدن بحثًا عن فرص عمل، وهؤلاء كانوا هدفًا سهلًا للتجنيد من جانب تنظيم الدولة الإسلامية لاحقًا.

الأمن الإنساني والتغيرات المناخية وحدود التداخل

سعت الورقة لاستعراض تأثير التغيرات المناخية على الأبعاد السبعة لمفهوم الأمن الإنساني، وذلك بهدف التعرف على التكلفة الإنسانية للتغيرات المناخية. ومن واقع ما جرى عرضه يمكن الإشارة إلى ما يلي:

تأثير التغيرات المناخية على الأبعاد المختلفة للأمن الإنساني هو تأثير حادّ حاليًّا ومستقبلًا، كما أنه يضم كافة أبعاد المفهوم فهو تأثير شامل وممتد. مع التأكيد على أن تنفيذ الدول لتعهداتها والتزاماتها دوليًّا فيما يخص تخفيض الانبعاثات لن يلغي تلك التأثيرات، ولكنه سيخفف من حدتها ويقلل من تداعياتها الكارثية.

على الرغم من مرور نحو ثلاثة عقود على الطرح الرسمي لمفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية، والاهتمام الأكاديمي والرسمي بالمفهوم، إلا أن التطورات المتلاحقة تكشف حجم الهشاشة والمخاطر التي يُعانيها أمن الأفراد في كافة مناطق العالم سواء أكانت تحديات صحية أو بيئية أو غير ذلك.

لا يمكن التحرك في التخفيف من حدة تداعيات التغيرات المناخية على الأبعاد المختلفة للأمن الإنساني بالتركيز على بعد دون غيره، وهو ما يزيد الأمور تعقيدًا. ومن ذلك، فالتداعيات الصحية للتغيرات المناخية قد تقود الأفراد إلى الوقوع في براثن الفقر،

ومن ثم التأثير على الأمن الاقتصادي لهم. فوفقًا لمنظمة الصحة العالمية، تقود المشكلات الصحية ١٠٠ مليون شخص عبر العالم كل سنة إلى الوقوع في براثن الفقر، وهي الأعداد التي من المتوقع أن تزداد في ظل الظواهر المناخية الحادة. ووفقًا للمنظّمة أيضًا، فهذه التهديدات من شأنها تهديد التقدم المحرز خلال الخمسين عامًا الماضية (تغير المناخ والصحة، ٢٠٢٢م). والمثال الآخر هو الخاص باللجوء للوقود الحيوي كبديل للوقود الأحفوري بهدف التخفيف من الانبعاثات وتداعيات ذلك الخطيرة على الأمن الغذائي؛ وهو ما يتطلب دراسة جيدة للبدائل المختلفة وتداعياتها.

تتطلب الطبيعة العابرة للحدود للمشكلات البيئية، وتأثيرها الشديد على الأمن الإنساني داخل وعبر الحدود، درجة أعلى من التنسيق على المستوى الدولي، وتزداد الحاجة لمثل هذا التنسيق على الرغم من أن الدول الأكثر هشاشة هي الأكثر تأثرًا بتداعيات التغيرات المناخية. مع التأكيد على أن التجربة خلال السنوات الأخيرة تؤكد أن تقدم الدول لن يقف حائلًا أمام التأثيرات الحادة للتغيرات المناخية.

مع التهديد المهم للتغيرات المناخية على جوانب مهمة للأمن الإنساني كالأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن الاقتصادي، إلا أنه لا يمكن لأي سياسات تدخلية أن تتجاهل الجوانب غير المادية؛ وخاصة الشق المتعلق بالتراث الإنساني والثقافي والذي يتطلب المزيد من الاهتمام الحكومي والدولي لتأثره الخطير بالتغيرات المناخية. بحيث يجب التعامل مع الأمن الإنساني ككل لا يتجزأ. وهو ما أكدته تحليلات من أنه لا يمكن للأمن الإنساني أن يتحقق بواسطة أو من أجل مجموعة واحدة على حساب الأخرى، فإضافة إلى الأبعاد المادية، فإن الأمن الإنساني يتشكل من الأبعاد غير المادية (Thomas, 2000).

عند الحديث عن تأثير التغيرات المناخية على الأمن الإنساني، لا يمكن تجاهل الترابط بين تهديد الأمن الإنساني وانعكاسه على الأمن القومي للدول، مع التأكيد على العلاقة التكاملية بين المفهومين، فكل من مفهوم الأمن الإنساني والأمن القومي يكمل الآخر انطلاقًا من أنه لا يمكن وصف دولة ما بكونها دولة آمنة، وذلك في حالة وجود مصادر تهديد خطيرة لأمن مواطنيها، كما أن الأفراد الآمنين لا يمكنهم أن ينعموا بهذا الأمن في بيئة أمنية مضطربة، ومن ثم لا يمكن تحقيق أي منهما دون الآخر.

الطبيعة التكاملية للمفهومين ترتبط بوجود تأثير متبادل؛ إذ إن تعرض بعض جوانب الأمن الإنساني للخطر قد يكون له تهديده الخطير على أمن الدول ذاته. فغياب بعض جوانب الأمن الإنساني على نحو ما أوضحنا كان له تأثيره على أمن الدول فيما يخص انتشار الإرهاب وقدرته على تجنيد عناصر جديدة، بحيث يجب أن تأخذ السياسات التدخلية هذا التداخل بين الأمن الإنساني وأمن الدول.

الأمن الإنساني والبقاء البشري يظل هو الهدف الأهم لأي سياسة أمنية. وهو ما تؤكده التحليلات من أن الأمن الإنساني هو الهدف النهائي للاعتبارات الأمنية كافة، وأن الأنماط الأخرى مثل الأمن العسكري ليست أهدافًا نهائية، فهي وسائل لتحقيق الأمن الإنساني (Chen, 1995).

التطورات الأخيرة في البيئة الأمنية تتطلب في أحيان كثيرة أطرًا قانونية أكثر ملاءمة، خاصة في ظل التهديدات الشديدة، التي تؤثر على أمن الأفراد والتي

تتطلب تعديلات للتخفيف من حدة تلك التداعيات، كما في حالة اللاجئين البيئيين.

وختامًا، فإذا كان الأمن البيئي؛ كأحد مصادر التهديد للأمن من بين العوامل، التي أسهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني كإطار ملائم لمواجهة تلك التهديدات مقارنة بالاقتراب التقليدي للأمن، فإنه بعد مرور قرابة ثلاثة العقود على طرح المفهوم فما زالت الدول بحاجة لمراجعة سياستها تجاه التغيرات المناخية في إطار الأبعاد المختلفة لمفهوم الأمن الإنساني وطبيعة علاقة التداخل والتأثير فيما بين تلك الأبعاد، وهو ما يتطلب القياس الدقيق للتكلفة الإنسانية للتغيرات المناخية بكافة أبعادها، وتضمين هذا الأمر في أي إستراتيجيات وبرامج تُعنى بمواجهة التغيرات المناخية والتكيف معها. وكذلك من المهم الربط بينها وبين الأمن القومي في ظل وجود تأثيرات متبادلة لا يمكن تجاهلها.

المراجع

تغير المناخ قد يؤدي إلى تفشي الجائحة التالية، (٢٠٢٢). RT Online، رُوجع المحتوى بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٢٢م من خلال الرابط التالي:

https://2u.pw/mYDtq

تغير المناخ والصحة، (٢٠٢٢). منظمة الصحة العالمية. رُوجِع المحتوى بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠٢٢م من خلال الرابط التالي:
https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health

التغير في البيئة والمناخ: تغير المناخ والتدهور البيئي يقوضان حقوق كل طفل، (٢٠٢٢). منظمة اليونيسف، رُوجِع المحتوى بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢م من خلال الرابط التالي:

https://2u.pw/MKDwI

تقرير **التنمية البشرية لعام ١٩٩٤**، (١٩٩٥). الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ٢٢، ٢٣.

تقرير يحذر من تأثير التغير المناخي على الصحة.. هذه الأمراض التي يسببها، (٢٠٢١). سي إن إن عربي. رُوجِع المحتوى بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٢م من خلال الرابط التالي:
https://arabic.cnn.com/health/article/2021/10/21/climate-change-health-covid-19

صحيفة الوقائع رقم ٣٨، (٢٠٢١). الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. رُوجِع المحتوى بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠٢٢م من خلال الرابط التالي:
https://www.ohchr.org/ar/publications/fact-sheets/fact-sheet-no-38-frequently-asked-questions-human-rights-and-climate

طباش، رُلى، (٢٠١٩).»التغير المناخي: لماذا يجب أن تقلق منه كثيرا في بلداننا العربية؟»، **بي بي سي عربي**، رُوجِع المحتوى بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠٢٢م من الرابط التالي:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50000024

طلال، الحسن، (٢٠٠٢). «في الأمن الإنساني»، الأهرام.

العالم ينتفض: التغيرات المناخية تخرج عن السيطرة، (٢٠٢١). مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، النشرة الإلكترونية، ١٧.

عبد الحافظ، أماني، (٢٠٢٢)، كيف تواجه الآثار المصرية التغيرات المناخية؟، آفاق اجتماعية، (٢)٤.

فيرناندديز، ماريا خوسيه (٢٠١٥). اللاجئون والتغير المناخي والقانون الدولي. الكوارث والتهجير في مناخ متغير، نشرة الهجرة القسرية ٤٩.

https://www.fmreview.org/ar/climatechange-disasters/fernandez

فيرنر، دورتي، (٢٠١٢) «تغير المناخ في العالم العربي، كما يرونها»، مدونات البنك الدولي، رُوجِع المحتوى بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠٢٢م من الرابط التالي:

https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/through-their-eyes-climate-change-arab-world-arabic

ما هي اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين؟، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html

Acharya, A. (2003). "Guns and Butter: Why Do Human Security and Traditional Security Co-exist in Asia", **Global Economic Review**, (32)3. P. 1.

Arms control and human security, Human Security Research Center, Retrieved Dec. 10, 2022 from:
https://humansecuritycourse.info/module-4-human-security-in-diverse-contexts/issue-6-arms-control/

Bajpai, K., (2004). "An Expression of Threats versus Capabilities across Time and Space", **Security Dialogue**, (35) 3, P. 360.

Buzan, B. (1998). "Security, the State, the New World Order, and Beyond" in: Lipschutz, D. (ed.), On Security, (New York: Columbia University Press)

Chen, L. (1995). "Human Security: Concepts and Approaches", in: Matsumae, T. & Chen, L. (eds.), **Common Security in Asia: New Concept of Human Security**, (Tokyo: Tokyo University press), p. 139.

Climate change and disaster displacement, United Nations High Commissioner for Refugees, Retrieved 12 Dec. 2022 from:
https://www.unhcr.org/climate-change-and-disasters.html

Eckstein, D., Kunzel , V. & Schafer, L. (2001). Global Climate Risk Index 2021, German Watch, 2021. Retrieved 2 Nov. 2022 from:
https://www.germanwatch.org/en/19777.

Environmental Security, UN Environment Programme, Retrieved 20 Dec. 2022
https://leap.unep.org/knowledge/glossary/environmental-security

Flavelle, C. (2021). Climate Change could cut World Economy by $23 Trillion in 2050, New York Times, Retrieved Nov. 2, 2022 from:
https://www.nytimes.com/2021/04/22/climate/climate-change-economy.html

Gender based violence as a human security issue, Human Security Research Center, Retrieved Dec. 10, 2022 from:
https://humansecuritycourse.info/module-4-human-security-in-diverse-contexts/issue-1-gender-based-violence/

Glasius, M. & Kaldor, M. (2005). "Individuals First: A Human Security Strategy for the European Union" in: Ierch, M. (ed.), **International Politics and Society**, (New Jersey, the State University of New Jersey). pp. 66-67.

Global Report on Internal Displacement. (2021). Internal Displacement Monitoring Centre and Norwegian Refugee Council.
https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2021/

Hammelehle, J. (2022). Climate Change and Health Security: Infectious Links, Retrieved 12 Dec. 2022 from:
https://securityconference.org/en/news/full/climate-change-and-health-security-infectious-links/

Kim, W. & Hyun, I., (2000). "Towards a New Concept of Security: Human Security in World Politics", in: Tow, W. T., Thakur, R. & Hyun, I.(eds.), Asia's Emerging Regional Order: Reconciling Traditional and Human Security(Tokyo: United Nations University).

Krause, K. (2004). "The Key to a Powerful Agenda, if Properly Dlimited", **Security Dialogue**, 35 (3). PP. 367-377.

Lost & Damaged: A study of the economic impact of climate change on vulnerable countries (2021), Relief Web, Retrieved 12 Dec. 2022 from:
https://reliefweb.int/report/world/lost-damaged-study-economic-impact-climate-change-vulnerable-countries-november-2021

Mack, A. (2002). "Human Security in the New Millennium", **Work in Progress**, United Nations University (16)3. P. 5-6.

Ogata, S., (2003). "State Security and Human Security", **Human Security Now**, , the Final Report of the Commission on Human Security, (New York, United Nations: Commission on Human Security) P. 5.

Reed, L. & Tehranian, M. (1999). "Global Governance for Human Security" in: Tehranian, M. (ed.), Worlds Apart: Human Security and Global Governance, (New York: Toda Institute for Global Peace and Policy Research), p. 36.

Thakur, R. (2000). "Human Security Regimes", in: William T. Tow, Thakur, R. & Hyun, I. (eds.), **Asia's Emerging Regional Order: Reconciling Traditional and Human Security** (Tokyo: United Nations University), P.231.

There could be 1.2 billion climate refugees by 2050. Here's what you need to know, (2022). Zurich. Retrieved Dec. 9, 2022 from:
https://www.zurich.com/en/media/magazine/2022/there-could-be-1-2-billion-climate-refugees-by-2050-here-s-what-you-need-to-know

Thomas, C. (2000). **Global Governance, Development and Human Security**, (London: Pluto Press,), P. 6-7.

Ul-Haq, M. (1999). "Global Governance for Human Security" in: Tehranian, M. (ed.), **Worlds Apart: Human Security and Global Governance**, (New York: Toda Institute for Global Peace and Policy Research), p. 79.

Winslow, D. & Eriksen, T. H. (2004). "A Broad Concept that Encourages Interdisciplinary Thinking", **Security Dialogue**, 39(3). p.361.

What You Need to Know About Food Security and Climate Chang, (2022) The World Bank, Retrieved 12 Dec. 2022 from:
https://www.worldbank.org/en/news/feature/2022/10/17/what-you-need-to-know-about-food-security-and-climate-change

٢

المسؤولية المجتمعية للجامعة الإفريقية الخاصة تجاه الكوارث والأزمات

دراسة مسحية لحالة السودان

د. خالد محمد دفع الله – السودان
عميد كلية بحري الأهلية

الملخص

يهدف البحث للتَّعرف الدَّقيق على الجامعة الخاصَّة الإفريقيَّة وقدرتها وفاعليّتها للعمل في بيئة متغيّرة كارثيّة أزمويّة، مستخدمًا منهجَيْ النّظم ودراسة الحالة. وقد استفاد الباحث من الاستبانة في جمع البيانات ذات الصلة من عينة عشوائية في مجتمع البحث، واستخدم تطبيق هارت سيرفي HartSurvey في ذلك. بيَّنت الدراسات السابقة القليلة ذات الصلة دور الجامعة في خدمة المجتمع، فضلًا عن الموضوعات المرتبطة بسياقات الدولة الإفريقية وبيئتها المأزومة بأوضاع كارثيّة. وقد شرح الإطار النّظري للبحث مفهوم المجتمعات المتغيّرة والمأزومة وعلاقة ذلك بمفهوم خدمة المجتمع. اتَّخذ الباحث من السودان دراسة حالة لأنه مجتمع إفريقيٌّ مأزوم بالكوارث المختلفة، حيث اهتمَّ البحث بدور الجامعة الخاصة في تمكينه من التَّصدّي لهذه الكوارث التي تواجهه.

فعرض البحث واقع الجامعة الإفريقية الخاصة وطبيعة الدور المنتظر منها في تلك البيئة وسياقاتها المتغيّرة، فيما يتصل بوظائفها في خدمة المجتمع. ركَّز البحث على واقع الجامعة الخاصَّة من حيث سياساتها الكلّيّة وبرامجها وأنشطتها ومدى ارتباطها بالسّياسات الحكوميّة من حيث إنفاقها على وظائفها كخادمة لمجتمعها من زاوية تنموية. وقد خلص البحث لمحدّدات عامَّة لسياسات خدمة الجامعة الخاصة للمجتمع مرتبطة بالسياسات الحكومية، متناولًا المسؤولية المجتمعية للجامعة من حيث السياسات وأدواتها كالبرامج والأنشطة.

الكلمات المفتاحية: المسؤوليات المجتمعية، الجامعات الخاصة، خدمة المجتمع الإفريقي، البحث العلمي، التنمية، الكوارث.

المسؤولية المجتمعية للجامعة الإفريقية الخاصة تجاه الكوارث والأزمات

دراسة مسحية لحالة السودان

د. خالد محمد دفع الله السودان

المقدمة

يؤدي التعليم العالي مهمَّات عدَّة في المجتمعات النامية عمومًا والإفريقية خصوصًا، بحكم وظيفته التنموية وكونه مصدر ثقة لهذه المجتمعات، وبحكم أن الشريحة العاملة في مؤسَّساته هي نخب تمتلك المعرفة Know-how العلميَّة المعتمدة، وقادرة على إحداث التغيير في هذه المجتمعات وتنميتها وتحديثها، ومن جهة أخرى لكون الطلاب هم النسيج الحيوي، ومورد المهارات والقدرات الذهنيَّة في المجتمع، والفئة المستهلكة للمهارات والمعارف المنتجة في الجامعات، ويمثلون نواته وقاعدة تطوره ومستقبله، كما أنهم يمثلون جميع فئات المجتمع، ويحققون التنمية بحكم كفاءاتهم وتخصصاتهم وعلاقتها بحاجات المجتمع.

تنسج الجامعات شبكة واسعة من العلاقات، تربط مكوّنات المجتمع فيتدفّق عبرها رأس المال الاجتماعي، ويشكّل ذلك موردًا هائلًا شديد التأثير بالأفكار والمعرفة على السلوك الفردي والجماعي لتلك الشبكة الممتدَّة في بنية مجتمعيَّة تخدم مكوِّناتها بعضها بعضًا (Jonathan, Daly, Alan & Miguel, 2015, p. 10).

تعبِّر الجامعة عن مورد مادي وغير مادي لتنمية المجتمع، وذلك عبر «المسؤولية المجتمعية» ذات الأهمية البالغة لمجتمعات معرَّضة للكوارث، والأصل في رسالتها أنها اجتماعية تعبِّر عن حاجة المجتمع. لذلك نال مفهوم «مسؤوليتها الاجتماعية» اهتمامًا كبيرًا، وعلى الرغم من ارتباطه عند نشأته بقطاع الأعمال، إلا أن أهميته زادت بعد تنامي توجه قطاع الأعمال نحو التعليم الجامعي لانحسار الدور الحكومي فيه.

الإطار النظري

يحتوي التعليم العالي الخاص إطارًا متنوّعًا وواسعًا من أنماط التعليم فوق الثانوي، بما في ذلك المعاهد التقنيَّة والصناعيَّة والدِّينيَّة، ومن هنا تأتي فرصه وإمكاناته في خدمة المجتمع وفق طبيعته. لذلك تُعدُّ وظيفة الجامعة الخاصة لخدمة المجتمع مَهمَّة متشعِّبة، ويزيدها تعقيدًا أنها مرتبطة بالتنمية والكوارث والأزمات، وتحتلُّ قلب السياسة والسياسات العامة للدولة، وهي قادرة على حلِّ إشكالات وتحدّيات الدولة من أزمات وكوارث، ممَّا يتيح لها الإسهام في نهضة الدولة الإفريقيَّة المأزومة.

وارتبط مصطلح المسؤولية المجتمعية كموضوع أكاديمي منذ ظهوره عام ١٩٥٣م بضرورة التزام قطاع الأعمال بسلوكيات وقيم المجتمع الأخلاقية بما يحقّق قيمه وأهدافه «طوعًا؛» وذلك هو الأصل في خدمتها لمجتمعها ونهضته. تعني مفردة «المسؤولية» -وفق المعاجم العربية- تحمُّل الفرد لنتائج أفعاله والتزاماته الأخلاقيَّة، ويُقصد بها اصطلاحًا الموازنة بين أنشطة ربحيَّة وأخرى تعود بالفائدة على المجتمع، وتُعرف بأنها أنشطة تضمن استمرارية تدفق منتجات المؤسَّسة للمستفيدين من خدماتها في بيئتيها الداخلية والخارجية (Vohra & Sheel, 2012, p. 75).

مجتمعات متغيرة ومأزومة

لأغراض البحث، يُقصد بمصطلح مجتمعات «متغيّرة» أن طبيعة الـتَّـغيُّر فيها عشوائيٌّ وغير مُنظّم وغير مقصود، ولذا يختلف عن مصطلح «التغيير»، الذي يعني التخطيط والقصديَّة المنهجة والـمُـسيطر عليها وعلى نتائجها. والأصل في ثقافة التغيير في الجامعة ميلها نحو المرونة التنظيمية، بما يُمكنها من الاستجابة لحاجات بيئتها (Tauginien`e & Maciu-kaite-Zviniene, 2013, pp. 84-91).

ويعني ذلك الأهمية البالغة بضرورة التزام واتِّساق سياساتها وبرامجها وأنشطتها خدمةً للمجتمع مع السياسات الكلّيّة للدولة. مثلًا ارتبط التغيير في كلِّ جامعات إفريقيا جنوب الصحراء بالزيادة في عدد طلاب التعليم العالي، فحتى الستينيات يتجاوز عددهم ١٤ ألف طالب. وصل عددهم عام ٢٠١٠م إلى ٢٥ مليون طالب موزعين على ٦٦٨ مؤسَّسة تعليم عالٍ كانت نصف ذلك العدد في عام ٢٠٠٠م (Carpenter, 2017, p. 4). بينما شكَّلت إفريقيا ما نسبته ٩٪ من جملة طلاب التعليم العالي في ٢٠٢٠م (UNESCO: Higher Education Global Data Report, 2022, p. 2)، وأن أدنى ارتفاع في تسجيل الطلاب الجدد في العالم حدث في إفريقيا بنسبة زيادة بلغت ٥٪ فقط في ٢٠٢٠م وفقًا للمصدر نفسه.

ويرتبط ذلك بحالة «الأزمة» في إفريقيا؛ ويُقصد بمجتمع «مأزوم» أنه يعيش مرحلة حرجة بين مرحلتين. توصف «حالة» معينة بكونها أزمة إذا أحدثت «تغييرًا» نوعيًّا وكميًّا في البيئة الداخلية والخارجية بما يحول دون تحقيق وظائف النظام السائد، وتمثّل تهديدًا مباشرًا لقيم المجتمع والدولة ومصالحهما وأهدافهما الجوهرية. ويشير مفهوم الأزمة إلى حالة اللاحرب واللاسلم، وهي التي تمرّ بها غالب المجتمعات الإفريقية بما فيها السودان، ويُعد قطاع التعليم الأشدّ تأثّرًا بها (Isyar, 2008, p. 48). ويرى حمّاد أنها عبارة عن جملة من الأوضاع والأحداث الفجائية وتشكّل تهديدًا ظاهرًا للأوضاع المستقرة (حماد،٢٠٠٣م). والأزمة حالة ترتبط بمقاربات اتخاذ القرار سواء من باب الفاعلين، أو النظم من حيث التغيرات التي تحدث في القوة، أو الفاعلين، أو البيئة، أو السياسات في أوضاع مرتبطة بالغموض والفوضى والمفاجأة (Isyar, 2008, p. 48). فيصبح من الضروري الاتساق الكامل بين منظومات الدولة الكلية والفرعية، ومن بينها الجامعات، والالتزام بنظام الدولة.

ويرى عبد الله أن الجامعات السودانية في عمومها لا تتسق في استجاباتها المعرفية مع التحديات التي تواجهها (عبد الله،٢٠١٤م). وعلى الرغم من هذه الشكاوى حول التعليم العالي الخاص في إفريقيا إلا أنه

يعد كسبًا هائلًا للمجتمعات القاعدية بسبب الفشل المريع للدولة الإفريقية في توفيره لعقود متتالية (Mor-ley, 2014, p.15).

المجتمع الإفريقي المأزوم: السودان أنموذجًا

أثبتت نتائج البحوث زيادة معدّلات الكوارث على مستوى العالم، فتكلفة السنوات العشر للكوارث ما بين ١٩٩٩م و٢٠١٩م تفوق خمس مرات تكلفتها في السنوات ما بين ١٩٥٠م وعام ١٩٥٩م، وأن إفريقيا جنوب الصحراء هي الأكثر تعرضًا للكوارث والتغير المناخي، والأكثر انحدارًا في معدلات التنمية (Disas-ters, 2oo7, p.1). تُعـدُّ المجموعات البشرية في إقليمَيْ الساحل والقرن الإفريقي هي الأكثر تأثُّرًا بهذه الكوارث، من حيث العدد وحجم الخسائر المادية والبشرية وحجم الحراك الثاني الناتج عن الكوارث. أبرز ما في هذه الخلاصات أن دولة السودان هي الدولة الوحيدة التي تُعدّ جزءًا من نطاق جنوب الصحراء وإقليمَيْ الساحل والقرن الإفريقي، وتعاني جميع هذه الأوضاع، وبناء عليه تعدّ دولة نموذجية لعرض حالة إفريقيا.

خدمة المجتمع السوداني المتغير المأزوم

تعدّ حالة المجتمع السوداني أنموذجًا للدراسة؛ لأنه يعرض أزمات متعدّدة مرتبطة بالنزاعات والتغيّر المناخي وتغيّرات كبيرة، تمظهرت في شكل حركة بشريّة واسعة على المستوى المحلي والخارجي، نزوحًا عنه، ولجوءًا إليه من أجل الأمان، أو هجرةً منه للعمل بحثًا عن حالة من الاستقرار.

الجامعة الإفريقية الخاصة: الكوارث والتنمية

بلغ المال المنفق على التعليم العالي الخاص في العالم سنة ٢٠٠٦م ٤٠٠ بليون دولار أميركي (Bonnell, 2015, p. 36)، وجزء يسير منه فقط أنفق في إفريقيا، وارتفع عدد طلاب التعليم العالي من ١٦ ألف طالب في الستينيات منتشرين في ٤١ ألف مؤسسة تعليم عالٍ، فوصل عددهم في عام ٢٠١٠م إلى ٥٠٢ مليون طالب. وهو ضعف عددهم عام ٢٠٠٠م، منتشرين في ٦٦٨ مؤسسة (Carpenter, 2017, p. 25). أمَّا اليوم فعدد الجامعات الخاصة في إفريقيا يزيد على ضعفَيْ الجامعات الحكومية والتي بلغ عددها ٢,٠٠٠ جامعة، ما يقارب ٥٠٪ منها توجد في دولتين فقط، هما: السودان وإثيوبيا.

كما تُظهر الاتجاهات العامة للتعليم الخاص في إفريقيا ضخامته، وحجم المال المنفق عليه، وانتشاره، وتناميه المستمر، وتفوق عدده على الجامعات الحكومية، وطبيعة برامجه النظرية الطابع التي يهتم بها والتي يمكن إجمالها في برامج كالمحاسبة وتقانة المعلومات والبرامج النظرية بصورة عامة (Bonnell, 2015, p. 50). أما البرامج ذات الصلة بالكوارث والأزمات والنزاعات، مثل البرامج الطبية والهندسية وإدارة الكوارث والأزمات والطوارئ، فهو بعيد عنها تمامًا، فإحداث تحوّل في برامجها سيُحدث تحوّلًا مجتمعيًّا هائلًا.

تماثل معظم الجامعات الإفريقية الخاصة الجامعات الأم في بلدانها من حيث كونها جامعات تنتج نخبًا، باستثناءات محدودة ذات توجهات دوليّة أو دينيّة، كجامعتَيْ الأحفاد وإفريقيا السودانيتين، وجامعة القديسة مريم St. Mary's University في إثيوبيا، لكونها أكثر نزوعًا نحو تحدّيات المجتمعات القاعدية التنموية والأوضاع المتأزمة. إضافة إلى أن حالتها تثير شكوكًا حول مدى مواءمة سياساتها وبرامجها وأنشطتها لحاجات المجتمع وتحدياته، وقدرتها

على الاستجابة من حيث مخرجاتها. وتتميز القارة الإفريقية بأعلى نسبة حراك طلابي في العالم؛ إذ كان عدد طلابها خارج بلدانهم ٢٢٣ ألفًا في عام ٢٠٠٨م يمثّلون أكثر من ٧٠٪ من نسبة الحراك الطلابي العالي (Mohamedbhai, (n.d) p. 76)، وهذا رصيد قابل للاستخدام في خدمة المجتمع.

كما تؤكد الدراسات تنامي معدَّلات حدوث الكوارث الطبيعية مستقبلًا على مستوى العالم، حجمًا وعددًا وكثافةً ومخاطرَ، مما يعرض الأنشطة التنموية للمخاطر (Abedin & Shaw, 2015, pp. 381-389). على مستوى الواقع الإفريقي لا يمكن الفصل بين الكوارث الطبيعية والنزاعات التي تندلع، فيؤدي الجفاف مثلًا لشحِّ المراعي فيقود ذلك لدخول الرعاة أراضي المزارعين فتندلع النزاعات بينهما لتزايد الضغط السكاني على الأرض (Chhibber & Laajaj, 2006, p. 48). ويُـبرز ذلك دورًا وقائيًّا من الكوارث للجامعة عند تصميم برامجها الدراسية، وفي أثناء دراسة الكوارث في البحث العلمي وبعدها للتخفيف منها خدمة للمجتمع.

يمكن للمؤسّسات الدولية التنموية العاملة في برامج الكوارث والنزاعات في إفريقيا أن تؤدي دورًا مهمًّا فيما يتصل بتمويل أنشطة وبرامج خدمة الجامعة للمجتمع. ويمكن تصنيفها، من حيث طبيعتها، إلى مؤسسات تعمل وفق اتفاقيات دولية، مثل: البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي، ومؤسسات تعمل وفق اتفاقيات ثنائية مثل وكالة العون الأميركي US-AID، ووكالة التنمية البريطانية DFID، وكالة التنمية السويدية SIDA، وغيرها. ولكلٍّ منها أجندتها، ممَّا يتطلب مواءمة الجامعات الخاصة لبرامجها التنموية في خدمة المجتمع مع هذه الأجندة حتى تتحصل على التمويل اللازم.

تعمل هذه الوكالات في الدول الإفريقية وفق اتفاقيات تخدم سياسات الدولة الكلية، والمفترض أن الجامعات الخاصة تعبِّر عنها في أنشطتها وبرامجها الصادرة عن سياساتها، وهو ما لا وجود له في الغالب. مع الأخذ بالحسبان أن إحدى أولويات هذه المؤسسات هي تقوية مؤسسات التعليم العالي الخاصة بدعم وتعزيز السياسات والحوكمة والفاعلية وجودة التعليم والبحث العلمي واستكشاف موارد مالية إضافية لها (Hervy et. al., 2014, p. x).

الدراسات السابقة

على الرغم من وفرة البحوث التي تربط بين المجتمع الإفريقي والنزاعات والتعليم إجمالًا، إلا أن هناك ندرة في البحوث التي تربط بين خدمة الجامعة الإفريقية الخاصة للمجتمع من زاوية التنمية والكوارث، مع قلة في بحوث المسؤولية المجتمعية للجامعة الإفريقية. وتاريخيًّا لم يبرز الدور المجتمعي للمؤسسات الأكاديمية الخاصة إلا في منتصف القرن الماضي، حيث احتلَّ موضوع «المسؤولية الأخلاقية» أو «خدمة الجامعات للمجتمع» مركزًا من النقاشات في مؤسسات الأعمال (Nejati, et. al., 2011, p. 445). ولذلك نشرت حوله العديد من الأعمال خاصة في الغرب والولايات المتحدة ومن ثم ظهرت العديد من المقاربات والنظريات والمصطلحات الخاصة بالمجال (Garriga & Melé, 2004, Pp. 51-71).

ركَّز Alpert (2012) على زاوية تأثير سلوك قيادة الجامعة في الاستجابة لتحديات الكارثة والتعافي منها،

وأكَّد ندرة الدراسات السابقة التي تربط بين وظائف الجامعات والتنمية ومواجهة الكوارث. وارتبط تناولها للموضوع بالولايات المتحدة، فظهرت تباينات مع سياق المجتمع الإفريقي بما فيه من تحديات تنموية، إلا أن أبرز ما فيه اهتمامه بمسألة الاستعداد المسبق للكوارث والتعامل معها.

ويرى Tauginiene & Maciukaite-Zviniene (2013) أن المسؤولية للجامعة تبرز في رسالتها وتُعبر عن وظيفتها الاجتماعية وأنها محور إستراتيجيتها في التحوّل الاجتماعي، ولا يمكن إحداث التحوّل الاجتماعي المستهدف من دون تبنّي بنياتها المؤسسية وهيئتها الأكاديمية رؤية ريادِيَّة مُحاسبة عما تنجزه. وهي رؤية تتفق مع البحث من حيث وظيفة الجامعة في إحداث التحوّل الاجتماعي.

تناول جوناثان كلوك موضوع المسؤولية المجتمعية من زاوية تأثير التحول نحو التعليم الخاص بالمسؤولية المجتمعية وأثره على الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات (Brown & Cloke, 2009, p. 476). إذ من المعروف المدى الواسع الذي توفّره الجامعات الحكومية من استقلاليّة وحريّات لارتباط ذلك بالبحث العلمي من جهة، وتوفير الجامعة الخاصة للخدمات المجتمعية من جهة، وتوجهها الاستثماري. حيث يرتبط ذلك بمخاوف تنامي اتجاهات «تسليع» التعليم من دون اكتراث للمبادئ الأخلاقية، فضلًا عن الاهتمام بخدمة المجتمع.

شدَّد أحمد وسعيد (٢٠١٨م) على أهمية خدمة المجتمع ودور الجامعات السودانية فيه، وركَّزا على جوانب التخطيط والسياسات والبرامج وهذا مهم لبحثنا، إلا أنه استهدف الجامعة الحكومية. واتفقت هذه الدراسة مع دراسة أحمد وسعيد في العينة، إذ إن كلتاهما تكوّنت عينتها من الإدارة العليا للجامعة. استهدف بحث سعيد وآدم (٢٠١٦) الجامعات السودانية عمومًا، بالتركيز على ربط خدمة المجتمع بالجودة. وقد اهتمَّا بخدمة المجتمع وإدارتها مما جعلهما يتَّسقان مع هذا البحث، واقترحا تمويلًا حكوميًّا لأنشطة خدمة المجتمع، مما يتنافى جوهريًّا مع مفهوم خدمة المجتمع. ونتفق معهما بأهمية حفز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لبرامج خدمة المجتمع. كما أنهما اتفقا سعيد وآدم في ربط خدمة المجتمع بالجودة، على أن تناغم خدمة المجتمع السياسات الكلية للمؤسسة الجامعية مع السياسات الحكومية.

ويتصور أراز وكروذر (٢٠٠٨م) المسؤولية المجتمعية بكونها تعبيرًا عن وفاء بعقد اجتماعي بين المجتمع ومؤسسات الأعمال، يشكّل فيه أصحاب المصلحة في مؤسسة الأعمال مكونًا مُهمًّا لها ولمكونات المجتمع المدني. حاولت بحوث أخرى التركيز على دور الأستاذ الجامعي في المسؤولية المجتمعية، ومدى تأثيره في البيئة الجامعية الداخلية، ومن ثم انعكاسات ذلك على بيئة المجتمع والدولة في إحداث التغيير المجتمعي المطلوب، كما ربطت كل ذلك بالأداء التطوعي والمهني للأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع (عبد باقر، ٢٠١٢م، ص ٥٣٧)، عمومًا الموضوع فقير من حيث عدد الدراسات حوله ويحتاج لدراسات أكثر. نخلص من ذلك إلى أن الأطر المفاهيمية التي طرحها الباحثون هي مجرد استعراض لمحاولات الجامعات لإدماج مسؤوليات مجتمعية شاملة لحاجات المجتمع ضمن وظائفها بالتفاعل النشط للاستجابة لحاجات ذوي المصلحة.

الإطار المنهجي

منذ بروز الدولة الوطنية الإفريقية ومؤسساتها الحديثة يتعرض مجتمعها باستمرار لأنماط مختلفة من الأزمات والكوارث. قادت جامعاتها؛ وهي الأقدر على الاستجابة للتحديات، مبادرات تدخُّليَّة للتصدي لتلك التحديات. وعلى الرغم من محدودية تأثيرها إلا أنه لا يمكن تصور الواقع الإفريقي اليوم دون الجامعات الخاصة، خاصةً في دول كإثيوبيا والسودان لزيادة عدد سكانها، وعديد طلابها، ولقابلية تحولهم لمقاتلين في الحركات المسلحة المتقاتلة (Tamrat & Teferra, 2017). لذا تحتلُّ الجامعة الخاصة موقعًا مركزيًّا في منظومة بنيات المجتمع الإفريقي، ويُرتجى منها الكثير إذا اتَّسقت في سياساتها الكلية وبرامجها وأنشطتها مع الدولة، بل وتقدمت عليها بمبادرات ريادية. إذ تتعدَّد المقاربات التدخّليّة لإدارة الكوارث والتنمية مرتبطة بسياسات تتخذها متوائمة مع القطاعين الحكومي والطوعي جاذبة للمساعدات الخارجية.

المشكلة وسؤال البحث

كل ما سبق يطرح سؤالًا جوهريًّا حول مدى تكامل واتساق ما تؤديه الجامعة الخاصة مع وظيفتها من جهة وسياسات الدولة من جهة ثانية وتحقيق مُراد المجتمع المخدوم من جهة أخرى. سعى البحث للتعرف على ذلك وتحسّسه باختبار مدى اهتمام الجامعة الخاصة السودانية، كنموذج للجامعات الإفريقية الخاصة، ببرامج المسؤوليات الاجتماعية USR ومدى تضمين الجامعات لها في سياساتها، ومدى اهتماماتها نظريًّا وعلى أرض الواقع. فهل صُمِّمت تلك المسؤوليات بناء على سياسات وموجهات وفق معلومات وبيانات محددة أم إنها استجابة لتحديات ومشكلات مجتمعية عارضة؟ هل يوجد بنية إدارية تمارس بها خدمة المجتمع؟ وما مدى اتساق سياساتها وأنشطتها في خدمة المجتمع بخريطة الهشاشة الكلية للدولة، وعلاقتها بمخططية الدولة الكلية؟

فرضيات البحث

عندما نقول مجتمعًا «مُتغيّرًا» يُفهم أن التغيّر وضعٌ قسريٌّ يقع على المتغيّر سواء كان الحالة أو المجتمع. ويُمكن الادعاء بأنه كلما كانت سياسات المؤسسة الجامعية وبرامجها وأنشطتها متّسقة مع سياسات الدولة الكلية، كان ذلك أدعى «لتغيير» المجتمع بخدمته. طوّر البحث من ذلك فرضيتين:

الأولى: أن تحقيق «درجة من الأفضلية لخدمة الجامعة في تغيير المجتمع» يرتبط بمقدار القصدية فيه وتحقيقه لمقاصد مُخطط الجامعة. فتحقيق «قصدية تنموية» في التغيير وقياسها مرتبط بوجود منهجية تصدر السياسات، والبرامج، والأنشطة، ومؤشرات وجودها.

الثانية: أنشطة وبرامج خدمة المجتمع للجامعة الخاصة الإفريقية، هي استجابة لضغوط بيئتها، وتُعبر عن ذلك باستجابات سلوكية مؤسسية تتجه للتماثل مع هذه الضغوط وتقودها الفاعلية أو المال، أكثر مما هو تنزيل لسياسات.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١. تقديم مشهد عميق للجامعة الخاصة كمكوّن في منظومات المجتمع لمعرفة العلاقة بين سياساتها

للمسؤولية المجتمعية والسياسات الحكومية ذات الصلة.

٢. تمكين المهتمين ومتّخذي القرار من تحسّس قدرة الجامعة الخاصة وفاعليتها تجاه المجتمع.

٣. معرفة قدرتها على إحداث تغيير مُنهج في بيئة متغيّرة وسياق أزموي وكارثي طارئ وفق سياسات كلية.

٤. مُلاحظة سلوك الجامعة عبر مؤشرات دالة على ذلك.

منهجية البحث

بما أن الجامعات الخاصة في الدولة الإفريقية أصبحت جزءًا جوهريًّا من بنية منظومات الدولة، لتميز نظامها القابل للتوظيف في التصدي للكوارث والأزمات، لذلك يعد اختيارها لتكون دراسة حالة منطقيًّا (Alpert, 2012, p. 522). ولذا اختار البحث مقاربة النظم لكون الجامعة جزءًا من نظام محيط بها ومتفاعلة مع بيئتها، لتقودنا المخرجات الناتجة عن التفاعلات فيه لمدى نجاح أو فشل استجابة المنظومة الجامعية لمتطلبات التحديات (دفع الله، ٢٠١٨م، ص ١٩٥-٢٠٤). كما إنها المقاربة الأفضل لشمولية طابعها وقدرتها على تمكين الدارس من التعرف على آليات عملها واستجابتها لضغوطات وحاجات بيئتها وأدائها لوظائفها (Abimbola & Olusegun, 2022, p.28).

ولأن السودان يُعدّ الدولة الأكثر تعرضًا للنزاعات وتدفقات اللاجئين والنازحين والتصحر والجفاف وكوارث الطبيعة مقارنة بغيره من دول إفريقيا اختير كدراسة حالة تمثّل منطقيًّا المجتمعات الإفريقية المعرضة للكوارث والتي تمر بتغيّرات هائلة. ويتميز السودان بوقوعه في الأقاليم الأكثر تعرضًا للكوارث (جنوب الصحراء، والساحل، والقرن الإفريقي)، لذا هو حالة نموذجية في هذا السياق. كما يتميز السودان بتأثير التعليم الخاص وأسبقيته في جنوب الصحراء؛ فأول جامعة خاصة ظهرت فيه قبل ١٠٠ عام تقريبًا، وبذلك يعد من أوائل الدول الإفريقية في ذلك، ولهذا اختار الباحث الحالة السودانية.

أدوات جمع البيانات ومجتمع وعينة البحث

توجد صعوبات كبيرة في الحصول على بيانات دقيقة حول التعليم في إفريقيا (Morley, 2014, p.14). استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات، واستفاد الباحث من مجموعتَيْ واتساب تجمعان رؤساء مجالس الأمناء ومجموعة رؤساء وعمداء الجامعات والكليات الخاصة، فشكّلتا منبرًا أكاديميًّا مهمًّا، وهما مجتمع البحث الذي انتخبت منه عينة عشوائية. حيث أرسلت الاستبانة لأفراد العينة عشوائيًّا، بحيث عبّرت كل استبانة عن جامعة واحدة. وتتكون الاستبانة المرسلة للعينة من ١٤ سؤالًا، وذلك عبر تطبيق Survey-Heart. لذلك أمكن التعرف عن قرب على تصوراتهم ومفاهيمهم حول «خدمة المجتمع»، التي شكّلت جزءًا من نقاشاتهم في بعض القضايا التي تخص كلياتهم وجامعاتهم. وكان ذلك من محفزات دراسة الموضوع إضافة إلى اهتمامات عابرة به.

الجدول (١): هل المشارك مُكلف بعبء إداري في الجامعة؟

البيان	النسبة	العدد
نعم	٨٦,٣٦	٣٨
لا	١٣,٦٤	٦

كما عكست البيانات والمعلومات التي جُمعت من المواقع الإلكترونية للجامعات والكليات الخاصة حجم جهدها وإسهامها في خدمة المجتمع. فنسبة ٨٦,٣٪ من المشاركين لديهم أعباء إدارية مباشرة تمكنهم من الاطلاع على ما يتصل بالموضوع، كما هو موضح في الجدول (١).

الجدول (٢): المشاركون بالدرجة الأكاديمية

رقم	الرتبة الأكاديمية	العدد	النسبة
١	بروفيسور	٦	١٢,٦٤٪
٢	أستاذ مشارك	٢	٤,٥٥٪
٣	أستاذ مساعد	٢٤	٥٤,٥٥٪
٤	محاضر	١٢	٢٧,٢٧٪
٥	الجملة	٤٤	١٠٠٪

وواضح من الجدول (٢) أن نسبة البروفسورات هي الأقل عددًا مقارنةً بالأساتذة المساعدين والأساتذة المشاركين؛ ذلك لأن الأساتذة المساعدين عادةً هم الأكثر فاعلية ونشاطًا في أنشطة خدمة المجتمع بين الفئات الثلاث؛ فقد وصلت نسبة الأساتذة المساعدين إلى ٥٤,٥٥٪. على أن المحاضرين هم الأكثر فاعلية في الأنشطة ذات الطبيعة الجماهيرية وتقديم الخدمات المباشرة.

يكتسب البحث صدقية عالية بإدخاله لنسبة ٣٨,٢٪ من جملة ١١٥ مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي والخاص في السودان، وهي مجتمع البحث، وذلك تمثيل مناسب يُمكِّن من إعطاء مؤشرات ذات دلالة. فبلغت نسبة الذين استجابوا للاستبانة نحو ٣٨,٢٪ من العينة المستهدفة وهي نسبة تقترب من الثلث. وجاءت النسبة الأعلى لرؤساء الأقسام/ منسقي البرامج ٣٦,٣٦٪، ويليهم في ذلك مديرو الجامعات وعمداء الكليات بنسبة ٢٥٪، أما النسبة الأقل، فكانت من رؤساء مجالس الأمناء ووكلاء الجامعات والكليات، حيث بلغت ١٥,٩١٪ كما هو موضح في الجدول (٣). وذلك مهم لأنه يعطي مؤشرًا ذا دلالة متى ما كان الأمر متعلّقًا بالسياسات وموجهات الإنفاق. فقد شكلت القيادة العليا لهذه المؤسسات نسبة ٨٦,٣٪ من المشاركين كما هو موضح في الجدول (٣).

الجدول (٣): وصف العبء الإداري

البيان	النسبة	العدد
عميد	٢٥٪	١١
نائب عميد	٩,٠٩٪	٤
رئيس قسم/ منسق برنامج	٣٦,٣٦٪	١٦
أخرى/ اذكرها	١٣,٦٤٪	٦
	١٥,٩١٪	٧

أهمية الموضوع

يعد محور البحث (خدمة المجتمع) هو الوظيفة الثالثة المنسية للجامعة الخاصة، وهي شديدة الأهمية لبلد – كالسودان – يعاني تحديات تنموية من جهتين، الأولى: أنه بلد خرج للتو من حالة الحرب، ويرتبط ذلك بسياقات التغير والوضع المأزوم المرتبطة بحاجاته وسياقاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها. والثانية: كونه مجتمعًا يحتل مستويات متدنية من التطور إلى حد غير لائق بقدراته البشرية والمادية.

فضلًا عن ذلك فإن البحث يوفر معرفة عميقة بأدوار محتملة ومنسية للجامعة في المجتمعات الإفريقية

– التي تعاني الكوارث – تخفف العبء عن الجهود التي يبذلها القطاع الطوعي. من جهة ثانية فإن البحث يلفت انتباه القطاع الحكومي لضرورة التأكد من مدى اتساق برامج وأنشطة الجامعات الخاصة مع سياسات الدولة. وأخيرًا فإن البحث يفتح فرص تعاون محتملة وقابلة للتوظيف مع كلا القطاعين الطوعي والحكومي لخدمة هذه المجتمعات.

الكوارث وخدمة الجامعة الخاصة للتنمية: الواقع والعالم الافتراضي

تُعرف إفريقيا بكثرة الأزمات والكوارث والنزاعات فيها، وهذه معرفة مُـهمّة للجامعات، على أن هناك تمايزًا بين الدول الإفريقية من حيث درجة التأثر بالكوارث. اعتمد الباحث في قياس ذلك على عددها كمؤشر، لأن الأخذ بعدد ضحاياها مضلل؛ فبعض الدول أكثر تأثّرًا بالفيضانات، وبعضها أكثر تأثّرًا بالجفاف، وبعضها مرّ بعشرات الكوارث، وأخرى كوارثها أقل وضحاياها أكثر عددًا. على سبيل المثال، مرت كينيا خلال العشرين عامًا الماضية بـــ٦٠ كارثة، بينما لم يزد عدد الكوارث التي مرت بها الكنغو عن ٤١ كارثة. فهناك علاقة عكسية بين زيادة معدلات الكوارث وتكلفتها البشرية والمالية من جهة وانخفاض معدلات التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء على المدى الطويل والزيادة الكبيرة في القابلية للتعرض لمخاطر الكوارث من جهة أخرى (World Bank, 2007, p. 27).

ويُعد السكان في إقليمي الساحل والقرن الإفريقي هم الأكثر تأثرًا بالكوارث من حيث عددها وحجم خسائرها المادية والبشرية والحراك الناتج عنها (CRED Crunch, Disasters in Africa, 2019, pp.1-2). وبناء عليه، من المهم معرفة مدى قدرة المنظومات المعرفية للتصدي للكوارث، والجامعات تُمكن من ذلك. ويعني ذلك ضرورة أن تؤثر زيادة عدد منظومات إنتاج المعرفة على عدد الكوارث ومقدار ما ينتج عنها من خسائر. ويعكس الجدول (٤) الذي يعرض عينة عشوائية من الدول في وسط وشرق وغرب إفريقيا تباينات واضحة تظهر غياب العلاقة بين عدد الجامعات الخاصة وعدد الكوارث في الدولة المعنية خلال السنوات العشر الماضية، حيث يتوقع أن تنقص معدلات الكوارث بتزايد عدد الجامعات الخاصة. فإثيوبيا ثاني أكثر دولة من حيث عدد الكوارث، على الرغم من احتضانها العدد الأكبر من الجامعات الخاصة، في المقابل أوغندا ثاني أقل دولة من حيث عدد الكوارث، على الرغم من أنها ثاني أقل دولة تحتضن جامعات خاصة.

الجدول (٤): علاقة عدد الجامعات الخاصة بعدد الكوارث بالدولة

رقم	الدولة	مؤشرات الكوارث (Kamer, Lars (2022		الجامعات الخاصة (Varghese, 2006)	
		عدد الكوارث	النسبة	عدد الجامعات	النسبة
١.	كينيا	٧٦	٪١٨,٦	١٤	٪٤,١
٢.	إثيوبيا	٧٤	٪١٨,١	١٢٠	٪٣٥,٩
٣.	نيجيريا	٦٤	٪١٥,٦	١٣	٪٣,٨

رقم	الدولة	مؤشرات الكوارث Kamer, Lars (2022)		الجامعات الخاصة (Varghese, 2006)	
		عدد الكوارث	النسبة	عدد الجامعات	النسبة
٤.	تنزانيا	٦٤	٪١٥,٦	١٠	٪٢,٩
٥.	السودان	٥٣	٪١٢,٩	١١٦	٪٣٤,٧
٦.	أوغندا	٤٧	٪١١,٥	١٣	٪٣٥,٩
٧.	السنغال	٣٠	٧,٣	٤٨	٪١٤,٣
	العدد الكلي	**٤٠٨**	**٪١٠٠**	**٣٣٤**	**٪١٠٠**

أكدت الدراسات متانة العلاقة بين التنمية والنهضة من جهة والقابلية للتعرض للكوارث من جهة ثانية، والقدرة على التعامل معها من جهة ثالثة. وفي الجانب الآخر، نجد بأنه إضافة للسودان، فإن كلًّا من نيجيريا والسنغال وغانا وكينيا وجنوب إفريقيا وتنزانيا وأوغندا وزيمبابوي تعدّ أهمَّ الدول الإفريقية في جنوب الصحراء، التي توجد فيها جامعات خاصة (Varghese, 2006, p.7). دفعت الضرورات التنموية هذه الدول للتحول المتسارع للاعتماد على التعليم الجامعي الخاص، وباستثناء جنوب إفريقيا، فإن بقية الدول تعاني أوضاعًا كارثية دائمة.

واضح من جدول (٤) غياب العلاقة بين تحديات المجتمع الأزموية ومواجهة الجامعة الإفريقية الخاصة لكوارث النزاعات، والجفاف والتصحر، والنزوح واللجوء، والتخلّف. وهي بدورها تتّسم بانحدار مستوى القدرات المعرفية، وضعف بنياتها التحتية، وقلة عددها وعدد طلابها، وفقدان التوجه الهادف تجاه مجتمعاتها، والتراجع المستمر لقدراتها في المحافظة على الإرث المعرفي التقليدي (Varghese, 2006, p.7). يضاف لذلك برامجها الأكاديمية غير المواكبة للتطورات المتسارعة في التعليم العالي ونظمه بنفس مستويات التسارع، خاصة في الجوار الإقليمي، كالخليج العربي مثلًا.

العالم الافتراضي

رغم أن هناك مواقع مميزة ونشطة لبعض الجامعات الخاصة، إلا أن الزائر لمواقع بعضها يكتشف أن غالبها غير نشط وبعضها مجرد صفحات على تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي، وما تعرضه من أنشطة وبيانات ومعلومات قديمة وغير كافية.

الجدول (٥): هل تمتلك الجامعة موقعًا إلكترونيًّا؟

البيان	النسبة	العدد
نعم	٪١٠٠	٤٤
لا	٪٠	٠

مع ملاحظة النسبة الغالبة ممن استجابوا للاستبانة أكدوا أن المؤسسات التي ينتمون إليها لديها مواقع إلكترونية، غير أن عدم فاعلية تلك المواقع ربما يرتبط إما بضعف الخدمات ذات الصلة، أو وجود صعوبات تتصل بفاعلية النظم المحوسبة.

جدول (٦): هل تعرض أنشطة خدمة المجتمع من دون نافذة باسم خدمة المجتمع؟

البيان	النسبة	العدد
نعم	٦٥,٩١٪	٢٩
لا	٣٤,٠٩٪	١٥

وتعرض المواقع الإلكترونية لهذه المؤسسات مستويات متباينة من درجات الاهتمام بخدمة المجتمع تُراوح بين من يُخصص نافذة على موقعه لخدمة المجتمع ومن يُبرز أنشطة خدمة المجتمع من خلال نوافذ، مثل نافذة شؤون الطلاب أو دون ذلك، كما هو موضح في الجدول (٦).

الجدول (٧): هل في موقع الجامعة الإلكتروني نافذة باسم خدمة المجتمع؟

البيان	النسبة	العدد
نعم	٥٢,٢٧٪	٢٣
لا	٤٧,٧٣	٢١

مع ملاحظة أن نحو ٥٠٪ منها لا توجد في مواقعها نافذة إلكترونية مُخصصة لخدمة المجتمع، وهو مؤشر سلبي. ويوضح الجدول (٧) أن نسبة ٤٧,٧٪ من مواقع الجامعات خلت تمامًا من الإشارة إلى خدمة المجتمع، على الرغم من وجود أنشطة تقع في صميم خدمة المجتمع. كما يظهر الجدول (٧) أن الجامعات التي خصصت نافذة بذلك الاسم لم تكترث كثيرًا للإشارة لسياساتها أو برامجها الخاصة بخدمة المجتمع ولا لبنيتها التنظيمية والإدارية ولا كادرها المخصص لذلك.

الواقع وتحدياته

زاد معدل الطلب الاجتماعي على الجامعات الخاصة، نتيجةً للسياسات الكلية، حتى وصل عددها بالسودان إلى ما يقرب من ١١٥ جامعة خاصة وأهلية وأجنبية ووقفية/ خيرية. يمكن تصنيفها من حيث طبيعتها المؤسسية إلى ١٨ جامعة، و٨٠ كلية جامعية، والبقية أكاديميات، يشكل طلابها ما نسبته ٣٠٪ تقريبًا من جملة طلاب التعليم العالي في السودان، ونسبة ٩٤٪ منها مقرها الرئيس بالخرطوم، وتتوزع البقية بين ولايات السودان المختلفة. جملة برامجها ٩٠٣ نسبة ٧٦,٧٪ منها برامج بكالوريوس، و٢٣,٢٪ برامج دبلوم، وبعض برامج الدراسات العليا، وهي متفاوتة من حيث عدد الطلاب والبيئة الأكاديمية وعدد الأساتذة وحجم البنيات الأساسية، وقد أدى النمو الكبير في عددها للمنافسة بينها، فانعكس ذلك على أدائها.

ويمكن تصنيف الدولة الإفريقية من حيث السياسات المجتمعية إلى نمطين: سياسات فاعلة وفعالة وسياسات خامدة (Morley, 2014, p. 14). فيرتبط النمط الأول بالبيئة والسياقات، بينما الثاني منبتّ عنهما. وبالمجمل، تعرف السياسة العامة للجامعة بأنها عملية قوامها تحديد قواعد التعامل مع المتغيرات والظواهر الداخلية والمحيطة بها وببيئتها الخارجية الراهنة والمحتملة، وصياغة برنامج للعمل الداخلي والخارجي بما يفي بمتطلبات تحقيق الأهداف الآنية والإستراتيجية للدورة الإستراتيجية أو السنوية متضمنة أنشطة محدّدة لكل برنامج عمل. على أن نجاحها وما يعطيها قيمة مضافة هو قدرتها على إدماج رسالتها وقيمها في أنشطتها وبرامجها (Maciukaite-Zviniene, &Tauginien 2013, pp.84-91). وهي بالمجمل متنزّلة عن السياسات الكلية

للدولة. فوجود ثلاثة أنماط رئيسة لوظائف الجامعة، هي: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع؛ يعني أن الجامعة ملتزمة بالسياسات الكلية للدولة فيما يتصل بوظائف الجامعة.

ويتطلب التماهي مع سياسات الدولة الابتعاد عن المبدأ الغربي في استقلالية الجامعات؛ أي ترك الشأن السياسي، وإلا سينتج عن ذلك دخولها في عداء مع مؤسساتها، خاصة الأمنية، كما حدث للجامعات الحكومية في أوغندا وكينيا والسودان وإثيوبيا وغيرها (Mohamedbhai, 2014, p.76). ولكون الجامعة نظامًا فرعيًّا من النظام الكلي، فإن سياستها العامة ليست منفصلة عن السياسات الكلية للدولة؛ بل مُـتـمّمة لها. ولذا، فإنه على مستوى الجامعة يجب التمييز بين تحديد أهداف السياسات وبين صناعتها وصياغتها، لكونها ثلاثة مكونات مختلفة بعضها عن بعض. مثلًا تحديد الأهداف الكلية مرتبط بمالك المؤسسة الجامعية، وذلك طبيعي لأنها جامعات خاصة. أما تصميم السياسة فهو عمل الأكاديميين والممارسين المختصين، بينما صياغة السياسات والبرامج والأنشطة بوجهها التمويهي والدعائي إنما توكل للمختصين في التسويق.

ولذلك فإن تحديد نسب الإنفاق المالي للتعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وعدد الكوادر العاملة في كل واحد من هذه الوظائف الثلاث، الأفضل أن تكون سياسات على مستوى الإدارة العليا للجامعة. وتخصيص عدد من الكوادر ونسبة من الإنفاق على وظيفة خدمة المجتمع للقادمين من مناطق الحرب فهذا مرتبط بالبرامج. أما تحديد الدورات التدريبية أو الاحتفالات وما شابهها فنحن نتحدث عن أنشطة على مستوى البرنامج الواحد.

سياسات وبرامج خدمة المجتمع في الجامعات الخاصة

الأصل في إدارة خدمة المجتمع في الجامعة أن تتنزل عن دليل سياساتها، لأنه لا يمكن أن تتماثل برامج وأنشطة خدمة المجتمع للجامعات في المدن الآمنة مع تلك التي تعاني مجتمعاتها الأزمات والكوارث. من جهة ثانية، على الرغم من وجود معارف تقليدية موروثة للتعامل مع كوارث المجاعات والنزاعات وإدارتها والتغيرات البيئية والمحافظة عليها والطبابة، إلا أن البرامج الأكاديمية في الجامعات الإفريقية تخلو من ذلك بصفة عامة (Mwaura, 2008, p.3). وبما أنه لا يصح التعميم، فدول مثل كينيا وجنوب إفريقيا تطوّرت كثيرًا فيما يتصل بالكوارث والبيئة بصفة عامة، أما السودان، فعلى الرغم من امتلاكه إرثًا معرفيًّا تقليديًّا مميزًا في فض النزاعات وإدارتها، إلا أن النزاعات فيه تزداد.

جدول (٨): هل لدى جامعتكم/ كليتكم معرفة بسياسات وتوجهات وزارة التعليم العالي لخدمة المجتمع؟

البيان	النسبة	العدد
نعم	٨٦,٣٦٪	٣٨
لا	١٣,٦٤٪	٦

فالجامعة التي تفتقر لقيم تنظيمية مثل الفاعلية والإبداع والشفافية لا يتوقع منها أن تتكامل سياساتها وبرامجها وأنشطتها مع الدولة، فتأثير معرفة الجامعات تنظيميًّا بالسياسات والأنظمة واللوائح ذات الصلة بالمسؤولية المجتمعية في وزارة التعليم العالي محدود، فنسبة ٨٦,٣٦٪ من هذه المؤسسات لديها معرفة بها،

وتوجد في أضابيرها نسخ منها، وإشارات لمكون تنظيمي في بنياتها المؤسسية، ومحدّدات لسياساتها وبرامجها، وهي جزء أساسي في تقييمها ضمن معايير التقييمات الوطنية والإقليمية والدولية للجودة والاعتمادية، كما هو موضح في الجدول (٨).

ذلك التحدي هو مدى استيعاب الممارسات في الجامعات للمسؤوليات الاجتماعية ضمن برامجها لسياسات الوزارة واستجابتها لحاجات المجتمع وبيئتها وسياقاتها الخاصة، وهل صاغها مختصون؟ أم هي مجرد أداء روتيني وتفريغ لطاقات الطلاب؟ فالسياسات الحكومية لا تلزمها بتخصيص نسبة أو حد أدنى من الإنفاق على هذه البرامج. ولذلك يمكن تشجيعها بتحديد تخفيض ضريبي للجامعة التي تخصص نسبة من ميزانيتها السنوية لخدمة المجتمع، وكلما زادت النسبة انخفضت ضرائبها ورسومها الحكومية التي تدفعها.

البنية التنظيمية الجامعية للمسؤولية المجتمعية

أكدت دراسات مختصين الأهمية العالية للبنية التنظيمية للجامعة في التصدي للكوارث والنزاعات والتحديات التنموية (Alpert, 2012, p. 523). حيث تُعد مسألة البنية التنظيمية والإدارية والكادر البشري الممارس لمسؤوليات خدمة المجتمع في الجامعات والكليات الخاصة شديدة الأهمية.

الجدول (٩): هل يوجد وحدة إدارية في الجامعة/ الكلية معنيّة بخدمة المجتمع؟

البيان	النسبة	العدد
نعم	٪٧٧,٢٧	٣٤
لا	٪٢٢,٧٣	١٠

فمن بين مؤسسات التعليم العالي الخاصة في السودان نجد أن نسبة ٧٧,٢٪ فيها وحدة تنظيمية مختصة اسمًا ووظيفةً بخدمة المجتمع، وتفتقر نسبة ٢٢,٧٪ لهذا الأمر بحسب بيانات الجدول رقم (٩). ومن بين تلك النسبة العالية، أي نسبة الـــ ٧٧,٢٪، نجد أن ٢٥٪ منها يوجد فيها كادر واحد فقط معنيٌّ بخدمة المجتمع.

الجدول (١٠): كم عدد الكوادر العاملة في خدمة المجتمع لديكم؟

البيان	النسبة	العدد
أقل من ٢	٪٢٥	١١
من ٢ إلى ٤	٪٣٨,٦٤	١٧
من ٤ إلى ٦	٪٩,٠٩	٤
أكثر من ٦	٪٢٧,٢٧	١٢

أما إذا أضفنا لذلك نسبة ٣٨,٦٪ منها عدد موظفين في خدمة المجتمع، فيعني أن ما يزيد على ٦٠٪ منها عدد الموظفين في خدمة المجتمع هو ٤ موظفين أو أقل وفق بيانات الجدول (١٠). ولنا مقارنة ذلك بعدد العاملين في التدريس والبحث العلمي، مع ملاحظة أنه لا يوجد جامعة واحدة رفعت خدمة المجتمع لمستوى عمادة.

خدمة المجتمع والهيئتين الأكاديمية والإدارية

يُعدّ التدريب والتعليم المستمر جزءًا من الخدمات الاجتماعية المختلفة، مثل: الخدمات الصحية والبرامج الاجتماعية ذات الطبيعة الترفيهية، وهو أكثرها شيوعًا، مع ملاحظة اهتمام القليل من الجامعات، التي تشكّل نسبة ٤٥,٧٠٪ من الجامعات

الخاصة، بدعم وتشجيع الباحثين. وثمة جامعات وكليات لا تهتم إلا بنشاط أو برنامج واحد؛ فنجد أن ١٣,٦٪ من الجامعات الخاصة لا تهتمّ بغير التدريب والدراسات المستمرة.

الجدول (١١): المسؤولية التي تؤديها الجامعة تجاه العاملين

البيان	النسبة	العدد
التدريب والتعليم المستمر	١٣,٦٤٪	٦
دعم وتشجيع الباحثين	٤,٥٥٪	٢
تقديم خدمات اجتماعية (صحية، علاجية، رحلات...)	٩,٠٩٪	٤
كل أو بعض ما ذكر أعلاه	٧٢,٧٢٪	٣٢

مع ملاحظة أن كليهما يجري تنظيمه وممارسته كمورد مالي أكثر من كونه خدمة مجتمعية مجانية. وبحسب ما هو موضح في الجدول (١١)، فإن ٤,٥٥٪ من الجامعات الخاصة ترى البحث العلمي جزءًا من خططها السنوية، وذلك يعكس حجم المشكلة، وهناك علاقة قوية بين طبيعة برامج خدمة المجتمع وهوية الجامعة الإفريقية الخاصة.

ففي نيجيريا مثلًا، نجد ما نسبته ٥٠٪ من بين ٦١ جامعة وكلية جامعية خاصة هناك مرتبطة بالكنيسة، أما في كينيا، فنسبة ٧٦,٤٪ من بين ١٧ جامعة خاصة هناك مرتبطة بالكنيسة (Carpenter, 2017, p. 25). فعلى المستوى البحثي لا يوجد علاقات واضحة تبيّنها مواقع الجامعات حول علاقات ذات طبيعة بحثيّة بين الجامعات الخاصة والمنظّمات الطوعيّة العاملة في مجال الكوارث، حيث إنّه من الممكن – مثلًا – إرسال خريجي تلك الجامعات أو طلاب الدراسات العليا فيها إلى هذه المنظّمات لإجراء أبحاث تخدم المجتمع.

الإنفاق المالي في خدمة المجتمع

تعدّ سياسات الإنفاق واتجاهات المصروفات أهم مؤشرات أولويات واهتمامات أي جامعة. وعادة ما تحكم ذلك سياسات كلية تحددها مجالس الأمناء، ويتّضح ذلك إذا ما قورنت تلك السياسات في نهاية العام مع ما نفِّذ منها بالفعل. ففي التجربة الهندية، على سبيل المثال، تفرض الحكومة نسبة سنويّة ثابتة مقدارها ٢٪ من أرباح المؤسسة تُنفق في خدمة المجتمع، كما أنها تفرض تعيين لجنة من ثلاثة أشخاص في مجلس إدارة المؤسسات والأعمال التجارية الكبرى لمراقبة سياساتها فيما يتصل بهذه الجوانب (Vohra & Sheel, 2012, p.64). وفي التجربة الأميركية تُقرن سياسات الإنفاق بالوظائف المتنامية للجامعات الخاصة بتفاعلاتها المرتبطة بتسويق منتجاتها داخل جامعة أو في تسويق ونشر علامتها التجارية في سوق التعليم والمعرفة (Brown & Cloke, 2009, p. 475).

الجدول (١٢): الإنفاق المالي في خدمة المجتمع

البيان	النسبة	العدد
النشر العلمي (تصدر الجامعة مجلة\ مجلات علمية)	٢٥٪	١١
تموّل بحوثًا علميّة وتؤهّل أساتذة لدرجات علمية أرفع	٤,٥٥٪	٢
للجامعة أنشطة ذات طبيعة استشارية	١١,٣٦٪	٥
كل أو بعض ما ذكر أعلاه	٥٢,٢٧٪	٢٣
أخرى (محاضرات وأنشطة دعوية، لا يوجد)	٦,٨٢٪	٣

يرتبط غالب ذلك بأنشطة الجامعة ذات الطبيعة البحثية والاستشارية، وهذه الأنشطة تحديدًا لا توجد إلا فيما نسبته ١١,٣٪ من الجامعات والكليات الخاصة في السودان، وهي على أي حال نسبة مرتفعة نوعًا ما؛ بل إن نسبة الجامعات التي تموّل البحوث العلمية لا تتجاوز ٤٫٥٪، مع أن ٢٥٪ منها تنفق على النشر العلمي بصوره المختلفة، وهذا موضح في الجدول (١٢). هناك فئة ترى أن خدمة المجتمع ليست من مؤشرات نجاح الجامعة؛ لأنها لا تسهم بزيادة الدخل المتدفق إليها. وبذلك، فإن الأنشطة المتعلّقة بخدمة المجتمع شكليّة ومعظمها مرتبط بالطلاب، وهي ذات أولوية متدنية في أجندة الجامعات بدليل حجم الميزانية والكادر البشري المخصص لها، ونلاحظ ذلك في حجم الأنشطة والبرامج ذات الصلة بالتصدي للكوارث.

موقع مطلوبات الدولة في خريطة الجامعة الخاصة

بينما تنغمس الجامعات الخاصة في همومها يغلب ألا تُشكّل سياسات خدمة المجتمعات المحلية موقعًا ذا بال في أجندتها. ويتطلب ذلك أن تتأكد جماعات المصلحة ذات الصلة من موقع مطلوبات الدولة في خريطة الجامعة الخاصة. ويشمل ذلك مدى ارتباط المادة العلمية بحاجات وتحديات المجتمع، وإلى أي مدة يتم تعزيز سلوكيات الانضباط العام والمسؤولية وترسيخ قيم المواطنة وأن الجامعة تسهم حقيقةً في التحديات التي تواجه المجتمع والدولة.

الجدول (١٣): المسؤولية التي تتحمّلها الجامعة تجاه الطلاب

البيان	النسبة	العدد
ربط المادة العلمية بحاجات وتحديات المجتمع	١١,٣٦٪	٥
تعزيز سلوكيات الانضباط العام والمسؤولية وترسيخ قيم المواطنة	٤,٥٥٪	٢
الإسهام في التحديات التي تواجه المجتمع والدولة	٤,٥٥٪	٢
كل أو بعض ما ذكر أعلاه	٧٧,٢٧٪	٣٤

يتّضح من الجدول (١٣) أن نسبة ١١٫٣٪ فقط من الجامعات والكليات الخاصة ربطت المادة العلمية في برامجها الدراسية بحاجات وتحديات المجتمع، وهي نسبة – على الرغم من كونها ضئيلة جدًّا، إلا أنها تُفسر كثيرًا من وجود الموارد الطبيعية والبشرية في ولاية ما، ولا تنضبط برامج الجامعة، أو الكلية الدراسية، أو التدريبية بالفجوات، أو الحاجات الموجودة.

الجدول (١٤): هل يوجد بالوحدة المتطلبات التالية؟

البيان	النسبة	العدد
سياسات	٦,٨٢٪	٣
برامج	١٨,١٨٪	٨
أنشطة	١٨,١٨٪	٨
جميع ما ذكر أعلاه	٥٦,٨٢٪	٢٥

كما أنها تعكس بوجهٍ أو بآخر معدّلات الهجرة للعمل في الخرطوم. من جهة ثانية، يتّضح في الجدول (١٣) أن نسبة ٤,٥٥٪ فقط من الجامعات والكليات الخاصة تملك سياسات وبرامج وأنشطة تستهدف تعزيز سلوكيات الانضباط العام والمسؤولية وترسيخ قيم المواطنة بمثل ما تتطلب سياسات الوزارة في خدمة المجتمع. نلاحظ مخرجات هذا الإخفاق بوضوح في تدني مواصفات الخريجين وحديثي التوظيف في المؤسسات المختلفة فيما يتصل بسلوكياتهم ومهاراتهم العملية.

ويعكس ذلك ضرورة تصويب النظر اتجاه منهجة العلاقة بين الجامعة وتحقيق النهضة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي – في بلد تتداعى مكوناته المادية والبشرية – لتصميم سياسات وبرامج وأنشطة تستثمر فيها مؤسسات الأعمال الأكاديمية في حفز وتحسين مستويات الصحة والتعليم والطاقة الإنتاجية ورفع القدرة الشرائية كرسالة، وإن كانت هناك أفكار مبعثرة في الجامعات الخاصة، وذلك واضح في الجدول (١٣) من خلال تدني نسبة الجامعات والكليات التي تهتم بالمشاركة في التصدي للتحديات التي تواجهها الدولة والمجتمع، حيث لا تتجاوز ٤,٥٪ من الجامعات والكليات الخاصة وهي نسبة ضئيلة جدًّا.

الجدول (١٥): مسؤولية الجامعة تجاه المجتمع بالنسبة للمشاركين

البيان	النسبة	العدد
المسؤولية تجاه العاملين	٩,٩٠٪	٤
الإسهام في درء الكوارث	٢,٢٧٪	١
الإسهام في رفع الوعي المجتمعي بتحدياته	٢٧,٢٧٪	١٢
كل أو بعض ما ذكر أعلاه	٢,٢٧٪	٢٦
أخرى	٠٪	٠

ألقى السودان – كدولة يعاني مجتمعها المأزوم أصنافًا مختلفة من الكوارث – جزءًا من أعباء معالجة التحديات والتصدي لها على قطاع التعليم العالي. ومن ذلك الإسهام في درء الكوارث ورفع الوعي المجتمعي، إلا أن نسبة ٢,٢٧٪ فقط من مجتمع البحث – الموضحة في الجدول (١٥) – وضعت ذلك في صلب أجندتها، وهي نسبة لا تحتاج إلى تعليق. في المقابل نجد نسبة الجامعات والكليات التي لها برامج وأنشطة خاصة برفع الوعي المجتمعي تصل إلى ٢٧,٢٧٪، وهي نسبة مقبولة.

الرؤية الحكومية للمسؤولية المجتمعية

بحسب الوثائق الحكومية، تقيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سياسات وبـرامـج وأنشطة خدمة المجتمع الموجودة في مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية وفق ١٤ معيار مُحدد سلفًا (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٨م، ص ٧٣ - ٧٤). وعرضت تلك الوثائق الموضوعات والقضايا التي يجب أن تكون محاور العمل بوضوح، كما أشارت إلى أساليب في الإدارة وأدلة على قبول واهتمام المجتمع بما تعمل، وتقييم لعملها. حيث حددت الوزارة قضايا وموضوعات معينة طلبت من الجامعات والكليات الخاصة وغيرها تناولها وقد انحصرت هذه القضايا والموضوعات في ستة محاور، هي: «إستراتيجية الأمن الوطنيّ والقضايا الوطنية والدوليّة، والعدالة الاجتماعيّة، ورفع الحس الوطنيّ، وترقية السلوك الحضاري للشخصيّة الوطنيّة، والمحافظة على القيم السودانيّة النبيلة، وتعزيز الشعور بالمواطنة.

إن معايرة ما جرى بيانه وتفسيره وفق الاستبانة على المؤشرات الخاصة بخدمة المجتمع، التي حدّدتها وزارة التعليم العالي - تبيّن الواقع بوضوح. تقسّم وثائق الوزارة المسؤولية المجتمعية إلى ثلاثة مكوّنات، وهي: خدمة المجتمع، الأعمال الاستشارية، والتعاون المشترك، والتي يعدها الكتيب التعريفي للسلطة القومية، المعايير الأساسية مؤشرات على وجود مسؤولية مجتمعية وفق المعايير القياسية للوزارة. حيث أعطيت خدمة المجتمع عدد ١٤ مؤشرًا، وخمسة مؤشرات لكل من الأعمال الاستشارية والتعاون المشترك، وهي تتسق في ذلك مع المعايير العالمية والإقليمية إلى حد بعيد.

تقول إفادات ممثلي الجامعات والكليات المختلفة المشاركين في الاستبانة: إن نسبة ٨٦,٣٪ منها على معرفة تامة بسياسات وتوجهات وزارة التعليم العالي الخاصة بخدمة المجتمع، ويوضح ذلك الجدول (٨). وهذا مؤشر على أن نسبة كبيرة من الجامعات والكليات تمارس أنشطة خدمة المجتمع دون رؤية أو إدراك على ماهيتها وارتباطها بالسياسات الكلية للدولة.

من الواضح أن هناك فجوة بين الترتيبات الحكومية والواقع الفعلي للممارسات؛ فنجد أن نسبة ٥٦,٨٢٪ فقط من الجامعات والكليات هي التي تملك كامل المنظومة: سياسات وبرامج وأنشطة. بينما نجد نسبة ٦٨٪ من الجامعات تملك سياسات فقط، ونسبة ١٨٪ إما تملك برامج فقط أو أنشطة فقط، كما هو موضح في الجدول (١٤)، على أنه يمكن لبحوث تالية بيان مدى استخدام الوسائل والآليات التي بينتها الوزارة في التعاطي مع المحاور التي حدَّدتها وهي: الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، والدراسات الاجتماعية، والبحوث الميدانية.

برامج خدمة المجتمع بين الفشل والنجاح

عادة ما يُنظر للجامعة، كأي مدرسة، أي أنها مجرد قاعات، وهو تصور خاطئ. فالبنيات المادية للجامعة تحتوي معامل ومختبرات ذات تجهيزات متطورة ومتجاوزة بيئتها المحيطة بها، وفي الغالب يوجد بها تجهيزات طبية يمكن استخدامها في الكوارث. فضلًا عن اختزانها خبرات ومعارف ومهارات بشرية هي الأفضل على مستوى الدولة في كل التخصصات. أما إذا احتوت مساكن للطلاب والأساتذة، فتتحول لمدن صغيرة قابلة لاستقبال تدفقات كبيرة للنازحين أو اللاجئين عند وقوع الكوارث.

مؤشرات نجاح برامج خدمة المجتمع

يعد وجود رؤية مؤسسية مبنية على دراسة ميدانية وحقيقية للواقع والبيئة المحيطة، تعزيزًا لبيئة جامعية صالحة، وهذا يعد **المؤشر الأول** لنجاح برامج خدمة المجتمع. وذهبت دراسة مهمة إلى أن ذلك وثيق الارتباط بمجمل السياسات الكلية في الجامعة، وأن تأثير ذلك ينعكس حتى على الأداء الوظيفي للأستاذ (عبد باقر، ٢٠١٢م، ص ٥٣٩)؛ بل ينعكس انخراطه في خدمة مجتمعه على أدائه الوظيفي في العملية التعليمية نفسها، مما يبين مدى الترابط بين الاثنين.

المؤشر الثاني، فيتمثل بقدرة الجامعة على الحصول على المعرفة الواسعة والعميقة بمعارف وقدرات المجتمع المحلي وأفراده وموارده الطبيعية والمادية وبنيته البشرية، وجعل ذلك كله جزءًا من منظومتها الكلية والتعليمية وبرامج خدمة المجتمع.

المؤشر الثالث المهم هو مدى قوة العلاقة بين برامج خدمة المجتمع وحاجاته وقدرة البحث العلمي على ابتكار الحلول العملية والخدمات الملبية لحاجات المجتمع، وتجربتها والتأكد من نجاحها. مما ينعكس على البحث العلمي لأساتذتها ومحتوى برامجها الأكاديمي، فتصير بحوث الأساتذة جزءًا من المقرر الدراسي لطلبتها. فإشاعة الإرث المعرفي التقليدي عن فض النزاعات جزء من وظيفتها، ثم تمكّن هذه البرامج من خلق صورة ذهنية في المجتمع على مستوى بنياته المختلفة وأفراده ومؤسساته ونسقه العام، تمكّنها من توسيع قاعدة طلبتها فيه.

المؤشر الرابع هو الالتزام بالسياسات الكلية الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والنجاح في بناء تحالفات وشراكات عمل قوية وطويلة الأمد مع القطاعين الطوعي والخاص. وذلك قريب من النموذج الأميركي، الذي يوكل ذلك لموظفي ارتباط محددين يمتلكون المعرفة والقدرة والتجربة والصلاحيات اللازمة. ويرتبط ذلك بقدرة القطاعين الخاص والطوعي على تحديد أهداف طويلة المدى بدقة ووضوح كاف وما يجب القيام به لتحقيق تلك الأهداف (Wallace & Resch, 2017, p.17).

المؤشر الخامس هو مدى ارتباط رؤية ورسالة الجامعة بهويتها الخاصة في ذهن المخطط بكيفية النظر إلى المسؤولية المجتمعية، أو بمعنى آخر طبيعة المقاربة التي من خلالها تُتَناولُ المسؤولية المجتمعية. هل زيادة القدرة على التنافسية هي المحرك؟ هل الأمر مرتبط بتعظيم الأرباح؟ هل هو ذو علاقة بالسمعة والصورة الذهنية للكلية وهويتها لدى أصحاب المصلحة والمجتمع؟ هل التركيز على الأبعاد التنموية هو أسّ وضع السياسات والبرامج؟ أم خليط من كل ذلك؟

مؤشرات فشل برامج خدمة المجتمع

تُبين المواقع الإلكترونية للجامعات الخاصة أنه باستثناء جامعات محدودة، كجامعة الأحفاد للبنات، تفتقر الجامعات الخاصة السودانية لأقسام أكاديمية متخصصة في هذا السياق. تتميز الجامعة ببرامج قاعدية في المجتمع وفي الوقت نفسه لها أقسام وبرامج أكاديمية مرتبطة بالكوارث. وهي في ذلك تماثل الجامعات الحكومية التي يوجد فيها ما لا يقل عن ثمانية برامج أكاديمية متخصصة بالنزاعات والسلام والكوارث، فضلًا عن المراكز البحثية.

ينمي التوجه المفرط نحو تعظيم الأرباح من مخاوف «تسليع» التعليم وتجاهل الأعراف الأكاديمية والضوابط الأخلاقية، وذلك مما يصعب إزالته من

الأذهان إلا بجهد مدروس (Brown & Cloke, 2009, p.476). وتسهم سياسات وأنشطة المسؤولية المجتمعية في إبراز صورة ذهنية جاذبة للجامعة تظهرها كبنية نموذجية آمنة في حدودها منفتحة للمجتمع مُهتمة ببيئتها وما وراء ذلك، ونشطة في تحقيق إنتاج علم متاح للعامة وغير «مُسلع».

أفلحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تصميم إطار عام لمصادر الهشاشة، إلا أن هذا الأمر ليس كذلك دومًا بالنسبة للجامعات الخاصة، فنسبة ٢٪ منها فقط جعلت درء الكوارث في صلب سياساتها وبرامجها وأنشطتها، والجدول (١٥) يوضح ذلك. لذا، تفتقر برامجها الأكاديمية وأنشطتها للربط مع مشروعاتها البحثية من جهة، والتحديات التي ترغب في التصدي لها من جهة ثانية، والسبب في ذلك غياب البيانات والمعلومات الكافية لتأسيس وتصميم سياسات وبرامج خدمة الجامعة للمجتمع والاستجابة لحاجاته وقضاياه من جهة، ومحددات الدولة من جهة أخرى.

بذلك يصعب الادّعاء بأن برامج الجامعة الخاصة المجتمعية نهضوية، ولا يوجد سبب منطقي لا يجعلها تكون كذلك؛ لأن الجامعة في المقابل تملك من الكوادر والموارد البشرية طلابًا وأساتذة فضلًا عن البنية المؤسسية، مما يُمكنها من الحصول على البيانات والمعلومات ذات المصداقية العالية والمعتمدة بأقل جهد وأرخص تكلفة. وذلك مما يُعظم من أهمية الإحصاءات في الجامعة.

من الواضح أن حاجات المجتمعات متغيرة، والتحدي الذي يجب أن تواجهه الجامعة هو التعرف على هذه الحاجات المتغيرة ومن ثم تحديد كيفية الاستجابة لها، وذلك مما يرفع من قيمة ومكانة الجامعة في مجتمعها. ومن الصعب التصدي لهذه الحاجات المتغيرة إذا لم تستطع الجامعة الارتباط بمصادر معرفة ميدانية متجددة، وأفضل الوسائل في ذلك استخدام الطلبة في بحوث التخرج أو بحوث الدراسات العليا من طريق البحوث الكمية والكيفية والاعتماد على الأدوات المناسبة في ذلك. ويضيف مختصون أنه يمكن عقد وتنظيم أيام مفتوحة ومعارض توظيف وبحوث بحضور المهتمين وأصحاب العلاقة في قطاع الأعمال فضلًا عن تكوين اللجان المشتركة المختصة (Wallace & Resch, 2017, p.16).

الخلاصة والنتائج

يشكل الافتقار إلى الرؤية والترابط بينها وبين الرسالة والأهداف من جهة، وتنزيل كل ذلك إلى مستوى السياسات والبرامج والأنشطة عنصرًا جوهريًّا يضعف وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع. ويزيد الأمر تأزمًا غياب الترابط بين السياسات الكلية للجامعة وسياسات التعليم العالي في الدولة.

الأصل أن توجد تصريحات تعبر عن السياسات وفق بنيات معينة نابعة من رؤية محددة مرتبطة بأهداف متفق عليها، والظاهر للعيان من كل ذلك هو السلوكيات. إلا أنه في الغالب لا علاقة مباشرة بين سلوكيات (أنشطة وفعاليات) خدمة المجتمع في الجامعة والسياسات الحكومية، أي هي ليست انعكاسًا منهجيًّا ومنظمًا ومباشرًا لها بقدر ما هي تشكل استجابة لما يجري في بيئتها المحيطة بها.

عدد المنتمين لمناطق الكوارث والأزمات له تأثير على طبيعة أنشطة خدمة المجتمع، فكلما ازداد عددهم كان ذلك أدعى لبروز نشاطات وفعاليات ذات اتصال بهم

وبمناطقهم. غالب الأنشطة في مواقع الجامعات أغانٍ ورقصات تراثية لا تصدر عن رؤية مرتبطة بالأزمات أو الكارثة.

تتفاوت الجامعات الخاصة في البنيات التنظيمية الخادمة للمجتمع من حيث وجودها والموارد البشرية والمالية وتجهيزات البنية التحتية. الجامعات التي لها هوية قوية بارزة تعمل وفق حضورها في خدمة المجتمع، تُعبر برؤية متماسكة وواضحة ومتّسقة كجامعة الأحفاد. لذلك من الصعب التمييز بين السلوكيات (الأنشطة والفعاليات) العادية والعملياتية والإستراتيجية فيما يتصل بخدمة المجتمع في الجامعات التي تفتقر لذلك.

مفهوم هوية الجامعة ليس متبلورًا بما يكفي للربط بينه وبين الصورة الذهنية وأنشطة المسؤولية المجتمعية ورسالة الجامعة الخاصة، لتدرك أن ذلك يمنحها أداة تسويقية وترويجية مؤثرة تستطيع استخدامها في بناء صورة ذهنية جاذبة، وهوية مميزة، وعلامة تسويقية وتنافسية لا تضاهى (Othman & Othman, 2014, p. 4).

على الرغم من أهمية الموضوع الكبيرة وأن التعليم نفسه بالأساس وظيفة مجتمعية، وبحكم الانتشار الجغرافي للجامعات الخاصة، وعددها الكبير والشريحة التي تستهدفها، إلا أن حظَّه من الاهتمام كان محدودًا. مع ملاحظة قلة تكلفته المادية مقارنة بغيره من القضايا وما يمكن أن يُحدثه من تغيير اجتماعي مؤثر.

تقوم عدة جامعات خاصة بأنشطة عالية القيمة لخدمة المجتمع، إلا أنه يندر ربطها بالسياسات الكلية لخدمة المجتمع ولا تستخدم في الترويج لها أو تربط بهويتها. بل تخلو مواقعها الإلكترونية من نافذة تشير لاسم خدمة المجتمع، على الرغم من وجود ممارسات تقع في صميم خدمة المجتمع.

تدعم غالب الجامعات الخاصة أنشطة الطلاب، إلا أنه يترك لهم تحديد محتوى برامجهم وأنشطتهم من دون تنزيل ذلك وفق السياسات الكلية. يؤكد ذلك أهمية دورهم في خدمة المجتمع، وهم رصيد رخيص جاهز للتوظيف، ولا يعني ذلك بالضرورة ارتباط هوية الجامعة وبرامجها وأنشطتها المرتبطة بخدمة المجتمع.

لا يوجد ربط في سياسات خدمة المجتمع وتحديات بيئتها. فالجامعة الإفريقية بعيدة عن إنتاج المعارف ذات الطبيعة المحلية الخاصة بالكوارث والنزاعات أو التنمية أو تطوير هذه المعارف على الرغم من إرث بعض أنماط الكوارث كالنزاعات. توجد استثناءات محدودة، إلا أنها معرفة منتقدة وغير مقيَّمة كما يرى بعض المختصين. (Baijnath & James, 2015, p. 61). من أهم المؤشرات التي تُبرزها الاستبانة أن القيادة العليا للكلية أو الجامعة ذات تأثير فعال في رسم السياسات المناسبة المتسقة مع توجهات الدولة عمومًا وسياساتها خصوصًا، ومن جهة ثانية تلبية تلك السياسات وذلك الاتساق لحاجات المجتمع.

غالب الجامعات لا تنفق بما يكفي على المسؤولية المجتمعية، وعندما تنفق لا تنفق وفق خطة أو إستراتيجية وبنية مؤسسية تخدم أغراضًا مدروسة بغرض إحداث تغيير مُمنهج ومستهدف لذاته، من الاستثناءات هنا جامعتا الأحفاد وإفريقيا العالمية، وبقدر أقل جامعة العلوم الطبية.

لا بد من تحديد حكومي لنسبة ما من جملة ميزانية الجامعات الخاصة للإنفاق على مشروعات وبرامج المسؤولية المجتمعية والتي يجب أن تكون متكاملة وشاملة ومتسقة وتخدم أغراضًا مقصودة ومُستهدفة لذاتها. على أن ترتبط تلك النسبة بأي مطلوبات مالية

حكومية في شكل علاقة واضحة. مثلًا كلما ذادت نسبة إنفاق الجامعة في برامج خدمة المجتمع قلّت الضرائب عليها وفق معادلة معينة، مثل: تقليل الضرائب على الكهرباء. ومن ثم تحدد المؤسسة الحكومية والجهات الممولة مؤشرات معينة مبنية على أنشطة وبرامج مرتبطة بخدمة حاجات المجتمعات القاعدية المنكوبة بالأزمات والكوارث، وأن تنضبط الأنشطة والبرامج بالسياسات الكلية. وعادةً تـُمكن المقارنات المرجعية من تحديد مفردات البرامج والأنشطة المطلوبة.

تتضمن خدمة المجتمع دورًا للطلاب، وعنى ذلك مهارات ومعارف معيّنة ينبغي أن يمتلكوها للقيام بذلك. حيث يمكنهم الحصول على فرصة اكتساب تجربة وخبرة عمليًّا، وفي سياقات حقيقية وبأسلوب ممنهج ومنظّم وخادم لسياسات كلية في الدولة. السبيل الأوفق مشروعات التخرج.

تلعب مذكرات التفاهم التي يمكن تطويرها لاتفاقيات تعاون مع المنظمات الطوعية دورًا مهمًّا في تأهيل الباحثين من الجامعات وربطهم بالميدان والأعمال الحقلية الأخرى عبر وسيط هو هذه المنظمات أو حتى الشركات بما يعالج مسببات الكوارث ويخفف تداعياتها. كما تستفيد المنظمات الطوعية والشركات من صغار الباحثين وكبارهم في أعمال بحثية واستشارية وفي حل إشكالات تواجه الحكومة أو المجتمع أو القطاع الخاص وابتداع حلول لها.

ضرورة تجسير العلاقة بين المؤسسات الجامعية الخاصة والمنظمات الطوعية. حيث يوجد مستويات مختلفة من التعاون بتوظيف الطلبة والباحثين وتوظيفهم سواء على مستوى جمع المعلومات، أو التصدي لمشكلات، أو الاستشارات، أو التدريب، أو حتى العمل في مشروعات كمتدربين أو متطوعين رغم أن سياسات الدولة وجهت إليه إلا أن هناك تقاعسًا عن تنفيذ ذلك. ومن الأولويات إجراء دراسات وبحوث معمقة حول العلاقة بين الجامعة والكوارث، خاصة بين عدد تنامي عدد الجامعات وتناقص عدد الكوارث.

المراجع

أحمد، أسامة نبيل محمد؛ وسعيد، فيصل محمد عبد الوهاب، (٢٠١٨م). دور جامعة الزعيم الأزهري في خدمة المجتمع المحلي في ضوء معايير ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي بالسودان، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الحادي عشر (٣٦)، جامعة العلوم والتقانة، صنعاء، اليمن.

حمّاد، كمال، (٢٠٠٣م). النمط الإستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية، الجيش. جرى الاطلاع عليه من خلال: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

دفع الله، خالد محمد، (٢٠١٨م). مناهج البحث في العلوم السياسية: الأساليب والاقترابات والأدوات، سلسلة كتب العلوم السياسية، الناشر: جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين، ط١.

السلطة القومية لتقويم واعتماد التعليم العالي، (٢٠١٨م). المعايير القياسية لتقويم واعتماد المؤسسات الأكاديمية، الناشر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

سعيد، فيصل محمد عبد الوهاب؛ وآدم، بشري الفاضل إبراهيم (٢٠١٦م). تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي، الناشر: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الزرقاء الأردنية، الخرطوم، فبراير.

عبد باقر، ندى، (٢٠١٢م). المسؤولية المجتمعية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الأساسية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد ٧٣، البحرين.

عبدالله، سليمان زكريا، (٢٠١٤م). دور مؤسسات التعليم العالي السودانية في خدمة المجتمع، جرى الاطلاع من خلال الرابط: http://www.alnoor.se/article.asp?id=234420

Abedin, Anwarul and Shaw, Rajib. (2015). The Role of University Networks in Disaster Risk Reduction: Perspective from Coastal Bangladesh. International Journal of Disaster Risk Reduction. *http://dx.doi.org/10.1016/j.ijdrr.2015.08.00*

Alpert, S. Brett. (2012). College and University Disaster Management: the Impact of Leader Behavior on Response and Recovers from Disaster, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy (Education) in The University of Michigan.

Baijnath, Narend and James, Genevieve. (2015)).Development Priorities for African Universities, International Journal of Development Education and Global Learning 7 (2).

Bonnell, John R. (2015) Changing Landscapes in Kenyan Higher Education: An Analysis of the Impact of Shifting Contexts Upon Religious - Oriented Universities, A Dissertation, Submitted to Michigan State University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Higher, Adult, and Lifelong Education – Doctor of Philosophy.

Brown, Ed & Cloke, Jonathan.(2009).ACME: Corporate Social Responsibility in Higher Education, An International E-Journal for Critical Geographies,8 (3).

Carpenter, Joel .(Winter 2017).Christian Universities Grow in Africa, International Higher Education, Number 88.

Chhibber, Ajay & Laajaj Rachid.(January 2008). Natural Disasters and Economic Development Impact, Response and Preparedness. Available at:
file:///C:/Users/bh/Desktop/Natural_Disasters_and_Economic_Development_Impact_.pdf

Crowther, D. & Aras, G. (2008). Corporate Social Responsibility. Copenhagen: Ventus Publishing.

Disasters in Africa: 20 Year Review (2000-2019), CRED Crunch Issue No. 56, November 2019.

Disasters, Climate Change, and Economic Development in Sub-Saharan Africa: Lessons and Future Directions, Evaluation Brief 3, the World Bank, Washington, D.C. June 2007.
Available at: *http://www.worldbank.org/ieg*

Garriga E, and Melé, D (2004). Corporate Social Responsibility Theories: Mapping the Territory. J.Bus. Ethics, 53(1-2): 51-71.

Hervy, Anne-Claire and Others. (February 2014). African Higher Education: Opportunities for Transformative Change for Sustainable Development, United States Agency for International Development.

Isyar, Omer Goksel (Winter 2008) Definition and Management of International Crisis, Perceptions.

Jonathan,A. Supovitz, J. Daly, Alan and del Fresno, Miguel .(2015). Common Core: How Social Media Is Changing the Politics of Education, Common Core Project.
Available at: *http://repository.upenn.edu/hashtagcommoncore/1*

Kamer, Lars (Nov 16, 2022)) Number of Climate Hazards in Africa 1970-2019, by Country. Available at:
https://www.statista.com/statistics/1307451/number-of-climate-disasters-in-africa-by-country/

Mohamedbhai, Goolam(n.d) Massification in Higher Education Institutions in Africa: Causes, Consequences, and Responses

Morley, Louise. (Summer 2014).Inside African Private Higher Education: Contradictions and Challenges, International Higher Education, Number 76: 15.

Nejati, Mehran, Shafaei, Azadeh, Salamzadeh, Yashar and Mohammadreza Daraei (18 January, 2011), Corporate Social Responsibility and Universities: A Study of Top 10 World Universities' Websites, African Journal of Business Management Vol. 5(2), P.445, Available online at
http://www.academicjournals.org/AJBM

O. Adesoji, Abimbola and O. Olaniyi, Olusegun.(2022). To Be or Not to Be: Should Government Fund Private Universities in Nigeria? , The African Symposium (TAS) journal, The Journal of the African Educational Research Network, Volume 19, Issue 1.

Othman, Radiah and Othman, Roslan. (2014).Higher Education Institutions and Social Performance: Evidence from Public and Private Universities, International Journal of Business and Society, Vol. 15 No.

Tamrat, Wondwosen and Teferra, Damtew. (2017).Emerging Contours of African Private Higher Education, Inside Higher Education, World Review, November 26. Available at:
https://www.insidehighered.com/blogs/world-view/emerging-contours-african-private-higher-education

Tauginienė, Loreta and Mačiukaitė-Žvinienė, Saulė. (Jul.-Aug. 2013). Managing University Social Responsibility, Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS) Volume 13, Issue 4.

UNESCO (1991). The Role of Higher Education in Society: Quality and Pertinence. 2nd UNESCO-Non-Governmental Organizations Collective Consultation on Higher Education.
http://www.usc.es/ceta/recursos/documentos/role_higher_education.pdf.

Varghese, N.V. (Editor), (2006).New Trends in Higher Education: the Growth and Expansion in African Higher Education, Published by International Institute for Educational Planning, Paris.

Vohra, Neharika & Sheel, Rahul (April - June 2012) Corporate Social Responsibility: Practice, Theory, and Challenges, Vikalpa, Volume 37 M NO 2 , ,

Wallace, Mark and Resch, Katharina (Editers). (2017).Guidelines for Universities Engaging in Social Responsibility, Funded by The European Commission, Published by the UNIBILITY project (The UNIBILITY consortium).
www.postgraduatecenter.at/unibility

World Bank .(June 2007).Disasters, Climate Change, and Economic Development in Sub-Saharan Africa: Lessons and Future Directions, Evaluation Brief 3, the World Bank, Washington, D.C..
http://www.worldbank.org/ieg

٣

ماذا يكتبون عن اللاجئين والنازحين؟

تحليل ببليوغرافي للدراسات المنشورة في المجلات الأكاديمية الدولية ٢٠٠٠م - ٢٠٢٠م

د. أحمد موسى بدوي – مصر
باحث في علم الاجتماع

الملخص

يعاني المشتغلون والمهتمون بحقل دراسات الهجرة القسرية والنزوح واللجوء عدم كفاية المعرفة العلمية التي تُنتج حول ظواهر اللجوء والنزوح على مستوى العالم، وربما يزداد الفقر المعرفي تجاه هذه الظواهر، فيتسع نطاق تأثيره السلبي ليشمل الأفراد والجماعات ودوائر صنع القرار والفاعلين في منظمات المجتمع المدني. يهدف هذا البحث إلى التعرف على أسباب حجم الفجوة المعرفية العلمية، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال التكاملي الآتي: هل تتناسب المعرفة العلمية المنشورة في المجلات الأكاديمية الدولية حول النزوح واللجوء مع حجم الظاهرتين الواقع خلال المدة من عام ٢٠٠٠م إلى ٢٠٢٠م؟ ولتحقيق هذا الهدف يستخدم الباحث المنهج التحليلي والمقارن من أجل: ١) التعرف على تطور ظاهرتي اللجوء والنزوح في العالم خلال المدة ٢٠٠٠م - ٢٠٢٠م. ٢) تحليل الدراسات العلمية المنشورة في سبع مجلات علمية دولية تحليلًا ببليوغرافيًّا، اعتمادًا على طريقة جديدة بديلة عن قانون برادفورد للتشتت. يمكن تسميتها لأول مرة في هذا البحث بـ «**قانون التشتت الرباعي**». ٣) مقارنة ما جرى التوصل إليه من نتائج لاستنتاج مدى مواكبة البحث العلمي لواقع النزوح واللجوء حول العالم. وخلص البحث إلى أن الدراسات العلمية المنشورة في المجلات العلمية الدولية، خلال المدة ٢٠٠٠م- ٢٠٢٠م، لا تواكب الواقع من حيث الاهتمام بظاهرة النزوح، ولا تقدم هذه البحوث معرفة علمية كافية بظواهر اللجوء. ويوصي البحث، بتشجيع حركة البحث العلمي في أوضاع النزوح، إضافة إلى تركيز الاهتمام العلمي على دول الجوار المضيفة لحركة اللاجئين.

الكلمات المفتاحية: التحليل الببليوغرافي، اللاجئون، النازحون، قانون التشتت الرباعي.

ماذا يكتبون عن اللاجئين والنازحين؟

تحليل ببليوغرافي للدراسات المنشورة في المجلات الأكاديمية الدولية

٢٠٠٠م - ٢٠٢٠م

د. أحمد موسى بدوي مصر

المقدمة

حين يضرب العالم واحدة من الكوارث البيئية أو الصحية، وحين تموج مناطق عديدة بالصراعات والحروب، يضطر البشر إلى الهروب نازحين داخل أوطانهم أو لاجئين إلى الخارج في غربة طويلة ربما لا يعودون منها. ما يلقي بمسؤوليات على المجتمع الدولي، من أجل توفير مقومات الحياة لملايين البشر، من دون استغلال أو إهدار الكرامة.

وتعد المؤسسات العلمية أحد أهم المؤسسات التي يجب أن تتحمل المسؤولية في كشف أسباب النزوح واللجوء وتبعاتها ومساراتها المستقبلية والحلول التي يجب أخذها بالحسبان، فالبحث العلمي هو أداة بناء المعرفة، والمعرفة هي أداة صناعة القرار الأمثل في أي مجال من المجالات. وكلما زاد تعقُّد الظواهر، احتاج البحث العلمي إلى صياغة مفاهيم ونظريات وفرضيات جديدة، تنقل المعرفة إلى أفق جديد.

غير أن الكتابة العلمية عن ظواهر اللجوء والنزوح تعد من الصعوبة بمكان، فالإحاطة بهذه الظواهر تحتاج إلى عزيمة ميدانية ورؤية منهجية ونظرية، حتى يمكن تقديم توصيات دقيقة تفيد صناع القرار ومهندسي السياسات الاجتماعية. ومن هنا يكتسب هذا البحث مسوِّغ وجوده، كمحاولة لقياس حالة المعرفة المرتبطة بظواهر اللجوء والنزوح في العالم، من خلال التحليل الببليوغرافي الموضوعي، ومدى تناسب المعرفة المنتَجَة خلال العقدين الماضيين مع حجم هذه الظواهر على أرض الواقع.

ينقسم البحث إلى ثلاثة أقسام: حيث إن القسم الأول يتناول المدخل المنهجي للبحث، متضمنًا مشكلة الدراسة وأهميتها والمقاربة المنهجية مع عرض طريقة حساب التشتت الرباعي كبديل عن قانون برادفورد في التحليل الببليوغرافي، واختُبِرت هذه الطريقة في ثلاث دراسات سابقة يقدم لها الباحث عرضًا مختصرًا في نهاية القسم الأول. ويكشف القسم الثاني عن واقع اللجوء والنزوح في العالم خلال الفترة المذكورة بتحليل قواعد البيانات العالمية للمفوضية الدولية السامية للاجئين خلال المدة ٢٠٠٠م- ٢٠٢٠م. ويقدم الباحث في القسم

الثالث، عرضًا لنتائج المسح الببليوغرافي من حيث الخصائص العاملة للدراسات العلمية الخاضعة للمسح في أثناء وقت الدراسة، والتوزيع الموضوعي لهذه الدراسات وفقًا لميدان البحث. وقد توصل البحث إلى نتائج بعضها يمثل سببًا رئيسًا في حدوث الفجوة المعرفية المتعلقة بظواهر الهجرة القسرية واللجوء والنزوح في العالم.

وقبل الانتقال إلى القسم الأول، يطيب للباحث أن يتقدم بالشكر للدكتور أيمن زهري، أستاذ دراسات الهجرة والدراسات السكانية بالجامعة الأميركية بالقاهرة، على ما قدمه للباحث من عون ومشورة في سبيل إنجاز هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة وأهميتها

تعد المعرفة العلمية الرصينة أداة صناعة القرار الرشيد، فإذا تشوشت أو ضعفت أو ذهلت عن القصد، فإن القرار المعتمد عليها ستكون له السمات السلبية نفسها. ويتعاظم دور المعرفة العلمية في المجتمعات التي تشهد عمليات نزوح أو لجوء منها أو إليها؛ لأن إنتاج المعرفة في هذه الظروف، سيتيح لصناع القرار المحلي والإقليمي والدولي اتخاذ التدابير اللازمة لوقف هذه العمليات واستعادة الأوضاع ما قبل النزوح أو اللجوء.

ومعلوم أن المهتمين بحقل دراسات الهجرة القسرية والنزوح واللجوء، يعانون راهنًا - رغم التطور التكنولوجي والرقمي المشهود - عدم دقة وكفاية المعلومات التي يجري تداولها واستخدامها حول ظواهر اللجوء والنزوح على مستوى العالم، ما يؤدي إلى استمرار وتفاقم حجم هذه الظواهر، مع ما يتبعها من عواقب مقصودة تؤثر مباشرة على الحقوق الأساسية وفرص إشباع الحاجات الحيوية للاجئين والنازحين، كما يتبعها طائفة واسعة من النتائج غير المقصودة، كأن يستفيد من هذا الوضع منظمات وجماعات وشبكات خارجة عن القانون، بالإضافة إلى تدهور في الخصائص الديموغرافية على المدى المتوسط والبعيد لهذه الفئات المغلوب على أمرها. كما تعاني المناطق والأقاليم العالمية التي يقع في محيطها دواعٍ وحوادث وأحداث مُنشئة لظواهر اللجوء والنزوح مخاطرَ مؤثرة في المشاريع التنموية لبلدان هذه المناطق، فضلًا عن المخاطر البيئية التي تلحق بهذه المناطق والأقاليم.

يحاول هذا البحث التعرف على أبعاد هذه الفجوة المعرفية العلمية القائمة داخل دراسات اللجوء والنزوح. وذلك بمحاولة الإجابة عن السؤال التكاملي الآتي: هل تتناسب المعرفة العلمية المنشورة في المجلات الأكاديمية الدولية حول النزوح واللجوء مع حجم الظاهرتين على أرض الواقع خلال المدة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠م؟

ويتفرع عن السؤال التكاملي تساؤلان آخران، الأول: كيف تطورت ظاهرتا اللجوء والنزوح الداخلي في العالم خلال المدة من ٢٠٠٠م-٢٠٢٠م؟ والثاني: ما الخصائص الببليوغرافية الموضوعية للدراسات العلمية المنشورة عن اللاجئين والنازحين في المجلات الأكاديمية الدولية؟

منهج الدراسة

يستخدم الباحث المنهج التحليلي المقارن للإجابة عن تساؤلات البحث الرئيسة والفرعية، حيث إنه يحلل تطور حجم ظاهرتي اللجوء والنزوح في العالم خلال المدة ٢٠٠٠م- ٢٠٢٠م من خلال البيانات الرسمية الخاصة بالمفوضية السامية للاجئين بالأمم المتحدة. وذلك بعرض السمات الأساسية لحالة اللجوء والنزوح، ثم عرض لبلدان المنشأ المصدرة لحركة اللجوء أو المولدة لحالة النزوح، مع التعرف على تطور وتغير هذه البلدان خلال خمس نقاط زمنية هي عام ٢٠٠٠م، ٢٠٠٥م، ٢٠١٠م، ٢٠١٥م، ٢٠٢٠م، بالإضافة إلى حساب قائمة أكثر عشر دول مصدرة للاجئين في العالم خلال هذه النقاط الزمنية. ثم يختم الباحث هذا القسم بعرض بيانات البلدان المستقبلة للاجئين في العالم خلال المدة المذكورة، مع حساب قائمة أكثر عشر دول مستضيفة للاجئين في العالم خلال هذه النقاط الزمنية.

ويستخدم الباحث المنهج التحليلي الببليوغرافي، من خلال إجراء مسح ببليوغرافي لعينة من الدراسات العلمية المنشورة في سبع مجلات علمية دولية محكمة

ذات تأثير مرتفع، بلغ عددها ٩٤٨ دراسة منشورة خلال المدة من ٢٠٠٠م- ٢٠٢٠م، ويعالج مادة المسح اعتمادًا على طريقة حساب بديلة عن قانون برادفورد للتشتت، يمكن تسميتها بـ«**قانون التشتت الرباعي**»، وقد جرَّب الباحث هذه الطريقة الجديدة واختبرها في ثلاث دراسات سابقة ستعرض في هذه الدراسة بعد قليل.

وأخيرًا، يقارن البحث نتائج المسح الببليوغرافي بنتائج تطور ظواهر النزوح واللجوء على أرض الواقع، لكشف الفجوات المعرفية إن وجدت، إسهامًا في إمداد الدوائر العلمية والمؤسسات الوطنية والدولية وثيقة الصلة بهذه المعرفة التقويمية.

الدراسات السابقة واختبار قانون التشتت الرباعي

معلوم أن المتخصصين في علم المكتبات والوثائق يعتمدون على عدة طرق للتوزيع الموضوعي للإنتاج العلمي، منها طريقة التوزيع وفقًا لقانون برادفورد للتشتت Bradford's law of scattering الذي يعد من أهم القوانين التي تفيد في التعرف على الخصائص الموضوعية للمنتجات العلمية (فراج، ١٩٩٢م: ١٠). طوَّر صمويل برادفورد (١٨٧٨م - ١٩٤٨م) هذا القانون خلال المدة ١٩٢٥م - ١٩٣٨م، حين كان يعمل في مكتبة العلوم الطبية بجنوب كينزنغتون في المملكة المتحدة. ويعد العالم الإنجليزي كلود بروكس (١٩١٠م-١٩٩١م) من بين أوائل العلماء الذين طبقوا قانون برادفورد في التحليل الببليوغرافي للمنتج العلمي، حيث إنه نشر دراسةً في مجلة العلم عام ١٩٦٩م، يثبت فيها أهمية هذا القانون (Brookes, 1969).

تعتمد فكرة القانون على افتراض أن توزيع المنتجات العلمية داخل تخصص علمي ما وفي حقبة زمنية محددة يجري وفق تواتر، يمكن حسابه بقانون يكشف عن انتظام هذه المنتجات العلمية في ثلاثة قطاعات: **القطاع البؤري**، ويحتوي على عدد محدود من الفروع ذات الإنتاجية العالية في هذا الميدان، ويلي القطاع البؤري في كمية الإنتاج **القطاع الأوسط**، وأخيرًا **القطاع الهامشي** الذي يشمل الفروع الأقل جذبًا للبحث. وقد قسم قانون برادفورد جميع المنتجات العلمية تحت الدراسة بالتساوي بين القطاعات الثلاثة.

وعند تطبيق القانون في التحليل الببليوغرافي للمنتجات العلمية ظهرت العديد من المشكلات المنهجية (Hjorland, B., & Nicolaisen, J, 2005: 99) ، فالقانون المذكور غير صالح للتطبيق في حالة تقارب نسبة الإنتاج في ميادين البحث الخاضعة للتحليل، ولا يعكس بوضوح الوزن النسبي لبعض المنتجات مقارنة بالحجم الكلي للعينة بسبب التداخل بين القطاعات البؤرية والوسطى والهامشية. وفيما يلي يقدم الباحث حلولًا لهذه المشكلة المنهجية، مع عرض للدراسات التي جُرِّبت فيها هذه الحلول، وهي جميعًا من تأليف الباحث.

تهدف دراسةٌ بعنوان: «**الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة: حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية**» - الدراسة في الأصل أطروحة دكتوراه، ونشرت في كتاب بمركز دراسات الوحدة العربية (بدوي، ٢٠٠٩) - إلى الكشف عن العقبات التي تحول دون تطوير عمليات إنتاج واكتساب المعرفة السوسيولوجية في الجامعات المصرية، بالتركيز على خمس جامعات مصرية هي القاهرة، والإسكندرية،

والمنيا، والمنصورة، وبنها، وقد تبنت إطارًا نظريًّا يراعي العلاقة بين فعل الإنتاج والاكتساب والبنية الجامعية، واعتمد الباحث على أكثر من أداة منهجية لتحقيق أهداف البحث: كتحليل الخطاب، والمقابلات النوعية، والاستبيان، والتحليل الببليوغرافي اعتمادًا على طريقة جديدة لحساب التشتت في الإنتاج العلمي بديلة عن قانون برادفورد للتشتت.

وتتنوع نتائج هذه الدراسة، غير أن التركيز في هذا البحث ينحصر في التعرف على كيفية تطبيق الطريقة البديلة، وأثر ذلك في تحليل التوزيع الببليوغرافي لرسائل الماجستير والدكتوراه المجازة في الجامعات المذكورة خلال المدة من ١٩٣٥م - ٢٠٠٥م.

حاول الباحث تطبيق قانون برادفورد للتشتت على عينة الرسائل الجامعية، وذلك بتوزيع الموضوعات وميادين علم الاجتماع التي أُنتجت فيها رسائل الماجستير والدكتوراه، بحساب التواتر وفق قانون برادفورد، إلى ثلاثة قطاعات: **القطاع البؤري**، ويحتوي على عدد محدود من فروع علم الاجتماع، يليه **القطاع الأوسط**، ثم **القطاع الهامشي**، ووفقًا لقانون برادفورد فإن ٣٣٪ من نسبة التكرارات، تمثل القطاع البؤري، يليها القطاع الأوسط بنسبة ٣٣٪ ثم القطاع الهامشي بنسبة ٣٣٪. واتضح للباحث بعد تطبيق القانون المذكور، أن التقسيم المبسط لقطاعات الإنتاج الثلاثة على أساس متساو (٣٣,٣٪ لكل قطاع) غير صالح للتطبيق في حالة تقارب نسبة الإنتاج في ميادين علم الاجتماع، مما يُعوِّق إمكانية تطبيق القانون عليها، فتصبح عملية التصنيف الببليوغرافي غير معبرة عن القياس الحقيقي لكل فئة. كما ظهرت بعد تطبيق القانون، مشكلة تداخل الحدود ي القطاعات الثلاثة، وخاصة الحد الفاصل بين القطاعين البؤري والأوسط.

وبناء على ذلك، اتضح للباحث عدم إمكانية تطبيق قانون برادفورد، فطور الباحث قانونًا جديدًا للتصنيف، يمكن تسميته بـ «**قانون التشتت الرباعي**»، يعتمد على فكرة النزعة المركزية، تتلخص فكرته، في أن هناك حاجة إلى تصنيف رباعي تكون له دلالة، ويلائم طبيعة المنتجات العلمية في أكثر من ميدان ولمدة زمنية طويلة. وقد قسم الباحث القطاعات الأربعة إلى ١) **القطاع الغائب**: يتضمن الميادين التي لا يهتم بها الباحثون مطلقًا، فتغيب عن طاولة البحث خلال حقبة زمنية محددة أو داخل مؤسسة أكاديمية معينة، ولا بد من معرفة أسباب الغياب. ٢) **القطاع الهامشي**: يتضمن الميادين التي تلقى اهتمامًا ضعيفًا من الباحثين. ٣) **القطاع الأوسط**: وهي الميادين التي يهتم بها الباحثون اهتمامًا ملموسًا ومؤثرًا. ٤) **القطاع البؤري**: عبارة عن الميادين التي تشهد طفرة في البحث خلال مدة المسح. ولا بد من معرفة لماذا يتوزع الإنتاج العلمي خلال حقبة زمنية وداخل مؤسسة أكاديمية بطريقة معينة، ومن هذه المعرفة تتولد طرق معالجة الفجوات المعرفية.

عالج الباحث عينة الأطروحة التي بلغت ٦٦٦ رسالة علمية مجازة وفقًا لقانون التشتت الرباعي، وبناء على قائمة ميادين علم الاجتماع التي أقرتها الجمعية الدولية لعلم الاجتماع خلال الفترة التي يغطيها المسح ١٩٣٥م-٢٠٠٥م. كما يظهر من مخطط (١) ونظرًا لطول مدة الإنتاج التي بلغت سبعين عامًا، فليس من المتوقع غياب ميدان من ميادين علم الاجتماع خلال هذه الفترة الطويلة.

مخطط رقم (١) التوزيع الموضوعي لرسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات المصرية (١٩٣٥ – ٢٠٠٥) باستخدام قانون التشتت الرباعي

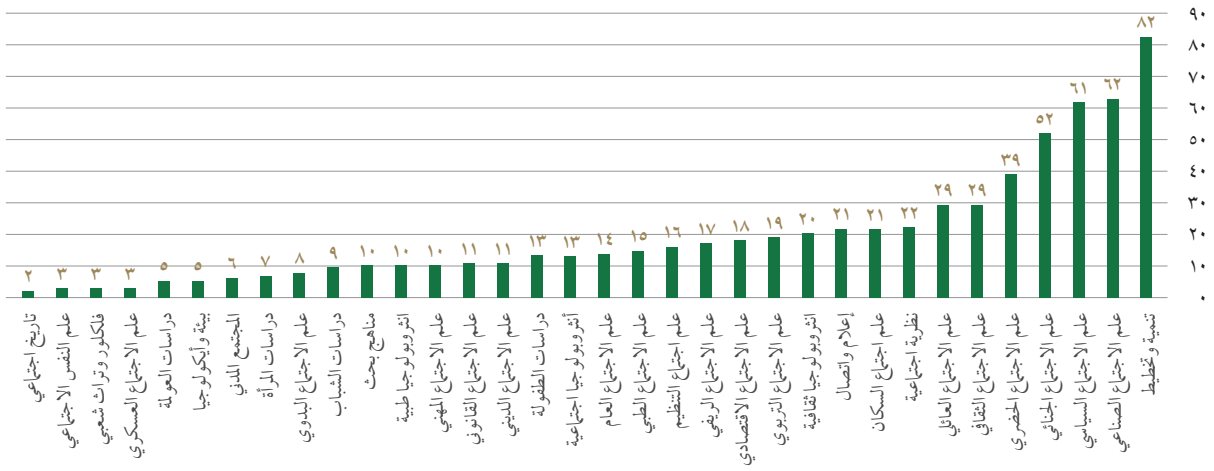

المصدر: إعداد الباحث

وقد أظهرت النتائج بعد تطبيق الطريقة الجديدة أن ٦٠٪ من جملة الإنتاج الكلي لرسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات الخمسة يتسق مع قضايا ومشكلات المجتمع المصري، ويتسق مع المتغيرات العالمية المتنوعة، حيث نجد أن فروع علم الاجتماع المعنية بدراسة ظواهر التنمية والتخطيط، والاجتماع السياسي، والاجتماع الثقافي، والإعلام والاتصال، والاجتماع الجنائي، والاجتماع الحضري، تعد جميعها أهم ميادين الإنتاج في الجامعات موضوع البحث.

كما ظهر من التحليل الببليوغرافي أن هناك **تهميشًا ظاهرًا** لبحوث النظرية الاجتماعية ومناهج البحث، وكلا الميدانين يمثلان ضرورة لتطور علم الاجتماع، وكذلك تهميش ميادين علم الاجتماع الريفي والبدوي، وعلم الاجتماع الديني، وانخفاض الاهتمام بالظواهر السكانية، وسوسيولوجيا التنظيم، وسوسيولوجيا المهن، ودراسات المجتمع المدني والدراسات الأيكولوجية، وعلم الاجتماع القانوني.

وتهدف دراسة ثانية بعنوان: «**الأولويات البحثية لدى الجماعة السوسيولوجية المصرية**»، وهي ورقة بحثية شارك فيها الباحث في مؤتمر دولي بالجامعة الأميركية في بيروت (بدوي، ٢٠١١)، إلى التعرف على مراحل تطور علم الاجتماع المصري، والكشف عن واقع الإنتاج السوسيولوجي في مصر بنهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، ومدى مواكبته لتنوع وزخم الحياة الاجتماعية في مصر. يستخدم البحث إطارًا نظريًّا، يؤلف فيه بين نظرية التشكيل البنائي لدى أنتوني جيدنز ونظرية الممارسة العلمية لدى بيير بورديو، للخروج بإطار نظري يراعي أهمية دور الفاعل على إعادة تشكيل المجال العلمي من دون إغفال للمعوقات البنائية. وباستخدام مدخل سوسيو- ابيستمولجي، يمكن فهم وتحليل وتفسير البيانات المتحصل عليها من البحث الميداني.

ولتحقيق أهداف البحث، قدم الباحث تصنيفًا جديدًا لمراحل تطور علم الاجتماع، ثم استخدم قانون التشتت الرباعي الذي صمَّمه الباحث في دراسة «الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة: حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية»، وحاول اختبار صلاحية هذا

القانون في دراسة الأولويات البحثية لدى الجماعة السوسيولوجية في ست جامعات مصرية هي القاهرة، وعين شمس، والإسكندرية، والمنصورة، وبنها، والمنيا، وأجرى الباحث مسحًا ببليوغرافيًا للرسائل المجازة خلال المدة من ١/ ١٠/ ٢٠١٠م حتى ١/ ٥/ ٢٠١١م، حيث إن العينة شملت ١٣٠ بحث ماجستير ودكتوراه. كما استخدم الباحث أداة المقابلة الكيفية الحرة، مطبقة على عينة مقصودة قوامها ٣٠ باحثًا وعضو هيئة تدريس من الباحثين والأساتذة بهذه الجامعات، بغية مناقشة نتائج التحليل الببليوغرافي وتفسير نتائجه.

مخطط رقم (٢) التوزيع الببليوغرافي لرسائل الماجستير والدكتوراه في فروع علم الاجتماع (١٠/ ٢٠١٢- ٥/ ٢٠١١) باستخدام قانون التشتت الرباعي

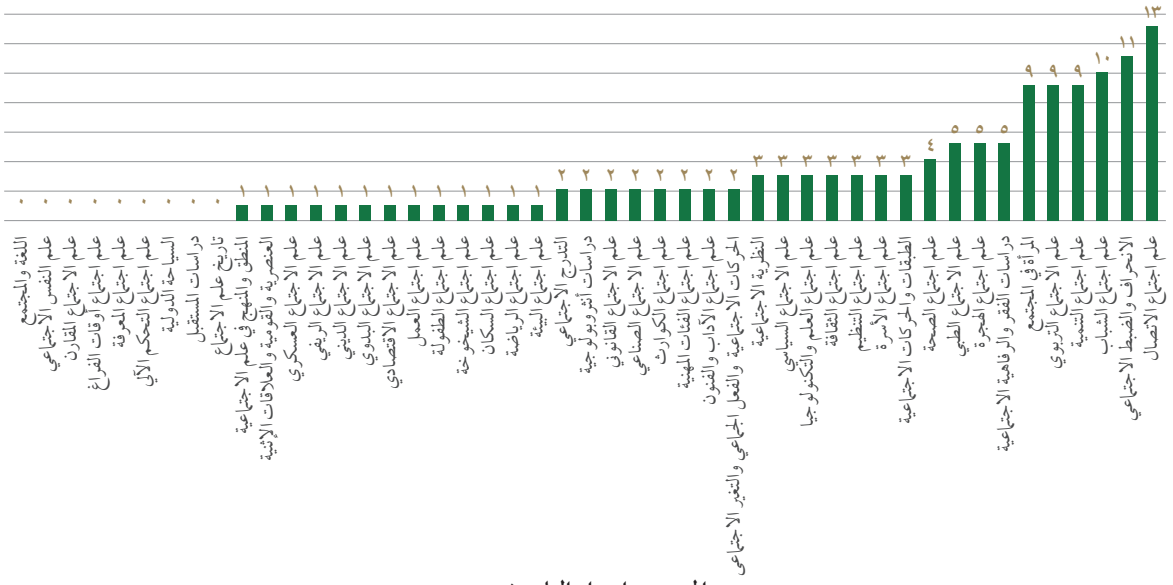

المصدر: إعداد الباحث

وقد توصل الباحث من خلال حساب التشتت الرباعي، كما يظهر في مخطط رقم (٢)، إلى أن المنتج العلمي خلال المدة التي يغطيها المسح، لا يعكس العديد من المشكلات الاجتماعية الكبرى التي يعانيها المجتمع المصري، حيث أشارت النتائج إلى وجود **قطاع غائب** يتضمن تسعة فروع مهمة في علم الاجتماع لم يقترب منها البحث السوسيولوجي في الجامعات الستة، وهي تاريخ علم الاجتماع، ودراسات المستقبل، والدراسة السوسيولوجية للسياحة، وعلم الاجتماع الآلي، وعلم اجتماع المعرفة، وعلم اجتماع أوقات الفراغ، وعلم الاجتماع المقارن، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع اللغوي. يلاحظ القارئ هنا ظهور القطاع الغائب، بسبب قصر المدة التي يغطيها البحث.

فيما أصبحت ميادين مهمة في علم الاجتماع ضمن **القطاع الهامشي** مثل الدراسات السكانية، وعلم اجتماع البيئة، وعلم اجتماع الطفولة والشيخوخة، وسوسيولوجيا العمل، وعلم الاجتماع الاقتصادي، والبدوي، والريفي، والديني. وهذا التشوش في الإنتاج يؤدي حتمًا إلى غياب المعرفة السوسيولوجية وإقصائها من دائرة صنع القرار التنموي.

وتهدف دراسة بعنوان: «**الأولويات البحثية لدى الجماعة الأنثروبولوجية المصرية**»، والتي نُشرت في مجلة

التغير الاجتماعي بجامعة بسكرة في الجزائر (بدوي، ٢٠١٦)، إلى التعرف على مراحل تطور الأنثروبولوجيا المصرية، ومدى مواكبة المنتج البحثي الراهن للتنوع الكافي لتغطية حياة الإنسان في المجتمعات المحلية المصرية، وما إذا كانت الميادين التي يغطيها المنتج الأنثروبولوجي تواكب حركة التطور ما بعد الحداثي في الأنثروبولوجيا العالمية. واعتمد البحث على التحليل الببليوغرافي لعينة من رسائل الماجستير والدكتوراه المجازة خلال الفترة من ٢٠٠٠م – ٢٠١٦م في سبع جامعات مصرية هي جامعة الإسكندرية، والقاهرة، وعين شمس، وبني سويف، وحلوان، وسوهاج، والمنيا، وبلغت العينة ١٢٦ بحثًا مجازًا. كما يستخدم البحث أداة المقابلة الكيفية الحرة، مطبقة على عينة من الباحثين والأساتذة بهذه الجامعات، بغية مناقشة نتائج التحليل الببليوغرافي وتفسير نتائجه. وينطلق البحث من مدخل الأبستمولوجيا الاجتماعية، ويعتمد على أدوات تفسيرية مستفادة من اتجاه العلاقة بين «الفعل والبناء»، خاصة لدى بيير بورديو.

تشير نتائج حساب التشتت الرباعي، كما يظهر من مخطط رقم (٣)، إلى عدم وجود **قطاع غائب في الإنتاج العلمي بصفة عامة**، وأن الجامعات المصرية نجحت في تغطية فروع الأنثروبولوجيا كافة. ونذكر القارئ بأن القطاع الغائب يظهر حال تركيز المسح على مُدد زمنية قصيرة، أو عند التركيز على نتائج كل جامعة على حدة. ويتضح من النتائج أن القطاع البؤري ضم الأنثروبولوجيا الطبية، والأنثروبولوجيا الثقافية، ثم الاتجاه السوسيو-أنثروبولوجي، وترجع للقطاع الأوسط فروع الأنثروبولوجيا الاجتماعية والحضرية، والأنثروبولوجيا الاقتصادية والنفسية، أما القطاع الهامشي فقد ضم ميادين الأنثروبولوجيا البصرية وأنثروبولوجيا الجريمة والأدب والجسد، وفي قاع القطاع الهامشي، توجد فروع مهمة، كأنثروبولوجيا التربية والأنثروبولوجيا السكانية، على الرغم من الحاجة الملحة لهذا النوع من البحث في حالة مجتمع واسع كالمجتمع المصري، وأظهرت النتائج كذلك غياب البحوث الأساسية في ميدان النظرية والمناهج الأنثروبولوجية وتاريخ علم الأنثروبولوجيا إلى قطاع الإنتاج الهامشي، ما يعني أن الأنثروبولوجيا المصرية تواجه صعوبات كبيرة تحول دون بلوغ هذا العلم إلى مرحلة التوطين والتأصيل.

مخطط رقم (٣) التوزيع الموضوعي لرسائل الماجستير والدكتوراه وفقا للفروع الأنثروبولوجية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٦)

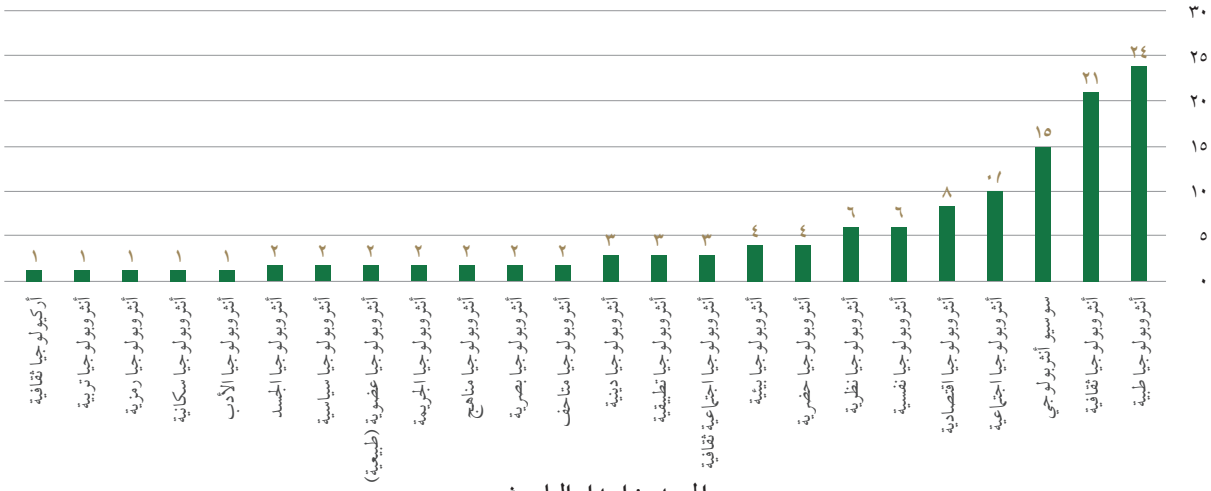

المصدر: إعداد الباحث

ويتضح من العرض السابق لهذه الدراسات أن قانون حساب التشتت الرباعي الذي تبناه الباحث بديلًا عن قانون برادفورد للتشتت، يمكن الاعتماد عليه في إنتاج معرفة علمية موثوقة للكشف عن الفجوات المعرفية واقتراح برامج المعالجة، وقد أدرج الباحث طريقة الحساب الجديدة بالتفصيل في جدول رقم (٩).

واقع النزوح واللجوء في العالم خلال ٢٠٠٠م - ٢٠٢٠م

يستعرض الباحث في هذا القسم واقع النزوح واللجوء في العالم خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين، وذلك بتحليل البيانات الواردة على الموقع الرسمي للمفوضية السامية للاجئين بالأمم المتحدة، وقد قسم الباحث مدة العقدين إلى خمس نقاط زمنية هي ٢٠٠٠م، ٢٠٠٥م، ٢٠١٠م، ٢٠١٥م، ٢٠٢٠م. ومن نتائج هذا التحليل نستطيع مقارنة الإنتاج العلمي للمجلات الدولية المهتمة بحركات اللجوء والنزوح ومطابقة هذا الإنتاج - بعد تحليله ببليوغرافيًا- بالواقع.

تطور حركة النزوح واللجوء في العالم خلال ٢٠٠٠م-٢٠٢٠م

تشير البيانات الواردة في المخطط رقم (١) إلى انخفاض في أعداد النازحين واللاجئين في منتصف العقد الأول، وهو انخفاض يعود في المقام الأول إلى استقرار نسبي في الأوضاع الأفغانية، أدى إلى عودة أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين إلى ديارهم. لكن لم تلبث أعداد اللاجئين حتى عادت بالارتفاع بمعدلات عالية، بسبب اضطراب الأوضاع مرة أخرى في أفغانستان، وبسبب اللجوء والنزوح العراقي، ومنذ ذلك الحين ومعدلات النزوح واللجوء في ارتفاع. **مع الأخذ بالحسبان أن أعداد اللاجئين والنازحين تفوق هذه النسب المسجلة بالمفوضية، نظرًا لوجود مناطق نزوح لا يمكن الوصول إليها داخل مناطق الصراع والنزاعات، بالإضافة إلى وجود أعداد كبيرة من اللاجئين غير المسجلين بالمفوضية ولم يتقدموا بطلبات لجوء.** وعليه فإن الوضع الرسمي الراهن لحركة اللجوء والنزوح في العالم يشير إلى زيادة قدرها ١١٥٪ في أعداد النازحين في العالم عن بداية الفترة في عام ٢٠٠٠م، بينما زادت أعداد اللاجئين في العالم بنسبة ١٧٪ تقريبًا. وإذا أضيف اللاجئون الفلسطينيون تحت ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فإن العالم في عام ٢٠٢٠م، كان يموج بما يزيد على ٨٢ مليون لاجئ ونازح (UNHCR,2021).

مخطط رقم (٤) تطور أوضاع اللجوء والنزوح المسجلة تحت رعاية المفوضية السامية والأونروا ٢٠٠٠ - ٢٠٢٠ (الارقام مقدرة بالمليون)

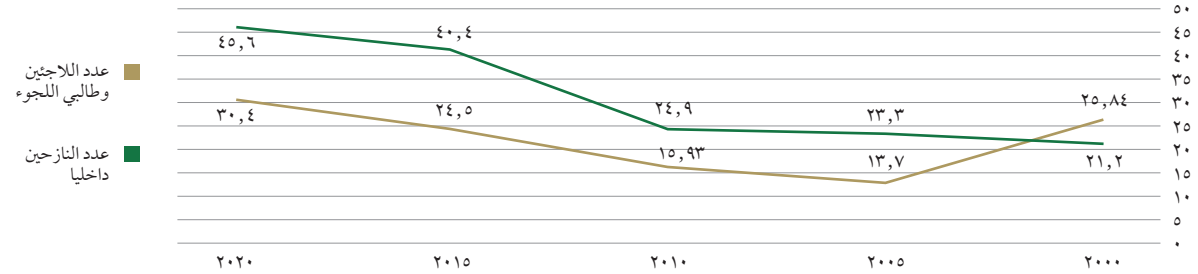

أعد المخطط بناء على بيانات من المصدر التالي: https: / /www.unhcr.org /refugee-statistics /

وتظل معاناة النازحين للداخل بسبب النزاع، هي الأشد والأكبر في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لأنهم بعيدون عن الحماية الأممية، وبعيدون عن دائرة الاهتمام. وغالبيتهم من الأطفال والنساء وكبار السن أو المرضى، وهناك احتياج عاجل إلى اتفاقية دولية جديدة بشأن النازحين، أو على الأقل هناك حاجة ماسة لاتفاقية دولية ملزمة للدول بتحديد أماكن آمنة داخل الدولة، تكون ملاذًا للنازحين من النزاعات حال حدوثها، ما يتيح للمؤسسات الدولية تقديم الخدمات الإغاثية اللازمة لهذه الفئات المهمشة.

البلدان المصدرة للاجئين خلال ٢٠٠٠م-٢٠٢٠م

إذا انتقلنا إلى بيانات أكثر تفصيلًا بخصوص البلدان المصدرة للاجئين، يتضح من الجدول رقم (١) أن أكثر عشر دول مصدرة للاجئين في العالم خلال العقدين الماضيين قد تركزت في قارتي أسيا وإفريقيا، بنسبة ٨٨٪، ٩٣,٥٪، ٩٥,٧٪، ٩٧٪، ١٠٠٪ على التوالي. وعلى الرغم من أن نسبة اللاجئين من البلدان الآسيوية هي الأكبر، إلا أنها تتركز في عدد أقل من البلدان. في حين تعد البلدان الإفريقية الأكثر تكرارًا خلال العقدين الماضيين.

فهل هذا الواقع ينعكس على الإنتاج العلمي الباحث في مشكلة اللجوء العالمية، بحيث يقدم هذا الإنتاج مادة علمية موثوقًا بها لمساعدة صناع القرار الوطني والإقليمي والعالمي لتخفيف معاناة اللاجئين في قارتي إفريقيا وآسيا؟ أم أن هذا الإنتاج يتجه نحو البلدان المضيفة، مهملًا مصدر المشكلة وأوضاع المجتمعات المصدرة لحركة اللجوء في العالم.

الجدول (١) أكثر الدول المصدرة للاجئين في العالم خلال ٢٠٠٠م - ٢٠٢٠م بالترتيب التنازلي (الأرقام مقدرة بالمليون)

ترتيب الدول عام ٢٠٠٠	العدد	ترتيب الدول عام ٢٠٠٥	العدد	ترتيب الدول عام ٢٠١٠	العدد	ترتيب الدول عام ٢٠١٥	العدد	ترتيب الدول عام ٢٠٢٠	العدد
أفغانستان	٣,٥	أفغانستان	٢,١	أفغانستان	٣,٠٥	سوريا	٤,٨	سوريا	٦,٧
بورندي	٠,٥٦	السودان	٠,٦٩	العراق	١,٦	أفغانستان	٢,٦	أفغانستان	٢,٥
العراق	٠,٥٢	بورندي	٠,٤٣٨	الصومال	٠,٧٧	الصومال	١,١٢	جنوب السودان	٢,١
البوسنة والهرسك	٠,٥	الكونغو الديمقراطية	٠,٤٣٠	الكونغو الديمقراطي	٠,٤٧	جنوب السودان	٠,٧٧٨	ماينمار	١,١
السودان	٠,٤٩	الصومال	٠,٣٩٥	ماينمار	٠,٤١	السودان	٠,٦٢٧	الكونغو الديمقراطي	٠,٨٤
الصومال	٠,٤٧	فيتنام	٠,٣٥٨	كولومبيا	٠,٣٩	الكونغو الديمقراطي	٠,٥٤١	الصومال	٠,٨١
أنجولا	٠,٤٣	فلسطين	٠,٣٤٩	السودان	٠,٣٨	إفريقيا الوسطى	٠,٤٧١	السودان	٠,٧٨

ترتيب الدول عام ٢٠٠٠	العدد	ترتيب الدول عام ٢٠٠٥	العدد	ترتيب الدول عام ٢٠١٠	العدد	ترتيب الدول عام ٢٠١٥	العدد	ترتيب الدول عام ٢٠٢٠	العدد
سيراليون	٠,٤٢	العراق	٠,٢٦٢	فيتنام	٠,٣٣	ماينمار	٠,٤٥١	إفريقيا الوسطى	٠,٦٤
الكونغو الديمقراطية	٠,٣٧١	أذربيجان	٠,٢٣٣	إريتريا	٠,٢٢	إريتريا	٠,٤٠١	إريتريا	٠,٥٢
فيتنام	٠,٣٧	ليبريا	٠,٢٣١	الصين	٠,١٨	كولومبيا	٠,٣٤٠	بورندي	٠,٣٧

المصدر: https: / /www.unhcr.org /refugee-statistics

تحتاج إجابة السؤال السابق إلى إجراء منهجي قبل الانتقال إلى التحليل الببليوغرافي في القسم الثاني من الدراسة، **ويعني به الباحث حساب الوزن النسبي لبلدان المنشأ** الواردة في جدول رقم (١)، وذلك بترتيب قائمة البلدان العشرة تنازليًّا مع إعطاء درجة الأهمية الكاملة وقيمتها عشر درجات إلى البلد الذي يقع في المركز الأول، ويتحصل البلد العاشر على درجة واحدة. ثم تجمع درجات الأهمية في النقاط الزمنية الخمس، لتعبر عن الوزن النسبي لبلد المنشأ خلال العقدين موضع التحليل. مثال: احتلت أفغانستان المراكز التالية: الأول عام ٢٠٠٠م، والأول عام ٢٠٠٥م، والأول عام ٢٠١٠م، والثاني عام ٢٠١٥م، والثاني عام ٢٠٢٠م. ويكون الوزن النسبي لها ١٠+ ١٠+١٠+٩ +٩= ٤٨. وبتطبيق هذا الإجراء المنهجي، نستخلص النتيجة التالية الواردة في جدول رقم ٢. وبناء على هذه النتيجة، نتوقع أن يكون الاهتمام العلمي بظاهرة اللجوء في العالم مرتبطًا بالوزن النسبي لكل بلد، وغير ذلك يعد تقصيرًا من المجتمع الأكاديمي، ينجم عنه فجوات معرفية تشوه عمليات اتخاذ القرار وإعداد السياسات والخطط والإستراتيجيات وثيقة الصلة على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

الجدول (٢) حساب الوزن النسبي للبلدان المصدرة للاجئين خلال ٢٠٠٠م - ٢٠٢٠م

الدولة	مجموع درجات الأهمية	الوزن النسبي	الدولة	مجموع درجات الأهمية	الوزن النسبي
أفغانستان	٤٨	الأول	الصومال	٣٢	الثاني
السودان	٢٩	الثالث	الكونغو الديمقراطية	٢٧	الرابع
العراق	٢٠	الخامس	سوريا	٢٠	الخامس
بورندي	١٨	السادس	ماينمار (بورما سابقا)	١٦	السابع

الدولة	مجموع درجات الأهمية	الوزن النسبي	الدولة	مجموع درجات الأهمية	الوزن النسبي
جنوب السودان	١٥	الثامن	فيتنام	٩	التاسع
إفريقيا الوسطى	٧	العاشر			

المصدر: إعداد الباحث

البلدان المستقبلة للاجئين خلال ٢٠٠٠م-٢٠٢٠م

تشير البيانات الواردة في جدول رقم (٣) أن اللاجئين في العالم، يضطرون إلى اللجوء لدول الجوار، فيما تظل المقاصد المفضلة (دول أوروبا، والولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا) بعيدة المنال، إلا إذا قررت بعض دول المقاصد المفضلة اتباع نهج جديد تجاه أزمة اللاجئين في العالم، كما فعلت ألمانيا باستقبالها لما يقرب من مليوني لاجئ خلال العقدين الماضيين. وكذلك حين سمحت المملكة المتحدة والولايات المتحدة باستقبال نسبة محدودة من اللاجئين من جراء الأزمتين العراقية والسورية.

مع الأخذ بالحسبان أن غالبية اللاجئين المسموح لهم بدخول المقاصد المفضلة، ينتمون إلى «التكنوقراط» (أساتذة الجامعة، وأطباء، ومهندسين، وقانونيين، ومحاسبين...) وليس من المنظور - بناء على تجارب تاريخية شبيهة - أن تعود هذه العقول إلى موطنها الأصلي. ما يعني أن بلدان المنشأ تخسر بسبب ذلك خسارة مضاعفة، «**لأنها تفقد حاضرها ومستقبلها في آن واحد**»، بينما تؤول المكاسب إلى البلد المضيف. فهل هذه الظاهرة المهمة تنعكس في الكتابات العلمية حول اللاجئين في العالم؟

ويتضح من جدول رقم ٣ غياب ظاهر - شبه تام - للمقاصد المفضلة، في قائمة أكثر عشر بلدان مضيفة للاجئين خلال العقدين، باستثناء ألمانيا كما ذكرنا، التي استقبلت عام ٢٠١٠م ما يقرب من ٠,٩ مليون لاجئ من مختلف أنحاء العالم، واستقبلت في عام ٢٠٠٥م نحو ٠,١٢ مليون لاجئ، غالبيتهم وصل أوروبا مرورًا بتركيا. وخلت القائمة من البلدان المضيفة المفضلة خلال المدة من عام ٢٠١٠م حتى ٢٠١٥م، ثم تعود ألمانيا للظهور على مسرح الأحداث، باستقبالها أكثر من ١,٢ مليون معظمهم من السوريين.

الجدول (٣) أكثر الدول استقبالًا للاجئين خلال ٢٠٠٠م-٢٠٢٠م بالترتيب التنازلي (الأرقام مقدرة بالمليون)

٢٠٠٠	عدد اللاجئين	٢٠٠٥	عدد اللاجئين	٢٠١٠	عدد اللاجئين	٢٠١٥	عدد اللاجئين	٢٠٢٠	عدد اللاجئين
باكستان	٢,٠	باكستان	١,٠٨	باكستان	١,٨٩	تركيا	٢,٥	تركيا	٣,٦
إيران	١,٨٦	إيران	٠,٩٢٠	إيران	١,٠٢	باكستان	١,٥	باكستان	١,٤٣
ألمانيا	٠,٨٧٦	تنزانيا	٠,٥٥١	سوريا	١,٠٠	لبنان	١,٠٥	أوغندا	١,٤٢

٢٠٠٠	عدد اللاجئين	٢٠٠٥	عدد اللاجئين	٢٠١٠	عدد اللاجئين	٢٠١٥	عدد اللاجئين	٢٠٢٠	عدد اللاجئين
تنزانيا	٠,٥٣٨	الصين	٠,٣٠٠	الأردن	٠,٤٥٠	إيران	٠,٩٥١	ألمانيا	١,٢
السودان	٠,٣٦٧	السعودية	٠,٢٤٠	كينيا	٠,٣٥١	الأردن	٠,٦٢٨	السودان	١,٠٢
غينيا	٠,٣١٠	تشاد	٠,٢٢٨	الصين	٠,٣٠٠	كينيا	٠,٤١٧	لبنان	٠,٨٧٠
الصين	٠,٢٩٤	أرمينيا	٠,٢١٩	تشاد	٠,٢٧٩	روسيا	٠,٣١١	بنغلادش	٠,٨٦٦
صربيا وكوسوفو	٠,٢٨٩	أنجولا	٠,٢١٢	بنغلادش	٠,٢٢٩	الصين	٠,٣٠٠	إثيوبيا	٠,٨٠٠
أرمنيا	٠,٢٨٠	كينيا	٠,١٥٠	فينزويلا	٠,٢٠١	تشاد	٠,٢٩٩	إيران	٠,٧٨٠
أوغندا	٠,٢١٢	ألمانيا	٠,١٢٢	اليمن	٠,١٧٩	إثيوبيا	٠,٢٨١	الأردن	٠,٧٠٢

المصدر: https: / /www.unhcr.org /refugee-statistics /

وبحساب الوزن النسبي للبلدان المضيفة للاجئين خلال العقدين الماضيين، كما يظهر في جدول رقم ٤، يتضح أن دول الجوار هي التي تتحمل عبء اللجوء الأكبر في العقدين الماضيين، وتبقى المشكلة الأكبر إذا كانت دول الجوار هذه تعاني مشكلات وأزمات اقتصادية بالأساس، فعلى سبيل المثال، استقبلت باكستان وإيران عام ٢٠١٠م ما يزيد على ٢,٩ مليون لاجئ قادمين من أفغانستان، بينما استقبلت سوريا والأردن ١,٤٥ مليون لاجئ من العراق في عام ٢٠٠٣م. وكذلك الأمر عام ٢٠١٥م، استقبلت تركيا ولبنان والأردن نحو ٤,٢ مليون لاجئ سوري، بينما استقبلت باكستان وإيران نحو ٢,٤ مليون لاجئ أفغاني.

الجدول (٤) حساب الوزن النسبي للبلدان المستقبلة للاجئين خلال ٢٠٠٠م - ٢٠٢٠م

الدولة	مجموع درجات الأهمية	الوزن النسبي	الدولة	مجموع درجات الأهمية	الوزن النسبي
باكستان	٤٨	الأول	إيران	٣٦	الثاني
تركيا	٢٠	الثالث	الصين	١٩	الرابع
الأردن	١٧	الخامس	تنزانيا	١٥	السادس
لبنان	١٤	السابع	كينيا	١٣	الثامن
تشاد	١٣	الثامن	ألمانيا	١١	التاسع
السودان	١٠	العاشر			

المصدر: إعداد الباحث

نستنتج من بيانات المفوضية السامية للاجئين، ومن حساب الوزن النسبي أن الغالبية العظمى من اللاجئين مستقرون على أرض دول الجوار المضيفة، فهل هذا الوزن النسبي لدول الجوار المضيفة ينعكس على المنتجات العلمية وثيقة الصلة أم أن التركيز على المقاصد المفضلة (أوروبا، والولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا) بغض النظر عن وزنها الحقيقي، ودورها في استيعاب حركة اللجوء العالمية؟

منهج التحليل والمسح

أجرى الباحث مسح للدراسات المنشورة في المجلات الدولية ذات معامل التأثير المرتفع في ميدان الهجرات القسرية واللجوء، وذلك بناء على معيارين أساسيين:

معيار اختيار المجلات وعينة الدراسات

أن يكون للمجلات المختارة معامل تأثير مرتفع في الميدان، وعليه فقد استقر رأي الباحث على اختيار سبع مجلات من المجلات المدرجة على قواعد البيانات العالمية.

الجدول (٥) المجلات المختارة

اسم المجلة	الناشر	عدد الدراسات الخاضعة للتحليل
International Migration Review	SAGE PUBLICATIONS INC	٤٠
Journal of Immigrant & Refugee Studies	TAYLOR & FRANCIS LTD	١٢٨
Journal of Refugee Studies	OXFORD UNIV PRESS	٤٢٥
Asian and Pacific Migration Journal	SAGE PUBLICATIONS INC	٢٤
Journal of Ethnic and Migration Studies	TAYLOR & FRANCIS LTD	١٦٤
Journal on Migration and Human Security	SAGE PUBLICATIONS INC	٤٣
Refugee Survey Quarterly	OXFORD UNIV PRESS	١٢٤
Total Number of Articles		**٩٤٨**

المصدر: إعداد الباحث

واشتمل المسح على كل الدراسات التي يتضمن عنوانها أحد أو بعض أو كل المصطلحات الآتية: (Refugee, Asylum, Forced Migration, Displaced, and Displacement)، وبلغت نتيجة المسح مجموع ٩٤٨ دراسة منشورة في المجلات المذكورة خلال ٢٠٠٠م – ٢٠٢٠م. وفيما يلي نبذة عن هذه المجلات:

مجلة الهجرة الدولية

تصنف مجلة الهجرة الدولية من المجلات متعددة التخصصات، وتأسست في عام ١٩٦٦م لتشجيع وتسهيل دراسة جميع الجوانب الاجتماعية الديموغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية والتشريعية والمكانية والثقافية للتنقل البشري. بالإضافة إلى الإسهامات التي

تدفع بالفهم الحالي للهجرة الدولية في اتجاهات منهجية وتجريبية ومفاهيمية جديدة.

مجلة دراسات المهاجرين واللاجئين

تأسست في عام ٢٠٠٢م، وتعنى بنشر البحوث النظرية والتجريبية الكاملة، وتناقش حوكمة الهجرة، ودمج المهاجرين/ اللاجئين، والسياسات والممارسات ذات الصلة. تفضل المجلة وجهات النظر الدولية والمقارنة، ولكنها تقبل أيضًا دراسات الحالة التي تركز على مجموعات أو مناطق أو دول محددة. كما تستقبل المجلة البحوث الكمية والنوعية.

مجلة دراسات اللاجئين

نُشِر أول عدد من مجلة دراسات اللاجئين في عام ١٩٨٨م بالاشتراك مع مركز دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد، وذلك لتوفير منتدى علمي لاستكشاف القضية المعقدة للهجرة القسرية والاستجابات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية. تنشر المجلة أبحاثًا أصيلة وعالية الجودة وتغطي جميع فئات النازحين قسرًا. وترحب بالمساهمات التي تطور الفهم النظري للهجرة القسرية، أو تعمق المعرفة بمفاهيم وسياسات وممارسات وتجارب النزوح، بالإضافة إلى تعزيز المناقشات المنهجية والنهج الجديدة للبحث في الهجرة القسرية.

مجلة دراسات الهجرة في المحيط الهادي وآسيا

انطلقت هذه المجلة في عام ١٩٩٢م، وتبحث التنقل البشري في المنطقة من منظور متعدد التخصصات. وتستقبل المجلة المساهمات البحثية المتخصصة بتحليل الجوانب الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والسياسية والنفسية والتاريخية والثقافية والتشريعية لمختلف أشكال التنقل البشري من منطقة آسيا والمحيط الهادئ وداخلها.

مجلة الدراسات الإثنية والهجرة

تأسست المجلة في عام ١٩٧١م، وتعنى بنشر نتائج أبحاث من الدرجة الأولى حول جميع أشكال الهجرة وعواقبها، إلى جانب دراسات الصراع العرقي والتمييز والعنصرية والقومية والمواطنة وسياسات الاندماج. وتهتم المجلة بالبحوث التجريبية الأصيلة التي تقدم مساهمة واضحة في مجال الهجرة.

مجلة الهجرة والأمن الإنساني

تأسست المجلة في عام ٢٠١٣م لتقديم معلومات جديدة أو أفكار أو وجهات نظر غير تقليدية أو تحليل متعدد التخصصات؛ يستهدف كشف الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المرتبطة بالهجرة واللجوء في ضوء مفاهيم ونظريات «الأمن الإنساني».

مجلة دراسات اللاجئين الاستقصائية الفصلية

تأسست في عام ١٩٨٢م، وتعد أحد أقدم منشورات دراسات اللاجئين في العالم. تعمل على تقاطع ثلاثي؛ البحث والسياسة والممارسة، في مجالات اللاجئين والتهجير القسري من خلال مقاربة متعددة التخصصات.

معيار الميادين التي تغطيها المجلات المختارة

ركز الباحث على أن تكون المجلات المختارة متعددة التخصصات، بحيث يشتمل المسح على دراسات تعالج جميع الظواهر الاجتماعية والثقافية والتربوية والنفسية والاقتصادية والسياسية والأمنية والقانونية والبيئية والصحية المترتبة على حركة اللجوء والنزوح، ويوضح الجدول رقم (٦) ميادين البحث التي من المفترض أن تغطيها هذه المجلات وعددها ٣٠ ميدانًا. واقتصر المسح

على الدراسات العلمية واستبعاد ما عدا ذلك؛ كمقدمة التحرير، أو مراجعات الكتب أو التقارير، والاكتفاء بالدراسات الكاملة المرتبطة مباشرة بموضوع اللجوء أو النزوح.

الجدول (٦) المجالات التي يغطيها مسح الدراسات

طرق البحث والتقييم	العمل الاجتماعي والسياسة الاجتماعية	علم الاجتماع	الدراسات الحضرية والتخطيط	الأنثروبولوجيا وعلم الآثار
دراسات الاتصال والإعلام	علم المعلومات	الدراسات الإثنية	الدراسات الصحية	دراسات السلام وحل النزاعات
الدراسات السياسية	علم الجريمة والعدالة الجنائية	الدراسات الأمنية	العنف بين الأشخاص	علم النفس والإرشاد
علم الشيخوخة ودراسات الطفولة	دراسات النوع الاجتماعي	دراسات الأسرة	الدراسات الاقتصادية والتنموية	التعليم
القانون وحقوق الإنسان	الدراسات الجغرافية	الدراسات البيئية	التاريخ	الدراسات السكانية
الدراسات اللغوية	الدراسات الإدارية والتنظيمية	الدراسات الثقافية	الفنون	الدين والقيم والجماعات الدينية

المصدر: إعداد الباحث

نتائج المسح الببليوغرافي

الخصائص العامة

يبلغ عدد الدراسات ٩٤٨ دراسة علمية مستلَّة من سبع مجلات دولية مؤثرة، منشورة من عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٢٠م. و٩٢ منها (أي نحو ٩,٧٪ من مجموع الدراسات) تعالج ظاهرة **النزوح**. بينما تركز الاهتمام العلمي على معالجة **ظاهرة اللجوء**، وبنسبة ٣,٩٠٪. ويتضح من المسح أن معظم الدراسات، وبنسبة ٧٧,٥٪ لم تذكر في عناوينها بلدان المنشأ المسببة للنزوح أو اللجوء، في حين أن ٢٢,٥٪ ذكرت بلد المنشأ أو الإقليم الذي يشهد عمليات التنقل القسري للبشر. وأما البلدان المضيفة للاجئين، فتشير النتائج إلى أن ٣,٦٣٪ من مجمل الدراسات لم تذكر في عناوينها البلد المضيف للاجئين، بينما نسبة ٣٦,٧٪ من الدراسات ذكرت البلدان المضيفة.

الوزن النسبي لبلدان المنشأ في الدراسات العلمية مقارنة بالواقع

أورد الباحث في القسم الأول أكثر عشر دول مصدرة للاجئين والنازحين بالترتيب، وعلى المنوال نفسه، قاس الباحث الوزن النسبي لبلدان المنشأ المذكورة في الدراسات العلمية، وبمقارنة نتائج المسح الببليوغرافي بالواقع تتضح لنا عدة حقائق، منها ما يلي:

الحقيقة الأولى أن الكتابة العلمية تواكب الواقع من خلال الوعي بالبلدان المصدرة للاجئين والنازحين، حيث يوجد ثماني دول من أصل عشرة اهتمت بها الدراسات العلمية، وهي موجودة فعليًّا في قائمة أكثر عشر دول مصدرة للاجئين والنازحين، لكن مع وجود اختلاف في ترتيب الأولوية البحثية. وفي الثلث الأول من القائمة، احتلت سوريا وماينمار والكونغو المراكز الثلاثة الأولى من حيث الاهتمام العلمي، بينما الواقع يشير إلى أن أكثر البلدان تأثرًا بظواهر النزوح واللجوء، وفقًا لبيانات المفوضية السامية للاجئين، هي أفغانستان والصومال ثم السودان على التوالي. بمعنى أن الكتابة الأكاديمية لا تواكب ترتيب الواقع في هذا الثلث. وفي الثلث الثاني من القائمة، يتضح أن الدراسات العلمية تتجه إلى الاهتمام بظواهر اللجوء أو النزوح في أفغانستان وفلسطين والبوسنة، بينما الواقع يشير إلى وجود الكونغو الديمقراطية، والعراق، وسوريا، وبروندي. بمعنى أن الدراسات العلمية لا تتناسب مع الواقع في معالجة ظواهر اللجوء أيضًا. وفي الثلث الأخير من القائمة، يتضح أن الاهتمام العلمي انصب على العراق، والصومال، والهند، وفيتنام، في حين أن الواقع يشير إلى وجود ماينمار، وجنوب السودان، وفيتنام، وإفريقيا الوسطى.

والحقيقة الآخرة أن إفريقيا الوسطى تقع في قائمة بلدان المنشأ وفقًا لبيانات المفوضية السامية للاجئين، في حين خلت منها قائمة الدراسات العلمية. في مقابل أن البوسنة والهند جاءتا في قائمة الدراسات في المركز التاسع والسادس، مع أنهما لم يكونا ضمن قائمة بلدان المنشأ وفقًا لبيانات المفوضية.

الجدول (٧) الوزن النسبي لتكرار بلدان المنشأ في الدراسات العلمية مقارنة بالواقع

ترتيب الوزن النسبي وفقا لواقع النزوح واللجوء في العالم		ترتيب بلدان المنشأ كما تتكرر في الدراسات العلمية	
أفغانستان	الأول	سوريا	الأول
الصومال	الثاني	ماينمار (بورما سابقا)	الثاني
السودان	الثالث	الكونغو الديمقراطية	الثالث
الكونغو الديمقراطية	الرابع	أفغانستان	الرابع
العراق	الخامس	فلسطين	الخامس
سوريا	الخامس مكرر	بوسنة	السادس
بورندي	السادس	العراق	السابع
ماينمار (بورما سابقا)	السابع	الصومال	الثامن

ترتيب الوزن النسبي وفقا لواقع النزوح واللجوء في العالم		ترتيب بلدان المنشأ كما تتكرر في الدراسات العلمية	
جنوب السودان	الثامن	التاميل (لهند)	التاسع
فيتنام	التاسع	فيتنام	العاشر
أفريقيا الوسطى	العاشر		

المصدر: إعداد الباحث

الوزن النسبي للبلدان المضيفة في الدراسات العلمية مقارنة بالواقع

استعرض البحث في القسم الأول بيانات المفوضية السامية للاجئين عن البلدان المضيفة لحركة اللجوء في العالم، وبعد حساب الوزن النسبي، ظهر جليًّا أن الغالبية العظمى من اللاجئين مستقرون على أرض دول الجوار المضيفة، وتبدو المفارقة في الوزن النسبي للبلدان المضيفة في الدراسات العلمية، وفق النتائج، كما يلي:

- **لا تواكب** الكتابة العلمية الواقع في تقدير أهمية البلدان المضيفة، حيث لا يوجد سوى دولتين مشتركتين في القائمتين هما تركيا وألمانيا، وحلت تركيا في المرتبة الثالثة في الواقع، وفقًا لبيانات المفوضية السامية للاجئين، أما على مستوى الاهتمام الأكاديمي، فتأخرت إلى المركز الثامن. فيما حلت ألمانيا في المركز التاسع وفقًا للبيانات الواقعية، لكنها ارتقت للمركز الخامس في الاهتمام الأكاديمي.
- **خلت** القائمة العلمية من بلدان الجوار المضيفة، عدا تركيا وأوغندا، بينما يشير الواقع إلى أن قائمة أكثر عشر دول مضيفة للاجئين يوجد بها تسع دول جوار، ودولة واحدة (ألمانيا) التي تعد من أهم مقاصد المهاجرين المفضلة.
- **التركيز** في القائمة العلمية على المقاصد المفضلة، يجيب عن التساؤل الذي طرحه الباحث في مقدمة البحث حول اتجاه الإنتاج العلمي وثيق الصلة ومدى ارتباطه بالواقع، وهل تواكب البحوث الأمبيريقية هذا الواقع من عدمه، وعليه فإن النتيجة تؤكد أن الكتابة الأكاديمية حول ظاهرة اللجوء والنزوح تُهمِّش تهميشًا كبيرًا دراسة أوضاع اللاجئين في بلدان الجوار المضيفة، مركزة على المقاصد المفضلة، ومعظمها من دول أوروبا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية وأستراليا. وعليه فإن هذا الوضع سينعكس على ميادين البحث التي تثير اهتمام هذه المجتمعات المضيفة، حيث يتوقع الاهتمام بميادين السياسة، والقانون، وحقوق الإنسان، والدراسات الأمنية، ودراسات النوع الاجتماعي، ودراسات العمل الاجتماعي، وهي الميادين المهمة للمواطن وصانع القرار في المقاصد المفضلة (الولايات المتحدة الأميركية، وكندا، ودول أوروبا، وأستراليا).
- **وبما** أن البحوث العلمية النظرية الأمبيريقية لها دور كبير في إرشاد صنَّاع السياسات والقرارات، فإن غياب بلدان الجوار المضيفة من قائمة الاهتمام

الأكاديمي - بهذه الصورة اللافتة - يعني أن قياس ظواهر اللجوء والنزوح في هذه البلدان سيخضع للتقديرات غير المنضبطة، ويقصي ظواهر ومشكلات كبيرة من طاولة البحث العلمي، كما أنه يولد مخاطر وتحديات للبلدان المضيفة في نهاية المطاف، تطال جميع الجوانب الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والأمنية والبيئية، مهملًا في الوقت نفسه ظواهر أخرى، كالتلوث البيئي وتدهور البنى التحتية الصحية والتعليمية، وانتشار الفقر والجوع والجريمة، التي تعانيها غالبية بلدان الجوار المضيفة، ولا تعانيها بلدان المقاصد المفضلة.

الجدول (٨) الوزن النسبي لتكرار البلدان المضيفة في الدراسات العلمية مقارنة بالواقع

ترتيب الوزن النسبي للبلدان المضيفة وفقا لواقع النزوح واللجوء في العالم		ترتيب الوزن النسبي للبلدان المضيفة كما تتكرر في الدراسات العلمية	
باكستان	الأول	الولايات المتحدة	الأول
إيران	الثاني	أقاليم أوروبية	الثاني
تركيا	الثالث	المملكة المتحدة	الثالث
الصين	الرابع	أستراليا	الرابع
الأردن	الخامس	ألمانيا	الخامس
تنزانيا	السادس	كندا	السادس
لبنان	السابع	السويد	السابع
كينيا	الثامن	تركيا	الثامن
تشاد	الثامن مكرر	أوغندا	التاسع
ألمانيا	التاسع	إيطاليا	العاشر
السودان	العاشر		

المصدر: إعداد الباحث

التوزيع الموضوعي للدراسات العلمية

لتذكير القارئ، أجرى الباحث مسحًا ببليوغرافيًّا للدراسات المنشورة في سبع مجلات علمية محكمة خلال ٢٠٠٠م - ٢٠٢٠م، وقدم طريقة جديدة لحساب التشتت بديلة عن قانون برادفورد للتشتت. وقد توصلت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الاهتمام البؤري والأوسط والهامشي لعدد ٩٤٨ دراسة تعالج ظواهر اللجوء والنزوح والهجرات القسرية

في العالم من خلال مقاربات عابرة للتخصص، تشمل ٣٠ ميدانًا بحثيًّا.

ويتضح من الجدول رقم (٩) والمخطط رقم (٢) عدم وجود قطاع إنتاج غائب، وذلك بسبب أمرين، **الأول** طول الفترة الزمنية التي يغطيها المسح وقدرها عشرون عامًا، **والثاني** أن العينة المختارة من مجلات أكاديمية مرموقة يتوفر لها هيئات تحرير وأطقم تحكيم عالية المستوى، وغالبًا ما يبادر مديرو التحرير باقتراح ملفات بحوث لسد فجوة معرفية ظاهرة.

وإذا انتقلنا إلى مستوى **الاهتمام البؤري** يضم ٣٧١ دراسة بنسبة ٣٩٪ تقع في **خمسة ميادين** فقط، هي: الدراسات السياسية، وعلم الاجتماع، والقانون وحقوق الإنسان، والعمل الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، والدراسات الأمنية. فيما يقع سبعة عشر ميدانًا في قطاع الاهتمام الأوسط، بمجموع ٥٠٧ دراسة بنسبة ٥٣,٤٪ من جملة الإنتاج. ويأتي على رأس هذا القطاع الأوسط ميادين الدراسات الاقتصادية والتنموية، والدراسات الصحية، ودراسات النوع الاجتماعي.

أما على مستوى **الاهتمام الهامشي**، فتوجد **ثمانية ميادين** تعاني التهميش الأكاديمي، بمجموع دراسات عددها ٧٠ دراسة بنسبة ٧,٣٪ من جملة الإنتاج. يأتي على رأس هذا القطاع الهامشي، ميادين علم الجريمة والعدالة الجنائية، والعنف بين الأشخاص، والدراسات الجغرافية، والدراسات البيئية، والدراسات اللغوية، والفنون.

الجدول (٩) التوزيع الموضوعي للدراسات العلمية المنشورة خلال ٢٠٠٠م - ٢٠٢٠م

طريقة حساب التوزيع الموضوعي للإنتاج	مستوى الاهتمام بميدان البحث	عدد الدراسات	ميدان البحث
أولا: حساب القطاع الغائب لا يوجد	**القطاع البؤري**	٨٨	الدراسات السياسية
		٧٦	دراسات علم الاجتماع
		٧٥	القانون وحقوق الإنسان
		٦٧	العمل الاجتماعي والسياسة الاجتماعية
		٦٥	الدراسات الأمنية

طريقة حساب التوزيع الموضوعي للإنتاج	مستوى الاهتمام بميدان البحث	عدد الدراسات	ميدان البحث
	القطاع الأوسط	٥٤	الدراسات الاقتصادية والتنموية
ثانيا: حساب المتوسط العام العدد الكلي للدراسات ٩٤٨ دراسة عدد الميادين التي بها إنتاجية = ٣٠ ميدان المتوسط العام ٩٤٨/ ٣٠ = ٣٢ دراسة بالتقريب.		٤٨	الدراسات الصحية
		٣٦	دراسات النوع الاجتماعي
		٣٣	طرق البحث والتقييم
		٣٣	الأنثروبولوجيا وعلم الآثار
		٢٨	دراسات السلام وحل النزاعات
ثالثا: تقسيم فوق المتوسط العام العدد الكلي للدراسات فوق المتوسط العام = ٥٧٥ دراسة عدد الميادين فوق المتوسط العام = ١٠ ميادين المتوسط العلوي ٥٧٥/ ١٠ = ٥٧ دراسة بالتقريب. إذن الميادين التي إنتاجيتها ٥٧ دراسة فأكثر تمثل مستوى الاهتمام البؤري في المجلات العلمية موضوع البحث.		٢٨	علم النفس والإرشاد
		٢٨	دراسات الطفولة والشباب والشيخوخة
		٢٧	الدراسات الإثنية
		٢٦	الدراسات والتخطيط العمراني
		٢٦	التعليم
		٢٥	دراسات الأسرة
		٢٥	تاريخ

طريقة حساب التوزيع الموضوعي للإنتاج	مستوى الاهتمام بميدان البحث	عدد الدراسات	ميدان البحث
رابعا: تقسيم تحت المتوسط العام العدد الكلي للدراسات تحت المتوسط العام =٣٧٣ دراسة عدد الميادين =٢٠ المتوسط السفلي ٣٧٣/ ٢٠ = ١٨ دراسة بالتقريب. إذن الميادين التي إنتاجيتها أقل من ٥٧ وأعلى من ١٨ دراسة تمثل مستوى الاهتمام الأوسط، والميادين التي إنتاجيتها ١٨ دراسة فأقل تمثل مستوى الاهتمام الهامشي **استطراد ضروري**: في حالة تطبيق قانون برادفورد، فإن القطاع البؤري لم يضم الدراسات الأمنية، وإنتاجها ٦٥ دراسة بفارق دراستين عما سبقها. كما أن القطاع الأوسط سوف يبدأ من الدراسات الأمنية نزولا حتى علم النفس والإرشاد وإنتاجه ٢٨ دراسة، ويبدأ القطاع الهامشي من دراسات الطفولة والشيخوخة ولها نفس إنتاج ما قبلها الذي يدخل حيز القطاع الأوسط. ويلاحظ القارئ أن مشكلة التداخل بين القطاعات لا وجود لها بعد تعديل طريقة التوزيع.	القطاع الأوسط	٢٥	الدراسات الثقافية
		٢٢	دراسات الاتصال والإعلام
		٢٢	الدين والقيم والجماعات الدينية
		٢١	الدراسات الإدارية والتنظيمية
	القطاع الهامشي	١٥	علم الجريمة والعدالة الجنائية
		١٤	العنف بين الأشخاص
		١٣	الدراسات الجغرافية
		٨	الدراسات البيئية
		٧	الدراسات اللغوية
		٧	دراسات سكانية
		٣	علم المعلومات
		٣	الفنون

المصدر: إعداد الباحث

ويذهب الباحث إلى أن وجود هذه الميادين في القطاع الهامشي، نتيجة طبيعية لسببين: **الأول** يتمثل في غياب الاهتمام العلمي بالمناطق والمجتمعات المجاورة لمناطق النزاع أو الكوارث، وتبعًا لهذا الغياب تغيب الميادين التي صنفت في القطاع الهامشي. الأمر **الثاني** قلة الدراسات والبحوث المنشورة المرتبطة بظواهر النزوح (٩٢ دراسة)، على الرغم من أن أعداد النازحين زادت بنسبة ١١٥٪ عن أول الفترة عام ٢٠٠٠م، لترتفع إلى ٤٥ مليون نازح في ٢٠٢٠م وفقًا للبيانات الرسمية، (وستقفز مرة أخرى خلال السنوات القادمة بسبب الأوضاع في فنزويلا، وأوكرانيا) وهذا التطور على أرض الواقع لم يكن مصحوبًا بحركة علمية قادرة على كشف الظواهر المقصودة وغير المقصودة للنزوح. وبذلك حدث تهميش للميادين العلمية الملائمة لدراسة أوضاع النزوح، الأمر الذي يلقى بمسؤولية وأمانة علمية لابد أن تتحملها الجماعة الأكاديمية في المستقبل القريب.

مخطط رقم (٥) التوزيع الموضوعي للمقالات العلمية المصدر: حساب التوزيع الموضوعي بجدول (٩)

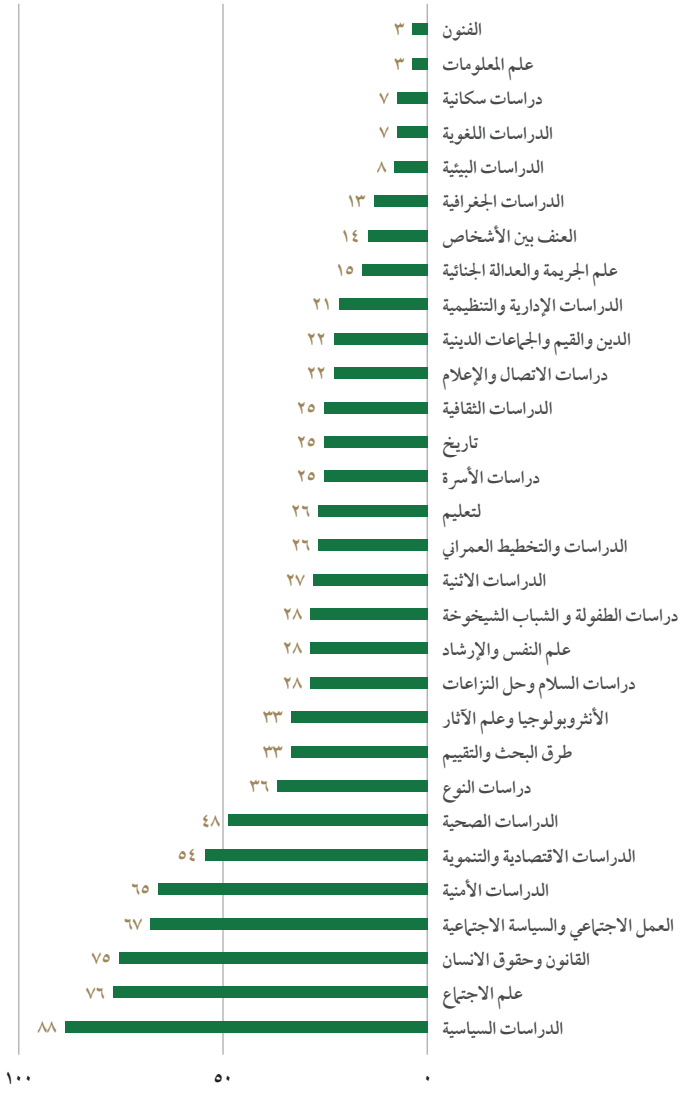

المصدر: إعداد الباحث

الخاتمة

يتضح مما سبق أن أعداد اللاجئين والنازحين في العالم، ترتفع منذ عام ٢٠٠٥م ولم تتوقف منذ ذلك الحين إلى أن وصلت نهاية الفترة التي تغطيها هذه الدراسة إلى ما يزيد على ٨٢ مليون لاجئ ونازح. وبحساب الوزن النسبي لأكثر بلدان المنشأ خلال العقدين الأول والثاني من القرن العشرين، وجد أن ترتيب دول المنشأ هي كالآتي: أفغانستان، الصومال، السودان، الكونغو، سوريا، العراق، بورندي، ماينمار (بورما سابقًا)، جنوب السودان وفيتنام وإفريقيا الوسطى. وبحساب الوزن النسبي للبلدان المضيفة وجد أنها بالترتيب التنازلي كالآتي: باكستان، إيران، تركيا، الصين، الأردن، تنزانيا، لبنان، كينيا، تشاد، ألمانيا، السودان.

وبعد تحليل الدراسات العلمية تحليلًا موضوعيًّا، وجد أن الاهتمام العالمي الأكاديمي يواكب الواقع في الوعي ببلدان العالم المنشئة لظاهرة النزوح واللجوء، مع اختلافات يسيرة في ترتيب الأولوية. وفيما يتعلق بالبلدان المضيفة، اتضح أن الكتابة العلمية مفارقة للواقع، فقد خلت القائمة الأكاديمية من بلدان الجوار المضيفة ما عدا دولتين فقط، ما يعني أن دول الجوار التي تستقبل الغالبية العظمى من اللاجئين في العالم خارج الاهتمام الأكاديمي، ولذا فإن دول الجوار المضيفة سوف تتضرر كثيرًا إذا اعتمدت الاستجابة المؤسسية الإقليمية والعالمية على النتائج العلمية وثيقة الصلة.

ويوصي الباحث، بأن تعمل المؤسسات المحلية والإقليمية، والدولية على تشجيع حركة البحث العلمي في أوضاع اللاجئين والنازحين، بصفة عامة مع التركيز على دول الجوار المضيفة لحركة اللاجئين على وجه الخصوص، وحض الجماعة العلمية على الاهتمام بالبحث في الميادين التي ظلت مهمشة في الكتابة الأكاديمية طيلة العقدين الماضيين، ويمكن اختصارها في الميادين التي ترتبط بالصحة والمرض والفقر والجوع والجهل والعمل والجريمة والاتجار بالبشر.

ويمكن في هذا السياق، أن تتولى المنظمة الأممية بالتعاون مع الأكاديميات المعنية ومراكز البحوث العالمية، تصميم أجندة بحثية لمدة خمس سنوات قادمة، تتناول جميع الموضوعات المهمشة أو الغائبة عن طاولة البحث، واستخدام آليات حافزة من أجل استقطاب الفرق البحثية من مختلف أنحاء العالم، مع إعطاء الأولوية البحثية للمناطق التي تشهد تفاقمًا في أزمة اللاجئين والنازحين، كما هو الحال في المنطقة العربية.

المصادر والمراجع

عبدالرحمن فراج. (١٩٩٢). قانون برادفورد للتشتت - مفاهيم أساسية. مجلة عالم الكتب، ١٣(١)، ١٠ - ١٦.

Asian and Pacific Migration Journal. (2022, August 12). Retrieved from: https://journals.sagepub.com/home/am.

Badawi, A. M. (2009). Social Dimensions of Producing and Acquiring Knowledge: The Current State of Sociology in Egyptian Universities. Beirut: Centre for Arab Unity Studies.

Badawi, A. M. (2011). Research Priorities in Egyptian Sociology. Conference paper submitted to the International Conference: Social sciences in Arab countries facing a scientific multi-versalism: pathways, challenges and constraints 8th and 9th of July 2011. Beirut: American University of Beirut.

Badawi, A. M. (2016). Research Priorities of the Egyptian Anthropological Community. Social Change Review, 1(3), 285-314.

Brookes, B. (1969). Bradford's law and the bibliography of science. Nature, V.224, 953–956.

International Migration Review. (2022, June 14). Retrieved from: https://journals.sagepub.com/home/mr

Journal of Ethnic and Migration Studies. (2022, June 16). Retrieved from: https://www.tandfonline.com/journals/cjms20

Journal of Immigrant & Refugee Studies. (2022, June 20). Retrieved from: https://www.tandfonline.com/journals/wimm20

Journal of Refugee Studies. (2022, July 17). Retrieved from: https://academic.oup.com/jrs

Journal on Migration and Human Security. (2022, June 30). Retrieved from: https://journals.sagepub.com/home/mhs

Lecture Notes in Computer Science. (2022, June 15). Retrieved from: https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/b137025.pdf

Nicolaisen, B. H. (2005). Bradford's Law of Scattering: Ambiguities in the Concept of "Subject". In F. C. Ruthven, Context: Nature, Impact, and Role. (pp. 33- 35). Coulis.

Office of the United Nations High Commissioner for Refugees: Global Trends 2020. (2022, 19 July). Retrieved from: (https://www.unhcr.org/60b638e37.pdf)

Refugee Survey Quarterly. (2022, July 25). Retrieved from: https://academic.oup.com/rsq

٤

واقع سياسات الهجرة بالبلدان المغاربية

دراسة تحليلية

د. رشيد بوعبيد - المغرب
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة شعيب الدكالي-الجديدة

الملخص

تختلف أهداف السياسات حول الهجرة بين بلدان الشمال والجنوب حسب عدة عوامل أبرزها فرص التنمية المتاحة، وفي جانب آخر هناك اتفاق بين عدة دراسات بأن ظاهرة الهجرة ترتبط في الغالب الأعم بمجموعة من الأحوال الصعبة التي تعيشها العديد من الفئات والشرائح الاجتماعية في معظم البلدان النامية، وهي اعتبارات ومنطلقات تسمح للباحث بالقول إن تناول موضوع سياسات الدول في الهجرة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالبُعد التنموي والأمني، وكذا بالبعد الإغاثي-الإنساني من حيث حاجة المهاجرين للمساعدة والمواكبة وإقرار حقوقهم كاملة.

فالهجرة واقع إنساني متعدد الأبعاد يكاد يكون حتميًّا داخل وبين كل المجتمعات، فالهجرة تحمل دلالات متنوعة، منها ما هو مجالي وفكري نفسي وثقافي وغيرها من الدلالات والمعاني، وكيفما كانت دوافعها ونتائجها فهي تحمل انشغالات متصلة بعملية إدماج المهاجرين عبر سياسات عمومية معبرة عن مدى الاهتمام بظاهرة الهجرة كظاهرة عالمية معقدة يختلف النظر إليها من نظام سياسي لآخر بمنطلقات ومبررات متمايزة الأهداف، وهذا ما سنحاول إبرازه عبر رصد تجارب البلدان المغاربية في مجال الهجرة، وتحليل قاعدة سياساتها في الإدماج.

الكلمات المفتاحية: سياسات الهجرة، المهاجرون الدوليون، الإدماج، البلدان المغاربية.

واقع سياسات الهجرة بالبلدان المغاربية

دراسة تحليلية

د. رشيد بوعبيد المغرب

المقدمة

تعد دراسة السياسات العمومية من بين الموضوعات التي اهتم بها كثير من الباحثين، خصوصًا في علم السياسة وعلم الاجتماع، بهدف فهم أدوار الفاعلين على اختلافهم في كيفية تشكل الفعل الاجتماعي، وتتبع صيرورة جانب من جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وكذا بهدف النظر في فهم العوامل المؤثرة على هذا المسار في سياق دراسة تهم بناء مخرجات هذه السياسات وتقييمها وقياسها، وهي التي تشير في عمومها إلى حصيلة ما ينتجه النظام داخل مؤسسة الدولة، لذلك فهي في العمق تستبطن جوابًا ممأسسًا عن مشكلة عامة (طارق، ٢٠١٤م، ص ١٠). وفي تعريف آخر تعد السياسات العمومية حصيلة عمل مجموعة من الفاعلين، التي ترتبط بمجموعة من المحددات مثل: الثقافة السياسية السائدة، توزيع الأدوار بين المؤسسات والهيئات الاجتماعية والاقتصادية، ويعني ذلك أن السياسات العمومية هي حصيلة عمل الدولة، الذي يعبّر عن الفعل أو العمل المؤسساتي الذي ينفذ في إطار قانوني ومؤسساتي (طارق، ٢٠١٤م، ص ١١).

وبناء عليه، فدراسة سياسات الهجرة عمل يروم محاولة النظر إلى ما تمارسه الدولة من سن للقوانين والتشريعات ومسايرتها من جانب مؤسساتها وما يخلفه ذلك من أثر على الفئة المستهدفة به وكذا على المجتمع في إطار الفعل ورد الفعل، وما دام الأمر يهم الفعل العمومي في شأن تدبير دولة معينة لشؤون الهجرة والمهاجرين فهي تشمل عدة قضايا، لعل أبرزها مسألة إدماج واندماج المهاجرين، خصوصًا وأنها ترتبط بأبعاد ثقافية – قومية، أمنية، سياسية واقتصادية، لذلك سيتركز اهتمامنا في هذه الدراسة على هذا الجانب المتصل برصد التصورات والممارسات المرتبطة بفعل إدماج المهاجرين الدوليين داخل السياسات التي تنتهجها البلدان المغاربية.

حظي مفهوم الإدماج باهتمام واسع في العلوم الاجتماعية والإنسانية، فهو يشير إلى كونه عملية تقويم التفاعل بين مجموعة من العناصر قصد تكوين كل منسجم من هذه العناصر، أو عملية إدماج عنصر

جديد بكيفية تجعله منسجمًا مع العناصر الأخرى (غريب، ١٩٩٤م، ص ٣١٢). والإدماج بهذا التحديد يعني أن يؤدّي الفرد دورًا إيجابيًّا بين أفراد المجتمع ليعيش بينهم وفق ما يفرضه نظام المجتمع وما تمليه التقاليد والأعراف السائدة فيه مع تمتعه بكامل حقوقه المدنية والسياسية وغيرها. فوفق الإشارات السابقة، تتطلب عملية الإدماج تدخّلًا خارجيًّا عن الأفراد (المهاجرين الدوليين في سياق الدراسة الآتية) لمساعدتهم على بلوغ مرامي هذه العملية ذات الصلة بالتوافق والتكيف الاجتماعيين لتجاوز مشكلات بعينها.

استأثرت مسألة إدماج المهاجرين الدوليين بصورة خاصة باهتمام كبير من لدن العديد من الفاعلين في مجال التنمية والأمن والثقافة وغيرها، لاعتبارات كثيرة متنوعة متصلة بالدوافع الاضطرارية التي تدفع كثيرًا من الأفراد نحو الهجرة (الفقر، الصراعات، البطالة، إلخ.) الأمر الذي يجعل من فعل الهجرة فعلًا يعبّر عن نوع من الخطر والارتباك أو الفوضى من جراء ضعف الإحساس بالأمن في أبعاده المختلفة سواء لدى البلد الأصل وكذا لدى البلد المستقبل وبينهما المهاجرون.

في السياق ذاته يشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة إلى العدد الكبير للمهاجرين الدوليين في السنين الأخيرة، إذ بلغ عددهم ٢٧٢ مليون نسمة خلال سنة ٢٠١٩م، بما يعادل ٣٫٥ في المائة من الساكنة العالمية (OIM, 2020, p 24)، وبناء على تأكيد التقرير ذاته على أهمية ما جاء في مضامين الهدف السادس عشر من الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية والقائم على «تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي الكاملين» – يعد في تصنيفه من بين «الغايات الواسعة جدًّا والطموحة» – فإن مسألة إدماج المهاجرين الدوليين كهدف أساسي يتبوأ مكانة الصدارة في تدبير شؤون الهجرة حسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة نفسه...، وهي اعتبارات تبين أهمية تناول قضية إدماج المهاجرين بالنظر للتنوع الثقافي والإثني الذي تبديه على المجتمعات المستقبلة، وما يقترن به من تعايش وانفتاح وغنى من جهة أولى، في مقابل الصعوبات والإكراهات والمشكلات الناجمة عن إقصاء فئة المهاجرين وتهميشهم وما يمكن أن يعنيه ذلك من احتمال تصاعد مظاهر الصراع والتفكك والاضطراب. وتتجلى هذه المظاهر في الغالب خلال سياقات مجتمعية مثل الخطابات الانتخابية، والمنافسات الرياضية، والطقوس الاحتفالية، والتفاعل اليومي داخل المجال العام كسياقات مؤشرة بقوة على مدى متانة أو هشاشة روابط التماسك والعيش المشترك بين مختلف مكونات المجتمع بما فيهم المهاجرون الأجانب.

إن الاشتغال على إشكالية سياسات وإستراتيجيات إدماج المهاجرين الدوليين هو في الحقيقة اشتغال على فئة خاصة داخل مجتمع بخصائص مغايرة وخاصة أيضًا. فكيف يتحدد مفهوم الهجرة والمهاجر الدولي؟ وكيف تتحدد أسس وأهداف سياسات عملية إدماج المهاجرين؟ ووفق أية آليات؟ وما أبرز الإكراهات التي تحد من تحقيق أهداف سياسات الإدماج؟ وكيف تتبدى سياسات البلدان المغاربية من خلال إستراتيجياتها وتجاربها في مجال إدماج المهاجرين الدوليين؟

بناء على ما تقدم، يستند تعاملنا مع الإشكالات المطروحة ذات الصلة بإدماج المهاجرين في عدد من البلدان المغاربية إلى منهجية قوامها رصد آليات عملية إدماج المهاجرين كما نظرت لها العديد من الأدبيات العلمية المؤطرة، ووثّق لها كذلك في عدد من التقارير التي أصدرتها مؤسسات أممية ودولية ووطنية حكومية كانت أو مدنية، مستأنسين بما حملته من إحصاءات ووقائع، ثم سنعمد لرصد طبيعة سياسات وإستراتيجيات بعض من البلدان المغاربية في شأن إدماج المهاجرين عبر الوقوف على واقع هذه السياسات.

الهجرة والمهاجر الدولي

يذهب ابن منظور إلى أن المعنى اللغوي لمفهوم الهجرة يعني ترك الشيء ومغادرته والهجرة ضد الوصل، كما يفيد المفهوم ذاته الخروج من أرض إلى أرض أخرى، كما تعني الهجرة كذلك النزوح والارتحال من مكان إلى آخر (البعليكي، ٢٠٠٠م، ص ٥٧). وفي معاجم العلوم الاجتماعية، يقصد بمفهوم الهجرة الانتقال إلى مكان آخر مختلف على مستوى الإقامة والجماعة والعادات والتقاليد والأعراف، ويعني كذلك الحركة السكانية التي ينتقل فيها الفرد أو الجماعة من الموطن الأصلي لإقامتهم إلى موطن آخر مغاير بفعل عدة أسباب تختلف من مهاجر لآخر فردًا كان أو جماعة. ويقابل مصطلح الهجرة في لغات أجنبية مثل الإنجليزية والفرنسية مصطلحات تتمثل في migration كإشارة في الغالب لفعل الهجرة في مستواها الداخلي، و émigration (الهجرة من) التي تعني الهجرة من البلاد بمعنى خروج أو نزوح الفرد أو الأفراد من موطنهم الأصلي إلى منطقة أخرى خارج البلد (الدولة) التي ينحدرون منها. في حين نجد مصطلح immigration (الهجرة إلى) يدل على الهجرة نحو بلد آخر والوفود إليه أي فعل الهجرة نحو البلد الذي يقصده المهاجر للاستقرار فيه (المالكي، ٢٠١٥م).

تتخذ الهجرة حسب العديد من الباحثين أشكالًا متعددة ومتنوعة (المالكي، ٢٠١٥م)، ويستند الباحثون في تلك التصنيفات إلى عدة معايير لتصنيف فعل الهجرة: فمثلًا حين تصنف الهجرة بناء على الدوافع التي جعلت الفرد أمام سلوك الهجرة، فهي تصنف إلى هجرة طوعية أو قسرية، في حين يسمح معيار المدة بتصنيفها إلى هجرة دائمة أو مؤقتة، كما نجد معيار الحجم لتمييز الهجرة بين فردية وجماعية، أما معيار المكان فهو الذي يفضي إلى التمييز بين الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية أو الدولية، كما نجد كذلك المعيار القانوني الذي نميّز به بين الهجرة النظامية والهجرة غير النظامية، وتوضح التصنيفات المختلفة السابقة للهجرة طابعها المعقد، الأمر الذي يجعل منها موضوعًا ديناميكيًّا قابلًا للدراسة العلمية وإن كان تناوله في الغالب لا يخلو من رهانات سياسية وثقافية وحقوقية واقتصادية، وهو ما ينبغي للباحث أن يعيه لوضع المسافات اللازمة بين الخطاب العلمي وبين المرافعات والحيثيات الإنسانية وغيرها.

على الرغم من غياب اتفاق على تعريف محدد لمفهوم الهجرة بين مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية، فهذه الحقول المعرفية في المقابل تؤكد أن الهجرة تعبر عن انتقال الأشخاص من منطقة إلى أخرى سواء جرت الهجرة إراديًّا أو قسريًّا، وبغض النظر عن الدوافع والأسباب، وهو ما يجعلنا نقول إن فعل الهجرة يضع الشخص القائم بالهجرة أمام سياقات ومواقف اجتماعية ونفسية وثقافية واقتصادية وبيئية وسياسية غير مألوفة، ليبدأ مع هذه الشروط الجديدة مرحلة مختلفة موسومة بحالة الغربة، كحالة وكتعبير عن تمفصل هوياتي ونفسي اجتماعي وثقافي يعيشه المهاجر، ما يجعله في وضعية خاصة في علاقته ببيئته ومجتمعه الجديد.

ولا يقل وصف المهاجر عن مفهوم الهجرة تعقيدًا، سيما عند تعلّق الأمر بالمهاجر الدولي من حيث كون هذا الأخير يشمل زيادة على المهاجر القائم بفعل الهجرة مباشرة الأبناء المولودين بمقام هجرة الآباء (الجيل الثاني والثالث...)، بالإضافة إلى حالات أخرى مثل الأشخاص منعدمي وثائق ثبوت الجنسية والهوية رغم ولادتهم ببلد معين، كما تشمل القائمة أيضًا

المهاجرين العائدين (OIM, p 24)... وعلى الرغم من هذا اللبس الذي يثيره مفهوم المهاجر الدولي خصوصًا يبقى من الضروري كذلك الوقوف على مستوى الهوية الاجتماعية والثقافية للمهاجرين في علاقتها بالرابط الاجتماعي.

الهوية الثقافية للمهاجرين الدوليين

يؤكد غي روشيه Rocher أن الثقافة هي مجموع العناصر التي لها علاقة بطرق التفكير والشعور والفعل، وهي طرق صيغت تقريبًا في قواعد واضحة، والتي اكتسبها وتعلمها وشارك فيها جمع من الأشخاص، إذ تستخدم بصورة موضوعية ورمزية في الآن نفسه، من أجل تكوين هؤلاء الأشخاص في جماعة خاصة ومميزة (Rocher, 1970). فالثقافة ميزة إنسانية مشتركة تهم ما يتصل بعلاقة الفرد بغيره وبمحيطه في سعيه الدائم لتلبية حاجياته وتطلعاته وتحقيق التكيف مع ظروفه المتجددة باستمرار. وهكذا تهم الثقافة ما هو إنساني وجماعي وعام، في حين أن الهوية الثقافية تؤكد ما هو خاص داخل هذا الكل، إذ إنها تحيل إلى مجموعة انتماء الفرد الأصلية، أي كل ما من شأنه أن يعرف بالشخص بصفة أكيدة وأصيلة (العيادي، ٢٠١٥، ص ١٢٨). فالهوية وإن كانت ترتبط «بالنزعة العرقية المتمركزة حول الغرب في بداية تقعيدها داخل العلوم الاجتماعية»، فإنها تقترب مما هو إثني «وأيديولوجي»، وعليه فالفرد أو الجماعة يصيران حسب رأي كوش خاضعين لمعطى هوياتي أولاني وسابق عن كل المكتسبات الأخرى (CUCHE, 2010, p. 98)، كما يفتقد الفرد حيال هويته الثقافية والحال هذه الإرادةَ افتقادًا كبيرًا. وتحتمل الهوية الثقافية حسب منظورات أخرى إشارات تحد من «التفييء الإثني» ذي النزعة التفاضلية للمفهوم، بتوظيفه في سياقات مختلفة كالحديث مثلًا عن الهوية المهنية والمؤسساتية وغيرهما، والتي انتهت بالتأكيد على الهوية متعددة الأبعاد (CUCHE, 2010, p. 108).

وهكذا يعبر مفهوم الهوية الثقافية للمهاجرين عن توصيف عرف اهتمامًا ملحوظًا حيث استعمل للإشارة إلى ثقافة المهاجرين ببلد الاستقبال خلال فترة ما قبل السبعينيات من القرن العشرين في فرنسا، دون أن ننسى ما قدمته مدرسة شيكاغو في الولايات المتحدة الأميركية كبلد مهاجرين حول قضايا الاندماج والتثاقف أو المثاقفة والنسبية الثقافية قبل هذه الفترة خصوصًا مع أعمال فرانز بواس وبارك وزنانينكي..، ثم تطور المفهوم خصوصًا مع أعمال الجزائري عبد المالك صياد للتعبير عن «مجمل مسار المهاجر منذ لحظة انطلاقه من بلده الأصلي إلى لحظة وصوله وإقامته ببلد الاستقبال ومن الصعب على المهاجر إضمار إحدى تلك اللحظتين الفارقتين على طول تاريخ حياته ومساره (Sayad, 1999).

فالهوية الاجتماعية والثقافية للمهاجر تعبر عن التراكم الثقافي والاجتماعي المكتسب لديه فردًا كان أو جماعة، إذ إنها تشمل ثقافة بلاد الأصل، بالإضافة إلى كل الخبرات والممارسات والقيم والأعراف والمعايير التي اكتسبها المهاجر في المجتمع الجديد من خلال القابلية والاستعداد الذي يبديه للقبول بالقيم والمعايير عبر علاقاته التي ستمكّنه من التوافق والشعور بالانتماء للجماعة الاجتماعية الجديدة وتحقيق الاندماج.

إن الهدف من التوقف عند مسألة الهوية الاجتماعية والثقافية للمهاجرين ومحاولة إبراز خصوصياتها ومقوماتها، نابع من اعتبارنا أن النجاح أو الفشل

الذي يمكن أن تحققه عملية الاندماج الاجتماعي والثقافي لهذه الشريحة الاجتماعية مقرون بطبيعة تصور هذه الهوية التي تعبر عن وضعية المهاجر آنيًا، ومدى استعداده لمسايرة فعل الاندماج وبلوغ أهداف التماسك الاجتماعي والثقافي وتعزيز متانة الرابط الاجتماعي كمجموع العلاقات التي تربط أفراد المجتمع وتشكل منطقه وفلسفة تفكيره وهو يختلف في طبيعته من مجتمع لآخر (Baugam, 2008, p 127)، فالرابط الاجتماعي بهذا المعنى يفيد الاشتغال داخل وبين جميع مكونات المجتمع، بغض النظر عن الاختلافات الموجودة خصوصًا بين المهاجرين وعموم السكان. وقد اختلفت تلك الرابطة في الشرائع المختلفة بحسب رسالة كل أمة، ومنهج كل كتّاب العصر، وطبيعة كل قوم ومحيطهم الحضاري. فطالما عبَّرت المشكلات والاختلالات الاجتماعية والأحداث العنيفة عن تصدع الرابطة الاجتماعية في عدد من مدن البلدان الغربية (أوروبا، وأمريكا، وإفريقيا) والمتصلة بأقليات داخل هذه المجتمعات كنتيجة لعدة أسباب مثل غياب أو ضعف الانسجام والتضامن واتساع دائرة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي والعنصرية وغيرها من الأسباب.

يتضمن الرابط الاجتماعي مجموع التفاعلات التي تربط أفراد المجتمع لتحقيق حد أدنى من التضامن والانسجام، (Baugam, p 127) مع الأخذ بعين الاهتمام السياق الثقافي السائد، ويعتمد في ذلك على العديد من البنيات الاجتماعية الصغرى والكبرى مثل الأسرة، والرفاق، ودور العبادة، والإعلام، والمدرسة، وعليه فسياق الهجرة الذي يجعل من المهاجرين جزءًا من المجتمع المضيف يتطلب البحث في مسألة إدماجهم لضمان الاستقرار والسلم الاجتماعيين باعتبارهما أرضية أساسية لإحداث التغيير المنشود للأطراف المعنية، وهنا يقع الرهان على الآليات المعتمدة في إدماج المهاجرين لتلبية حاجياتهم، وتعزيز حصانة وقوة الرابطة الاجتماعية للمجتمع.

مقاربات إدماج المهاجر الدولي

تتأسس عملية إدماج المهاجرين الدوليين كعملية مقصودة على عدة مقاربات وآليات، فهذه المقاربات تلامس جوانب كثيرة وأساسية في حياة المهاجر الاقتصادية والصحية والسياسية والدينية والثقافية، ويجب التأكيد على اختلاف المنطلقات الفكرية لمجموع هذه المقاربات والسياسات المتبناة من دولة إلى أخرى كما سبقت الإشارة، وهو ما يعني وجود اختلاف في نهج إدماج المهاجرين لحيثيات شخصية وسياقية كما يؤكد تقرير المنظمة الدولية للهجرة (OIM, 2020, p 118)، بالإضافة إلى إمكانات كل دولة ومكانة الهجرة في مراتب أولوياتها وشكل سياساتها.

وهكذا فمجموع المقاربات المؤسسة وآليات إدماج المهاجرين تعبر عن تجارب مختلفة للدول إزاء مسألة الهجرة، وتترجم في الوقت نفسه تصور هذه الدولة أو تلك لمسألة الهوية الثقافية الملائمة لنظامها السياسي والاجتماعي. وعمومًا تُراوح مقاربات إدماج المهاجرين الدوليين بصورة حصرية ما بين الانفتاح على التعددية الثقافية داخل الأمة – حيث تشكل هوية مرجعية، وهنا نشير لنموذج التجربة الكندية والولايات المتحدة الأمريكية – والتحفظ الذي يدفع لتبني تحديد أحادي للهوية الثقافية رغم التنوع الثقافي والإثني، وذلك من أجل هوية قومية ومركزية، وهذا ما تعكسه الحالة الأسترالية والفرنسية (Cuch, 2010, p 109).

تتمثل مقاربات إدماج المهاجرين حسب أبرز التجارب الدولية في ثلاث مقاربات أساسية: **أولها** الاستيعاب l'assimilation، **وثانيها** التعددية الثقافية le multiculturalisme، **وثالثها** الاندماج l'intégration. فنموذج الاستيعاب يعبر عن سياسة اتبعتها بعض الدول (مثل أستراليا التي تنتقي المهاجرين البيض من خلال قانون تقييد الهجرة لسنة ١٩٠١م) (راتانسي، ٢٠١٣م، ص ١٨)، وهي سياسة قائمة على إلزام المهاجرين بضرورة الإقبال الشامل على ثقافة البلد المستقبل دون مراعاة، وقبول ثقافتهم إلى درجة الانغلاق أمامها، بمعنى أن عملية الإدماج هذه تهدف لفرض قبول المهاجر استيعاب مضامين ثقافة بلد المهجر والتكيف معها كسبيل أمثل للعيش بصورة تساعده في نيل حقوقه على غرار باقي المواطنين، حتى وإن جرى ذلك بدرجات متمايزة حسب الحيثيات السياقية بأبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بالإضافة للاعتبارات الشخصية المتصلة بما يبديه المهاجر من قابلية واستعداد كاف للتجاوب والقبول رغم غياب أية ضمانات كافية لنيل كل الحقوق في هذه الحالة مهما بلغه المهاجر من درجة عالية من التكيف (تقرير الدوحة، ٢٠٠٦م). ومنه فنموذج الاستيعاب ينبني على العمل من أجل تحقيق الوحدة الثقافية للمجتمع كآلية أساسية للتعبير عن التماسك الاجتماعي وعن رابط هوياتي متين أساسه إنكار ثقافة المهاجر «الدخيل/ الغريب».

لقد تميزت سياسة إدماج المهاجرين القائمة على الاستيعاب بالقصور في تحقيق أهدافها (راتانسي، ٢٠١٣م، ص ٢١) بناء على تجارب الدول التي أخذت بها إلى حدود ستينيات القرن العشرين (كندا، أستراليا...)، وتمثلت أسباب محدودية نموذج الاستيعاب في ثلاثة مظاهر كالآتي:

١. الخصوصية العرقية والإثنية المفترضة كمعوق مادي-ثقافي يصعب تجاوزه (لون البشرة)،
٢. النظرة الإقصائية للمستقبلين (البيض) اتجاه الملونين كشعور وسلوك تمييزي وعنصري،
٣. مقاومة المهاجرين سياسة تذويب خصوصياتهم الثقافية (اللغة، الدين، التقاليد) بهدف الحفاظ عليها.

وفيما يخص التعددية الثقافية، برز نموذج ومقاربة إدماجية للمهاجرين الدوليين أواخر ستينيات وبداية سبعينيات القرن العشرين - مثلًا قانون ١٩٧١ بكندا الذي ألغى قانون الاستيعاب ١٩٠١- بالنظر للقصور الذي يعتريه كما سبق الذكر، زيادة على الاعتراف كما الوعي بالحاجة للانفتاح على ثقافات المهاجرين الدوليين كواقع فرضته تحولات ما بعد الحرب العالمية الثانية (OIM, p 218)، بالإضافة لما فرضته حركات اجتماعية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية خاصة من ضغط للاعتراف بالتنوع الثقافي وبالمساواة وغيرها من قيم الثقافة الحقوقية (النابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تلاها من مواثيق ومعاهدات دولية). ومن ثم اقترن مفهوم التعددية الثقافية بالدعوة للاحتفاء بالتنوع وتعزيزه وإعادة النظر في العلاقات غير المتكافئة بين الأقليات والثقافات القائمة (راتانسي، ٢٠١٣م، ص ٢٢- ٢٣).

وعمومًا، فسياسة التعددية الثقافية عملت على عكس صورة نموذج الاستيعاب في إدماج المهاجرين، إذ تشير إلى حث المجتمع على إبداء درجة عالية من القبول والتعايش مع ثقافة المهاجرين، في حين ينتظر من

المهاجر أن يحتفظ بهويته الثقافية، وبمعنى آخر يشجع نموذج التعددية الثقافية المهاجر على إبداء تكيف منخفض مع ثقافة البلد المستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أن تنزيل نهج التعددية الثقافية يختلف في درجاته من بلد لآخر، حيث اعتُمد خلاله على ثمانية معايير (راتانسي، ٢٠١٣، ص ٢٦؛ واليافعي، ٢٠٢٠، ص ٩) تسمح بتمييز التفاوت في تطبيق نموذج التعددية الثقافية بين الضعيف والمتوسط والقوي بناء على مدى حضور هذه المعايير المتمثلة في:

١. التأكيد الدستوري والتشريعي على التعددية الثقافية،
٢. تبني التعددية الثقافية في المنهج المدرسي،
٣. إدراج تمثيل الأقليات العرقية في إطار مهام الإعلام وإصدار التراخيص لها،
٤. الإعفاء من قواعد الملبس، أو الممارسات الخاصة بالأغلبية،
٥. السماح بازدواجية الجنسية،
٦. تمويل تنظيمات الجماعات الإثنية لتشجيع الأنشطة الثقافية،
٧. تمويل التعليم ثنائي اللغة (اللغة الأم)،
٨. اتخاذ إجراءات إيجابية لمصلحة الجماعات المحرومة.

وعلى الرغم مما يميز نموذج التعددية الثقافية من مزايا إيجابية سمحت للمهاجرين بإبراز هوياتهم وخصوصياتهم الثقافية، إلا أن تقييم نتائجه في البلدان التي أخذت به أفضى إلى طرح بعض الصعوبات والمشكلات المتصلة بعاملين مهمين، كما تؤكد المنظمة العالمية للهجرة في تقريرها المشار إليه آنفًا، **أولها** قصوره في التصدي لأنماط مختلفة من إقصاء واستبعاد المهاجرين، **وثانيها** ما يشكله من تهديد بالتشظي للهوية والقيم الوطنية وبتراجع مكانتها وسط الثقافات الأخرى داخل هذه البلدان (Cuche, 2010, p. 117). وهذه هي الأسباب المعلنة أو الظاهرة التي دفعت عددًا من الدول الآخذة بهذا النهج خلال تسعينيات القرن العشرين (فرنسا) (لاكرانغ، ٢٠١٦م، ص ٦٦) للتراجع عن سياسة التعددية الثقافية ومحاولة المزج بينها وبين نمط الاستيعاب، بهدف تحقيق نوع من التوازن بين تكيف المهاجرين وقبول بلد الاستقبال.

أما سياسة الاندماج فهي تعبير عن عملية تراكمية للمهاجرين يكتسبون من خلالها مهارات تؤهلهم للتواصل بهدف الانخراط في الحياة العامة للبلد المستقبل (كتعلم اللغة مثلًا والتسامح مع طقوس الثقافة الخاصة)، مما يفيد بعدم تخليهم عن ثقافتهم وهويتهم الثقافية (فياض، ٢٠١١م، ص ٦١). فنموذج الاندماج لإدماج المهاجرين من خلال ذلك يتأسس على تجسير علاقات تبادلية في كلا الاتجاهين بين الطرفين الوافد والمستقبل مقابل النماذج أحادية الاتجاه، وعليه يؤكَّد في هذا السياق على آليات حفز أطراف العملية التفاعلية لانفتاح بعضهم على بعض، وإبداء قبول متكافئ بينهما، فالأهم في هذا النموذج يكمن في سمة الطوعية والليونة التي يتيحها في مقابل شكل القسر والإكراه في نماذج أخرى، مما يزكي أهمية إقامة العلاقات والروابط بين الأفراد من مختلف الخلفيات سواء أكانوا مهاجرين أو مواطنين على حد سواء، وذلك بغية بناء ثقافة سمتها التنوع والحد من مظاهر الاستبعاد وعدم المساواة (OIM, p 218) وخلق مساحة كافية لثقافة العيش الإنساني المشترك.

شكلت نماذج السياسات السابقة الذكر لإدماج المهاجرين الدوليين على وجه الخصوص في بلدان إقامتهم تجارب مختلفة من حيث النجاعة التي تظل محكومة برهانات اجتماعية وسياسية مختلفة، وهي إحدى الخلاصات التي توضح الطابع المركب للهجرة كظاهرة ثقافية تتطلب تحليلًا وتتبعًا مؤسساتيًّا لضبط اتجاهاتها وآثارها داخل البلدان المستقبلة كما المصدرة.

وإن كنا نؤكد التعقيد الذي يسم الهجرة وما يستلزمه من عمل لفهم إشكالاته وفكّها، فلا بد لنا من الإقرار مرة أخرى أن مثل هذه الأعمال تتأثر بأحوال كامنة وظاهرة متصلة بالبعد القومي – الأيديولوجي والعرقي الهوياتي لبلدان الاستقبال، زيادة على شروط التنمية، على اعتبار الحاجة لليد العاملة وللكفاءات أو ما يوصف «بهجرة الأدمغة»، بالإضافة لعوامل الطرد من بلدان الأصل والتي تتميز بدورها بالتعقيد بين ما هو اقتصادي أمني – سياسي، واجتماعي وغيرها من الأحوال التي لطالما ارتبطت بسياق العيش أكثر مما اتصلت بدوافع شخصية.

تبقى عمليات الإدماج عمومًا كيفما كان شكل مقاربتها تحمل أبعادًا من القانون الدولي في شقه المتعلق بحقوق الإنسان (OIM, p 389) تدفع نحو عولمة أكثر فأكثر لسياسات إدماج المهاجرين، وتعد هذه الأبعاد «الروائز» الأساسية لقياس سياسات البلدان في مجال الهجرة وتقييمها. ومن أهم مكوناتها مبدأ عدم التمييز، والحق في التعليم، وحرية الدين، والحق في سكن لائق، والحق في التجنيس، والحق في الصحة، والحق في العمل، والحق في احترام الحياة الأسرية، والحق في التصويت.

البلدان المغاربية وإدماج المهاجرين الدوليين

يتميز الموقع الجغرافي للبلدان المغاربية بأهمية خاصة كبلدان متوسطية لا تفصل بينها وبين القارة الأوروبية إلا أميال قليلة، الشيء الذي جعل منها منطقة جذب لكثير من المهاجرين الدوليين من إفريقيا جنوب الصحراء أو من دول الشرق الأوسط سواء بقصد العبور إلى بلدان الضفة الأخرى من البحر المتوسط أو قصد الاستقرار بهذه البلدان ذاتها لأحوال وعوامل مختلفة، لكنها تبقى في الغالب إقامة اضطرارية لكثير من المهاجرين الدوليين، وهي وضعيات جديدة جعلت من البلدان المغاربية معنية بالتعامل مع مسألة الهجرة الدولية بكيفية، كذلك فيها كثير من التجديد وتجاوز رؤيتها الضيقة المتصلة بالبعد الأمني الداخلي من جهة، ووضعية الشريك ذي الدور المحدود في العمل على الحد من تدفق المهاجرين في اتجاه أوروبا من جهة ثانية، فكيف هي سياسة البلدان المغاربية في مجال الهجرة الدولية؟ لمحاولة الإجابة عن هذا السؤال سنحصر دراستنا في التوقف عند تجارب، منها:

الحالة المغربية

حظيت مسألة الهجرة في المغرب باهتمام خاص منذ بداية القرن العشرين وتحديدًا بعد الحرب العالمية الأولى، إذ شكل بلد عبور للهجرة نحو البلدان الأوروبية طيلة تلك العقود، لكن خلال تسعينيات القرن العشرين الذي ارتبط بتوجيه سياسات الهجرة في بعض البلدان الأوروبية نحو التضييق من خلال إجراءات منح التأشيرات أو من خلال التراجع عن سياسة التعددية الثقافية كما وضِّح آنفًا، بالإضافة لعوامل أخرى مرتبطة بالاتفاقيات التي عقدتها بلدان من الاتحاد الأوروبي وبخاصة مع المغرب وبعض البلدان الإفريقية الأخرى بهدف الحد من تدفقات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا. وقد ساهمت

هذه العوامل وغيرها في تحول وضعية المغرب من بلد عبور إلى بلد مستقبل للعديد من المهاجرين الدوليين.

بلغ عدد الأجانب بالمغرب ٨٤,٠٠٠ نسمة حسب إحصاء ٢٠١٤م، ينتمون لبلدان مختلفة، وأعلنت وزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة عن برنامج استثنائي لتسوية وضعية المهاجرين غير النظاميين سنة ٢٠١٤م سيشمل ما بين ٣٥,٠٠٠ و٤٠,٠٠٠ نسمة، فيما يشير تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة قدرت عدد المهاجرين بكونهم يشكلون ٠,٣ في المائة من ساكنة المغرب بمعدل يصل إلى ١٠١,٢٠٠ نسمة. وتشير هذه الأرقام إلى صعوبة تقدير وقياس حجم تدفقات الهجرة نحو المغرب بكيفية دقيقة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ٢٠١٨م).

يعي المغرب مشكلات الهجرة وإكراهاتها والتحديات التي تطرحها على مختلف الأطراف سواء أكانوا مهاجرين أو بلدانًا مستقبلة كما البلدان المصدرة، وذلك بالنظر لكونه بلدًا مصدرًا للمهاجرين نحو بلدان من أوروبا على وجه الخصوص (فرنسا، إسبانيا، هولندا، إيطاليا). ومن خلال تتبع المغرب لجاليته المقيمة بالخارج تتبعًا متواصلًا، يوضح الدستور عناية المغرب بالجالية عبر التنصيص في الفصل ١٦ على: «تعمل المملكة على حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين والمواطنات المغاربة المقيمين في الخارج في إطار احترام القانون الدولي، والقوانين الجاري العمل بها في بلدان الاستقبال. كما تحرص على الحفاظ على «الوشائج الإنسانية» معهم، ولا سيما الثقافية منها، وتعمل على تنميتها وصيانة هويتهم الوطنية. وتسهر الدولة على تقوية مساهمتهم في تنمية وطنهم المغرب، وكذا على تمتين أواصر الصداقة والتعاون مع حكومات ومجتمعات البلدان المقيمين بها...» (فياض، ٢٠١١م، ص ٨٤).

إن هذا الاهتمام راجع لعدة أسباب، لعل أبرزها أهمية التحويلات المالية، وتعزيز أواصر التواصل مع بلدها الأصل عبر خدمات متنوعة تقدمها القنصليات ومؤسسات أخرى مثل مجلس الجالية المغربية بالخارج، والجمعيات والهيئات المدنية المهتمة بالجالية المغربية...، وكلها عوامل جعلت المغرب واعيًا بالبعد الإنساني والحقوقي الذي تناط به مسألة الهجرة، خصوصًا إذا ما أضفنا خلاصات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة ٢٠١٣م حول الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب (المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ٢٠١٣م)، الذي رصد الواقع الاقتصادي والاجتماعي الهش لحقوق طالبي اللجوء والمهاجرين، ولا سيما غير النظاميين منهم المنحدرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط، وأكد التقرير ذاته قصور الرؤية المغربية في التعاطي مع ملف المهاجرين، وحاجة المغرب لمراجعتها للعب دور فعال في معالجة مشكلات الهجرة والمهاجرين عبر مطالبة مؤسسات الدولة المغربية بضرورة بلورة سياسة واضحة تجاه المهاجرين واللاجئين بالمغرب، تتأسس هي الأخرى على صون كرامتهم وحماية حقوقهم كما هي متعارف عليها دوليًّا وفي إطار التنسيق مع شركاء مملكة المغرب الدوليين وباقي الفاعلين المؤسساتيين المكلفين بشؤون الهجرة على الصعيد الوطني، مثل:

١. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون،

٢. وزارة الداخلية: عبر التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومديرية الهجرة ومراقبة الحدود،

٣. الـوزارة المكلفـة بالمغاربـة المقيمـين بالخـارج وهيئـات أخـرى مكلفـة بموضوعـات خاصـة،
٤. مجلس الجالية المغربية بالخارج،
٥. مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج،
٦. هيئـات المجتمـع المـدني (كالجمعيـة المغربيـة لحقوق الإنسان).

إن كل العوامل المباشرة المشار إليها أعلاه وغيرها ذات الطبيعة الجيوسياسية التي تمتاز بالتعقيد ساهمت بدفع المغرب لتطوير مقاربته نحو الهجرة والمهاجرين الأجانب وذلك من خلال تجاوز مسألتين:

تتمثل **المسألة الأولى** في التصور الضيق في التعامل مع قضايا الهجرة على أراضيه، حيث إن التركيز فيها يكون على الطابع القانوني الصرف؛ فالقانون ٠٣ ,٠٢ الذي صدر سنة ٢٠٠٣م خصوصًا في المواد ٥٠، ٥١ و٥٢ (تقرير ملاءمة القوانين الوطنية مع الميثاق العالمي للهجرة، ٢٠٢١م) ترسخ التضييق وتؤكد «التدبير الزجري» وهكذا نجد في:

- المادة ٥٢: يعاقب بالحبس والغرامة كل شخص نظم أو سهل دخول أشخاص مغاربة أو أجانب بصفة سرية إلى التراب المغربي أو خروجهم منه سواء كان ذلك مجانًا أو بمقابل،
- المادة ٥٣: يخول للمحكمة حق مصادرة وسائل النقل المستعملة في ارتكاب جرائم الهجرة السرية أيًّا كان نوعها (عامة أو خاصة) وكذا نشر قرارات الإدانة بالجرائد التي تحددها بكيفية صريحة.

ترتبط **المسألة الثانية** باختزال دور المغرب بجعله حاجزًا وواقيًا لأوروبا من تدفقات الهجرة من جنوب المتوسط كما تجسدها بعض الاتفاقيات الثنائية كما هو الشأن لاتفاق المغرب مع إسبانيا سنة ٢٠١٢م الذي يقضي بترحيل المهاجرين غير النظاميين نحو المغرب ولو كانوا من غير مواطنيه (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٢م).

وعمومًا فالمبادرة المغربية لبلورة سياسة جديدة في مجال الهجرة تتأسس على ثلاثة مداخل أساسية (الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة، ٢٠١٨م) متمثلة في:

١. تغيير القوانين الخاصة باللجوء والهجرة واستغلال البشر،
٢. تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين واللاجئين، وقد أورد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ضمن التقرير السابق أن وضعية أكثر من ٤٣,٠٠٠ مهاجر سُويت في إطار السياسة الجديدة للمغرب سابقًا، كما أكد التقرير نفسه اعتماد نهج مرن في تجنيس أبناء المهاجرين المولودين بالتراب المغربي بغض النظر عن توفير آبائهم لوثائق ثبوت الهوية في الكثير من الحالات، وبذلك اكتسب المهاجرون وأبناؤهم حق التمدرس والصحة والعديد من الحقوق الأخرى المتصلة بالسكن والثقافة والشغل والمساعدة الاجتماعية والرياضة في إطار القوانين المتلائمة والمواثيق الدولية.
٣. التعـاون الداخـلي والـدولي بـين المتدخلـين بالمغرب والخارج.

وتمثل هذه الأسس جوهر إستراتيجية المغرب من أجل ضمان التدبير المناسب لتدفقات الهجرة واللجوء القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط على وجه أخص بصورة تتماشى مع حقوق الإنسان، وهو ما يسمح بإدماج المهاجرين النظاميين في إطار مؤسساتي واضح.

الحالة الجزائرية

شكل موضوع «الهجرة الدولية» في التاريخ الجزائري الحديث ظاهرة بارزة ومؤثرة في المجتمع الجزائري بالنظر لما شهده من تدخل استعماري فرنسي منذ مطلع القرن التاسع عشر، إذ تميزت هذه الحقبة بتدفقات هجرة في الاتجاهين معًا؛ فكانت هجرة الفرنسيين وكثير من الأوروبيين نحو الجزائر إلى حدود الاستقلال في ستينيات القرن العشرين كمعمرين حظوا بالعديد من الامتيازات العقارية والاقتصادية وغيرها من دلالات النفوذ والثراء في مقابل تفاقم وضعية الفقر والهشاشة والبطالة كعوامل طرد لأعداد مهمة من السكان من مناطق إقامتهم ببلدهم، أما هجرة الجزائريين نحو فرنسا وبعض البلدان الأوروبية كمنطقة جذب، فعكست أوجه الاستغلال والتمييز سواء كعمال في الزراعة والصناعة وإعادة الإعمار أو كمجندين في حروب فرنسا (بوحوش، ١٩٧٤م، ص ١٣٤)، بالإضافة لما تبع تلك الهجرة بعد الاستقلال من أوضاع تتسم بالتضييق ومحاولات الحد منها خاصة منذ قرار الحكومة الجزائرية منع الهجرة نحو فرنسا سنة ١٩٧٣م والقرارات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية للحد من الهجرة سنة ١٩٧٤م ليتركز فعل الهجرة في إجراء التجمع العائلي للمهاجرين الجزائريين، الشيء الذي برزت معه الهجرة السرية (رئيس، ١٩٩٤م، ص ٧٤- ٧٥) أو غير النظامية باتجاه بلدان مثل إيطاليا وإسبانيا كوجهات جديدة منذ بداية التسعينيات كآلية لمواجهة سياسات الدول الأوروبية وخاصة فرنسا في الحد من النزوح لأراضيها.

إننا نورد هذه الوقائع التي تعكس جانبًا من التاريخ المعاصر لعلاقة الجزائر بالهجرة والتي درسها العديد من الباحثين دون أن نتعمق في تحليل أوضاعها وآثارها، لأن ما يهمنا هو الإشارة لصورة هذا الواقع الذي فرض على السلطات الجزائرية الوعي بإشكالات الهجرة، خصوصًا وأن هذا البلد يعد من بين أهم مناطق العبور نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط بالنسبة للعديد من المهاجرين الأجانب من بلدان إفريقية وشرق أوسطية، والذين يصعب تحديد عددهم لأسباب متعددة، فكيف تميزت سياسة الجزائر نحو مسألة الهجرة، وقضية إدماج المهاجرين فوق ترابها؟

يظهر في الجانب التشريعي اهتمام الجزائر بالهجرة الدولية من خلال الوثيقة الدستورية وتحديدًا في المادة ٦١ التي تنص على: «يتمتع كل أجنبي يكون وجوده فوق التراب الوطني قانونيًّا، بحماية شخصه وأملاكه طبقًا للقانون». إن هذا التوصيف العام لحقوق المهاجر الدولي فوق التراب الجزائري لا تعكسه التشريعات التنظيمية، فمثلًا نجد مدونة الشغل تنص على منع تشغيل الأجانب في الوظائف العمومية باستثناء قطاع التعليم، وبعض القطاعات الأخرى بمبرر غياب القوة العاملة الوطنية المؤهلة.

وفي السياق نفسه نلاحظ، كما الشأن للمغرب وتونس، إبرام الجزائر لاتفاق الإقامة مع الدول المجاورة وكذا اتفاقات بشأن العمل وحركة القوة العاملة مع ليبيا، واتفاقات بشأن التأشيرة ١٩٩٤م والبروتكول الخاص بحركة الأشخاص ٢٠٠٤م مع إسبانيا، والاتفاقات الخاصة بمحاربة الهجرة غير النظامية وبحركة الأشخاص مع إيطاليا سنة ٢٠٠٠م، واتفاقات إعادة القبول مع عدد من الدول الأوروبية مثل ألمانيا وإيطاليا، وإسبانيا، وسويسرا، والأمم المتحدة من ١٩٩٤م حتى ٢٠٠٦م، ثم الترتيبات مع دولة نيجيريا بهدف التعاون على ترحيل رعاياها الموجودين بطريقة غير قانونية سنة ٢٠٠٠م، وكذا

نشير إلى اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لإدارة الهجرة سنة ٢٠٠٥م (بونمرة بن سلطان، ٢٠١٤م، ص ١٤). فما تعكسه هذه الاتفاقيات هو نزوع سياسة الهجرة في الجزائر للتضييق على فعل الهجرة وتغييب الاهتمام بالمهاجرين الدوليين من وجهة نظر القانون الدولي الإنساني.

تتعدد الهيئات والمؤسسات الجزائرية التي تتدخل في تدبير شؤون الهجرة من أهمها:

- وزارة الشؤون الخارجية
- مديرية حماية الجالية الوطنية بالخارج
- وزارة الداخلية
- وزارة الدفاع
- وزارة المالية وإدارة الجمارك
- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

نستخلص من خلال عرض عدد من النقاط المهمة في السياسة الجزائرية في مجال الهجرة أن تجربتها تتقاطع مع التجربة المغربية في مستويين بارزين:

- طغيان الجانب الزجري في تدبير شؤون المهاجرين الدوليين غير النظاميين داخل أراضيها، حيث عزز قانون سنة ٢٠٠٨م العقوبات المفروضة على هذا الشكل من الهجرة وضد مسهليها سواء تعلق الأمر بالأجانب أو المواطنين الجزائريين الخارجين من البلاد بدون تأشيرة، وفي حالة الطرد ينص القانون المذكور على إمكانية الاحتجاز الإداري. كما أن تجديد الترسانة القانونية للمسطرة الجنائية ٠٢-٠٩ بصورة تعزز قانون مكافحة الاتجار بالبشر ٠١-٠٩ عام ٢٠٠٩م لم يغير من طغيان الجانب الزجري.
- انشغال السياسة الجزائرية (والمغربية) بإشكالية الهجرة غير النظامية التي تجعل من الجزائر منطقة عبور نحو الدول الأوروبية، وهو ما تعكسه الاتفاقات مع هذه البلدان، حيث إنها تروم حفز الجزائر على الحد من الهجرة السرية نحو أراضيها.

وهكذا تتميز سياسة الجزائر في مجال الهجرة بقصور تدخل الدولة على جوانب دون أخرى، إذ يبقى الاهتمام مقتصرًا على الهجرة في بعدها الأمني وإهمالها في المقابل لوضع سياسة هادفة لإدماج المهاجرين الدوليين الوافدين رغم الانخراط المهم في مواثيق واتفاقيات ثنائية ودولية لتدبير شؤون المهاجرين وطالبي اللجوء التي تبقي دور الجزائر مطبوعًا بدور وقائي لأوروبا من تدفقات الهجرة غير القانونية.

الخاتمة

ما دامت الهجرة ظاهرة إنسانية يؤكدها التاريخ البشري عبر عصور متوالية خصوصًا تاريخنا الراهن الذي لا يزال يشهد تدفقات هجرة كثيفة لا تتوقف في اتجاهات مختلفة ولأسباب متعددة ومتنوعة، فيمكن لنا القول إن مسألة إدماج المهاجرين الدوليين ليست إحدى الجوانب التي تعبر عن نضج واكتمال سياسة البلدان الحديثة في مجال الهجرة وحسب، بل هي مؤشر حقيقي على مستوى التنمية الحقوقية التي تعكس الحرص على صيانة كرامة الأفراد عبر الوفاء بالمواثيق والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان أيضًا.

وضحت نتائج محاولة رصدنا وتتبعنا لسياسة الهجرة خصوصًا في شقها المتصل بعمل البلدان المغاربية على إدماج المهاجرين الدوليين على أن السياسات العمومية في مجال الهجرة داخلها لا تزال حديثة مقارنة مع تجارب دولية أخرى، كما تتفاوت هذه السياسات من دولة إلى أخرى رغم القواسم المشتركة وذلك من حيث:

- درجة الاهتمام بالهجرة الدولية في السياسات العمومية للبلدان المغاربية، فنجد أن سياسة المغرب في هذا المجال تعد من الأولويات لأهميتها الاقتصادية، وكذلك الشأن نفسه بالنسبة للجزائر، في حين يقل الاهتمام داخل تونس وليبيا بدليل الهيئات والمؤسسات المكلَّفة بتدبير سياسات الهجرة في كل دولة، مع التأكيد أن هذه السياسات يطغى عليها الاهتمام بالهجرة النازحة نحو مختلف البلدان لما تحققه من تصريف لجزء من أزمة العمالة العاطلة بالبلدان المغاربية كما هو الحال في معظم الدول النامية وما يسببه في الوقت نفسه من هدر لطاقات بشرية ماهرة ومهمة، في مقابل تهميش واضح من جانب هذه السياسات للهجرة الوافدة على البلدان بسبب أوضاعهم الخاصة، التي ترتبط كما أشرنا بعوامل خارجية (الاستعمار، العولمة...) وداخلية (البطالة، الفقر، ...).
- طغيان الاعتبارات والهواجس الأمنية والوقائية والثقافية تجاه ما يمكن أن تحمله الهجرة الوافدة من ثقافات مختلفة للثقافة المحلية السائدة، بالإضافة للاعتبارات السياسية والاقتصادية الأخرى المتوارية.

يدفعنا هذا التحليل لوصف السياسات المعتمدة في مجال الهجرة الدولية الوافدة على البلدان المغاربية بالمحدودية والحذر والانغلاق تجاه اندماج المهاجر الدولي. ونؤكد في هذه الخلاصة بالنظر إلى أن أهم ما ميّز اهتمام سياسة جل البلدان تمثّل في التركيز على جاليتها بالخارج من حيث البحث عن الطرق الناجعة في تحفيز مهاجريها بأوروبا خاصة على الرفع المتوالي للتحويلات المالية ودفعهم للاستثمار في مشاريع تنموية عبر توفير وتسهيل الدعم التقني والتدبيري خصوصًا في المغرب والجزائر وبمحفزات أقل في تونس وليبيا وموريتانيا. وهنا نؤكد كذلك أهمية دور الهيئات والمؤسسات التي تعتمد عليها البلدان المغاربية لتنزيل هذه السياسات التي تبقى رغم ذلك فاقدة للانسجام والإلتقائية فيما بينها مما يؤثر سلبًا على مدى تحقيق أهدافها.

أما فيما يخص غياب ومحدودية بلورة سياسات عمومية في مجال الهجرة الوافدة فيمكن ربطه بحداثتها على اعتبار أنها برزت نهاية الثمانينيات مع سَنِّ الدول الأوروبية تشريعاتٍ وقوانينَ للحد من الهجرة اتجاهها، وإبرامها للعديد من الاتفاقات مع بلدان شمال إفريقيا على وجه الخصوص التي تحولت نتيجة لذلك وبشكل اضطراري من بلدان عبور إلى بلدان إقامة، وعليه فسن سياسات إدماج المهاجرين الدوليين داخلها لا يزال يطبعه التحفظ والتردد في معظم البلدان، لتعدُّ بذلك مبادرة المغرب في تسوية وضعية كثير من المهاجرين وطالبي اللجوء في السنوات الأخيرة رغم كل الإكراهات والصعوبات خطوة مهمة في تدبيره للهجرة، بالإضافة لما يمكن أن تشكله هذه المبادرة من دفع لباقي البلدان المغاربية مستقبلًا في مراجعة سياساتها في هذا المجال، بهدف خلق نوع من الانسجام والتوازن في الترافع على أهمية حقوق المهاجرين وافدين ونازحين على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

قائمة المصادر المراجع

البعلبكي، منير. (٢٠٠٠م). قاموس المورد إنجليزي-عربي، دار العلم للملايين، لبنان.

بوحوش، عمار. (١٩٧٤م). العمال الجزائريين في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

بونمرة بن سلطان، كريمة. (٢٠١٤م). دراسة إشكالية الهجرة في سياسات وإستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا، إصدار مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة لشمال أفريقيا.

راتانسي، علي. (٢٠١٣م). التعددية الثقافية، ترجمة لبنى عماد تركي، منشورات هنداوي، مصر.

رئيس، حسين. (١٩٨٣م). الهجرة من المغرب العربي إلى فرنسا ماضيها وحاضرها. مجلة المستقبل العربي، العدد ٥١ بيروت.

طارق، حسن، (٢٠١٤م). السياسات العمومية مفاهيم، وتطبيقات. ضمن مبادئ ومقاربات في تقييم السياسات العمومية. تقرير الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان من إصدارات شباب من أجل الديمقراطية.

العيادي، طيب. (٢٠١٥م). الثقافة بين التأصيل الأنثروبولوجي والتعاطي السوسيولوجي، ضمن مجلة نقد وتنوير، العدد ٣.

غريب، عبد الكريم. (١٩٧٤م). معجم علوم التربية. منشورات دائرة التربية في الجامعة الأمريكية. بيروت.

فياض، هاشم نعمة. (٢٠١١م). هجرة العمالة من المغرب إلى أوربا، هولندا، دراسة تحليلية مقارنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة.

لاكرانغ، هوغ. (٢٠١٦م). نكران الثقافة، ترجمة سليمان رياشي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المالكي، عبد الرحمن. (٢٠١٥م). الثقافة والمجال: دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس.

مراجع باللغة الفرنسية

Baugam, Serge. (2008), le lien social, presses universitaires de France, coll, “que sais je ?”.

CUCHE, Denys. (2010). La notion de culture dans les sciences sociales, La Découverte, Coll, Grands repères, édition 4.

ROCHER, Guy. (1970). Introduction à la Sociologie Générale, première partie l’action Sociale, Points.

Sayad, Abdelmalek. (1999). La double absence. Des illusions aux souffrances de l’immigré, Pierre Bourdieu, seuil, Paris.

الويبوغرافيا

تقرير الدوحة عن الهجرة، (٢٠٠٦م)، تحالف الحضارات، الاجتماع الثاني رفيع المستوى بقطر، جرى الاطلاع بتاريخ: ١٠ أكتوبر ٢٠٢٢ من خلال الرابط:

http://chambredesconseillers.ma

الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة، (٢٠١٨م)، الوقاية من انعدام الجنسية عند المهاجرين وأطفالهم بشمال أفريقيا، حالة المغرب، جرى الاطلاع بتاريخ: ١٠ غشت ٢٠٢٢م، من خلال الرابط:

http://citizenshiprightsafrica.org

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، (٢٠١٣م)، الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب، من أجل سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء، جرى الاطلاع بتاريخ ١٠ غشت ٢٠٢٢م، من خلال الرابط:

http://www.cese.ma

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (٢٠١٨م)، الهجرة وسوق الشغل، جرى الاطلاع بتاريخ: ٠١ غشت ٢٠٢٢م من خلال الرابط:

https://studies.aljazeera.net

مجلس المستشارين بالمملكة المغربية، (٢٠٢١م)، ملاءمة القوانين الوطنية مع الميثاق العالمي للهجرة، منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية بدعم من مؤسسة كونراد ايدناور، جرى الاطلاع بتاريخ: ٣٠ – غشت ٢٠٢٢م من حلال الرابط:

https://www.cndh.ma

مركز الجزيرة للدراسات، (٢٠١٦م)، تقرير المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء، جرى الاطلاع بتاريخ ٠٥ غشت ٢٠٢٢م، من خلال الرابط:

https://www.mominoun.com

اليافعي أمين. (٢٠٢٠م)، التعددية الثقافية وهواجس متفاقمة، منشورات مؤمنون بلا حدود، جرى الاطلاع بتاريخ: ٢٠ غشت ٢٠٢٢م، من حلال الرابط:

https://www.unaoc.org

Organisation internationale pour les migrations,)2020(, état de la migration dans le monde. Lien vu le 22 Juillet 2022 sur: https://worldmigrationreport.iom.int/fr

٥

إرساء آليات العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراع

الإشكاليات النظرية وتحديات التطبيق

د. الحسين العويمر - المغرب
باحث في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية
جامعة محمد الخامس - الرباط

الملخص

أبرزت تجارب العديد من الدول أن العدالة الانتقالية مسار معقد ومتعدد الأبعاد، يضع مفهوم العدالة في قلب تحولات المجتمع، ويعيد البحث في أغواره العميقة ليحلل آليات عمل سياسات العنف والإقصاء والإكراه، ويقترح طرق القطع معها وسبل إنصاف الضحايا وبلورة سياسات اجتماعية واقتصادية وثقافية وتربوية، تجعل احترام كرامة الإنسان مدخلًا مركزيًّا لكل رؤية إصلاحية. وتكمن الإشكاليات المترتبة عن تنفيذ آليات العدالة الانتقالية في التعارض بين الرغبة في تحقيق السلم بعد النزاعات، وضرورة محاكمة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان، والحاجة إلى إرساء قواعد ذات مصداقية لطي صفحة الماضي في مقابل القيود على عمل النظام العقابي والجنائي والقانون الدولي.

تحاول هذه الورقة الوقوف بالدراسة والتحليل على أهم المناهج المؤسسة لمفهوم العدالة الانتقالية وتشخيص الإشكاليات الناجمة عن تطبيقها في مجتمعات ما بعد الصراع، خاصة تلك المتعلقة بالتقاطعات بين الحقيقة والعدالة وسياسات العفو، كما تُبرز هذه الورقة مدى مساهمة العدالة الانتقالية في توطيد مقومات المصالحة وترسيخ حكم القانون. وخلصت الدراسة إلى أن نجاح العدالة الانتقالية في بناء السلم وتحقيق المصالحة الوطنية في مجتمعات ما بعد الصراع مرتبط أساسًا بتوافر إرادة سياسية جادة، وثقة متبادلة بين أطراف عملية الانتقال، وهما شرطان ضروريان من شأنهما تمكين آليات التغيير من التحرك المنتظم تجاه إنجاز أهدافها، بدءًا من المصارحة والمحاسبة وجبر الضرر، مرورًا بالمصالحة وإصلاح المؤسسات، وصولًا إلى تخليد ذكرى الضحايا وترسيخ ضمانات بعدم تكرار مآسي الماضي.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، المصالحة الوطنية، الحقيقة، العفو، جبر الضرر.

إرساء آليات العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراع

الإشكاليات النظرية وتحديات التطبيق

د. الحسين العويمر المغرب

المقدمة

تمثل دراسة موضوع العدالة الانتقالية مسألة محورية في فهم ومتابعة مسار الانتقال إلى الديمقراطية، كما أن تطبيقها يشكل مرحلة أساسية في مسار طي صفحة الماضي للأنظمة السياسية المنتهكة لأيسر حقوق شعوبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية (حميد و مسلم، ٢٠١٦م، ص: ٥)، ولا تسعى مثل هذه العدالة إلى الانتقام أو الثأر، لكنها تسعى إلى التهيئة لحكم القانون، وخصوصًا في حال انهيار النظام القانوني أو تعطّله أو عدم إمكان تطبيقه، سواء في المدة الانتقالية من نظام تسلطي استبدادي إلى نظام ديمقراطي أو من احتلال كولونيالي إلى الانعتاق وإحراز الاستقلال، أو لأسباب النزاعات الأهلية والحروب الداخلية إلى حالة السلم، من دون أن يعني ذلك الإخلال بمبادئ العدالة ومعاييرها (شعبان ع.، ٢٠١٣م، أ).

وعلى الرغم من أن العدالة الانتقالية ليست وصفة جاهزة، فإن بإمكان الدول التي في طريقها إلى الانتقال أن تستند في استلهام نموذج خاص بها إلى مجموعة من القواعد التي جرى استخلاصها عبر تجارب دولية عديدة، مرتكزة على المكتسبات التي حققتها الإنسانية من خلال عمل منظمة الأمم المتحدة وعدد من المنظمات المختصة، وكذلك بالاستناد إلى منظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان عبر سلسلة من المواثيق والاتفاقيات والصكوك الدولية والآليات ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان، وبالاستناد إلى الجهود والخبرة الدولية المتراكمة في مجال إنصاف الضحايا وجبر الضرر ورد الاعتبار وإصلاح المؤسسات (بلكوش، ٢٠١٤م).

يتميز مفهوم العدالة الانتقالية بمفارقة توزعه بين بعدين مزدوجين هما: بُعد الثبات والدوام والشكلانية والعمومية التي تحيل إليها كلمة «العدالة» أولًا، وبُعد عدم الاستقرار والحركة والظرفية والقطيعة والاستثناء التي تحيل إليها كلمة «الانتقالية» ثانيًا، كما أن تميزها بالصورة المؤقتة يقوم هو الآخر على بعدين هما: بعد بنيوي يظهر من خلال حقيقتها التداولية التي تجعل من الحوار قاعدة لضبط قيادة الحساسيات، وبعد شكلي يتحدد بالزمني والاستثنائي (مولاي عبد الكريم، ٢٠١٥م).

وتعد العدالة الانتقالية ميدانًا واسعًا غير متبلورٍ ودائم الاتساع، وتتنوع القضايا التي يتناولها بين قضايا محددة، كالتعامل مع الفظائع المرتكبة سابقًا، وأخرى أوسع نطاقًا من قبيل التشجيع على الحد من الصراعات وتسويتها وبناء السلام وسيادة القانون وإرساء الديمقراطية، إلا أن التطبيق الفعلي لهذا المفهوم يشير إلى أن هناك كثيرًا من المعوقات والثغرات، التي سعى الباحثون إلى تغطيتها بالأبحاث النوعية والكميّة لقياس مدى تأثير العدالة الانتقالية على صعيد الأهداف الفورية من قبيل جلب الجناة إلى العدالة، أو الأهداف طويلة الأمد كإرساء الديمقراطية وتحسين سجلات حقوق الإنسان (سريرام، ٢٠١٨م).

وقد بدأت الإرهاصات الأولية لمفهوم العدالة الانتقالية مع نهاية الحرب العالمية الثانية وتحديدًا مع محاكمات نورنبيرغ، وإن كان قد شابه شيء من التسييس، خصوصًا بعد تقسيم ألمانيا من جانب دول الحلفاء (شعبان ع.، ٢٠١٣م، ب)، ليبرز بروزًا واضحًا مع إقامة محاكمات مجرمي النظام الاستبدادي السابق في اليونان أواسط السبعينيات، ومع المتابعات ضد الحكم العسكري في الأرجنتين، فضلًا عن جهود لجان تقصي الحقائق التي عرفتها أمريكا اللاتينية (العبدلاوي، ٢٠١٣م).

وتبقى أهم محطة تاريخية في مسار العدالة الانتقالية هي لجنة «الحقيقة والمصالحة» الجنوب إفريقية التي أُنشئت سنة ١٩٩٥م، بغية تدبير ملف جرائم الانتهاكات الجسيمة التي عرفها نظام الأبارتايد، حيث كانت عملاقة في حجمها ونطاق عملها، فخلّفت أثرًا دوليًّا وشغفًا كبيرًا لم يسبق لهما نظير، مقارنة مع سائر التجارب العالمية، فانتصبت بذلك آلية العدالة كوصفة معيارية، تختزل في مجملها إشكالية الانتقال الديمقراطي في البلدان الخارجة لتوها من سنوات القمع الجماعي، لتشكل مدخلًا مركزيًّا في بلورة التوجه نحو تحقيق التجاوز التاريخي للاستبداد، وتدشين مرحلة جديدة من التعايش السياسي والتدبير المشترك والعادل للخيرات والشأن العام (الحارثي، ٢٠٠٧م).

وقد أدَّت منظمة الأمم المتحدة دورًا مهمًّا في تحديد معالم العدالة الانتقالية، من خلال مقاربة قائمة على احترام سيادة القانون خلال فترات ما بعد الصراع، وأكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان **Kofi Annan** في تقريره الصادر سنة ٢٠٠٤م: «إن تجربة الأمم المتحدة، خلال العقد السابق على تحرير التقرير، قد أظهرت بشكل واضح أن توطيد أركان السلام في فترة ما بعد الصراع مباشرة، فضلًا عن صون السلام لمدة أطول، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان السكان على ثقة من إمكانية كشف المظالم عن طريق الهياكل الشرعية لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وإقامة العدل بشكل منصف» (الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠٠٤م).

تسعى هذه الورقة إلى بسط الإطار المرجعي لمناهج العدالة الانتقالية من خلال تسليط الضوء على الإشكاليات المرتبطة بتنزيل مناهجها في مجتمعات ما بعد الصراع، كما تحاول هذه الورقة إبراز مدى مساهمة آليات العدالة الانتقالية في ترسيخ حكم القانون وتوطيد مقومات المصالحة.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسة هي أن نجاح منظومة العدالة الانتقالية مرتبط بقاعدتين أساسيتين: إرادة سياسية جادة، وثقة متبادلة بين أطراف عملية الانتقال، وهما شرطان ضروريان من

شـــأنها تمكـين آليـات التغييـر مـن التحـرك المنـتظم تجـاه إنجـاز أهـدافها، بـدءًا من المصارحة والمحاسـبة وجبـر الـضرر، مرورًا بالمـصالحة وإصـلاح المؤسـسات، وصولًا إلى تخليد ذكرى الضحايا وترسيخ ضـمانات بعـدم تكـرار مآسـي الماضـي.

تجيب هذه الدراسة عن إشكالية رئيسة: إلى أي حد يمكن أن يساهم تطبيق مناهج العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراع في استرداد سيادة القانون وعدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لضمان انتقال سلس ومتدرج نحو الديمقراطية؟

لمقاربة هذا الموضوع وبسط مختلف الإشكاليات المرتبطة به، سنعتمد المنهج التحليلي لمحاولة تفكيك المناهج الرئيسة للعدالة الانتقالية ومستويات تطبيقها وفق التجارب المقارنة، كما سنعتمد المنهج الاستنباطي لاستعراض مختلف التفاعلات بين مناهج العدالة الانتقالية والإشكاليات المرتبطة بتطبيقها.

الأسس والمنطلقات المرجعية في فلسفة العدالة الانتقالية

مع تعدد تجارب العدالة الانتقالية منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وعلى الرغم من أن لكل تجربة خصوصياتها، فإنه يمكن تحديد **خمسة محاور** تميز العدالة الانتقالية وتمثل الإطار الرسمي الذي تمارس فيه هذه العدالة (الفرشيشي، ٢٠١٢م)، وهي:

١. التتبع القضائي ومحاكمة المسؤولين عن الخروقات الجسيمة.
٢. كشف الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
٣. المصالحة الوطنية بين مختلف الفرقاء وبين المواطنين والدولة.
٤. تعويض الضحايا وجبر أضرارهم المادية والمعنوية وحفظ الذاكرة.
٥. الإصلاحات القانونية والمؤسسية لإرساء دولة ديموقراطية قائمة على سيادة القانون وضمانات عدم التكرار.

وفي هذا الصدد، تشير الدراسات الفقهية إلى وجود اتجاهات مختلفة بشأن اختيار آليات العدالة الانتقالية الواجبة التطبيق في دول ما بعد الصراعات لبلوغ المصالحة الوطنية، فهناك اتجاه يرى أن الضروريات الأخلاقية والقانونية والسياسية تحتم مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من طريق الاتهام والمحاكمة، وأن الإخفاق في معاقبة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان يمثل دعوة مفتوحة لتكرار ارتكاب مثل تلك الانتهاكات، بما يُقوض دعائم سيادة القانون (Benomar, 1995).

بينما يرى اتجاه ثانٍ، مؤيد لمقاربة «**العدالة التصالحية**»، أن الأخذ بمفهوم العدالة العقابية على النحو المتقدم يقوض مساعي تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي، ويستطرد محتجًا بأن المدافعين عن نهج المحاسبة والمساءلة الجنائية يكونون عادة من ذوي الخلفية القانونية الذين يميلون عادة إلى الأخذ بآليات «العدالة العقابية» من دون النظر إلى فوائد العدالة التصالحية (Smyth, 2007, P:2).

ويحبذ اتجاه ثالث وسطي التعويل على هيئات معرفة الحقيقة لتحقيق أهداف العدالة الانتقالية، باعتبارها تجمع في عملها بين ما يوفره الاتجاهان المتقدمان من مزايا، فهي تسعى إلى كشف حقائق ما وقع من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتحديد المسؤولين عنها، إلا أنها تراعي العقبات السياسية التي تمنع المحاكمات الجنائية، أمّا الاتجاه الرابع فهو يتبنى سياسة شاملة تأخذ في الحسبان آليات العدالة الانتقالية كافة، ويعتمد على نهج يجمع بين أكثر من آلية لتحقيق أهداف العدالة الانتقالية (شعبان، ٢٠١٣م، ج).

الحقيقة والمساءلة

يثار عادة حق معرفة الحقيقة في أعقاب النزاعات المسلحة أو الاضطراب الداخلي بغية مساعدة المجتمعات على فهم الأسباب التي تكمن وراء النزاعات والانتهاكات واسعة الانتشار لحقوق الإنسان (Naqvi, 2006)، ويمكن للحقيقة أن تساعد في عملية الشفاء بعد الأحداث المؤلمة بالإضافة إلى الحماية من الإفلات من العقاب والإنكار (غونزاليس و فارني، ٢٠١٣م).

من جانب آخر، يعد إقرار المساءلة عاملًا أساسيًّا للقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب، فحرمان الضحية من العدالة وسلبه حقوقه يؤدي في نهاية الأمر

إلى انتهاك مزدوج، فمن جهة، يحرم الضحايا وأقاربهم من الحق في إقرار الحقيقة والاعتراف بها، ومن جهة أخرى يحرم الضحايا من الحق في الإنصاف الفعال والتعويض (منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٠م).

الكشف عن الحقيقة

مثّلَ موضوع الكشف عن الحقيقة تحدِّيًا بالغ الأهمية واجه تجارب الانتقال الديمقراطي في إطار العدالة الانتقالية، ومثّل اختبارًا جديًّا واجه رجال السياسة المتوافقين على الانتقال، وبخاصة أولئك الذين كانوا بالأمس ضحايا للانتهاكات، وأصبحوا بحكم »ضرورات السياسة ومكرها «في قلب التحول إلى وضع جدي (بنيوب أ.، ٢٠١٣م).

وحظي الحق في معرفة الحقيقة باهتمام الباحثين في مجال العدالة الانتقالية، ويمكن اقتفاء أصوله في حق الأسرة في معرفة مصير أقاربها، وهو الحق الوارد في المادتين ٣٢ و ٣٣ من البروتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف الصادر سنة ١٩٧٧م (البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف، ١٩٤٩م)، ولقد أكد مجلس الأمن في أكثر من مناسبة أهميةَ ترسيخ الحقيقة، سواء من طريق لجان الحقيقة أو تشكيل لجان تقصي الحقائق التي من شأنها أن تفضي إلى محاكمات، بغية توطيد السلام والمصالحة ومحاربة الإفلات من العقاب (الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٠٠٤م).

وتقدم الدراسة التي أجراها لويس جوانيه Lou-Joinet is الخبير المستقل لدى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان حول الإفلات من العقاب، مفهومًا متقدمًا عن الحق في معرفة الحقيقة، حيث يشير جوانيه Joinet إلى أن: «كل شعب يتمتع بحق غير قابل للتصرف في معرفة حقيقة أحداث الماضي، وحقيقة الأوضاع والأسباب التي قادت، من خلال نمط متسق لارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، إلى اقتراف جرائم مشينة، وتكتسب الممارسة الكاملة والفعالة لحق معرفة الحقيقة أهمية جوهرية، بغية تجنب أي تكرار لتلك الأفعال في المستقبل» (جوانييه، ١٩٩٧).

تُعدّ لجان الحقيقة إحدى آليات العدالة الانتقالية التي يمكنها أن تساعد في إثبات الحقيقة بشأن الماضي، وذلك بتحديد موقع الضحايا المفقودين الذين اختفوا قسرًا أو دفنوا سرًّا، ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من طريق جمع وتصنيف وحفظ الأدلة التي يمكن استخدامها من جانب النيابة الجنائية في توجيه الاتهام الجنائي والمحاسبة القضائية (Freeman, 2003). كما يمكن للجان الحقيقة أن تكون بمنزلة منبر قوي لإثراء نقاش عمومي حول مظالم وانتهاكات الماضي وسبل التعويض والإنصاف في المستقبل (Nesiah, 2006).

وتعد «لجنة الحقيقة والمصالحة» في جنوب إفريقيا من أبرز النماذج التي اعتمدت المنهج التشاوري في اختيار أعضاء اللجنة (Freeman, 2003)، ونص القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٥م الذي أسس لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا على شروط واختصاصات اللجنة، وأعطاها صلاحية منح العفو الفردي وسلطة التفتيش والمصادرة وجلب وإحضار الشهود، فضلًا عن إدارة برنامج متطور لحماية الشهود، وقد عيَّن الرئيس مانديلا أعضاء اللجنة السبعة عشر وعيّن القس ديزموند توتو **Desmond Tutu** رئيسًا لها (خلف و حميد، ٢٠١٥م).

المساءلة وعدم الإفلات من العقاب

تعود الإرهاصات الأولى للالتزام الدولي بمتابعة وعقاب مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، منذ تبني

القواعد الأولى المتعلقة بالحماية الدبلوماسية (اللجنة الدولية للحقوقيين، ٢٠٠٩م)، وأقر القانون الدولي بإلزامية التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب، وباتخاذ إجراءات جنائية ضد المتورطين في هذه الانتهاكات، وبفرض العقوبة المناسبة على المذنبين منهم، وبتوفير سبل انتصاف كافية وفعالة للأشخاص الذين انتهكت حقوقهم (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩م).

وقد ساهمت أعمال هيئات الحقيقة والمصالحة بخصوص الكشف عن الحقيقة، في تعزيز المرجعية الدولية لحقوق الإنسان، في مجال تطوير سياسة مواجهة الإفلات من العقاب (بيجش، ٢٠٠٢م)، حيث لم يعد النظر إليها محصورًا في موجبات المساءلة الجنائية فقط، بل في علاقتها بالحق في معرفة الحقيقة وحفظ الذاكرة، وحق الضحية بصفة شخصية في معرفة ما وقع لها، وحق المجتمع في معرفة الحقيقة، لتفادي ما قد يقع من انتهاكات في المستقبل (بنيوب أ.، ٢٠١٣م).

وأصبحت قضايا الإفلات من العقاب والمساءلة الجنائية من أكثر الملفات تعقيدًا في تجارب لجان الحقيقة والمصالحة عبر العالم (شعبان، ٢٠١٣م)، وإذا كانت أحكام ودواعي القانون الدولي لحقوق الإنسان سواء على مستوى المبادئ العامة، والمبادئ التوجيهية، أو على مستوى القواعد المعيارية بخصوص المتابعة الجنائية لا يكتنفه أي غموض، فإن الممارسة طرحت عدة إشكاليات لا يزال الجدل القانوني والفقهي قائمًا بصددها (بنيوب أ.، دليل حول العدالة الانتقالية، ٢٠٠٧م).

وإذا كانت المساءلة تلتقي مع مبدأ عدم الإفلات من العقاب في ضرورة الوقوف على الحقيقة واعتراف المنتهكين بما ارتكبوه، فإنهما يختلفان من حيث النتائج، إذ ينصب مبدأ عدم الإفلات من العقاب على العقوبة الجنائية أكثر من غيرها، في حين قد لا تنتهي المساءلة بالضرورة بالعقاب الجنائي، وإنما بنتائج إدارية أو مالية أو حتى سياسية، عبر اتفاق في إطار المصالحة أو حكم قضائي، ولذا فإن المساءلة أكبر وأوسع من مبدأ عدم الإفلات من العقاب (البصراوي، ٢٠٠٧م).

جبر الضرر والإصلاح المؤسسي

شكّل موضوع جبر الضرر وما زال قضية بالغة الحيوية، استأثرت بانشغالات القانون الدولي لحقوق الإنسان، ورغم الجهود الفقهية والنظرية والسياسية المبذولة على صعيد أعمال لجنة حقوق الإنسان، والخلاصات المتوصل إليها من طرف كبار المقررين المختصين، فإن المجهود الدولي لم يتجاوز وحتى بداية الألفية الجديدة، حدود القواعد العامة والمبادئ التوجيهية (بنيوب أ.، ٢٠٠٧م).

من جانب آخر، يعد إصلاح المؤسسات أمرًا أساسيًّا في مراحل الانتقال الديموقراطي، حيث تكون للحروب وللأنظمة الاستبدادية انعكاسات مدمرة على مؤسسات الدولة والعاملين بها، ويُوجَّه الجميع لخدمة سياسة ممنهجة للقمع والإخضاع، وعادة ما يؤدي ذلك إلى خرق للقانون وتوظيفه وعدم الخضوع للرقابة والعمل بالتعليمات والتجاوزات والارتشاء وغيرها (بلكوش ا.، ٢٠١٤م).

جبر الضرر

تستهدف برامج جبر الضرر في سياق العدالة الانتقالية – التي غالبًا ما توصي بها لجان الحقيقة أو تأتي نتيجة لتسوية النزاعات، لكن يعهد في تدبيرها عمومًا إلى مؤسسات الدولة – الاعتراف بحق الضحايا في المطالبة باحترام حقوق الإنسان ورد الاعتبار لهم ومنحهم

فرصة المشاركة في إعادة بناء مجتمع ما بعد الانتقال، وتسعى هذه البرامج إلى وضع تدابير ملموسة ورمزية لجبر ضرر الضحايا وتخفيف معاناتهم (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩م).

وترجع الجذور الثقافية والقانونية والفقهية لمفهوم جبر الضرر إلى حكم صادر عن المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٨٨م، إثر النظر في قضية المواطن رودريغيز فيلاسكيز ضد الهندوراس (Inter-American Court of Human Rights, 1987) وبموجبه تبنت الأساس الذي أقرته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان حين رأت أن واجب الدولة فيما يخص منع حدوث الانتهاك مرتبط بواجب إصلاح الوضع وجبر الضرر وأن واجب التعويض مبدأ من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان (بنيوب و بودرقة، ٢٠١٧م).

ويتسع مفهوم «جبر الضرر» لأكثر من كونه تعويضًا ماديًّا للضحايا فقط، بل يمتد ليصبح بمنزلة إقرار بمسؤولية الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وبوجوب جبر الأضرار المترتبة عن ذلك وفقًا لمقتضيات القانون الدولي ذات الصلة، كما أن ذلك جزء من رد الاعتبار، يأخذ في الحسبان انعكاسات ما تعرض له الضحايا وأوضاعهم المهنية والمالية وممتلكاتهم وانعكاسات ذلك على أسرهم.

وقد بُلورت مجموعة من المعايير الدولية خلال عقود تراكمت فيها النظريات والآليات ذات الصلة بمفهوم جبر الضرر، والتي كان من أبرزها مساهمات عدد من الخبراء، كالهولندي تيوفان بوفن، والمصري شريف بسيوني والفرنسي لويس جوانيه (Commission des droits de l'homme, 2005)، وغيرهم، كما أغنت التجارب الدولية من خلال عمل لجان الحقيقة ذلك عبر برامج تنوعت أشكالها وتدابيرها (بلكوش ا.، ٢٠١٤م).

من جانب آخر، يشمل مفهوم جبر الضرر حسب مقتضيات المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، «الاسترداد والتعويض والترضية والضمانات بعدم التكرار» (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٦).

ويتضمن الاسترداد، استرجاع الحرية والحقوق القانونية والوضع الاجتماعي والحياة الأسرية، والعودة إلى مكان الإقامة واسترداد العمل وإعادة الممتلكات (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٦م).

أما التعويض فيمكن تقييمه اقتصاديًّا ويشمل الضرر البدني والذهني وما يترتب عنهما من ألم ومعاناة واضطراب عاطفي، وضياع الفرص، ومن بينها فرص التعلم والأضرار المادية والخسائر في الكسب بما في ذلك الخسارة في الكسب الممكن (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٦م).

وتشمل «الترضية والضمانات بعدم التكرار» وقف الانتهاكات المستمرة والتحقق من الوقائع والكشف الكامل والعلني عن الحقيقة والمساعدة في التعرف على هوية الجثث وإعادة دفنها وفقًا للممارسات الثقافية والاجتماعية المحلية، وتقديم الاعتذار بما في ذلك الاعتراف علنًا بالوقائع وقبول المسؤولية (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٦م).

الإصلاح المؤسسي

كثيرًا ما تحتاج البلدان الخارجة حديثًا من الدكتاتورية إلى تبني إصلاحات تشمل مؤسساتها وقوانينها

وسياساتها، بهدف تمكين البلاد من تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعيدة المدى (زيادة، ٢٠١٣م)، وهو ما ورد في تقرير الخبيرة ديان أورنتليتشر:

يتعين على الدول أن تكفل للضحايا عدم تعرضهم مرة أخرى لانتهاكات لحقوقهم، ولهذا الغرض يجب أن تجري الدول تعديلات مؤسسية، وتتخذ تدابير ضرورية أخرى لضمان احترام سيادة القانون، ورعاية وتعزيز ثقافة تقوم على احترام حقوق الإنسان، واستعادة ثقة الجمهور بالمؤسسات الحكومية أو بناء مثل هذه الثقة، والتمثيل المناسب للمرأة ومجموعات الأقليات في المؤسسات الحكومية هو أمر أساسي لبلوغ هذه الأهداف، وينبغي إجراء إصلاحات مؤسسية تستهدف منع تكرار الانتهاكات، من خلال عملية مشاورة واسعة النطاق مع الجمهور، بما في ذلك مشاركة الضحايا وغيرهم من شرائح المجتمع المدني (Diane, 2005).

والإصلاح المؤسسي بُعد رئيس من أبعاد العدالة الانتقالية، حيث ينطوي على إمكانية إطلاق قوى التغيير الهيكلي، ومع ذلك فإنه من أقل المجالات التي تهتم بها جهود البحث والاستكشاف، فحتى الآن تركزت معظم الجهود على الفحص والتدقيق وإصلاح القطاع الأمني والإصلاح التشريعي، بينما تركت الهياكل والقوانين الأخرى التي تساهم في إنتاج الممارسات القمعية وبروز النزاعات بمنأى عن البحث والتمحيص (الأمم المتحدة، ٢٠١٤م).

وتسهم برامج الإصلاح المؤسسي في دعم التنمية من خلال محاولتها تغيير السياسات التي أدت إلى الانتهاكات وأثرت بالسلب على التنمية، فإصلاح القضاء والقطاع الأمني يدعم التنمية من خلال إرساء مبدأ سيادة القانون، وتتضمن برامج إصلاح القطاع الأمني بعض الإجراءات التي تهدف إلى تحميل الأجهزة المسؤولية عن انتهاكات الماضي، ومشاركة وتمكين الضحايا والمجموعات التي كانت مهمّشة، ودعم شرعية المؤسسات (بيت الحكمة للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢م).

وغالبًا ما يكون الإصلاح المؤسسي مقيّدًا بالمناخ السياسي القائم والموارد المتاحة، فقد أثبتت الدروس المستخلصة من التجارب السابقة أن:

- الجهود المبذولة لتحقيق الإصلاح تكون في جل الأحيان أكبر حجمًا من القدرات المحلية المتاحة وخاصة فيما يتعلق بالبنية المؤسساتية والموارد البشرية والمالية.
- عزل الأشخاص من مناصب المسؤولية، خاصة الشرطة والجيش والاستخبارات قد يؤدي إلى عكس النتائج المرجوة، فهؤلاء الأشخاص غالبًا ما يلجؤون إلى العمل بصفة فردية في مجال الجريمة، لذا يتعين استباق هذا التحدي من خلال السماح لهيئة الفحص بالتفكير في طريقة لإعداد هؤلاء المسؤولين لحياة جديدة.

المصالحة من منظور العدالة الانتقالية

كتب خبيران دوليان في ملفات وقضايا العدالة الانتقالية ما يلي:

إن مصطلح المصالحة يدور على الألسن كثيرًا، ولكنه غالبًا ما لا يعرف أو يفهم بوضوح (..) هناك محور مشترك بين الآراء كلها يدور حول إقامة علاقة بين المجموعات أو الأفراد، ولكن تعريف تلك العلاقة اختلف باختلاف الثقافة، والخبرات الخاصة لانتهاكات حقوق الإنسان والموقع في البنية السياسية والظروف الشخصية؛ غير أنه يبدو أن هناك اتفاقًا عامًّا ومشتركًا

بين معظم الخبراء على أن المصالحة هي عملية أكثر منها هدف يحقق (Freeman, 2003).

ويمكن القول إن مفهوم المصالحة، منذ انبثاق آليات أجرأته على الساحة الدولية، وبمنأى عن اختزاله إلى مجرد إجراء تقني يسيرٍ يروم وقف العنف وبناء صرح العدالة، ينغرس في حقل واسع من الإشكاليات التي تستدعي توظيف مفاهيم تاريخية وقانونية وسياسية، إلى الحد الذي نجده يرتدي جزئيًّا ثوب مفهوم «الصفح العصي عن التوظيف بحكم تعقيده وحمولته الدينية» (العمراني، ٢٠١٣م).

وفي ندوة دولية انعقدت ببرلين من ٣١ يناير إلى ٢ فبراير ٢٠٠٥م حول قضايا التحديات المحلية والعالمية للمصالحة، أثارت كثير من التدخلات مسألة المعنى أو المضمون الملموس والواقعي لمفهوم المصالحة، ومن أهم الملاحظات التي طرحت (Scherg, 2005):

- أن المصالحة سيرورة صعبة وطويلة الأمد، ولا تسير وفق خطة محددة سلفًا، بل هي بالأحرى ثمرة سياق تاريخي متميز؛
- تنبع المصالحة من عمق المجتمع، ولا يمكن أن تكون مفروضة من الخارج؛
- يفترض في المصالحة إن هي أرادت تحقيق تغيير اجتماعي وسياسي عميق أن تكون سيرورة جماعية وإدماجية.

إذا كان الهدف الرئيس من العدالة الانتقالية هو تحقيق الاستقرار السياسي وتدعيم أسس الانتقال الديمقراطي، فإن تبني بعض آلياتها على نحو متشدّد، ودون مشاورات موسعة وتوافقية، يحولها إلى آليات للثأر والانتقام من رموز النظام السابق، أو المتعاونين معه، سواء من خلال إقرار قوانين غير منصفة للعزل السياسي، أم تسخير القضاء العادي لذلك، تسخيرًا يتجاهل حقوق الضحايا، ويغطي على حقيقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (الرضواني، ٢٠١٥م).

ويشير **أليكس بورين** الرئيس السابق للمركز الدولي للعدالة الانتقالية: «إذا لم تكن المصالحة مصحوبة بالاعتراف بالماضي وبقبول المسؤولية، فإنها تصبح منبوذة باعتبارها تنميقًا رديئًا ليس إلا..» (بورين، ٢٠٠٦م)، والمصالحة الناجعة هي تلك التي لا تتم على حساب العدالة بما يجعل العملية موضع شك، لكنها معنية في الوقت نفسه بتجاوز كل ما يمكن تجاوزه، والابتعاد عن فوضى الانتقام، سواء أخذ ذلك الانتقام صفة العدالة التقليدية (القصاص) أو صيغ العدالة الأهلية (الفوضى أو الاعتداء) (مولاي عبد الكريم، ٢٠١٥م).

إشكاليات تطبيق العدالة الانتقالية

تكمن إشكاليات تطبيق العدالة الانتقالية في التعارض بين الرغبة في تحقيق السلم بعد النزاعات، وضرورة محاكمة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان، والحاجة إلى إرساء قواعد ذات مصداقية لطي صفحة الماضي في مقابل القيود على عمل النظام العقابي والجنائي والقانون الدولي (بوبكر، ٢٠١٤م).

وتقدّم التجارب التي عرفها العالم في مجال العدالة الانتقالية نماذج وطرقًا مختلفة للتعامل مع جرائم الدولة في الماضي، وفي الغالب واجهت هذه الدول صعوبة الوصول إلى إجابات مقنعة لمعضلات العدالة الانتقالية، ولا سيما مع تزايد قضايا جوهرية أخلاقية وقانونية وسياسية في مرحلة انتقال السلطة (الرضواني، ٢٠١٥م).

وقد أظهرت التجارب المقارنة للعدالة الانتقالية نوعية خاصة من التعارضات أو التعقيدات التي تقف أمام تحقيق الأهداف أو بلوغ الغايات التي من أجلها أحدثت هيئات الحقيقة والمصالحة، فالأول يتعلق بالتعارض الذي قد يحصل بين قيم ومبادئ حقوق الإنسان وانتظار الضحايا من جهة، وإكراهات السياسة وتعقيداتها من جهة أخرى، ويتصل التعارض الثاني بموضوع أسئلة الحقيقة التي تحاول العدالة الانتقالية البحث فيها (بنيوب أ.، ٢٠١٣م).

المصالحة المزيفة ترسخ عدالة انتقامية

يرتبط تطبيق العدالة الانتقالية في مراحل التحول الديموقراطي أو الانتقال إلى الديمقراطية بوجود تركة سياسية من المفترض أن تصفَّى، مما يزيد من حجم المخاوف من أن تُنحَّى العدالة الانتقالية نحو تصفية الحسابات السياسية، خاصة إذا ما اقترنت بإصرار مرتكبي الانتهاكات من المسؤولين السابقين للحصول على عفو عام على الجرائم التي ارتكبت بحق الضحايا في الماضي (أبو السعود، ٢٠١٣م).

وغالبًا ما يطالب الضحايا في المجتمعات الخارجة حديثًا من صراع عنيف بعدالة انتقامية سريعة، لكن الجهات السياسية الداخلية والخارجية تعطي في أغلب الأحيان الأولوية للاستقرار على حساب العدالة من أجل تحقيق سلام طويل الأمد.

وتعد هذه الاعتبارات نموذجية عند الحديث عن السلام مقابل العدالة، وقد أصبحت هذه الثنائية تعوق طرح توصيات سياسية لسياقات ما بعد الصراع، إذ لا ينحصر مفهوما «السلام» و«العدالة» بمعنى واحد، بل إنهما متعددا المعاني (ABOUELDAHAB, 2017).

وعلى الرغم من أن العدالة الانتقالية تنشأ في الأساس للبحث عما نتج عن النزاعات السابقة من انتهاكات لحقوق الإنسان إلا أن التسويات التي يُتَفاوض بشأنها يمكنها أن تفضي في كثير من الأحيان إلى حالة من الاستقرار والسلام، خاصة في مجتمعات ما بعد الصراع، وهو ما يثير إشكالية المفاضلة بين تحقيق العدالة وإقرار السلم في ظل وجود عدد من جماعات المصالح التي تهدد حالة الاستقرار والسلام وتساهم إسهامًا مؤثرًا في إذكاء الخلافات والنزاعات، وتستفيد من تفشي الفساد السياسي والاقتصادي الذي كان سائدًا قبل نشوب الصراع أو خلاله (دوكيتش، ٢٠٠٧م).

ويمكن القول إن تبني العدالة الجزائية يثير جدلًا سياسيًّا ومجتمعيًّا بين أطراف جديدة حول تحديد المسؤوليات لانطلاق المسار الديموقراطي، فضلًا عن أنه لا يفضي إلى ما تطمح إليه العدالة الانتقالية في بلوغ المصالحة الوطنية، بل سيثير عدائية جديدة تهدد السلم المجتمعي والوحدة الوطنية، وإذا كان تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية ضرورة لا غنى عنها في فترات الانتقال، فإن توجيهها لكيلا تتحول إلى آلة انتقام، أو عفو مستتر وإفلاتا من العقاب يعد مسألة ضرورية وملحة (شعبان ع.، ٢٠١٣م).

وفي هذا الصدد، يشير لوي جوانيي Louis Joinet المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمكافحة الإفلات من العقاب (JOINET, 2002) إلى أن «**الإفلات من العقاب هو انتصار للكذب، للصمت وللنسيان، وسرقة وتسميم لذاكرة الأفراد والجماعات**»، محدثًا طفرة مفاهيمية جديدة في أدبيات المصالحة التي تعززت بإحداث المحاكم المؤقتة في يوغوسلافيا ورواندا وسيراليون وكوسوفو، بالإضافة إلى عدد كبير من لجان الحقيقة في فترة وجيزة

وهي إشارات ذات دلالات عميقة لبروز هذه المقاربة الجديدة للمصالحة (Hazan, 2008).

ويرى بعض الباحثين في مجال العدالة الانتقالية أنه وجب الانتقال في فهم العدالة الانتقالية من الإصرار على ضرورة تطبيق العقاب الجزائي أو العدالة العقابية لانتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة التصالحية التي تقوم على العفو العام بوصفها أكثر ملاءمة لضمان المصالحة الوطنية والتطور السلمي في دولة ما (فاضل، ٢٠١٤م).

الحقيقة في مواجهة العدالة: تضارب الأهداف

ساهمت أعمال هيئات الحقيقة والمصالحة بخصوص الكشف عن الحقيقة في تعزيز المرجعية الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بتطوير سياسة مواجهة الإفلات من العقاب، حيث لم يعد النظر إليها محصورًا في موجبات المساءلة الجنائية فقط، بل في علاقتها بالحق في معرفة الحقيقة وحفظ الذاكرة، وحق الضحية بصفة شخصية في معرفة ما وقع له، وحق المجتمع في معرفة الحقيقة، لتفادي ما قد يقع من انتهاكات في المستقبل (بنيوب أ.، ٢٠١٣م).

وتوفر الحالات التي شملتها تجارب الحقيقة والمصالحة منذ بداية الثمانينيات مواد غنية لفهم أعمق للأنظمة السلطوية، وللدور الذي لعبه العنف في استمرارها، ومثّلت عمليات توثيق الانتهاكات التي مورست مواد غير مسبوقة لتجاوز حواجز التحريم والتوجس التي طبعت البحث في مسألة عنف السلطويات (مودن، ٢٠١٣م).

وأشار الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في تقريره حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع إلى أن «إنشاء محاكم دولية أو مختلطة للنظر في الجرائم السابقة المرتكبة في مجتمعات مزقتها الحرب كانت باهظة التكلفة ولم تسهم كثيرًا في بناء قدرات وطنية مستدامة على إقامة العدالة» (United Nation, 2004)، وإذا كان كوفي عنان قد فاضل بين العدالة الانتقالية والعدالة الجنائية، فإن هذه المفاضلة تشمل المرحلة الانتقالية، كما أنها لا تستبعد طريق العدالة الجنائية للضحايا، ولكن دوافع العدالة الانتقالية لا تكون قانونية فحسب، بل يدخل معها ويندرج فيها مراعاة الاعتبارات السياسية والاجتماعية والسلام الأهلي مع الأخذ بعين الاهتمام، الظروف التي تتعلّق بدرجة تطور كل بلد، إضافة إلى الجوانب الإنسانية (شعبان ع.، ٢٠١٣م، ب).

ويرى المدافعون عن لجان الحقيقة، بوصفها آليات لتنزيل العدالة الانتقالية هدفها رد الاعتبار للضحايا وصون كرامتهم، أن نتائج أعمال هذه الهيئات تساهم في بلورة رؤية واضحة حول مصالحة مجتمعية، كما أنها ليست مكلفة ويمكنها معالجة كثير من الحالات على خلاف الملاحقات القضائية التي تتسم بالتعقيد وتشعب الإجراءات الإدارية المتعلقة بها، خصوصًا عندما تتعلق بشخصيات رفيعة المستوى، بالإضافة إلى تكلفتها العالية وبخاصة على الدول الفقيرة.

وفي هذا الصدد، يشير ريد برودي **Reed Brody** نائب مدير منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان **Human Rights Watch** في مقال له تحت عنوان **Justice: The First Casualty of Truth?** أو «**العدالة: أول ضحية للحقيقة؟**»، إلى أن المصالحة من وجهة نظر المدافعين عن لجان الحقيقة هي دعابة قاسية للضحايا الذين يواجهون جلاديهم الذين أفلتوا من العقاب، وتعد هذه اللجان – حسب تعبير برودي – خيارات ناعمة للحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان وتتملص من تطبيق العدالة الجنائية (BRODY, 2001).

سياسات العفو

تمثل سياسات العفو إحباطًا لانتظار الضحايا وعرقلةً لجهود العدالة الانتقالية، وتخضع تدابير العفو لتنظيم مجموعة أساسية من القوانين الدولية التي تضع الحدود على النطاق المسموح به لهذه التدابير والتي لا يجوز أن تقيد حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو جرائم الحرب في الحصول على سبل انتصاف وجبر فعالة، كما لا يجوز أن تعرقل حق الضحايا أو المجتمعات في معرفة الحقيقة بشأن تلك الانتهاكات (Pillay, 2009).

وتتخذ ممارسات العفو التي تستهدف منع محاكمة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم لجرائم حرب عادة شكل قوانين شرعية أو دستورية للدول، أو تدرج في معاهدات أو اتفاقات سياسية، وتتخذ الدول عدة تبريرات لمنح العفو كتأمين السلام أو الشروع فيه أو مواصلة عملية المصالحة، وتتمثل الإشكالية الحقيقية لمسألة العفو في مدى استعداد الضحية للمسامحة عن الانتهاكات المرتكبة في حقها، وإلى أي مدى تستطيع تجاوزها (نقبي، ٢٠٠٣م).

وعلى الرغم من أن سياسة الأمم المتحدة تعارض تدابير العفو عن جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حتى ولو كانت في سياق مفاوضات سلام، إلا أنها تقر بتطبيق تدابير العفو، عندما لا تكون ظروف المقاضاة مهيأة بالكامل، في أثناء صراع مسلح أو في أعقابه مباشرة، سعيًا منها إلى ضمان بقاء الباب مفتوحًا أمام العدالة (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩م).

وقد أكد لويس جوانيه Louis Joinet في هذا السياق من خلال تقريره حول «مبادئ حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال العمل على محاربة الإفلات من العقاب» ضرورةَ التمييز بين العفو الممنوح قبل المحاكمات، والعفو الذي يمنح في نهاية عملية أدت إلى إدانة الجاني، إذ إنه يرى العفو بعد الإدانة بهدف التخفيف أو لتمكين الشخص المدان من تنفيذ العقوبة كاملة أمرًا مقبولًا ومحبّذًا في عملية الانتقال (سوتاس، ٢٠٠٨م).

والحال أن بعض السياقات السياسية قد تقتضي العفو كإجراء استثنائي، كما جرى في جنوب إفريقيا، أو عدم إعمال المتابعات، كما وقع في إسبانيا والمغرب وغيرهما، إلا أن ذلك يجب أن يرتبط بضمانات تحيط به من خلال إعمال باقي مكونات العدالة الانتقالية، من معرفة الحقيقة، وتحديد المسؤوليات، ورد الاعتبار للضحايا، وجبر الضرر، واتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم التكرار، فالعفو ليس نسيانًا ولا طيًّا لصفحة الماضي دون قراءتها واستخلاص الدروس منها (بلكوش ا.، ٢٠١٤م).

الخاتمة

من أساسيات بناء السلم والمصالحة الوطنية في دول ما بعد الصراع هو تقوية الديمقراطية، حيث لا يمكن تحقيق عملية التحول الديمقراطي إلا من طريق مواجهة الماضي والعمل بالمبادئ الواردة في المواثيق الدولية المنادية بضرورة مكافحة الإفلات من العقاب، وفي هذا الصدد يمكن الملاحظة على أن مفهوم العدالة الانتقالية يرتبط دائمًا بعمليات التحول الديمقراطي، حيث أصبح من حتميات تحقيق النجاح في الخروج من أزمات الماضي وبناء مستقبل يرتكز على دعائم عدم التكرار (طاهر و نذير، ٢٠١٨م).

فالتفاعل الموجود بين العدالة الانتقالية والديمقراطية يظهر جليًّا في اشتراكهما وتداخلهما من حيث الأسس والمبادئ، إضافة إلى الأهداف المراد تحقيقها، فالعدالة

الانتقالية بواسطة آلياتها تسعى لحماية الحق الإنساني، وهذا يعد من أساسيات الديمقراطية، وضرورة تحقيق ثقافة سيادة القانون، مما يرسخ مبدأ المساواة. ولكي تؤدي مساعي العدالة الانتقالية دورها بفاعلية، فيجب أن تستند إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان (طاهر ونذير، ٢٠١٨م).

ولكن يبقى التساؤل مشروعًا حول كيفية تحقيق العدالة الانتقالية في ظل مجتمع أقصيت أو أضعفت مؤسساته على مدى سنوات من القهر السياسي، وفي إطار أمن هش وتيارات سياسية واجتماعية منقسمة ومتشرذمة، وموارد مستنزفة، بالإضافة إلى انعدام الاستقلال المؤسسي داخل قطاع العدالة، وضعف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وافتقار الاحترام الحكومي لقيم حقوق الإنسان وسيادة القانون (عبد التواب، ٢٠١٢م).

ويمكن القول إن نجاح العدالة الانتقالية في الوصول إلى الغايات المتوخاة منها، عبر رد الاعتبار للضحايا وجبر أضرارهم أو بدعم التحول نحو الديموقراطية، يظل متوقفًا على توافر مجموعة من الشروط، التي يمكن إجمالها فيما يلي (لكريني، ٢٠١٥م):

- توفر الإرادة السياسية الحقيقية لطي صفحات الماضي ومنع تكرارها في المستقبل ووجود رغبة صادقة للانتقال إلى الديموقراطية.
- اختيار اللحظة المناسبة لتنفيذ تدابير العدالة الانتقالية.
- تحديد المشكلات التي تسببت في الصراع والخلاف ووضع خطة إستراتيجية للتعاطي مع انتهاكات الماضي عبر تدابير متدرجة ومحددة زمنيًّا.
- إيقاف جميع مظاهر العنف السياسي وتجاوز عناصر الخلاف والصراع والتخوين والتركيز على المشترك والمصالح العليا للوطن.
- بلورة تحالفات وتوافقات تدعم اعتماد العدالة الانتقالية ومقاومة الاتجاهات الراغبة في تقويض جهود المصالحة.
- الحرص على استقلالية الهيئة المعنية بالعدالة الانتقالية بعيدًا عن أي اعتبارات حزبية، أو سياسية، أو عرقية، أو أيديولوجية والعمل لتمكينها من الصلاحيات والإمكانات البشرية والمادية والتقنية اللازمة لمباشرة أعمالها.
- الانفتاح على مختلف الكفاءات الوطنية من سياسيين ومثقفين وخبراء أكاديميين وحقوقيين داخل الهيئات المعنية بالعدالة الانتقالية.
- الحرص على استحضار الضحايا في جميع مراحل العدالة الانتقالية.
- ترسيخ ثقافة التسامح والمصالحة ونبذ العنف والانتقام، وتوعية المجتمع بأهمية العدالة الانتقالية وانخراط الإعلام والأحزاب السياسية والنخب المثقفة وفعاليات المجتمع المدني في هذا الصدد.
- استحضار التجارب الدولية الرائدة في هذا الصدد.
- ارتباط الدولة بمتابعة التوصيات التي خلصت إليها الهيئات المعنية بالعدالة الانتقالية والعمل على تتبع تنفيذها.

المصادر والمراجع

Benomar, J. (1995). Justice after transition. in N. J.KRITZ, *transitional justice : how emerging democracies reckon with former regimes* (p. 32). washington dc: united states institute of peace press.

Commission des droits de l'homme. (2005). *Les Principes fondamentaux et les directives des Nations unies concernant le droit à un recours et à réparation des victimes de violations flagrantes du droit international des droits de l'homme et de violations graves du droit international humanitaire*. Assemblée générale des nations unies.at : https://bit.ly/3DwzEQ0

Inter-American Court of Human Rights. (1987). *Case of Velásquez-Rodríguez v. Honduras*. Inter-American Court of Human Rights at: https://bit.ly/3SBNRj7

LOUIS JOINET. (2002). *Lutter contre l'impunité :Dix questions pour comprendre et agir. Paris*, la decouverte.

Mark and Priscilla B. Hayner Freeman. (2003). Truth - Telling, in *Reconciliation After Violent Conflict: A Handbook*, Teresa Barnes, David Bloomfield, (P122. (STOCKHOLM، SWEDEN: International Institute for Democracy and Electoral Assistance.

Navanethem Pillay. (2009). *rule-of-law tools for post-conflict states amnesties*. New York and Geneva: office of the United Nations high commissioner for human rights.

Nina Scherg. (2005). *Assumer le passé pour construire l'avenir en commun Défis régionaux et mondiaux de la réconciliation*. berlin: Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH at: https://bit.ly/3TFCk3B

Noha ABOUELDAHAB. (2017). *transitional justice policy in authoritarian contexts: the case of egypt*. DOHA: Brooking Doha Center at: https://brook.gs/3Sz9a4T

ORENTLICHER Diane. (2005). *PROMOTION AND PROTECTION OF HUMAN RIGHTS Impunity*. United Nation, Economic and Social concil at: https://bit.ly/3TWSuFk

Pierre Hazan (MARS-MAI, 2008). Les dilemmes de la justice transitionnelle. *mouvements*(53), P 44.

REED BRODY. (12 april, 2001(.. Justice: The First Casualty of Truth? *human Rights Watch* at: https://bit.ly/3zf4lqH

Smyth, M. B. (2007). *Truth recovery and justice after conflict*. London and new York: routleges.

United Nations,. (2004). *The rule of law and transitional justice in conflict and post-conflict societies*. Report of the Secretary Genera, United Nations, Security Council at https://bit.ly/35zeXop

Vasuki Nesiah. (2006). *Truth Commissions and Gender: Principles, Policies, and Procedures New York:* International Center for Transitional Justice (ICTJ).

Yasmin Naqvi (june, 2006). The right to truth in international law : Fact or fiction? *International review of the red cross*(862)., Geneva: P. 249

أبو السعود، سمر محمد حسين. (٢٠١٣م). دور المحكمة الخاصة لسيراليون في تحقيق العدالة الانتقالية. رسالة ماجستير في الدراسات الأفريقية، ٢٦. (جامعة القاهرة، المحرر) القاهرة، مصر: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

الأمم المتحدة. (٢٠٠٤م). سيادة القانون. نيويورك.

الأمم المتحدة. (٢٠١٤م). العدالة الانتقالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. نيويورك وجنيف: منشورات الأمم المتحدة.

الأمين العام للأمم المتحدة. (٢٠٠٤م). سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع. الأمم المتحدة.

البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف. (١٢ أغسطس ١٩٤٩). جنيف : اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

البصراوي، علال. (يناير، ٢٠٠٧م). مدى مساهمة هيئة الإنصاف والمصالحة في الانتقال الديموقراطي. مجلة نوافذ(٣٢-٣٣)، صفحة ١٦٨.

بلكوش، الحبيب. (٢٠١٤م). العدالة الانتقالية : المفاهيم والآليات. تأليف مجموعة مؤلفين، العدالة الانتقالية في السياقات العربية (صفحة ٣٨). القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

بلكوش، الحبيب. (٢٠١٤م). العدالة الانتقالية : نحو تطويع الدولة لصالح المواطن. تأليف مجموعة مؤلفين، العدالة الانتقالية في السياقات العربية (صفحة ٣٢). القاهرة: منشورات المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

بنيوب، أحمد شوقي. (٢٠٠٧). دليل حول العدالة الانتقالية. سلسلة أدلة تدريبية، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان.

بنيوب، أحمد شوقي. (يوليو، ٢٠١٣). العدالة الانتقالية : المفهوم والنشأة والتجارب. مجلة المستقبل العربي(٤١٣)، صفحة ١٣٩.

بنيوب، أحمد شوقي. و امبارك بودرقة. (٢٠١٧م). كذلك كان..مذكرات من تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة (الطبعة الأولى). الدار البيضاء: دار النشر المغربية.

بوبكر، صبرينة. (ديسمبر، ٢٠١٤م). تطبيق العدالة الانتقالية بين المساءلة والمصالحة. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية(المجلد الأول)، صفحة ١٠٧.

بورين، أليكس. (٢٠٠٦م). العدالة الانتقالية : مقاربة شمولية. تأليف مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، أسئلة العدالة الانتقالية في ضوء تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة (صفحة ١٢). الرباط.

بيت الحكمة للدراسات الإستراتيجية. (٢٠١٢م). العدالة العميقة: التعامل مع جرائم الماضي في ظل الانتقال الديموقراطي.

بيجش، إيلينا. (٢٠٠٢م). أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع، تدابير العفو. المساءلة عن الجرائم الدولية من التخمين إلى الواقع(مختارات من أعداد ٢٠٠٢م)، صفحة ١٨٥.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. (٢٠٠٦). المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني. نيويورك: الأمم المتحدة. https://bit.ly/3HAKarU

جوانيه، لويس. (١٩٩٧). مسألة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان (المدنية والسياسية) من العقاب. نيوييورك: الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الحارثي، أحمد. (يناير، ٢٠٠٧). العدالة الانتقالية في المغرب، قراءة في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة. مجلة نوافذ(العدد ٣٢-٣٣)، صفحة ٩.

حميد، خميس دهام ، ومسلم، آمنة داخل. (٢٠١٦م). العدالة الانتقالية: دراسة مقارنة بين دولة جنوب إفريقيا والعراق (الطبعة الأولى). عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.

دوكيتش، درازان. (سبتمبر، ٢٠٠٧م). العدالة في المرحلة الانتقالية والمحكمة الجنائية الدولية – في مصلحة العدالة ؟ (جامعة كامبردج) المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد ٨٩ (العدد ٨٦٧)، الصفحات ١٥٠-١٥١.

الرضواني، محمد. (يونيو، ٢٠١٥م). معضلات العدالة الانتقالية. (وزارة الثقافة والفنون والتراث) مجلة الدوحة (٩٣)، صفحة ٣٢.

زيادة، رضوان. (خريف، ٢٠١٣م). إحياء الذاكرة أو ترميمها والعدالة الانتقالية. مجلة يتفكرون (٢)، صفحة ٣٦.

سريرام، شاندرا ليخا. (٢٠١٨م). العدالة الانتقالية من منظور مقارن: دروس للشرق الأوسط. قطر: مركز الدراسات الدولية والإقليمية – جامعة جورج تاون.

سوتاس، إيريك. (يونيو، ٢٠٠٨م). العدالة الانتقالية والعقوبات. المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد ٩٠(العدد ٨٧٠)، صفحة ١٠١.

شعبان، عبد الحسين. (خريف، ٢٠١٣م، ب). أسئلة الذاكرة وآليات الصفح. (مؤسسة مؤمنون بلا حدود) مجلة يتفكرون، صفحة ٦٨.

شعبان، عبد الحسين. (خريف، ٢٠١٣م، ج). قواعد المصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية. مجلة يتفكرون(٢)، صفحة ٨٧.

شعبان، عبد الحسين. (يوليو، ٢٠١٣م، أ). العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية. (المركز العربي لدراسات الوحدة العربية) مجلة المستقبل العربي (عدد ٤١٣)، صفحة ١٢٨.

طاهر، عباسة، ونذير، مسعد. (يناير، ٢٠١٨م). دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديموقراطية. (جامعة عمار الثليجي) مجلة الدراسات القانونية والسياسية، صفحة ٣٩٨.

عبد التواب، زياد. (٢٠١٢م). أزمة العدالة الانتقالية في سياق الربيع العربي : مصر نموذجا. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

عبد الكريم، مولاي أحمد مولاي. (شتاء، ٢٠١٥م). الأسس الفلسفية لمفهوم العدالة الانتقالية: مقاربة أولية. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية(المجلد الثالث، العدد ١١)، الدوحة: الصفحات ١٨-١٩.

العبدلاوي، عبد الكريم. (٢٠١٣م). تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

العمراني، حسن. (خريف، ٢٠١٣م). تقديم مجلة يتفكرون. (مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث) مجلة يتفكرون، صفحة ٧٤.

غونزاليس، إدواردو، و فارني، هاورد. (٢٠١٣م). الحق في معرفة الحقيقة: عناصر إنشاء لجنة حقيقة فاعلة. نيويورك : المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

فاضل، فادي. (٢٠١٤م). المصالحة في القانون الدولي: غاية ومسار لا عفوية ومصافحة. تأليف مجموعة مؤلفين، مالعدالة ؟ معالجات في السياقات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الطبعة الأولى، صفحة ٢٧٧). بيروت.

الفرشيشي، وحيد. (٢٠١٢م). العدالة الانتقالية في تونس: غياب إستراتيجية واضحة وغلبة الارتجال. (منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، المحرر)

اللجنة الدولية للحقوقيين. (٢٠٠٩م). الحق في الإنصاف وجبر الضرر في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. دليل الممارسين، جنيف.

لكريني، إدريس. (٢٠١٥م). العدالة الانتقالية وأثرها في التحول الديموقراطي : مقاربة لنماذج عالمية في ضوء الحراك العربي. تأليف مجموعة مؤلفين، أطوار التاريخ (صفحة ٥١٧). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان. (٢٠٠٩م). مفهوم وتحديات جبر الضرر الجماعي. الرباط: منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. (٢٠٠٦م). أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع: برامج جبر الضرر. نيويورك وجنيف: منشورات الأمم المتحدة.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. (٢٠٠٩م). أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع، تدابير العفو. نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة.

منظمة العفو الدولية. (٢٠٠٠م). ساهم في القضاء على التعذيب. لندن: مطبوعات امنيستي.

مودن، عبد الحي. (صيف، ٢٠١٣م). العدالة الانتقالية والسلطوية الملبرلة: نموذج المغرب. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد الثاني(العدد ٥)، صفحة ٤١٨.

نقبي، ياسمين. (٣١ ديسمبر، ٢٠٠٣م). العفو عن جرائم الحرب، تعيين حدود الإقرار الدولي. المجلة الدولية للصليب الأحمر(٨٥١)، صفحة ٦٩.

شعبان، عبد الحسين. (خريف، ٢٠١٣م، ج). قواعد المصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية. مجلة يتفكرون(٢)، صفحة ٨٧.

شعبان، عبد الحسين. (يوليو، ٢٠١٣م، أ). العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية. (المركز العربي لدراسات الوحدة العربية) مجلة المستقبل العربي(عدد ٤١٣)، صفحة ١٢٨.

طاهر، عباسة، ونذير، مسعد. (يناير، ٢٠١٨م). دور العدالة الانتقالية في إرساء مبادئ ومقومات الديموقراطية. (جامعة عمار الثليجي) مجلة الدراسات القانونية والسياسية، صفحة ٣٩٨.

عبد التواب، زياد. (٢٠١٢م). أزمة العدالة الانتقالية في سياق الربيع العربي : مصر نموذجا. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

عبد الكريم، مولاي أحمد مولاي. (شتاء، ٢٠١٥م). الأسس الفلسفية لمفهوم العدالة الانتقالية: مقاربة أولية. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية(المجلد الثالث، العدد ١١)، الدوحة: الصفحات ١٨-١٩.

العبدلاوي، عبد الكريم. (٢٠١٣م). تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

العمراني، حسن. (خريف، ٢٠١٣م). تقديم مجلة يتفكرون. (مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث) مجلة يتفكرون، صفحة ٧٤.

غونزاليس، إدواردو، و فارني، هاورد. (٢٠١٣م). الحق في معرفة الحقيقة: عناصر إنشاء لجنة حقيقة فاعلة. نيويورك : المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

فاضل، فادي. (٢٠١٤م). المصالحة في القانون الدولي: غاية ومسار لا عفوية ومصافحة. تأليف مجموعة مؤلفين، مالعدالة ؟ معالجات في السياقات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الطبعة الأولى، صفحة ٢٧٧). بيروت.

الفرشيشي، وحيد. (٢٠١٢م). العدالة الانتقالية في تونس: غياب إستراتيجية واضحة وغلبة الارتجال. (منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، المحرر)

اللجنة الدولية للحقوقيين. (٢٠٠٩م). الحق في الإنصاف وجبر الضرر في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. دليل الممارسين، جنيف.

لكريني، إدريس. (٢٠١٥م). العدالة الانتقالية وأثرها في التحول الديموقراطي : مقاربة لنماذج عالمية في ضوء الحراك العربي. تأليف مجموعة مؤلفين، أطوار التاريخ (صفحة ٥١٧). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان. (٢٠٠٩م). مفهوم وتحديات جبر الضرر الجماعي. الرباط: منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. (٢٠٠٦م). أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع: برامج جبر الضرر. نيويورك وجنيف: منشورات الأمم المتحدة.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. (٢٠٠٩م). أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع، تدابير العفو. نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة.

منظمة العفو الدولية. (٢٠٠٠م). ساهم في القضاء على التعذيب. لندن: مطبوعات امنيستي.

مودن، عبد الحي. (صيف، ٢٠١٣م). العدالة الانتقالية والسلطوية الملبرلة: نموذج المغرب. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد الثاني(العدد ٥)، صفحة ٤١٨.

نقبي، ياسمين. (٣١ ديسمبر، ٢٠٠٣م). العفو عن جرائم الحرب، تعيين حدود الإقرار الدولي. المجلة الدولية للصليب الأحمر(٨٥١)، صفحة ٦٩.

بلكوش، الحبيب. (٢٠١٤م). العدالة الانتقالية : المفاهيم والآليات. تأليف مجموعة مؤلفين، العدالة الانتقالية في السياقات العربية (صفحة ٣٨). القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

بلكوش، الحبيب. (٢٠١٤م). العدالة الانتقالية : نحو تطويع الدولة لصالح المواطن. تأليف مجموعة مؤلفين، العدالة الانتقالية في السياقات العربية (صفحة ٣٢). القاهرة: منشورات المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

بنيوب، أحمد شوقي. (٢٠٠٧). دليل حول العدالة الانتقالية. سلسلة أدلة تدريبية، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان.

بنيوب، أحمد شوقي. (يوليو، ٢٠١٣). العدالة الانتقالية : المفهوم والنشأة والتجارب. مجلة المستقبل العربي(٤١٣)، صفحة ١٣٩.

بنيوب، أحمد شوقي. و امبارك بودرقة. (٢٠١٧م). كذلك كان..مذكرات من تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة (الطبعة الأولى). الدار البيضاء: دار النشر المغربية.

بوبكر، صبرينة. (ديسمبر، ٢٠١٤م). تطبيق العدالة الانتقالية بين المساءلة والمصالحة. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية(المجلد الأول)، صفحة ١٠٧.

بورين، أليكس. (٢٠٠٦م). العدالة الانتقالية : مقاربة شمولية. تأليف مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، أسئلة العدالة الانتقالية في ضوء تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة (صفحة ١٢). الرباط.

بيت الحكمة للدراسات الإستراتيجية. (٢٠١٢م). العدالة العميقة: التعامل مع جرائم الماضي في ظل الانتقال الديموقراطي.

بيجش، إيلينا. (٢٠٠٢م). أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع، تدابير العفو. المساءلة عن الجرائم الدولية من التخمين إلى الواقع(مختارات من أعداد ٢٠٠٢م)، صفحة ١٨٥.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. (٢٠٠٦). المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني. نيويورك: الأمم المتحدة.
https://bit.ly/3HAKarU

جوانيه، لويس. (١٩٩٧). مسألة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان (المدنية والسياسية) من العقاب. نيوييورك: الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الحارثي، أحمد. (يناير، ٢٠٠٧). العدالة الانتقالية في المغرب، قراءة في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة. مجلة نوافذ(العدد ٣٢-٣٣)، صفحة ٩.

حميد، خميس دهام ، ومسلم، آمنة داخل. (٢٠١٦م). العدالة الانتقالية: دراسة مقارنة بين دولة جنوب إفريقيا والعراق (الطبعة الأولى). عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.

دوكيتش، درازان. (سبتمبر، ٢٠٠٧م). العدالة في المرحلة الانتقالية والمحكمة الجنائية الدولية – في مصلحة العدالة ؟ (جامعة كامبردج) المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد ٨٩(العدد ٨٦٧)، الصفحات ١٥٠-١٥١.

الرضواني، محمد. (يونيو، ٢٠١٥م). معضلات العدالة الانتقالية. (وزارة الثقافة والفنون والتراث) مجلة الدوحة(٩٣)، صفحة ٣٢.

زيادة، رضوان. (خريف، ٢٠١٣م). إحياء الذاكرة أو ترميمها والعدالة الانتقالية. مجلة يتفكرون(٢)، صفحة ٣٦.

سريرام، شاندرا ليخا. (٢٠١٨م). العدالة الانتقالية من منظور مقارن: دروس للشرق الأوسط. قطر: مركز الدراسات الدولية والإقليمية – جامعة جورج تاون.

سوتاس، إيريك. (يونيو، ٢٠٠٨م). العدالة الانتقالية والعقوبات. المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد ٩٠(العدد ٨٧٠)، صفحة ١٠١.

شعبان، عبد الحسين. (خريف، ٢٠١٣م، ب). أسئلة الذاكرة وآليات الصفح. (مؤسسة مؤمنون بلا حدود) مجلة يتفكرون، صفحة ٦٨.

Sources and References

Benomar, J. (1995). Justice after transition. in N. J.KRITZ, *transitional justice : how emerging democracies reckon with former regimes* (p. 32). washington dc: united states institute of peace press.

Commission des droits de l'homme. (2005). *Les Principes fondamentaux et les directives des Nations unies concernant le droit à un recours et à réparation des victimes de violations flagrantes du droit international des droits de l'homme et de violations graves du droit international humanitaire*. Assemblée générale des nations unies.at : https://bit.ly/3DwzEQ0

Hayner, Priscilla B. & Freeman, Mark, (2003). Truth - Telling, in *Reconciliation After Violent Conflict: A Handbook*, Teresa Barnes, David Bloomfield, (P122. (STOCKHOLM، SWEDEN: International Institute for Democracy and Electoral Assistance.

Inter-American Court of Human Rights. (1987). *Case of Velásquez-Rodríguez v. Honduras*. Inter-American Court of Human Rights at: https://bit.ly/3SBNRj7

LOUIS JOINET. (2002). *Lutter contre l'impunité :Dix questions pour comprendre et agir*. Paris, la decouverte.

Navanethem Pillay. (2009). *rule-of-law tools for post-conflict states amnesties*. New York and Geneva: office of the United Nations high commissioner for human rights.

Nina Scherg. (2005). *Assumer le passé pour construire l'avenir en commun Défis régionaux et mondiaux de la réconciliation*. berlin: Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH at: https://bit.ly/3TFCk3B

Noha ABOUELDAHAB. (2017). *transitional justice policy in authoritarian contexts: the case of egypt*. DOHA: Brooking Doha Center at: https://brook.gs/3Sz9a4T

ORENTLICHER Diane. (2005). *PROMOTION AND PROTECTION OF HUMAN RIGHTS Impunity*. United Nation, Economic and Social concil at: https://bit.ly/3TWSuFk

Pierre Hazan (MARS-MAI, 2008). Les dilemmes de la justice transitionnelle. *mouvements* (53), P 44.

REED BRODY. (12 april, 2001(.. Justice: The First Casualty of Truth? *human Rights Watch* at: https://bit.ly/3zf4lqH

Smyth, M. B. (2007). *Truth recovery and justice after conflict*. London and new York: routleges.

United Nations,. (2004). *The rule of law and transitional justice in conflict and post-conflict societies*. Report of the Secretary General, United Nations, Security Council at https://bit.ly/35zeXop

Vasuki Nesiah. (2006). *Truth Commissions and Gender: Principles, Policies, and Procedures New York*: International Center for Transitional Justice (ICTJ).

Yasmin Naqvi (june, 2006. (The right to truth in international law : Fact or fiction? *International review of the red cross*. (862),Geneva: P 249.

أبو السعود، سمر محمد حسين. (٢٠١٣م). دور المحكمة الخاصة لسيراليون في تحقيق العدالة الانتقالية. رسالة ماجستير في الدراسات الأفريقية، ٢٦. (جامعة القاهرة، المحرر) القاهرة، مصر: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

الأمم المتحدة. (٢٠٠٤م). سيادة القانون. نيويورك.

الأمم المتحدة. (٢٠١٤م). العدالة الانتقالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. نيويورك وجنيف: منشورات الأمم المتحدة.

الأمين العام للأمم المتحدة. (٢٠٠٤م). سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع. الأمم المتحدة.

البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف. (١٢ أغسطس١٩٤٩). جنيف : اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

البصراوي، علال. (يناير، ٢٠٠٧م). مدى مساهمة هيئة الإنصاف والمصالحة في الانتقال الديموقراطي. مجلة نوافذ(٣٢-٣٣)، صفحة ١٦٨.

jurists within the transitional justice bodies.
- Ensuring that victims are brought into account at all stages of transitional justice.
- Consolidating the culture of tolerance and reconciliation, rejecting violence and revenge, raising community awareness of the importance of transitional justice, and engaging the media, political parties, intellectual elites, and civil society actors in this regard.
- Recalling leading international experiences in this regard.
- The commitment of the State to follow up on the recommendations reached by the bodies of transitional justice and track implementing them.

the process of democratic transition can only be achieved by confronting the past and working with the principles contained in international conventions calling for stopping impunity. In this regard, it can be noted that the concept of transitional justice is always linked to democratic transition processes, as it has become imperative to achieve success in getting out of the crises of the past and building a future based on the pillars of non-repetition (Taher and Nazir, 2018).

The interaction between transitional justice and democracy is evident in their participation and overlap in terms of foundations and principles, in addition to the objectives to be achieved, as transitional justice, through its mechanisms, seeks to protect human rights, and this is one of the basics of democracy, and the need to achieve a culture of the rule of law, which consolidates the principle of equality. For transitional justice efforts to play their role effectively, they must be based on international human rights standards (Taher and Nazir, 2018).

However, the question remains legitimate about how transitional justice can be achieved in a society whose institutions have been excluded or weakened over years of political oppression, within a framework of fragile security, divided and fragmented political and social parties, depleted resources, in addition to the lack of institutional independence within the justice sector, the weak confidence of citizens in state institutions and the lack of government respect for the values of human rights and the rule of law (Abdel-Tawab, 2012).

The success of transitional justice in reaching its goals, through rehabilitation and reparation for victims or by supporting the transition towards democracy, remains dependent on the availability of a set of conditions, which can be summarized as follows (Lakrini, 2015):

- There is a real political will to turn the pages of the past and prevent its recurrence in the future and a sincere desire to transition to democracy.
- Choosing the right time to implement transitional justice measures.
- Identifying the problems that caused conflict and disagreement and developing a strategic plan to deal with past violations through gradual and time-bound measures.
- Stopping all manifestations of political violence, overcoming the elements of disagreement, conflict, and treason, and focusing on the common and higher interests of the homeland.
- Developing alliances and consensuses that support the adoption of transitional justice and resist trends that wish to undermine reconciliation efforts.
- Ensuring the independence of the transitional justice body away from any partisan, political, ethnic, or ideological considerations and enabling it to have the human, material, and technical powers and potentials necessary to carry out its work.
- Welcoming the various national competencies, including politicians, intellectuals, academic experts, and

which are complex, especially when they involve high-level figures, in addition to their high cost for poor countries, truth commissions do not cost much and can treat many cases.

Reed Brody, deputy director of Human Rights Watch, points out in an article titled, "Justice: The First Casualty of Truth?" that reconciliation, according to defenders of truth commissions, is a cruel joke for victims facing their impunity torturers. According to Brody's view, these commissions are soft choices for governments that violate human rights and evade criminal justice, (BRODY, 2001).

Amnesty Policies

Amnesty policies are governed by a fundamental body of international law that limits the permissible scope of such measures and that may not restrict the right of victims of human rights violations or war crimes to effective remedies and reparations, nor impede the right of victims or communities to know the truth about such violations (Pillay, 2009).

Amnesty practices aimed at preventing the prosecution of persons suspected of war crimes usually take the form of legitimate or constitutional laws of States or are included in political treaties, and States take several justifications for granting amnesty, such as securing or initiating peace or continuing the reconciliation process, and the real problem of the issue of amnesty is the extent to which the victim is willing to forgive the violations committed against him/her, and to what extent he/she can overcome them (Naqbi, 2003).

Although UN policy opposes amnesty measures for war crimes and serious human rights violations, even in the context of peace negotiations, it recognizes the application of amnesty measures when the conditions for prosecution are not fully prepared, during or in the immediate aftermath of an armed conflict, to ensure that the door to justice remains open (UN Human Rights Office, 2009).

In this context, Louis Joinet, in his report on the Principles for the Protection and Promotion of Human Rights by Working to Combat Impunity, stressed the need to distinguish between a pardon granted before trials and that granted at the end of a process that led to the conviction of the offender, as he considers pardon after conviction to mitigate or enable the convicted person to carry out the sentence in full acceptable and desirable in the transition process (Soutas, 2008).

Some political contexts may require amnesty as an exceptional measure, as was done in South Africa, or non-implementation of follow-ups, as happened in Spain, Morocco, and others, but this must be linked to guarantees surrounding it through the implementation of the rest of the components of transitional justice, from knowing the truth, determining responsibilities, rehabilitating victims, reparation, and taking the necessary measures not to repeat it (Balkosh A., 2014).

Conclusion

One of the basics of building peace and national reconciliation in post-conflict countries is to strengthen democracy, as

hostility that threatens societal peace and national unity (Sha'ban, 2013).

In this regard, Louis Joinet, UN Special Rapporteur on combating impunity (Joinet, 2002), points out that "impunity is a triumph of lying, silence, and forgetting, stealing and poisoning the memory of individuals and groups." A new conceptual breakthrough in the reconciliation literature reinforced by the creation of provisional tribunals in Yugoslavia, Rwanda, Sierra Leone, and Kosovo, as well as a large number of truth commissions in a short period are profound signs of the emergence of this new approach to reconciliation (Hazan, 2008).

Some researchers in the field of transitional justice believe that the understanding of transitional justice should move from insisting on the need to apply penal punishment or punitive justice for human rights violations to restorative justice based on general amnesty as more appropriate to ensure national reconciliation and peaceful development in a country (Fadel, 2014).

Truth vs. Justice: Conflict of Goals

The work of the Truth and Reconciliation Commissions has contributed to strengthening the international reference for human rights related to the development of a policy to confront impunity, as it is no longer limited to the obligations of criminal accountability only but with the right to know the truth and preserve memory, the right of the victim to know what happened, and the right of society to have the truth, to avoid any violations that may occur in the future (Benyoub A., 2013).

The cases covered by the commissions since the beginning of the eighties are rich material for a deeper understanding of authoritarian regimes, and the role that violence played in their continuation. The documentation of violations practiced offered unprecedented materials to overcome the barriers of prohibition and apprehension that characterized research on the issue of authoritarian violence (Moden, 2013).

In his report on the rule of law and transitional justice in conflict and post-conflict societies, former UN Secretary-General Kofi Annan pointed out that "the establishment of international or hybrid tribunals to try past crimes committed in war-torn societies was costly and did not contribute much to building sustainable national capacities for the administration of justice" (United Nation, 2004). If Kofi Annan has made a distinction between transitional justice and criminal justice, this comparison includes the transitional phase, and it does not exclude the criminal justice for victims, but the motives of transitional justice are not only legal but also include political, social and civil peace considerations, taking into account the circumstances that relate to the development of each country, in addition to the humanitarian aspects (Shaaban A., 2013, b).

Defenders of truth commissions, as mechanisms for the implementation of transitional justice aimed at rehabilitating victims and preserving their dignity and believe that the results of the work of these bodies contribute to the development of a clear vision of societal reconciliation. Unlike prosecutions,

conflicts, the need to prosecute those involved in human rights violations, and the need to establish credible rules to turn the page on the past in exchange for restrictions on the functioning of the penal and criminal system and international law (Boubacar, 2014).

The experiences of world countries in the field of transitional justice provide different methods for dealing with state crimes in the past, and these countries often faced difficulty in reaching convincing answers to transitional justice dilemmas, especially with the increase of fundamental ethical, legal, and political issues in the transition of power (Radwani, 2015).

Comparative experiences of transitional justice have shown a particular type of conflict or complexity that interrupts achieving the goals or objectives for which truth and reconciliation bodies were created. The first complexity relates to the conflict that may occur between the values and principles of human rights and waiting for victims on the one hand, and the constraints and complexities of politics on the other. The second complexity relates to the issue of truth questions that transitional justice is trying to discuss (Benyoub A., 2013).

Fake Reconciliation Entrenches Revenge Justice

Implementing transitional justice in the stages of democratization or transition to democracy is linked to the existence of a political legacy that is supposed to be liquidated, which increases fears that transitional justice will move towards settling political scores, especially if it is accompanied by the insistence of the perpetrators of violations from former officials to obtain a general amnesty for crimes committed against victims in the past (Abu Al-Saud, 2013).

Victims in societies emerging from violent conflict often demand swift revenge justice, but domestic and external political actors often prioritize stability over justice for long-term peace.

These considerations are typical when talking about peace versus justice, and this dichotomy has come to hinder the development of policy recommendations for post-conflict contexts, as the concepts of 'peace' and 'justice' are not confined to one sense but are multi-meaning.

Although transitional justice arises primarily to seek human rights violations resulting from previous conflicts, negotiated settlements can often lead to a state of stability and peace, especially in post-conflict societies, which raises the problem of the trade-off between achieving justice and establishing peace in the presence of several interest groups that threaten the state of stability and peace, contribute effectively to fueling differences and conflicts, and benefit from the spread of Political and economic corruption that prevailed before or during the conflict (Dukic, 2007).

The adoption of criminal justice raises a political and societal debate between new parties about determining responsibilities for the launch of the democratic process, as well as that it does not lead to what transitional justice aspires to achieve national reconciliation, but rather will provoke new

revolve around the establishment of a relationship between groups or individuals, but the definition of that relationship varied according to culture, particular experiences of human rights violations, and location in the political structure and personal circumstances; however, there seems to be general and common agreement among most experts that reconciliation is more of a process than an achievement (Freeman & Hayner, 2003).

The concept of reconciliation, since the emergence of mechanisms that dared it on the international scene, and far from reducing it to a simple technical measure aimed at stopping violence and building the edifice of justice, is embedded in a wide field of problems that require the employment of historical, legal and political concepts, to the extent that it is found partially dressed in the concept of "forgiveness for employment due to its complexity and religious load" (Al-Amrani, 2013).

In an international seminar held in Berlin from 31 January to 2 February 2005 on the issues of local and global challenges to reconciliation, many interventions raised the question of the concrete and realistic meaning or content of the concept of reconciliation, and the most important observations raised (Scherg, 2005):

- Reconciliation is a difficult and long-term process, not proceeding according to a predetermined plan, but rather the fruit of a distinct historical context.
- Reconciliation stems from the depth of society and cannot be imposed from outside.
- If reconciliation is to achieve profound social and political change, it is supposed to be a collective and inclusive process.

If the main goal of transitional justice is to achieve political stability and consolidate the foundations of the democratic transition, the adoption of some of its mechanisms in a strict manner, without extensive and consensual consultations, turns them into mechanisms for revenge against the symbols of the former regime, or its collaborators, whether through the adoption of unfair laws for political isolation, or the use of the ordinary judiciary, a harnessing that ignores the rights of victims and covers up the reality of gross violations of human rights (Radwan, 2015).

Alex Boraine, former president of the International Center for Transitional Justice, points out: "If reconciliation is not accompanied by recognition of the past and acceptance of responsibility, it becomes ostracized as only bad refinement." (Boraine, 2006). Effective reconciliation is a term that does not take place at the expense of justice, which makes the process questionable, but at the same time it is concerned with overcoming everything that can be overcome, and moving away from the chaos of revenge, whether that revenge takes the character of traditional justice (retribution) or forms of civil justice (chaos or aggression) (Abdelkarim, 2015).

Problems of Transitional Justice Implementation

The problems of implementing transitional justice reside in the conflict between the desire to achieve peace after

ongoing violations, verifying facts, fully and publicly revealing the truth, assisting in the identification and reburial of bodies per local cultural and social practices, providing apologies, and publicly acknowledging the facts and accepting responsibility (OHCHR, 2006).

Institutional Reform

Countries newly emerging from dictatorship often need to adopt reforms that include their institutions, laws, and policies, to help the country achieve long-term social, economic, and political goals (Ziada, 2013), as stated in the report of expert Diane Orentlicher:

> States must ensure that victims are never again subjected to violations of their rights, and this end, States must make institutional adjustments and take other necessary measures to ensure respect for the rule of law, nurture and promote a culture of respect for human rights and restore or build public trust in government institutions. The public, including the participation of victims and other segments of civil society (Diane, 2005).

Institutional reform is a major dimension of transitional justice, as it has the potential to unleash the forces of structural change, yet it is one of the least concerned areas of research and exploration efforts, as so far most efforts have focused on investigation and security sector and legislative reform, while other structures and laws that contribute to the production of repressive practices and the emergence of conflicts have not been studied (United Nations, 2014).

Institutional reform programs contribute to supporting development by trying to change policies that led to violations and negatively affected development. Judicial and security sector reform programs support development by establishing the principle of the rule of law, and security sector reform programs include some measures aimed at holding agencies responsible for past violations, participating and empowering victims and groups that were marginalized, and supporting the legitimacy of institutions (House of Wisdom for Strategic Studies, 2012).

Institutional reform is often constrained by the existing political climate and available resources, and lessons learned from experience have shown that:

- Efforts to achieve reform are often larger than available local capacities, especially concerning the institutional structure and human and financial resources.
- Removing people from positions of responsibility, especially the police, military, and intelligence, may reverse the desired results, as these people often resort to working individually in the field of crime, so this challenge must be preempted by allowing the screening body to think of a way to prepare these officials for a new life.

Reconciliation from a Transitional Justice Perspective

Two international experts wrote on transitional justice files and cases:

> The term reconciliation is broadly used by people, but it is often not clearly defined or understood […] There is a common axis among all opinions that

Reparation

Reparation programs in the context of transitional justice, often recommended by truth commissions or as a result of conflict resolution but generally entrusted to state institutions, aim to recognize the right of victims to demand respect for human rights, to be rehabilitated, and to be allowed to participate in the reconstruction of a post-transition society, and seek to develop concrete and symbolic measures to redress victims and alleviate their suffering (CNDH, 2009).

The cultural, legal, and jurisprudential roots of the concept of reparation go back to a judgment issued by the American Court of Human Rights on July 29, 1988, following the consideration of the case of citizen Rodríguez Velázquez v. Honduras (Inter-American Court of Human Rights, 1987), according to which it adopted the basis established by the Human Rights Committee when it held that the duty of the State to prevent the occurrence of a violation is linked to the duty to remedy the situation and reparation and that the duty to compensate is a principle of international human rights law (Benyoub and Bouderga, 2017).

The concept of "reparation" not only extends beyond material compensation to victims, but also extends to become an acknowledgment of the responsibility of the State for human rights violations, and that the resulting damages must be treated in accordance with the relevant requirements of international law, and this is part of rehabilitation, taking into account the repercussions of what the victims have been subjected to, their professional and financial conditions, their property and the repercussions of this on their families.

A set of international standards has been crystallized during decades in which theories and mechanisms related to the concept of reparation have accumulated, the most prominent of which were the contributions of several experts, such as the Dutchman Theophan Boven, the Egyptian Sherif Bassiouni and the Frenchman Louis Joinet (Commission des droits de l'homme, 2005), and international experiences have enriched through the work of truth commissions through programs of various forms and measures (Belkouch A., 2014).

On the other hand, the concept of reparation as required by the Basic Principles and Basic Guidelines on the right to a remedy and reparation for victims of violations of International Human Rights and International Humanitarian Law includes "restitution, compensation, satisfaction, and guarantees of non-repetition" (UN General Assembly, 2006).

Restitution includes restoration of freedom, legal rights, social status, and family life, return to the place of residence, restitution of work, and restitution of property (United Nations General Assembly, 2006).

Compensation can be assessed economically and includes physical and mental damage and the resulting pain, suffering, emotional distress, loss of opportunities, including learning opportunities, material damage, and loss of earnings, including loss of potential gain (United Nations General Assembly, 2006).

"Satisfaction and guarantees of non-repetition" include stopping

Accountability and Non-impunity

The international obligation to follow up and punish perpetrators of human rights violations date back to the adoption of the first rules on diplomatic protection (International Commission of Jurists, 2009). International law recognizes the obligation to investigate gross violations of human rights and war crimes, to institute criminal proceedings against those involved in such violations, to impose appropriate punishment on those guilty, and to provide adequate and effective remedies to persons whose rights have been violated (Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, 2009).

The work of the Truth and Reconciliation Commissions on revealing the truth has contributed to strengthening the international reference for human rights in the development of a policy to confront impunity (Pejish, 2002), as it is no longer limited to the obligations of criminal accountability only, but also about the right to know the truth and preserve memory, the right of the victim to recognize what happened, and the society's right to know the truth, to avoid any future violations (Benyoub A., 2013).

The issues of impunity and criminal accountability have become one of the most complex issues for the truth and reconciliation commissions around the world (Shaaban, 2013). While the provisions and reasons of international human rights law, at the level of general principles and guidelines, or the level of normative rules regarding criminal prosecution, are not ambiguous, the practice has raised several problems on which legal and jurisprudential controversy still exists (Benyoub A., Handbook on Transitional Justice, 2007).

If accountability meets the principle of non-impunity in the need to establish the truth and the violators to admit what they have committed, they differ in terms of results, as the principle of non-impunity focuses on criminal punishment more than others, while accountability may not necessarily end with criminal punishment, but with administrative, financial or even political results, through an agreement within the framework of reconciliation or a judicial ruling, and therefore accountability is greater and broader than the principle of non-impunity (Basrawi, 2007).

Reparation and Institutional Reform

Despite the jurisprudential, theoretical, and political efforts exerted at the level of the work of the Commission on Human Rights, and the conclusions reached by the senior specialized rapporteurs, the international effort did not exceed, until the beginning of the new millennium, the limits of general rules and guidelines (Benyoub A., 2007).

On the other hand, institutional reform is essential in the stages of democratic transition, where wars and authoritarian regimes have destructive repercussions on state institutions and their workers, and everyone is directed to serve a systematic policy of repression and subjugation, and this usually leads to violation of the law, its employment, non-censorship, work with instructions, abuses, bribery, and others (Balkosh A., 2014).

and recognize the truth, and on the other hand, it deprives victims of the right to an effective remedy and reparation (Amnesty International, 2000).

Revealing the Truth

The issue of revealing the truth was a critical challenge that faced the experiences of democratic transition within the framework of transitional justice and represented a challenge for politicians who agreed on the transition process, especially those who were victims of violations and found themselves by «political necessities and coercion» at the center of the transition to a serious situation (Benyoub A., 2013).

Researchers have paid more attention to the right to the truth in the field of transitional justice. The right to the truth can be represented in the right of the family to know the fate of its relatives, which is contained in Articles 32 and 33 of Additional Protocol I to the Geneva Conventions of 1977 (Additional Protocol to the Geneva Conventions, 1949). The Security Council has stressed on more than one occasion the importance of establishing the truth through the establishment of truth commissions that would lead to trials, with the purpose of consolidating peace and reconciliation and stopping impunity (United Nations Secretary-General, 2004).

The study on impunity by Louis Joinet, an independent expert on the United Nations Human Rights Committee, offers an advanced concept of the right to the truth. Joinet pointed out to the Principle 2 of the Updated Principles, which states that:

> Every people have the inalienable right to know the truth about past events concerning the perpetration of heinous crimes and about the circumstances and reasons that led, through massive or systematic violations, to the perpetration of those crimes. Full and effective exercise of the right to the truth provides a vital safeguard against the recurrence of violations. (Joinet, 1997).

Truth commissions are transitional justice mechanisms that can help establish the truth about the past by locating missing victims who have been forcibly disappeared or buried in secret, and holding perpetrators of human rights violations accountable by collecting, classifying, and preserving evidence that can be used by criminal prosecutions in the criminal indictment and judicial accountability (Freeman, 2003). Truth commissions can also serve as a powerful platform for enriching the public debate on past grievances and abuses and future reparations (Nesiah, 2006).

The South African Truth and Reconciliation Commission (TRC) is one of the most prominent models that have adopted the consultative approach in selecting the members of the Commission (Freeman, 2003). Act No. 34 of 1995, which established the South African Truth and Reconciliation Commission, stipulated the terms and competencies of the commission, giving it the power to grant individual pardons, the power to search and confiscate, and bring witnesses, as well as to administer an advanced witness protection program. President Mandela appointed the seventeen members of the commission and Pastor Desmond Tutu as its chairman (Khalaf and Hamid, 2015).

Reference Principles in the Philosophy of Transitional Justice

With the diversity of transitional justice experiences since the beginning of the eighties of the last century, and although each experience has its specificities, five axes that distinguish transitional justice and represent the official framework in which it is practiced can be identified (Ferchichi, 2012), namely:

1. Prosecutions of those responsible for serious breaches.
2. Reveal the truth regarding gross violations of human rights.
3. National reconciliation between the various parties and between citizens and the state.
4. Compensation for victims, reparation of their material and moral damages, and preservation of memory.
5. Legal and institutional reforms to establish a democratic state based on the rule of law and guarantees of non-repetition.

In this regard, jurisprudential studies indicate that there are different trends regarding the selection of transitional justice mechanisms applicable in post-conflict States to achieve national reconciliation. The first trend holds that the moral, legal, and political imperatives necessitate holding perpetrators of gross violations of human rights to justice through accusation and prosecution and that the failure to punish previous human rights violations represents an open invitation to repeat such violations, undermining the foundations of the rule of law (Benomar, 1995).

A second trend, proponent of the "restorative justice" approach, argues that the introduction of the concept of penal justice as advanced undermines efforts to achieve stability and social peace, and holds that advocates of the criminal accountability approach are usually those with a legal background who tend to adopt "punitive justice" mechanisms without considering the benefits of restorative justice (Smyth, 2007, p:2).

A third-medium trend prefers relying on truth-telling bodies to achieve the goals of transitional justice, as they combine in their work the advantages provided by the two previous trends, as they seek to uncover the facts of the gross violations of human rights and identify those criminals, but they consider the political obstacles that prevent criminal prosecutions. The fourth trend adopts a comprehensive policy that considers all transitional justice mechanisms and relies on an approach that combines more than one mechanism to achieve the goals of transitional justice (Shaaban, 2013, c).

Truth and Accountability

The right to truth is often raised in the aftermath of armed conflict or internal turmoil to help communities understand the underlying causes of conflict and widespread human rights violations (Naqvi, 2006), and truth can help in the healing process after traumatic events as well as protect against impunity and denial (González and Varney, 2013).

On the other hand, the endorsement of accountability is a key factor in eradicating impunity, as depriving the victim of her/ his justice and rights ultimately leads to a double violation: it deprives victims and their relatives of the right to endorse

This study is based on main hypothesis that sees the success of the transitional justice system is based on two essential bases: serious political will and mutual trust between the parties to the transition process, which are necessary conditions that would enable the mechanisms of change to move regularly towards achieving their goals, starting from transparency, accountability, and reparations, through reconciliation and institutional reform, to perpetuating the memory of the victims and establishing guarantees that the tragedies of the past will not be repeated.

This study tries to answer the following main question: To what extent can the implementation of transitional justice approaches in post-conflict societies contribute to restoring the rule of law and preventing the recurrence of gross violations of human rights to ensure a smooth and gradual transition to democracy?

To analyze this topic and simplify the various problems associated with it, the researcher will use the analytical approach to help him understand the main approaches to transitional justice and the levels of their application according to comparative experiences. The researcher will also use the deductive approach to review the various interactions between transitional justice approaches and the problems of applying them.

Transitional justice is a wide, amorphous, and ever-expanding field, and the issues it addresses vary from specific issues, such as dealing with past atrocities, to broader issues, such as promoting conflict reduction and resolution, peacebuilding, the rule of law, and establishing democracy. However, the actual application of this concept indicates that there are many obstacles and gaps, which researchers have sought to cover with qualitative and quantitative research to measure the impact of transitional justice on its immediate goals such as bringing perpetrators to justice, or indirect goals such as establishing democracy and improving human rights records (Sriram, 2018).

The foundation of the concept of transitional justice began with the end of World War II, specifically with the Nuremberg trials, although it was marred by some politicization, especially after the division of Germany by the Allied countries (Shaaban A., 2013). The concept of transitional justice has clearly emerged with the establishment of trials of criminals of the former authoritarian regime in Greece in the mid of 1970s, with prosecutions against military rule in Argentina, as well as the efforts of Latin American Truth Commissions (Abdalaoui, 2013).

The most important example in the history of the transitional justice process is the South African Truth and Reconciliation Commission, which was established in 1995 to investigate crimes of grave violations committed by the Apartheid regime. The South African Truth and Reconciliation Commission was a giant in its size and scope of work, leaving an unprecedented international impression and a great passion compared to other global experiences. Thus, the justice mechanism was established as a normative recipe that solves the problem of democratic transition in countries emerging from the years of collective repression and paved the way to the historical transcendence of tyranny inaugurating a new phase of political coexistence and joint management of goods and public affairs (Al-Harithi, 2007).

The United Nations has played an important role in defining the concept of transitional justice through an approach based on respect for the rule of law in post-conflict societies. Former Secretary-General of the United Nations Kofi Annan asserted in his 2004 report: "Our experience in the past decade has demonstrated clearly that the consolidation of peace in the immediate post-conflict period, as well as the maintenance of peace in the long term, cannot be achieved unless the population is confident that redress for grievances can be obtained through legitimate structures for the peaceful settlement of disputes and the fair administration of justice." (Secretary-General of the United Nations' report, 2004, p.3).

This study seeks to clarify the frame of reference for transitional justice approaches by highlighting the problems associated with the implementation of transitional justice approaches in post-conflict societies. It also attempts to highlight the extent to which transitional justice mechanisms contribute to the consolidation of the rule of law and the consolidation of the elements of reconciliation.

Establishing Transitional Justice Mechanisms in Post-conflict Societies

Theoretical Issues and Implementation Challenges

Dr. Al-Hussein Al-Awaimer **Morocco**

Introduction

Studying transitional justice is a pivotal issue for understanding and following the path of transition to democracy, and its application constitutes an essential stage in the process of burying the past for political regimes that violate the most basic political, economic, and social rights of their peoples (Hamid & Musallam, 2016, p. 5). Such justice does not seek revenge, but seeks to apply law, especially in the case of the collapse, disruption, or inapplicability of the legal system, whether in the transitional period from a dictatorial regime to a democratic one, from colonial occupation to emancipation and independence, or from civil strife and internal conflict to a state of peace, without this implying a violation of the principles and standards of justice (Shaaban A., 2013).

Although transitional justice is not a ready-made recipe, countries intending transition can build their model on a set of rules that have been drawn through many international experiences, based on the gains achieved by humanity through the work of the United Nations and some specialized organizations, as well as on the system of international human rights law through a series of international charters, conventions, instruments, and mechanisms related to the protection of human rights, and also based on efforts and accumulated international experience in the field of redress, reparations, and rehabilitation for victims, and institutional reform (Balkosh, 2014).

The concept of transitional justice is characterized by a paradox that divides it into two doubled dimensions: the first is the dimension of stability, permanence, formality, and generality, to which the term "justice" refers to. The second is the dimension of instability, movement, circumstantiality, estrangement, and exception, to which the term "transitional" involves. Furthermore, the temporary distinction of transitional justice is also based on two dimensions: The first is the structural dimension that appears through its deliberative reality that makes dialogue a base for controlling the sensitive cases. The second is the formal dimension that is determined by time and exceptionality (Abdel Karim, 2015).

Abstract

The experiences of many countries have shown that transitional justice is a complex and multidimensional process that places the concept of justice at the heart of the transformations of society. Its study allows to analyze the mechanisms and policies of violence, exclusion, and coercion, and proposes solutions to redress victims and develop social, economic, cultural, and educational policies that make respect for human dignity a central entry point for every reform. The problems resulting from the implementation of transitional justice mechanisms lie in the contradiction between the desire for post-conflict peace, the need to prosecute those responsible for human rights violations, and the need to establish credible rules to bury the past and remove the restrictions imposed on the penal, criminal, and international laws.

This study attempts to study and analyze the most important approaches to establish the concept of transitional justice and diagnose the problems resulting from its application in post-conflict societies, especially those related to the intersections between truth, justice, and amnesty policies. This study also highlights the extent to which transitional justice contributes to the consolidation of reconciliation and the rule of law. The study concluded that the success of transitional justice in building peace and achieving national reconciliation in post-conflict societies is mainly linked to the availability of serious political will and mutual trust between the parties in the transition process, which are necessary conditions that would enable the mechanisms of change to move systematically towards achieving their goals. This can be achieved through transparency, prosecution, and reparation to victims, all elements at the basis of reconciliation and institutional reform. Only in a second phase will be possible to perpetuate the memory of victims, and finally establish guarantees that past tragedies will not be repeated.

Keywords: Transitional Justice, National Reconciliation, Truth, Amnesty, Reparation to Victims.

5

Establishing Transitional Justice Mechanisms in Post-conflict Societies

Theoretical Issues and Implementation Challenges

Dr. Al-Hussein Al-Awaimer - Morocco
Researcher in Human Rights and Transitional Justice
Mohammed V University - Rabat

الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة، (٢٠١٨م)، الوقاية من انعدام الجنسية عند المهاجرين وأطفالهم بشمال أفريقيا، حالة المغرب، جرى الاطلاع بتاريخ: ١٠ غشت ٢٠٢٢م، من خلال الرابط:

http://citizenshiprightsafrica.org

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، (٢٠١٣م)، الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب، من أجل سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء، جرى الاطلاع بتاريخ ١٠ غشت ٢٠٢٢م، من خلال الرابط:

http://www.cese.ma

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (٢٠١٨م)، الهجرة وسوق الشغل، جرى الاطلاع بتاريخ: ٠١ غشت ٢٠٢٢م من خلال الرابط:

https://studies.aljazeera.net

مجلس المستشارين بالمملكة المغربية، (٢٠٢١م)، ملاءمة القوانين الوطنية مع الميثاق العالمي للهجرة، منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية بدعم من مؤسسة كونراد ايدناور، جرى الاطلاع بتاريخ: ٣٠ – غشت ٢٠٢٢م من حلال الرابط:

https://www.cndh.ma

مركز الجزيرة للدراسات، (٢٠١٦م)، تقرير المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء، جرى الاطلاع بتاريخ ٠٥ غشت ٢٠٢٢م، من خلال الرابط:

https://www.mominoun.com

اليافعي أمين. (٢٠٢٠م)، التعددية الثقافية وهواجس متفاقمة، منشورات مؤمنون بلا حدود، جرى الاطلاع بتاريخ: ٢٠ غشت ٢٠٢٢م، من حلال الرابط:

https://www.unaoc.org

Organisation internationale pour les migrations, (2020), état de la migration dans le monde. Lien vu le 22 Juillet 2022 sur: https://worldmigrationreport.iom.int/fr

References

Arabic References:

البعلبكي، منير. (٢٠٠٠م). قاموس المورد إنجليزي-عربي، دار العلم للملايين، لبنان.

بوحوش، عمار. (١٩٧٤م). العمال الجزائريين في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

بونمرة بن سلطان، كريمة. (٢٠١٤م). دراسة إشكالية الهجرة في سياسات وإستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا، إصدار مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة لشمال أفريقيا.

راتانسي، علي. (٢٠١٣م). التعددية الثقافية، ترجمة لبنى عماد تركي، منشورات هنداوي، مصر.

رئيس، حسين. (١٩٨٣م). الهجرة من المغرب العربي إلى فرنسا ماضيها وحاضرها. مجلة المستقبل العربي، العدد ٥١ بيروت.

طارق، حسن، (٢٠١٤م). السياسات العمومية مفاهيم، وتطبيقات. ضمن مبادئ ومقاربات في تقييم السياسات العمومية. تقرير الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان من إصدارات شباب من أجل الديمقراطية.

العيادي، طيب. (٢٠١٥م). الثقافة بين التأصيل الأنثروبولوجي والتعاطي السوسيولوجي، ضمن مجلة نقد وتنوير، العدد ٣.

غريب، عبد الكريم. (١٩٧٤م). معجم علوم التربية. منشورات دائرة التربية في الجامعة الأمريكية. بيروت.

فياض، هاشم نعمة. (٢٠١١م). هجرة العمالة من المغرب إلى أوربا، هولندا، دراسة تحليلية مقارنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة.

لاكرانغ، هوغ. (٢٠١٦م). نكران الثقافة، ترجمة سليمان رياشي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المالكي، عبد الرحمن. (٢٠١٥م). الثقافة والمجال: دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس.

French References:

Baugam, Serge. (2008), le lien social, presses universitaires de France, coll, “que sais je?”.

CUCHE, Denys. (2010). La notion de culture dans les sciences sociales, La Découverte, Coll, Grands repères, édition 4.

ROCHER, Guy. (1970). Introduction à la Sociologie Générale, première partie l’action Sociale, Points.

Sayad, Abdelmalek. (1999). La double absence. Des illusions aux souffrances de l’immigré, Pierre Bourdieu, seuil, Paris.

Webography :

تقرير الدوحة عن الهجرة، (٢٠٠٦م)، تحالف الحضارات، الاجتماع الثاني رفيع المستوى بقطر، جرى الاطلاع بتاريخ: ١٠ أكتوبر ٢٠٢٢ من خلال الرابط:

http://chambredesconseillers.ma

concerns towards what immigration from different cultures can entail for the prevailing local culture, in addition to other hidden political and economic considerations.

This analysis describes the policies adopted in the field of international migration to Maghreb countries as limited, cautious, and closed towards the integration of international migrants. In this conclusion, the researcher emphasizes that the most important feature of the policy of most countries was the focus on their diaspora in terms of searching for effective ways to motivate their migrants in Europe to increase remittances and encourage them to invest in development projects by providing and facilitating technical and administrative support, especially in Morocco and Algeria, and with fewer incentives in Tunisia, Libya, and Mauritania. The researcher also stresses the importance of the role of the bodies and institutions on which Maghreb countries rely to implement these policies, which nevertheless lack harmony and convergence among them, which negatively affects the extent to which their objectives are achieved.

The limitations in the provisioin of of public policies can be linked to its modernity, given that it emerged at the end of the 1980s with the enactment of legislation and laws by European countries aimed at limiting migration towards them, and with the conclusion of many agreements with North African countries which transformed them from transit to residence ones.

Therefore, Morocco's initiative to address the situation of many migrants and asylum seekers in recent years, despite all the constraints and difficulties, constitutes a significant step. In addition, this initiative can push the rest of the Maghreb countries in the future to review their policies in this area to create a kind of harmony and balance in advocating the importance of the rights of migrants, arrivals, and displaced persons at social, cultural, economic, and political levels.

the penalties imposed on this form of migration and against its facilitators, whether in the case of foreigners or Algerian citizens leaving the country without a visa and in the event of expulsion, the said law provides for the possibility of administrative detention. The renewal of the legal arsenal of criminal procedure 02-09 in a way that strengthens the Anti-Human Trafficking Law 01-09 in 2009 did not change the predominance of the injunctive aspect.

- The preoccupation of Algeria (and Morocco) with the problem of irregular migration, which makes Algeria a transit area towards European countries, is reflected in the agreements with these countries, as they aim to motivate Algeria to reduce clandestine migration to its territory.

Thus, Algeria's migration policy is characterized by the limitation of state intervention in some aspects, as attention remains limited to migration in its security dimension and neglects in return to develop a policy aimed at integrating international migrants incoming, despite the important involvement in bilateral and international conventions and agreements for the management of the affairs of migrants and asylum seekers, which keep Algeria's role marked by a preventive role for Europe from illegal migration flows.

Conclusion

As long as migration is an ongoing phenomenon confirmed in human history, we can say that the issue of the integration of international migrants is not only one of the aspects that reflects the maturity and completeness of the policy of modern countries in the field of migration, and it is a real indicator of the level of human rights development and respect for the dignity of individuals through international covenants.

The results of the attempt to monitor and track migration policy, especially in Maghreb countries, showed that public policies in the field of migration are still recent compared to other international experiences, and these policies vary from one country to another despite the common denominators, in terms of:

- The level of interest in international migration in the public policies of Maghreb countries.
- Morocco and Algeria are of high interest in the field of international migration, while Tunisia and Libya are of low interest although the institutions in charge of managing migration policies in each country are in place. Public policies of Maghreb countries are dominated by interest in international migration because it is an answer to the high unemployment, as is the case in most developing countries, although it leads to the loss of important national talents. On the contrary, these policies marginalize immigrants coming to Maghreb countries due to their difficult situation, which is related to external factors (colonialism, globalization, etc.) and internal factors (unemployment, poverty, etc.).

The predominance of security, preventive and cultural considerations and

1990s as a mechanism to confront the policies of European countries in reducing immigration towards them.

The researcher cites these facts, which reflect part of the contemporary history of Algeria's relationship with migration studied by many researchers without delving into the analysis of its conditions and effects. This is because for this specific study is important to clarify what forced Algerian authorities to become aware of the problems of migration, especially since this country is among the most important transit areas towards the northern shore of the Mediterranean for an unspecified number of migrants from African and Middle Eastern countries. So, what characterizes Algeria's policy of migration and integration?

On the legislative side, Algeria's interest in international migration is reflected in the constitutional document, specifically article 61, which reads: "Every foreigner whose presence on the national territory is lawful shall enjoy the protection of his person and property per the law." This general characterization of the rights of international migrants on Algerian territory is not reflected in regulatory legislation. For example, the Labour Code prohibits the employment of foreigners in public service, except in the education sector, and some other sectors on the grounds of the absence of a qualified national workforce.

In the same context, as is the case of Morocco and Tunisia, Algeria signed immigration agreement with neighboring countries, as well as agreements on labor and movement of manpower with Libya. It also signed the visas agreement in 1994 and the Protocol on the Movement of Persons in 2004 with Spain, the agreement on combating irregular migration and the movement of persons with Italy in 2000, readmission agreement with several European countries including Germany, Italy, Spain, Switzerland and the United Nations from 1994 to 2006, and arrangement with Nigeria to cooperate on the deportation of its nationals who were present illegally in 2000, as well as the EU-Algeria Association Agreement in 2005 (Bounamra Ben Sultan, 2014, p. 14).

What these agreements reflect is the tendency of migration policy in Algeria to restrict the act of migration and the absence of international interest in migrants from the point of view of international humanitarian law. Some Algerian bodies and institutions intervene in the management of migration affairs, the most important of which are:

- Ministry of Foreign Affairs
- Directorate of Protection of the National Community Abroad
- Ministry of Interior
- Ministry of Defense
- Ministry of Finance and Customs Administration
- Ministry of Labour, Employment and Social Security

By presenting several primary points on Algerian migration policy, the researcher concludes that its experience intersects with the Moroccan experience on two main levels:

- The predominance of the injunctive aspect in the management of international irregular migrants within its territory. The 2008 law strengthened

The **second issue** is related the transformation of Morocco into a shield to protect Europe from migration flows from the southern Mediterranean. This is embodied in some bilateral agreements, as is the case of Morocco's agreement with Spain in 2012, which provides for the deportation of irregular migrants to Morocco, even if they are not citizens (Al Jazeera Center for Studies, 2022).

In general, the Moroccan initiative to formulate a new migration policy is based on three main approaches (Association for the Study and Research of Migration, 2018):

1. Changing laws on asylum, immigration, and human exploitation.
2. Addressing the legal status of migrants and refugees. The report of the Economic, Social, and Environmental Council stated that the status of more than 43,000 migrants was addressed under Morocco's new policy. The same report also affirmed the adoption of a flexible approach to the naturalization of children of migrants born in Morocco, even though their parents did not provide identity documents in many cases. Thus, migrants and their children have acquired the right to education, health, and many other rights related to housing, culture, employment, social assistance, and sports within the framework of harmonized laws and international conventions.
3. National and international cooperation between stakeholders in Morocco and abroad.

These foundations are at the heart of Morocco's strategy to ensure that migration and refugee flow from Sub-Saharan Africa and Middle East countries are adequately managed in line with human rights, thus allowing for the integration of regular migrants into a clear institutional framework.

The Experience of Algeria

"International migration" in modern Algerian history was a prominent and influential phenomenon due to the French colonial past when migration flow in both directions. French and European migrants towards Algeria 1960s as residents enjoyed many property and economic privileges in exchange for the exacerbation of poverty, fragility, and unemployment as factors that forced a significant number of the population to emigrate. Migration of Algerians to France and some European countries reflected the aspects of exploitation and discrimination, since they mainly worked in agriculture, industry, and construction or were recruited in the French army (Bouhouche, 1974, p. 134). This in addition to the problematic conditions of migration after Algeria's independence, with the restrictions and attempts to reduce migration especially since the Algerian government's decision to prevent immigration to France in 1973 and the decisions made by the French government to limit immigration in 1974. These restrictions included collective visa for Algerian immigrants, concurrently the emergence of clandestine immigration (Rais, 1994, pp. 74-75) or irregular immigration towards countries such as Italy and Spain as new destinations for immigrants since the beginning of the

perhaps the most prominent of which is the importance of remittances and the need to strengthen communication with their country of origin through various services provided by consulates and other institutions such as the Council of the Moroccan Community Living Abroad (CCME), associations and civil bodies interested in the Moroccan community. All these factors have made Morocco aware of the human dimension of migration, especially after the conclusions of the report of the National Human Rights Council in 2013 on foreigners and human rights in Morocco (National Human Rights Council, 2013), which monitored the fragile economic and social reality of the rights of asylum-seekers and migrants, especially irregular refugees from Sub-Saharan Africa and Middle Eastearn countries. The report also emphasized the inadequacy of the Moroccan vision in dealing with the issue of migrants, and the need for Morocco to play an effective role in addressing the problems of migration and migrants by calling on Moroccan state institutions to develop a clear policy towards migrants and refugees in Morocco based on the preservation and protection of their dignity and rights as internationally recognized and within the framework of coordination with the Kingdom of Morocco's international partners and other institutional actors in charge of migration affairs including:

1. Ministry of Foreign Affairs and Cooperation.
2. Ministry of Interior: Through the National Coordination of the National Initiative for Human Development, and the Directorate of Immigration and Border Control.
3. Ministry in charge of Moroccans Living Abroad and other bodies in charge of special issues.
4. Council of the Moroccan Community Living Abroad.
5. Hassan II Foundation for Moroccans Residing Abroad.
6. Civil society organizations (such as the Moroccan Association for Human Rights).

All the direct factors mentioned previously together with other complex geopolitical issues have contributed to pushing Morocco to change its approach to migration and foreign migrants and overcome two issues:

The **first issue** is the narrow perception of Morocco's dealing with migration issues on its territory, where the focus is purely legal in nature; law 02.03 issued in 2003, especially in Articles 50, 51, and 52 (Report on the Harmonization of National Laws with the Global Compact for Migration, 2021), entrenches the restriction and confirms the "injunctive measure", and thus:

- **Article 52 reads:** "any person who organizes or facilitates the clandestine entry into or exit of Moroccan or foreign persons, whether free of charge or for a fee, shall be punished by imprisonment and a fine."
- **Article 53 reads:** "the court is empowered to confiscate means of transport of any kind (public or private) used in the commission of clandestine immigration crimes and to publish convictions in the newspapers it expressly specifies."

internal security dimension on the one hand, and on the status of a partner with a limited role in working to reduce the flow of migrants towards Europe on the other. The question now is: what is the policy of Maghreb countries in the field of international migration? To answer this question, the researcher will focus on some Maghreb countries' experiences in this regard.

The Experience of Morocco

The issue of migration in Morocco has received remarkable attention since the beginning of the twentieth century, specifically after the First World War, as it was a transit country for migration to European countries throughout those decades. It was during the 1990s that Morocco addressed these issues, following the example of European countries, by imposing visa procedures and by retreating from the policy of multiculturalism as explained above. In addition, Morocco, together with other African countries, had to comply with the agreements signed with the European Union aimed at reducing irregular migration flows towards Europe. These and other factors have contributed to Morocco's transformation from a transit country to a receiving one for many international migrants.

According to the 2014 census, 84,000 thousand foreigners from different countries were living in Morocco. Again in 2014, the Ministry of Interior and the Ministry in charge of Moroccans Living Abroad and Migration Affairs announced an exceptional program to address the status of irregular migrants. The ministries estimated that the number of illegal immigrants was between 35,000 and 40,000 people. In the same year, the report of the Economic, Social, and Environmental Council indicated that the United Nations Department of Economic and Social Affairs estimated the number of migrants at 0.3 percent of the Moroccan population for an estimated total of 101,200 people. The difference between these numbers is an indication of how difficult is to provide accurate statistics concerning the magnitude of migration flows to Morocco (Economic, Social, and Environmental Council, 2018).

Morocco is aware of the problems and constraints of migration and the challenges it poses to various parties, whether migrants or receiving countries as well as exporting countries, given that it is a source country for migrants to European countries (France, Spain, the Netherlands, Italy, etc.). The constitution of Morocco clarifies Morocco's commitment to the well-being of migrants through article 16: "The Kingdom shall endeavor to protect the legitimate rights and interests of Moroccan citizens living abroad within the framework of respect for international law and the laws in force in the receiving countries. It is also keen to preserve the 'human ties' with them, especially the cultural ones, and works to develop them and preserve their national identity. The State shall ensure the strengthening of their contribution to the development of their homeland, Morocco, as well as the strengthening friendship and cooperation with the governments and communities of the countries in which they reside" (Fayyad, 2011, p. 84).

This interest is due to several reasons,

doning their culture and cultural identity (Fayyad, 2011, p. 61). The integration model for integrating migrants through this policy is based on bridging reciprocal relations between the incoming and receiving parties versus one-way models, and therefore emphasizes in this context the mechanisms of stimulating the parties to the interactive process to open up to each other and to show equal acceptance. In contrast to the form of coercion in other models, this model stands out in providing voluntariness and flexibility, which confirms the importance of establishing relationships and ties between individuals from different backgrounds, whether they are migrants or citizens, to build a culture of diversity, reduce exclusion and inequality (OIM, p 218) and create sufficient space for a culture of human coexistence.

The above-mentioned policy models for the integration of international migrants in their countries of residence have constituted different experiences in terms of efficiency because it depends on different social and political stakes that at the end illustrate the complex nature of migration as a cultural phenomenon that requires analysis and institutional tracking to control its trends and effects within both the receiving and exporting countries.

Despite emphasizing the complexity of migration and the work it requires to understand and unravel its problems. It must be acknowledged once again that migrants integration policies are affected by direct and indirect conditions related to the national-ideological, ethnic, and identity dimension of the hosting country. They also depend on the conditions of development, given the need for labor and competencies, or what is described as "brain drain". The reasons for migration from the countries of origin are sometimes not personal but depend on economic, security, political, social contexts.

The OIM in its human right section (OIM, p 389) states that the integration processes in general are related to international law dimensions and advocates for wider migrants' integration policies. These dimensions are the basic "standards" for measuring and evaluating countries' migration policies. Among the most important components of these dimensions is the principle of non-discrimination, the right to education, freedom of religion, adequate housing, naturalization, health, respect for family life, and the right to vote.

Maghreb Countries and the Integration of International Migrants

The location of the Maghreb countries is of particular importance as Mediterranean countries are separated from the European continent by only a few miles. This makes this area attractive for those migrants coming Sub-Saharan Africa or from the Middle East countries who, due to different conditions and factors, choose to cross to European countries or to settle in the Maghreb countries. At least at the beginning, for most of international migrants, Maghreb countries mean a forced stay. This created a new situation that dictated different solutions. Maghreb countries had also to overcome their narrow vision focused mainly on

Harold Holt; this new policy abolished the immigration Act of 1901. This expressed a narrow assimilation approach whose deficiencies were visible for more than four decades, in contrast to the growing recognition and awareness of the need to open up to the cultures of international immigrants as a reality imposed by the post-World War II transformations (OIM, p 218). In addition, social movements in the United States and Western Europe, in particular, have exerted pressure to recognize cultural diversity, equality, and other values of human rights culture (stemming from the Universal Declaration of Human Rights and subsequent international pacts and treaties). The concept of multiculturalism was accompanied by a call to celebrate and promote diversity and to reconsider unequal relations between existing minorities and cultures (Ratansi, 2013, pp. 22-23).

In general, the policy of multiculturalism has served to reverse the image of the assimilation model regarding the integration of migrants, indicating that society is encouraged to show a high level of acceptance and coexistence with the culture of migrants, while the migrants are expected to retain their cultural identity. It is worth mentioning that the implementation of the multicultural approach differs from one country to another, as it relies on eight different criteria (Ratansi, 2013, p. 26; and Al-Yafei, 2020, p. 9) from weak to medium, and strong:

1. Constitutional and legislative affirmation of multiculturalism.
2. Adoption of multiculturalism in the school curriculum.
3. Inclusion of the representation of ethnic minorities in the framework of media functions and license.
4. Exemption migrants from dress codes or majority practices.
5. Dual citizenship.
6. Funding organizations of ethnic groups to promote cultural activities.
7. Funding bilingual (mother tongue) education.
8. Make positive decisions in favor of marginalized groups.

Despite the positive advantages of the multicultural model, which has allowed migrants to highlight their cultural identities and specificities, the evaluation of its results in the countries that have adopted it has led to some difficulties and problems related to two factors, as the International Organization for Migration (IOM) emphasizes: The **first factor** is the multicultural model's failure to address different patterns of migration. The **second factor** is the threat of fragmentation of national identity and values and the decline of their position in the migration countries (Cuche, 2010, p. 117). These are the reasons that prompted countries that adopted this approach in the 1990s (France) (Lakrange, 2016, p. 66) to retreat from the policy of multiculturalism and try to mix it with the pattern of assimilation to achieve a kind of balance between the adaptation of migrants and the acceptance of the receiving country.

Integration policy is a cumulative process by which migrants acquire communication skills to engage in the public life of the receiving country (e.g., learning the language and tolerating the rituals of private culture), without aban-

the same time interpret the perception of this or that State of the question of cultural identity appropriate to its political and social system. In general, approaches to the integration of international migrants range exclusively from openness to multiculturalism within the nation—where it constitutes a reference identity, and here we refer to the model of the Canadian experience and the United States of America—to reticence that pushes for the adoption of a unilateral identification of cultural identity despite cultural and ethnic diversity for a national and centralized identity, as reflected in the Australian and French cases (Cuch, 2010, p 109).

According to the most prominent international experiences, approaches to the integration of migrants are represented by three main models. The first is assimilation, the second is multiculturalism, and the third is integration. The assimilation model reflects a policy pursued by some countries, for example, Australia, which selects white immigrants through the Immigration Restriction Act 1901 (Ratansi, 2013, p. 18), which is a policy based on forcing immigrants to accept the culture of the receiving country; this integration process aims to force the acceptance of the migrant to absorb the contents of the culture of the receiving country and adapt to it as an optimal way to live in a way that helps him/ her obtain his rights like other citizens, even if this is done in distinct degrees according to the contextual merits with its social, political and economic dimensions, in addition to personal considerations related to the ability and willingness of the migrant to respond and accept despite the absence of any adequate guarantees to obtain all rights in this case, no matter how highly adapted the migrant is (Doha Report, 2006). Hence, the assimilation model is based on achieving the cultural unity of society as a primary mechanism for expressing social cohesion and a strong identity bond based on the denial of the culture of the "outsider" immigrant.

The assimilation-based policy of integration migrants has been characterized by inadequacy in achieving its objectives (Ratanci, 2013, p. 21) based on the experiences of countries that adopted it in the 1960s and '70s (Canada, Australia, etc.). Three reasons for the limitations of the assimilation model are:

1. Supposed racial and ethnic specificity as a physical-cultural handicap that is difficult to overcome (skin color).
2. The dismissing view of (white) recipients towards (black) migrants as a discriminatory and racist feeling and behavior.
3. Resistance of migrants to the policy of dissolving their cultural specificities (language, religion, traditions) to preserve them.

Concerning multiculturalism, an inclusive model and approach to international migrants emerged in the late 1960s and '70s. For example, the adoption of the multicultural policy in 1971 in Canada and the enactment of an immigration law establishing it in 1976, as well as the new policy adopted in Australia after the amendment of the Constitution in 1966 during the presidency of the liberal

that will enable him/ her to harmonize and feel a sense of belonging to the new social group and achieve integration.

The study of social and cultural identity of immigrants aims at trying to highlight its specificities and components and stems from the researcher's consideration that the success or failure that the level that social and cultural integration can achieve depends on the nature of the perception of this identity. Identity has to expresses the status of the immigrant at the moment, and the extent of his/ her willingness to keep pace with the act of integration and achieve the goals of social and cultural cohesion and enhance the strength of the social bond as the relations that bind members of society and constitute its logic and philosophy of thinking. This may differ from one society to another (Baugam, 2008, p 127), thus social bond in this sense benefits working within and between all components of society, regardless of the differences that exist, especially between immigrants and the original population. According to the mission of each nation, the method of each contemporary researcher, and the nature of each people and their civilized environment, the social bond is different. Problems, social imbalances, and violent events have long expressed the rupture of the social bond in several cities of Western countries (Europe, America, Africa) related to minorities within these societies due to several causes, such as the absence or weakness of harmony and solidarity, the widening circle of poverty, fragility, social exclusion, racism, and others.

The social bond includes all interactions that bind members of society to achieve a minimum level of solidarity and harmony (Baugam, p 127) taking into account the prevailing cultural context. Social bond depends on many small and major social structures such as family, comrades, houses of worship, media, and school, and therefore the migration context that makes migrants part of the host society requires research into the issue of their integration to ensure social stability and peace as a basic ground for bringing about the desired change for the parties concerned. The challenge is which mechanisms must be adopted for the integration of immigrants aimed to strengthen their social bond with the hosting society.

Approaches to the Integration of International Migrants

The process of integrating international migrants as a deliberate process is based on several approaches and mechanisms aimed at addressing migrant's economic, health, political, religious, and cultural life. It must be emphasized that the intellectual premises of these approaches and policies differ from one country to another, as mentioned above, which means that there are differences in the approach to the integration of migrants for personal and contextual reasons, as confirmed by the report of the International Organization for Migration (OIM, 2020, p 118), in addition to the potential of each country and the place of migration in its priority and policy format.

Thus, all the established approaches and mechanisms for the integration of migrants reflect the different experiences of States on the issue of migration, and at

in a particular country, or are returning migrants (OIM, p 24). Despite this confusion raised by the concept of international migrants, it is necessary to determine the level of the social and cultural identity of migrants concerning the social bond.

Cultural Identity of International Migrants

Guy Rocher asserts that culture is the group of elements that have to do with ways of thinking, feeling, and acting, which is roughly formulated in clear rules, acquired, and learned and participated by a group of people, being used both objectively and symbolically, to form these people into a special and distinctive group (Rocher, 1970). Culture is a common human feature that concerns the relationship of the individual with others and his environment in his constant quest to meet his needs and aspirations and achieve adaptation to his constantly changed circumstances. Culture thus concerns what is human, collective, and general, while cultural identity emphasizes what is private within this whole, as it refers to the individual's original group of belonging, that is, everything that would define the person in a certain and authentic way (Ayadi, 2015, p. 128). Although identity is linked to "Western-centered ethnocentrism at the beginning of its involvement within the social sciences," it is close to ethnocentric and "ideological", and therefore, according to Koch, the individual or group becomes subject to a first and foremost identity of all other acquisitions (CUCHE, 2010, p. 98), and the individual will greatly miss his will about his cultural identity and condition. According to other perspectives, cultural identity bears references that limit the differential "ethnic interpretation" of the concept, employing it in different contexts, such as talking about professional, institutional, and other identities, which ended with an emphasis on multidimensional identity (CUCHE, 2010, p. 108).

Thus, the concept of cultural identity is used to refer to the culture of immigrants in the country of reception during the period before the 1970s in France. We should not forget what the Chicago School, in the United States of America as an immigrant country, presented on issues of integration and acculturation and cultural relativism before this period, especially with the works of Franz Boas, Robert Park, and Florian Znaniecki. The concept then developed, especially with the work of the Algerian sociologist Abdelmalek Sayad, who describes the overall path of the migrant from the moment he starts from his country of origin to the moment of his arrival and residence in the country of reception, as well as the migrant's difficulty to veil one of those two defining moments throughout his life (Sayad, 1999).

The social and cultural identity of the immigrant expresses the cultural and social accumulation acquired by him/ her, whether individually or collectively, as it includes the culture of the country of origin, in addition to all the experiences, practices, values, customs, and standards that the immigrant has acquired in the new society through the ability and willingness he/ she shows to accept values and standards through his/ her relationships

Migration and International Migrant

Ibn Manzur argues that "migration" (in Arabic: hijrah; هجرة) means leaving something; and "migration" is the opposite of "stay." Moreover, "Migration" means leaving one land and traveling to another one; it also means displacement and nomading from one place to another (Al-Baalaki, 2000, p. 57). In social sciences dictionaries, the term "migration" means moving to another place different in terms of culture and traditions. It also means population movement (individual or group) from the original country of residence to another different country due to several reasons that vary from one migrant to another.

In languages such as English and French, the term migration often refers to the act of internal migration, and the French term "émigration" (migration from) means migration from the country in the sense of the exit or displacement of an individual or individuals from their place of origin to another area outside the country from which they originate. While the term "immigration" (migration to) denotes migration to another country for permanent residency (Al-Maliki, 2015).

According to many researchers, migration has varied forms (Al-Maliki, 2015), and researchers in these classifications rely on several criteria to classify the act of migration. For example, when migration is classified based on the motives that made the individual face the behavior of migration, it is classified as voluntary or forced migration, while the criterion of duration allows it to be classified as permanent or temporary migration, while the standard of size is to distinguish between individual and collective migration, however, the criterion of place leads to the distinction between internal and external or international migration, and finally, the legal standard distinguishes between regular and irregular migration.

The preceding various classifications of migration illustrate its complex nature, which makes it a dynamic subject of scientific study. However, when studying migration and its political, cultural, human rights, and economic issues the researcher should be aware of to be able to put the necessary distances between the scientific discourse and the humanitarian one.

Despite the absence of agreement on a specific definition of the concept of migration among the various social sciences and humanities, these field of knowledge confirms that the term "migration" expresses the movement of people from one region to another, whether migration takes place voluntarily or forcibly, and regardless of motives and reasons. Migrants have to face unfamiliar social, psychological, cultural, economic, environmental, and political contexts and situations which cause a state of alienation—loss of identity change or psychosocial and cultural change—which places them in a special position within his new environment and community.

The description of the migrant is no less complex than the concept of migration: international migrants have children in their new country (second and third generation...), people remain without citizenship and identity despite being born

are the policies of Maghreb countries reflected in their strategies and experiences in the field of integration of international migrants?

In order to analyze the process of integration in several Maghreb countries the researcher will use a methodology that allows to discuss the mechanisms for the integration of migrants present in many scientific studies, as well as the data of several reports issued by the UN, international and local governmental or civil institutions. The researcher will then monitor the nature of the policies and strategies of some Maghreb countries regarding the integration of migrants.

between a group of factors to form each other, the process of integrating a new factor in a way that makes it harmonious with another (Gharib, 1994, p. 312). Integration in this regard means that the individual plays a positive role among the members of society living among them per the dictates of the system of society and the dictates of traditions and customs prevailing in it while enjoying all his civil, political, and other rights. The integration process requires external intervention for individuals (international migrants in this study) to help them to overcome the specific problems they encounter to be integrated into the receiving society.

The issue of integrating international migrants has received great attention from many actors in the field of development, security, culture, etc. This is due to many, and varied considerations related to the compelling motives that push many individuals towards migration (poverty, conflicts, unemployment, etc.) which makes the act of migration a dangerous and chaotic experience due to the lack of all types of security both in the refugee-exporting country and the refugee-hosting one.

A report from the International Organization for Migration reports that international migrants reached 272 million people in 2019, equivalent to 3.5 percent of the global population (OIM, 2020, p 24). The report focuses on objective no. 16 of the Global Compact for a Safe, Orderly and Regular Migration which "empowers migrants and communities to achieve full integration and social cohesion". This objective ranks among the "very broad and ambitious objectives" for the integration of international migrants and as a primary objective is at the forefront of migration management, according to the same IOM report.

These considerations demonstrate the importance of addressing the issue of integrating migrants in light of the cultural and ethnic diversity that refugee-hosting countries show, and the coexistence, openness, and richness associated with it, in contrast to the difficulties, constraints, and problems resulting from excluding and marginalizing migrants and the potential for escalation of conflict, disintegration, and turmoil. These manifestations are often manifested in societal contexts such as electoral speeches, sports competitions, ceremonial rituals, and daily interaction within the public sphere. These contexts strongly indicate the strength or fragility of the bonds of cohesion and coexistence among different components of society, including migrants.

Working on the problem of the policies and strategies for integrating international migrants means working with a special group within a society. Based on this premise, the following questions stem out: How is the concept of migration and international migrants defined? How and according to what mechanisms are the foundations and objectives of policies for the integration process determined? What are the main constraints that limit the achievement of integration policy objectives? How

Reality of Migration Policies in Maghreb Countries

Analytical Study

Dr. Rasheed Buobeid Morocco

Introduction

Public policy is one of the most important topics for researchers in political science and sociology. It is a tool to understand the roles of different actors in forming social action and social, political, economic, and cultural life. Studying public policies also helps us understand the factors affecting social life through an analysis of their outcomes, their evaluation and measurement because they reflect what the government work system produces internally, and they give answers to more general problems (Tariq, 2014, p. 10).

Another definition of public policies describes them as the outcome of the work of a group of actors linked to a set of determinants such as the prevailing political culture, and the distribution of roles between institutions and social and economic bodies. This means that public policies are the outcome of the state's work, which expresses the institutional action or an action that is implemented within a legal and institutional framework (Tariq, 2014, p. 11).

Accordingly, studying migration policies is an attempt to understand how countries enact laws and legislations and how institutions adapt them, and their impact on the target group as well as on society in the context of action and reaction. As long as the matter concerns public action regarding the management of migrants and migration affairs by the State, it includes several issues, perhaps the most prominent of which is integrating migrants and migrants' adaptation, especially since it is related to cultural-national, security, political and economic concerns. Therefore, this study will focus on monitoring perceptions and practices related to the impact of applying policies pursued by Maghreb countries on international migrants.

Social sciences and humanitarian studies have widely focused on the concept of migrants' integration, as it refers to the process of evaluating the interaction

Abstract

The objectives of migration policies in North and South countries vary depending on several factors, most notably on the development opportunities available. Several studies agree that the phenomenon of migration is often associated with a set of difficulties experienced by many groups and social strata especially in developing countries. These considerations and premises allow the researcher to say that addressing the issue of countries' policies on migration is closely related to the development and security dimension, as well as to the relief-humanitarian dimension: migrants' need for assistance, accompaniment, and the recognition of their full rights.

Migration is a multidimensional human reality present in all societies. There are many kinds of migration: intellectual, psychological, cultural migration, field-to-field migration, etc. Whatever its nature, migration causes concerns related to the process of integrating migrants through public policies in different countries. Migration is a complex global phenomenon that differs from one political system to another depending on distinct premises and justifications related to different areas. The researcher aims at highlighting these differences by monitoring the experiences of Maghreb countries analyzing the basis of their policies of integration.

Keywords: Migration Policies, International Migrants, Integration, Maghreb Countries

4

Reality of Migration Policies in Maghreb Countries

Analytical Study

Dr. Rasheed Buobeid – Morocco
Faculty of Arts and Humanities
Chouaib Doukkali University - El Jadida

Sources and References

Asian and Pacific Migration Journal. (2022, August 12). Retrieved from: https://journals.sagepub.com/home/am.

Badawi, A. M. (2009). Social Dimensions of Producing and Acquiring Knowledge: The Current State of Sociology in Egyptian Universities. Beirut: Centre for Arab Unity Studies.

Badawi, A. M. (2011). Research Priorities in Egyptian Sociology. Conference paper submitted to the International Conference: Social sciences in Arab countries facing a scientific multi-versalism: pathways, challenges and constraints 8th and 9th of July 2011. Beirut: American University of Beirut.

Badawi, A. M. (2016). Research Priorities of the Egyptian Anthropological Community. Social Change Review, 1(3), 285-314.

Brookes, B. (1969). Bradford's law and the bibliography of science. Nature, V.224, 953–956.

International Migration Review. (2022, June 14). Retrieved from: https://journals.sagepub.com/home/mr

Journal of Ethnic and Migration Studies. (2022, June 16). Retrieved from: https://www.tandfonline.com/journals/cjms20

Journal of Immigrant & Refugee Studies. (2022, June 20). Retrieved from: https://www.tandfonline.com/journals/wimm20

Journal of Refugee Studies. (2022, July 17). Retrieved from: https://academic.oup.com/jrs

Journal on Migration and Human Security. (2022, June 30). Retrieved from: https://journals.sagepub.com/home/mhs

Lecture Notes in Computer Science. (2022, June 15). Retrieved from: https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/b137025.pdf

Nicolaisen, B. H. (2005). Bradford's Law of Scattering: Ambiguities in the Concept of "Subject". In F. C. Ruthven, Context: Nature, Impact, and Role. (pp. 33- 35). Coulis.

Office of the United Nations High Commissioner for Refugees: Global Trends 2020. (2022, 19 July). Retrieved from: (https://www.unhcr.org/60b638e37.pdf)

Refugee Survey Quarterly. (2022, July 25). Retrieved from: https://academic.oup.com/rsq

عبدالرحمن فراج. (١٩٩٢). قانون برادفورد للتشتت – مفاهيم أساسية. مجلة عالم الكتب، ١٣(١)، ١٠ – ١٦.

Conclusion

The number of refugees and displaced people has been increasing since 2005 and has not stopped since then. It reached more than 82 million refugees and displaced people by the end of the period covered by this study. By calculating the relative weight of most refugee-exporting countries during the first and second decades of the twentieth century, the researcher found out that these countries are ranked respectively as follows: Afghanistan, Somalia, Sudan, Congo, Syria, Iraq, Burundi, Myanmar (formerly Burma), South Sudan, Vietnam, and Central Africa. Whereas the refugee-hosting countries are ranked in descending order in terms of relative weight as follows: Pakistan, Iran, Turkey, China, Jordan, Tanzania, Lebanon, Kenya, Chad, Germany, and Sudan.

After objectively analyzing scientific studies, the researcher found out that global academic studies keep pace with the reality by recognizing the refugee-exporting countries, with small differences in priority. Regarding refugee-hosting countries, scientific studies turned out to be opposite to reality, as the academic list was devoid of two neighboring refugee-hosting countries, which means that neighboring countries that host the vast majority of refugees in the world are out of academic interest, so neighboring refugee-hosting countries will be greatly affected if the regional and global organizations' response does not rely on relevant scientific findings.

The researcher recommends that local, regional, and international organizations work to encourage the movement of scientific research on the situation of refugees and displaced people, focus on neighboring refugee-hosting countries, and urge researchers to pay attention to areas that have remained marginalized in the academic studies over the past two decades, in particular related to health, disease, poverty, hunger, ignorance, work, crime, and human trafficking.

In this context, the UN organization, in cooperation with the concerned academies and international research centers, can design a research agenda for the next five years, addressing all marginalized or absent topics, and using incentive mechanisms to attract researchers, giving research priority to areas witnessing a worsening refugee and displaced crisis, such as the Arab region.

although the number of displaced people increased by 115% in 2000, to become 45 million displaced people in 2020, according to official reports, (and will jump again in the coming years due to the situation in Venezuela and Ukraine). This development on the ground was not accompanied by a scientific movement capable of detecting the intended and unintended phenomena of displacement. Thus, there has been a marginalization of the appropriate scientific fields to study the situation of displacement, which places a scientific responsibility and honesty that must be borne by the academic community shortly.

Chart No. 5: Thematic distribution of scientific articles as they appear in the objective distribution calculation in table No. 9

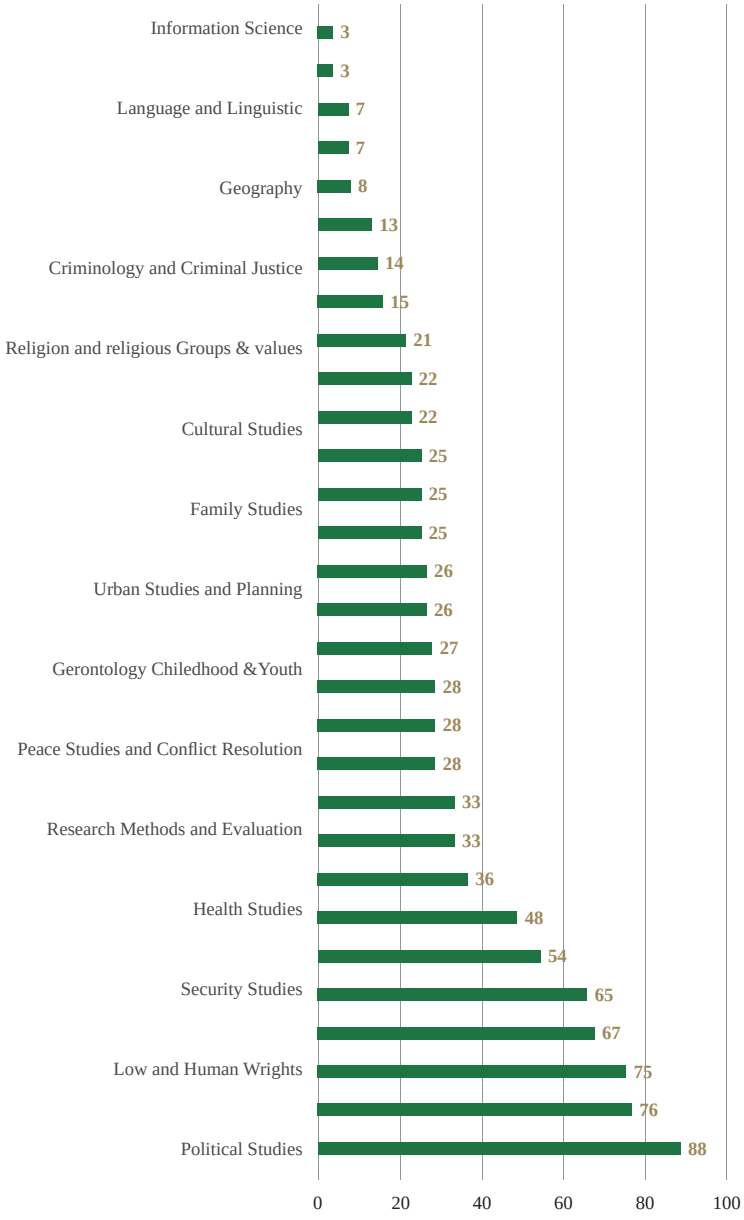

Source: Prepared by the researcher

Research Field	Number of Articles	Priority	Calculation of the objective distribution of scientific production
Education	26	Middle scientific production sector	**Fourth: Division below the general average** The total number of articles below the general average = 373 articles Number of fields = 20 Lower average 373/20 = approximately 18 articles So, the fields whose productivity is less than 57 articles and higher than 18 articles represent the level of middle interest, and the fields whose productivity is 18 articles and less represent the marginal level of interest. **A necessary digression:** In the case of Bradford's Law, the focal section did not include the security studies that produced 65 articles two articles apart from their predecessors. The middle sector will start from security studies down to psychology and counseling, which produces 28 articles, and the marginal sector will start from Gerontology & Childhood and have the same output as psychology that enters the middle sector. The reader notes that the problem of overlapping between sectors does not exist after modifying the method of distribution.
Family Studies	25		
History	25		
Cultural Studies	25		
Communication & Media Studies	22		
Religion and religious Groups & values	22		
Management and Organization Studies	21		
Criminology and Criminal Justice	15	Marginal scientific production sector	
Interpersonal Violence	14		
Geography	13		
Environmental Studies	8		
Language and Linguistic	7		
Demography	7		
Information Science	3		
Arts	3		

Source: Prepared by the researcher

The researcher argues that the presence of these fields in the marginal sector is an obvious consequence of two reasons: **First**, the absence of scientific interest in areas and communities adjacent to conflict or disaster areas, and consequently the absence of fields classified in the marginal sector. **Second**, the lack of published studies related to displacement phenomena (92 studies),

it includes 507 studies—53.4% of total production— concentrated in seventeen fields the top of which are economic and development, health, and gender studies. However, the marginal sector includes 70 studies—7.3% of total production— concentrated in eight fields all are experiencing academic marginalization. The top of these fields are criminology and criminal justice, interpersonal violence, geography, environment, languages, and arts.

Table 9: Thematic distribution of scientific studies published during the period 2000-2020

Research Field	Number of Articles	Priority	Calculation of the objective distribution of scientific production
Political Studies	88	**Focal scientific production sector**	**First: calculating the absent sector** There is no information.
Sociology	76		
Law and Human Rights	75		
Social work and Social Policy	67		
Security Studies	65		
Economic and development	54	**Middle scientific production sector**	**Second: Calculating the general average** Total number of articles = 948 articles Number of fields with productivity = 30 fields The overall average is 948/30 = 32 articles approx. **Third: A division above the general average** The total number of research above the general average = 575 research. Number of fields above the general average = 10 fields. Top average 575/10 = approximately 57 articles. So, the fields that produced 57 articles or more represent the level of focal interest in the scientific journals in question.
Health Studies	48		
Gender Studies	36		
Research Methods and Evaluation	33		
Anthropology & Archaeology	33		
Peace Studies and Conflict Resolution	28		
Psychology and Counseling	28		
Gerontology & Childhood	28		
Ethnic Studies	27		
Urban Studies and Planning	26		

as environmental pollution, the deterioration of health and educational infrastructures, and the spread of poverty, hunger, and crime, which affect the majority of neighboring refugee-hosting countries and do not affect the countries of preferred destination.

Table 8: Relative weight of replication of refugee-hosting countries in scientific studies

Ranking of relative weight of refugee-hosting countries as repeated in scientific studies		Ranking of the relative weight of the host countries according to the reality of displacement and asylum worldwide	
United State	first	Pakistan	first
European territories	Second	Iran	Second
United Kingdom	Third	Turkey	Third
Australia	fourth	China	fourth
Germany	Fifth	Jordan	Fifth
Canada	sixth	Tanzania	sixth
Sweden	seventh	Lebanon	seventh
Turkey	Eighth	Kenya	Eighth
Uganda	ninth	Chad	Eighth
Italia	tenth	Germany	ninth
		Sudan	tenth

Source: Prepared by the researcher

Objective Distribution of Scientific Studies

As stated above, the researcher conducted a bibliographic survey of studies published in seven pee-reviewed journals between 2000 and 2020 and used a new scattering method of calculating as an alternative to Bradford's Law of Scattering. This study found out the level of focal, middle, and marginal interest of 948 studies that address the phenomena of asylum and forced displacement in the world through cross-disciplinary approaches, covering 30 research fields.

Table 9 and chart 2 indicate that no production sector is absent, due to the long time of the period covered by the survey—twenty years—and the sample selected from prestigious academic journals whose well qualified editors and reviewers often propose topics for research to fill an apparent knowledge gap.

As for the focal sector, it includes 371 studies—39% of total production—concentrated in just five fields: politics, sociology, law and human rights, social work and policy, and security studies. Moving to the middle sector,

Relative Weight of Refugee-hosting Countries in Articles Compared to Reality

In the first section, the research provides the data of the UNHCR on the refugee-hosting countries, and after calculating the relative weight, the researcher has found out that the vast majority of refugees are settled on the territory of neighboring host countries. The contradiction in the relative weight of the refugee-hosting countries in scientific studies, according to the results, appears as follows:

- Scientific studies do not keep pace with the reality when estimating the importance of refugee-hosting countries, as there are only two countries on the lists, Turkey and Germany. Turkey ranked third, according to the UNHCR, and it ranked eighth in terms of academic interest. Germany ranked ninth according to factual data but ranked fifth in terms of academic interest.
- The scientific list is devoid of neighboring refugee-hosting countries, except for Turkey and Uganda, while the reality indicates that the list of the ten most refugee-hosting countries has nine neighboring countries, one of which (Germany) is the most preferred destination for immigrants.
- The focus on the immigrants' preferred destinations in the scientific list is the answer to the researcher's question posed in the introduction about the interest of scientific studies and their relevance to reality, and whether empirical research keeps pace with this reality or not, and therefore the result confirms that academic studies on the phenomenon of asylum and displacement greatly marginalizes the situation of refugees in the neighboring refugee-hosting countries, focusing on preferred destinations, most of which are from European countries in addition to the United States of America and Australia. Therefore, this situation will be reflected in studies that arouse the interest of these hosting communities, where interest is expected in the fields of politics, law, human rights, security, gender, and social studies, which are important fields for citizens and decision-makers in preferred destinations (the United States of America, Canada, European countries, and Australia).
- Since empirical theoretical scientific research has a major role in guiding policy and decision-makers, the absence of neighboring refugee-hosting countries from the list of academic interest - in such a remarkable way - means that measuring the phenomena of asylum and displacement in these countries will be subject to uncontrolled assessments and exclude major phenomena and problems from the scientific research table. It also ultimately creates risks and challenges for refugee-hosting countries, affecting all economic, political, social, security, and environmental aspects, while neglecting other phenomena, such

The **first data** shows that scientific studies are not focused on studying the refugee-exporting countries. Ten countries out of ten on the list of the ten most refugee-exporting countries do not represent a priority for researchers. The first three of the list, Syria, Myanmar, and Congo ranked in the top three in terms of scientific interest, while the UNHCR reported that the countries most affected by displacement and asylum phenomena are Afghanistan, Somalia, and Sudan respectively. This proves that academic studies do not keep pace with the order of reality in this third.

Another example of this is that scientific studies tend to focus on the phenomena of asylum and displacement also on the second three on the list, Afghanistan, Palestine, and Bosnia, while the same phenomenon is more acute in Congo, Iraq, Syria, and Burundi. This reveals that scientific studies are not in tune with reality in addressing refugee phenomena. However, in the final three countries on the list, scientific interest has focused on Iraq, Somalia, India, and Vietnam, while Myanmar, South Sudan, Vietnam, and Central Africa should be the focus of their attention.

Another fact is that Central Africa is on the list of refugee-exporting countries according to the UNHCR, while it is absent from the list of scientific studies. In contrast, Bosnia and India ranked sixth and ninth on the list of scientific studies, although they were not in the list of refugee-exporting countries according to the UNHCR.

Table 7: The relative weight of the refugee-exporting countries repeated in scientific studies

Ranking of refugee-exporting countries as repeated in scientific studies		Arranging the relative weight according to the reality of displacement and asylum worldwide	
Syria	first	Afghanistan	first
Myanmar (formerly Burma)	Second	Somalia	Second
Democratic Republic of Congo	Third	Sudan	Third
Afghanistan	fourth	Democratic Republic of Congo	fourth
Palestine	Fifth	Iraq	Fifth
Bosnia	sixth	Syria	fifth
Iraq	seventh	Burundi	sixth
Somalia	Eighth	Myanmar (formerly Burma)	seventh
Tamil (for India)	ninth	South Sudan	Eighth
Vietnam	tenth	Vietnam	ninth
		Central Africa	tenth

Source: Prepared by the researcher

includes studies that address social, cultural, educational, psychological, economic, political, security, legal, environmental, and health phenomena related to asylum and displacement. Table 6 shows the 30 fields of research that are supposed to be covered by these journals. This study is focused on scientific studies and ignored the introduction to editing, book reviews or reports, and sufficiency with complete studies directly related to the subject of asylum and displacement.

Table 6: Areas covered by the survey

Anthropology and Archeology	Urban Studies and Planning	Sociology	Social Work and Social Policy	Research and Evaluation Methods
Peace Studies and Conflict Resolution	Health Studies	Ethnic Studies	Information Science	Communication and Media Studies
Psychology and Counseling	Interpersonal Violence	Security Studies	Criminology and Criminal Justice	Political Studies
Education	Economic and Development Studies	Family Studies	Gender Studies	Gerontology and Childhood Studies
Population Studies	History	Environmental Studies	Geographical Studies	Law and Human Rights
Religion, Values and Religious Groups	Arts	Cultural Studies	Administrative and Organizational Studies	Linguistic Studies

Source: Prepared by the researcher

Bibliographic Survey Results

General Attributes

This study include 948 scientific articles extracted from seven international journals of high impact factor, published during 2000 - 2020. Of these, 92 (about 9.7% of all articles) address displacement while 90.3% of scientific interest is focused on addressing the phenomenon of asylum.

The survey shows that 77.5% of all articles did not include in their titles the countries of origin causing displacement or asylum, while 22.5% of the articles included the country of origin or territory where forced human movements take place. As for refugee-hosting countries, the results indicate that 63.3% of all articles did not include the host countries in their headings, while 36.7% of the articles included them.

Relative Weight Refugee-exporting Countries in Articles Compared to Reality

In the first section, the researcher listed the ten most refugee-exporting countries and, in the same way, the researcher measured the refugee-exporting countries' relative weight mentioned in scientific studies. By comparing the results of the bibliographic survey with reality, several facts appeared, including:

of international migration in new methodological, empirical, and conceptual directions, as well as contributions that advance the current understanding of international migration in new methodological, empirical, and conceptual directions.

The Journal of Immigrant and Refugee Studies

It was established in 2002. The journal publishes full theoretical and empirical research discussing migration governance, immigrant/refugee integration, and related policies and practices. The journal favors international and comparative perspectives but also accepts case studies that focus on specific groups, regions, or countries. The journal also welcomes quantitative and qualitative research.

Journal of Refugee Studies

In association with the Oxford University Center for Refugee Studies, the first issue of the ***Journal of Refugee Studies*** was published in 1988 to provide a scholarly forum for exploring the complex phenomena of forced migration and local, national, regional, and international responses. The journal publishes original, high-quality research covering all categories of forcibly displaced people. It welcomes contributions that advance a theoretical understanding of forced migration, or deepen knowledge of the concepts, policies, practices, and experiences of displacement, as well as contributions that advance methodological discussions and new approaches to research on forced migration.

Asian and Pacific Migration Journal

It was established in 1992. It examines human mobility in the region from an interdisciplinary perspective. The journal welcomes contributions to research and analysis on the social, demographic, economic, political, psychological, historical, cultural, and legislative aspects of various forms of human mobility from and within the Asia-Pacific region.

Journal of Ethnic and Migration Studies

It was established in 1971. It publishes the results of first-class research on all forms of migration and its consequences, together with articles on ethnic conflict, discrimination, racism, nationalism, citizenship, and policies of integration. Contributions to the journal, are especially welcome when they are the result of original empirical research that makes a clear contribution to the field of migration.

Journal on Migration and Human Security

It was established in 2013 to provide new information, unconventional ideas or perspectives, or interdisciplinary analysis. It aims to reveal the social, political, and economic dimensions associated with migration and asylum in the light of the concepts and theories of “human security”.

Refugee Survey Quarterly

It was established in 1982. It is considered one of the oldest refugee studies publications in the world. It works at the tripartite intersection of research, policy, and practice in the areas of refugees and forced displacement through an interdisciplinary approach.

Criterion of Fields Covered by the Selected Journals

The researcher focused on the selected multidisciplinary so that the survey

After reviewing the UNHCR data and relative weight calculation, the researcher can say that the vast majority of refugees are settled in neighboring refugee-hosting countries, so is this relative weight of neighboring host countries reflected in relevant scientific products, or is it the focus on preferred destinations (Europe, the United States, Canada, and Australia) regardless of their real weight and their role in accommodating the global refugee movement?

Analysis and Survey Methodology

The researcher conducted a survey on studies published in international journals with a high impact factor in the field of forced migration and asylum, based on two basic criteria:

Criterion of Selecting Journals and Articles

The selected journals should have a high impact factor in the field, and therefore the researcher's opinion was settled on selecting seven journals listed on international databases.

Table 5: The Selected Journals

Journal	Publisher	Number of articles subject to analysis
International Migration Review	SAGE PUBLICATIONS INC	40
Journal of Immigrant & Refugee Studies	TAYLOR & FRANCIS LTD	128
Journal of Refugee Studies	OXFORD UNIV PRESS	425
Asian and Pacific Migration Journal	SAGE PUBLICATIONS INC	24
Journal of Ethnic and Migration Studies	TAYLOR & FRANCIS LTD	164
Journal on Migration and Human Security	SAGE PUBLICATIONS INC	43
Refugee Survey Quarterly	OXFORD UNIV PRESS	124
Total Number of Articles		**948**

Source: Prepared by the researcher

The survey included all studies whose title includes one, some, or all of the following terms: Refugee, Asylum, Forced Migration, Displaced, and Displacement, and the result of the survey was a total of 948 articles published during 2000-2020 in the mentioned journals. The following is an overview of these Journals:

International Migration Review

It is an interdisciplinary journal created in 1966 to encourage and facilitate the study of all aspects of socio demographic, historical, economic, political, legislative, spatial, social, and cultural aspects of human mobility. It publishes also manuscripts that push existing understandings

Table 3: Refugee-hosting countries during 2000-2020 in descending order (numbers in millions)

Ranking of countries in 2000	No.	Ranking of countries in 2005	No.	Ranking of countries in 2010	No.	Ranking of countries in 2015	No.	Ranking of countries in 2020	No.
Pakistan	2.0	Pakistan	1.08	Pakistan	1.89	Turkey	2.5	Turkey	3.6
Iran	1.86	Iran	0.92	Iran	1.02	Pakistan	1.5	Pakistan	1.43
Germany	0.87	Tanzania	0.55	Syria	1.00	Lebanon	1.05	Uganda	1.42
Tanzania	0.53	China	0.30	Jordan	0.45	Iran	0.95	Germany	1.2
Sudan	0.36	Saudi Arabia	0.24	Kenya	0.35	Jordan	0.62	Sudan	1.02
Guinea	0.31	Chad	0.22	China	0.30	Kenya	0.41	Lebanon	0.87
China	0.29	Armenia	0.219	Chad	0.27	Russia	0.31	Bangladesh	0.86
Serbia and Kosovo	0.28	Angola	0.212	Bangladesh	0.22	China	0.30	Ethiopia	0.80
Armenia	0.28	Kenya	0.15	Venezuela	0.20	Chad	0.29	Iran	0.78
Uganda	0.21	Germany	0.12	Yemen	0.17	Ethiopia	0.28	Jordan	0.70

Source: https://www.unhcr.org/refugee-statistics/

By calculating the relative weight of the refugee-hosting countries during the past two decades, as shown in table 4, it is evident that the greatest burden of asylum has been put on the neighboring countries, and that this onus will become worse especially because they are already experiencing economic problems and crises. For example, in 2010, Pakistan and Iran hosted more than 2.9 million refugees from Afghanistan, while Syria and Jordan hosted 1.45 million refugees from Iraq in 2003. Similarly, in 2015, Turkey, Lebanon, and Jordan hosted 4.2 million Syrian refugees, while Pakistan and Iran hosted 2.4 million Afghan refugees.

Table 4: Calculation of the relative weight of refugee-hosting countries during 2000-2020

Country	Total degree of importance	Relative weight	Country	Total degree of importance	Relative weight
Pakistan	48	1	Iran	36	2
Turkey	20	3	China	19	4
Jordan	17	5	Tanzania	15	6
Lebanon	14	7	Kenya	13	8
Chad	13	8	Germany	11	9
Sudan	10	10			

Source: Prepared by the researcher

each country and other shortcomings of the academic community, resulting in knowledge gaps that distort decision-making process and the preparation of relevant policies, plans, and strategies at all local, regional, and international levels.

Table 2: Calculation of the relative weight of refugee-exporting countries during 2000-2020

Country	Total degree of importance	Relative weight	Country	Total degree of importance	Relative weight
Afghanistan	48	1	Somalia	32	2
Sudan	29	3	Congo	27	4
Iraq	20	5	Syria	20	5
Burundi	18	6	Myanmar (formerly Burma)	16	7
South Sudan	15	8	Vietnam	9	9
Central Africa	7	10			

Source: Prepared by the researcher

Refugee-hosting Countries 2000-2020

Table 3 indicates that displaced people all over the world are forced to seek refuge in neighboring countries, while preferred destinations (Europe, the United States, Canada, and Australia) remain elusive unless some preferred destination countries decide to apply a new approach to the global refugee crisis, as Germany has done by hosting about two million refugees over the past two decades. Over the same period of time, the United Kingdom and the United States allowed a limited proportion of refugees from the Iraqi and Syrian crises; it is also important to consider that the majority of refugees allowed to settle in the preferred destinations are mainly "technocrats": university professors, doctors, engineers, lawyers, and accountant. It is not possible—based on similar historical experiences—that these people will return to their original homeland. This means that refugee-exporting countries lose on two fronts because they simultaneously suffer the loss of their present and future, while the gains go to the refugee-hosting countries. Is this important phenomenon reflected in the scientific literature on refugees in the world?

Table 3 shows an almost complete absence of preferred destinations in the list of the ten most refugee-hosting countries during the past two decades, except Germany, which in 2010 received about 0.9 million refugees from around the world, and in 2005 about 0.12 million refugees, the majority of whom arrived in Germany through Turkey. Again, from 2010 to 2015, Germany hosted more than 1.2 million, most of them Syrians.

Table 1: The most refugee-exporting countries in the world during 2000-2020 in descending order (numbers in millions)

Ranking of countries in 2000	No.	Ranking of countries in 2005	No.	Ranking of countries in 2010	No.	Ranking of countries in 2015	No.	Ranking of countries in 2020	No.
Afghanistan	3.5	Afghanistan	2.1	Afghanistan	3.05	Syria	4.8	Syria	6.7
Burundi	0.56	Sudan	0.69	Iraq	1.6	Afghanistan	2.6	Afghanistan	2.5
Iraq	0.52	Burundi	0.438	Somalia	0.77	Somalia	1.12	South Sudan	2.1
Bosnia and Herzegovina	0.5	Democratic Republic of Congo	0.430	Democratic Congo	0.47	South Sudan	0.77	Myanmar	1.1
Sudan	0.49	Somalia	0.395	Myanmar	0.41	Sudan	0.62	Democratic Congo	0.84
Somalia	0.47	Vietnam	0.358	Colombia	0.39	Democratic Congo	0.54	Somalia	0.81
Angola	0.43	Palestine	0.349	Sudan	0.38	Central Africa	0.47	Sudan	0.78
Sierra Leone	0.42	Iraq	0.262	Vietnam	0.33	Myanmar	0.45	Central Africa	0.64
Democratic Republic of Congo	0.371	Azerbaijan	0.233	Eritrea	0.22	Eritrea	0.40	Eritrea	0.52
Vietnam	0.37	Liberia	0.231	China	0.18	Colombia	0.34	Burundi	0.37

Source: https://www.unhcr.org/refugee-statistics

The answer to the previous questions needs a systematic approach before moving to bibliographic analysis in the second section of the study where the researcher aimes at calculating the relative weight of the countries of origin mentioned in table 1 by arranging the list of ten countries in descending order granting the full mark to the country that comes first on the list, while the tenth country gets one mark. The importance scores are then grouped into the five-time points, expressing the relative weight of the refugee-exporting country over the two decades. For example, Afghanistan occupied the following positions: the first in 2000, the first in 2005, the first in 2010, the second in 2015, and the second in 2020, so its relative weight is 10 + 10 + 10 + 9 + 9 = 48. Applying this methodological procedure, we draw the conclusion in table 2 and, based on this outcome, we expect that the scientific interest in the phenomenon of asylum in the world is linked to the relative weight of

who are not registered with UNHCR and have not applied for asylum. Therefore, the current official situation of refugees and displacement in the world indicates an increase of 115% from the beginning of 2000, while the number of refugees in the world increased by about 17% since then. If Palestinian refugees are added under the mandate of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA), the number of refugees and displaced people worldwide was more than 82 million in 2020, (UNHCR, 2021).

Chart No. 4: Refugee and displacement conditions registered with the UNHCR & UNRWA during 2000-2020 (numbers estimated in millions)

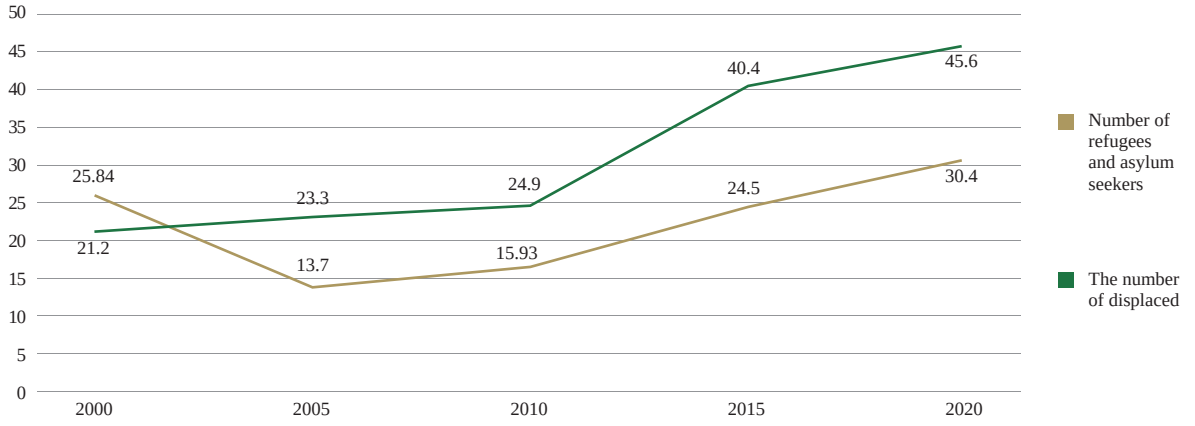

Source: Prepared by the researcher based on data from: https://www.unhcr.org/refugee-statistics/

The suffering of displaced people due to conflict remains the most severe in the second decade of the twenty-first century because they are far from UN protection and the circle of attention. The majority of them are children, women, the elderly or the sick, and there is an urgent need for a new international agreement binding all countries to allow safe places within their borders for displaced people fleeing from conflicts and to guarantee support to international organization which provide the necessary relief services to these marginalized groups.

Refugee-exporting Countries During 2000-2020

Table No. 1 indicates that the top ten refugee-exporting countries in the world during the past two decades have been concentrated in Asia and Africa at 88%, 93.5%, 95.7%, 97%, and 100% respectively. Although the proportion of refugees from Asian countries is larger, but it is concentrated in fewer countries. So, African countries have been the most refugee-exporting countries over the past two decades.

Is this reality reflected in the scientific research on the global refugee problem? Does the research in this field provide reliable scientific information to help national, regional, and global decision-makers alleviate the suffering of refugees in the continents of Africa and Asia? Or is most of the research carried out in refugee-hosting countries and for this reason the real problems are ignored?

Chart No. 3: Thematic distribution of theses and dissertations according to the anthropological branches during the period 2000-2016.

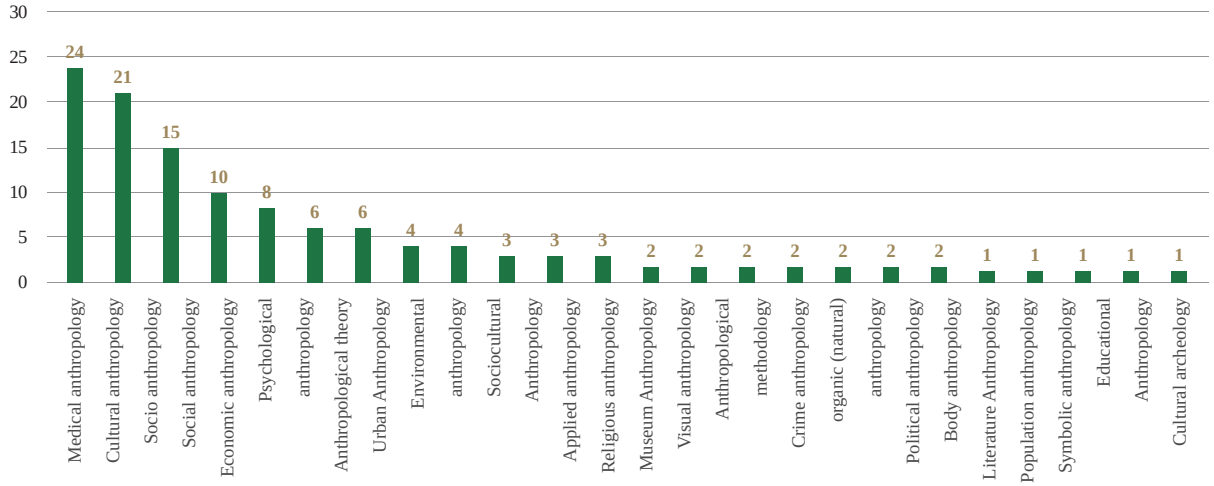

Source: Prepared by the researcher

The above presentation indicates that the Quadruple Scattering Law, which the researcher adopted as an alternative to Bradford's Law of Scattering, can be relied upon to produce reliable scientific knowledge to detect knowledge gaps and propose treatment programs, and the researcher has included the new detailed calculation method in table 9.

Reality of Displacement and Asylum Worldwide 2000-2020

In this section, the researcher reviews the reality of displacement and asylum worldwide during the first and second decades of the twenty-first century by analyzing the data on the official website of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). The researcher divided the duration of the two decades into five-time points: 2000, 2005, 2010, 2015, and 2020. From the results of this analysis, we can compare the scientific production of international journals concerned with refugee and displacement movements and match this production — after bibliographical analysis — with reality.

Displacement and Asylum Aggravation Worldwide 2000-2020

The data provided in chart No.1 indicate a decline in the number of displaced people and refugees in the middle of the first decade, a decline primarily due to relative stability in the Afghan situation, which led to the return of large numbers of refugees and displaced people to their homes. Despite this, later in time the number of refugees has increased at high rates, due to the worsening of the situation again in Afghanistan, and to the Iraqi asylum and displacement in 2003. Since then the rates of displacement and asylum have been increasing. The number of refugees and displaced people registered with UNHCR exceeds these percentages, due to the inaccessibility to displacement areas within conflict zones, and to large numbers of refugees

ties did not consider them. These branches are the history of sociology, future studies, the sociological study of tourism, the sociology of machines, the sociology of knowledge, the sociology of leisure, comparative sociology, social psychology, and linguistic sociology. The reader will observe here the occurrence of the absent sector, due to the short duration covered by the research.

However, some important fields of sociology have become marginal such as population studies, sociology of environment, sociology of childhood and aging, sociology of labor, economic sociology, sociology of Bedouins, rural sociology, and sociology of religion. This disruption in production inevitably leads to the absence of sociological knowledge and its exclusion from the circle of development decision-making.

Badawi also conducted a study entitled "Research Priorities of the Egyptian Anthropologists"— published in the Journal of Social Change at the University of Mohamed Khider Biskra in Algeria (Badawi, 2016)— aimed at identifying the development stages of Egyptian anthropology, the extent to which the current research product keeps pace with sufficient diversity to cover human life in Egyptian communities, and whether the fields covered by the anthropological product keep pace with the movement of postmodern development in global anthropology. The study relied on the bibliographic analysis of a 126 sample of theses and dissertations approved between 2000 and 2016 in seven Egyptian universities namely Alexandria, Cairo, Ain Shams, Beni Suef, Helwan, Sohag, and Minia. A free qualitative interview tool was distributed on researchers and professors in these universities to discuss and interpret the results of the bibliographic analysis. The study starts from the perspective of social epistemology and relies on interpretive tools learned from the type of the relationship between "action and structure," especially with Pierre Bourdieu.

The results of the Quadruple Scattering calculation, as shown in chart 3, indicate that there is no absent sector in scientific production in general, and that Egyptian universities have succeeded in covering all branches of anthropology. However, the absent sector appears when the survey is focused on short periods, or when focusing on the results of each university. The results indicate that the focal sector included medical anthropology, cultural anthropology, and then the socio-anthropological trend, and the middle sector included the branches of social, urban, economic, and psychological anthropology, while the marginal sector included the fields of visual, crime, literature, and body anthropology. Nevertheless, the bottom of the marginal sector included important branches such as educational and population anthropology, despite the urgent need for this type of research in the case of the Egyptian society. The results also showed the absence of basic research in the field of theory, anthropological methods, and history of anthropology to the marginal production sector, which means that Egyptian anthropology faces great difficulties that prevent this science from reaching the stage of localization and rooting.

and Pierre Bourdieu's Theory of Practice, to come up with a theoretical framework that considers the importance of the role of the actor in restructuring the scientific field without neglecting the structural obstacles. However, using a socio-epistemological approach helps us understand, analyze, and interpret the data obtained from field research.

To achieve the objectives of the study, the researcher presented a new classification of the stages of development of sociology, and then used the Quadruple Scattering Law designed by him in the study entitled "Social dimensions of producing and acquiring knowledge: the current state of sociology in Egyptian Universities." The researcher tried to test the validity of this law in studying research priorities of sociologists in six Egyptian universities: Cairo, Ain Shams, Alexandria, Mansoura, Banha, and Minya. The researcher then conducted a bibliographic survey on the approved theses and dissertations during the period from 1/10/2010 to 1/5/2011, as the sample included 130 theses and dissertations. Finally, the researcher used the free qualitative interview tool on a purposive sampling of 30 researchers, faculty members, and professors at these universities to discuss the results of the bibliographic analysis and interpret its results.

Chart No. 2: Thematic distribution of theses and dissertations in Egyptian universities during the period 5/2011 - 10/2012 using the Quadruple Scattering Law.

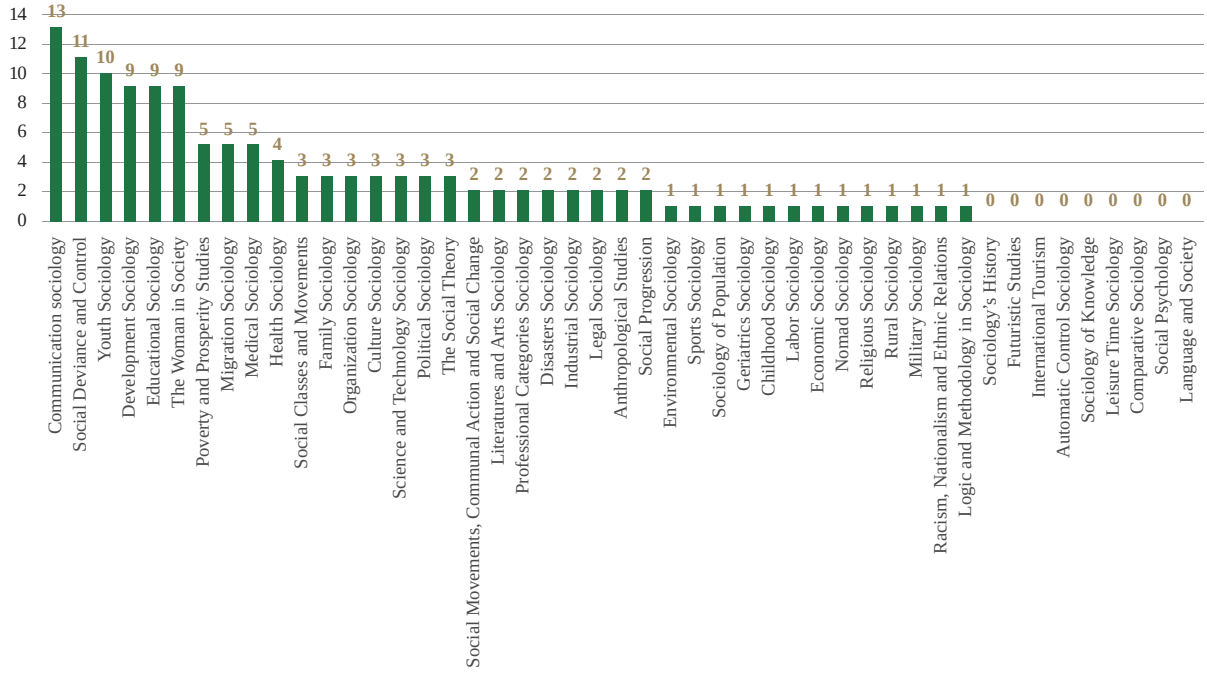

Source: Prepared by the researcher

While calculating the Quadruple Scattering, the researcher found—as shown in chart No. 2— that the scientific production during the period covered by the survey does not reflect many of the major social problems experienced by Egyptian society, where the results indicated that there is an absent sector that includes nine important branches of sociology that sociological research in the six universi-

fields of sociology approved by the International Society of Sociology during the period covered by the survey, 1935-2005. As shown in chart 1, given the length of the period of production, which is seventy years, it is not expected that a field of sociology will be missed during such a long period.

Chart No. 1: Thematic distribution of theses and dissertations in Egyptian universities during the period 1935-2005 using the Quadruple Scattering Law.

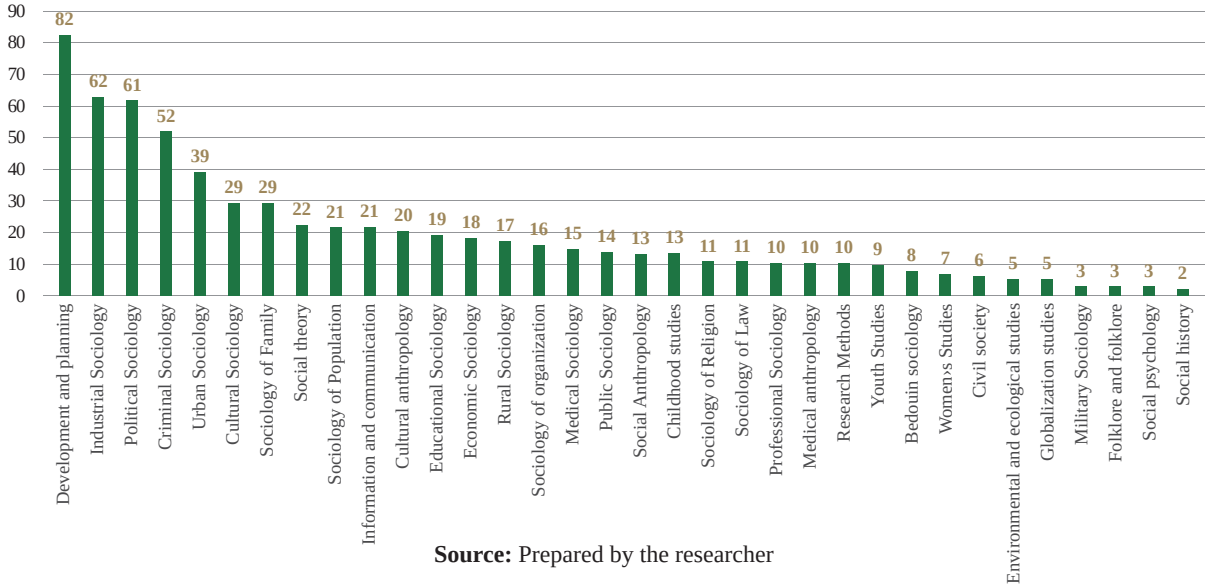

Source: Prepared by the researcher

The results after applying the new method showed that 60% of the total production of theses and dissertations in the five universities is consistent with the issues and problems of Egyptian society, and consistent with various global variables, where we find that the branches of sociology concerned with studying the phenomena of development and planning, political sociology, cultural sociology, information and communication, criminal sociology, and urban sociology are all the most important fields of production at the universities in question.

The bibliographic analysis also showed that there is apparent marginalization of social theory studies and research methods—both of which represent a necessity for the development of sociology—the marginalization of the fields of rural and Bedouin sociology, sociology of religion, and the decline of interest in population phenomena, sociology of organization, sociology of occupations, civil society and ecological studies, and sociology of law.

Another study conducted by Badawi entitled “Research Priorities of the Egyptian Sociologists”— Badawi presented it in an international conference at the American University of Beirut (Badawi, 2011)— aimed at recognizing the stages of the Egyptian sociology development, revealing the situation of Egyptian sociological production at the end of the first decade of the new millennium, and the extent to which it keeps pace with the diversity and momentum of social life in Egypt. The study uses a theoretical framework, in which it combines the Structuration Theory of Anthony Giddens

five Egyptian universities: Cairo, Alexandria, Minya, Mansoura, and Banha. It has adopted a theoretical framework that considers the relationship between the act of production, acquisition and the university structure. The researcher used more than one methodological tool to achieve the objectives of the study, which are discourse analysis, qualitative interviews, questionnaires, and bibliographic analysis based on a new method of calculating scattering in scientific production as an alternative to Bradford's Law of Scattering.

The results of this study vary; however, its focus is limited to identifying how to apply the alternative method and its impact on the analysis of the bibliographic distribution of theses and dissertations approved in the mentioned universities between 1935 and 2005. The researcher tried to apply Bradford's Law of Scattering to the sample of university theses and dissertations by distributing the topics and fields of sociology, on which these dissertations and theses were conducted, into three sectors by calculating the frequency according to Bradford's Law of Scattering: the focal sector, the middle sector, and the marginal sector. According to Bradford's Law of Scattering, 33% of frequencies are placed in the focal sector, followed by the middle sector at 33% and the marginal sector at 33%.

After applying the previous law, the researcher found out that the simplified division of the three sectors of production on an equal basis (33.3% for each sector) is not applicable if the percentage of production converges in the fields of sociology, which hinders the possibility of applying the law to them, so the bibliographic classification process does not reflect the real measurement of each category. After applying the Bradford's Law of Scattering, the problem of overlapping boundaries in the three sectors also emerged, especially the boundary between the focal and middle sectors.

Based on the above information, the researcher noticed that the Bradford's Law of Scattering could not be applied, so he developed a new law of classification, which can be called the "Quadruple Scattering Law," which is based on the idea of centralism. Its main idea is that there is a need for a quadruple classification that is significant and appropriate to the nature of scientific production in more than one field and for a long period. The researcher listed four sectors 1) The absent sector: includes fields that researchers are not interested in, so these fields are not there for a specific period or within a specific academic institution, and the reasons behind that should be investigated; 2) The marginal sector: includes fields with less interest by researchers; 3) The middle sector: these are the fields in which researchers pay significant attention; 4) The focal sector: includes fields that experience a surge in research during the survey. It is necessary to explore why the scientific production is distributed over some time within an academic institution and in a certain way, and from this exploration, ways are generated to address the gap.

The researcher treated the sample, which amounted 666 scientific theses approved according to the Quadruple Scattering Law and based on the list of

high impact between 2000 and 2020. The survey is conducted based on an alternative calculation method to Bradford's Law of Scattering which can be called the "Quadruple Scattering Law," and the researcher has tried this new method and tested it in three previous studies that will be presented in this study.

Finally, the researcher compares the results of the bibliographic survey with the results of the development of displacement and refugee phenomena to reveal knowledge gaps, if any, to contribute to providing scientific institutions and relevant national and international institutions with such evaluative knowledge.

Previous Studies and Testing the Quadruple Scattering Law

Library and documentation science specialists rely on several methods for objective distribution of scientific production, including the method of distribution according to Bradford's Law of Scattering, which is one of the most important laws useful for identifying the objective characteristics of scientific production (Farage, 1992: 10). Samuel Bradford (1878-1948) developed this law between 1925 and 1938 while he was working at the Library of Medical Sciences in South Kensington, United Kingdom. The English scientist Bertram Claude Brookes (1910-1991) is among the first scientists to apply Bradford's Law of Scattering in the bibliographic analysis of a scientific production, as he published a study in the Journal of Science in 1969, proving its importance (Brookes, 1969).

The idea of this law is based on the assumption that the distribution of scientific production within a scientific discipline and in a specific period takes place according to a frequency, which can be calculated by a law that reveals the regularity of this scientific production in three sectors: 1) Focal sector, which contains a limited number of highly productive branches in this field, 2) The middle sector is listed second after the focal sector in terms of scientific production, 3) Finally, the marginal sector, which includes the branches that are least attractive for research.

When applying the law in the bibliographic analysis of scientific production, several methodological problems have emerged (Hjorland, B., & Nicolaisen, J, 2005: 99), therefore, the said law is not applicable in the case of convergence in the proportion of production in the fields of studies under analysis, and does not clearly reflect the relative weight of some outputs compared to the total sample size due to the overlap between the focal, middle, and marginal sectors. The researcher presents solutions to this methodological problem, with a presentation of the studies, all authored by the researcher, in which these solutions have been tested.

A study conducted by Badawi entitled "Social dimensions of producing and acquiring knowledge: the current state of sociology in Egyptian Universities"— a dissertation later published as a book by the Center for Arab Unity Studies (Badawi, 2009)— aimed at revealing the challenges preventive to the development of production and acquisition of sociological knowledge in Egyptian universities, focusing on

Problem and Significance of the Study

Serious scientific knowledge is a tool for rational decision-making, and if it misses its goal, the decision based on it will have negative effects. The role of scientific knowledge is growing in societies experiencing displacement or asylum because producing knowledge during such situations will allow local, regional, and international decision-makers to apply the necessary measures to stop displacement and asylum and restore pre-displacement or refugee conditions.

Despite the remarkable technological and digital development, those interested in the field of forced migration, displacement, and asylum studies are currently experiencing the inaccuracy and inadequacy of the information shared and used about the phenomena worldwide. This leads to the continuatinous exacerbation of the magnitude of these phenomena with deliberate consequences that directly jeopardize the attempts to respect the basic rights and opportunities of refugees and displaced people, in addition to a wide range of unintended consequences, such as benefiting outlaw organizations and groups, as well as a deterioration in the demographic structure in the medium and long term of displaced people. The global regions in which asylum and displacement occur also suffer from risks affecting the development projects of the countries in these regions, as well as the environmental risks that affect them.

This study attempts to specify the scale of this scientific knowledge gap by answering the following integrative question: Is the scientific knowledge published in international academic journals on displacement and asylum commensurate with the magnitude of the two phenomena between 2000 and 2020? Two sub-questions stem out from the above integrative question: How did the phenomena of asylum and displacement develop during the period considered? What are the objective bibliographic characteristics of scientific studies published on refugees and displaced people in international academic journals?

Methodology

The researcher uses the comparative analysis method to answer the study's main and sub-questions, as he analyzes the evolution of the magnitude of the phenomena of asylum and displacement during 2000-2020 by using the official data of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). In particular, after calculating the list of the ten most refugee-exporting countries he presents the basic features of their refugee and displacement situation identifying their evolution and change during five-time points 2000, 2005, 2010, 2015, and 2020. The researcher then concludes by presenting the data of the refugee-hosting countries during the two decades considered calculating the list of the ten most refugee-hosting countries during the same period.

The researcher then uses the bibliographic analytical method to conduct a bibliographic survey on a sample of 948 scientific studies published in seven international peer-reviewed journals of

of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) during the period 2000-2020. In the third section, the researcher presents the results of the bibliographic survey related to the characteristics of the scientific studies that this research focuses on, and the objective distribution of these studies according to the field of study. The results explain clearly the knowledge gap related to the phenomena of forced migration, asylum, and displacement worldwide.

Before moving on to the first section, the researcher would like to thank Dr. Ayman Zuhri, Professor of Migration and Population Studies at the American University of Cairo, for the help and advice he provided to him.

Articles Published on Refugees and Displaced People

Bibliographic Analysis for Articles Published During 2000 – 2020

Dr. Ahmad Mousa Badawi **Egypt**

Introduction

When an environmental or health disaster strike or many regions are full of conflicts, people displace internally or seek refuge in another country from which they may not return. This makes the international community responsible for providing vital resources for millions of people without harming their dignity.

Scientific institutions are responsible for revealing the causes of displacement and asylum, their consequences, future paths, and solutions, since scientific research is the tool for building knowledge, and knowledge is the optimal decision-making tool in any field. However, the more complex the phenomena, the more scientific research needs to formulate new concepts, theories, and hypotheses, which drives knowledge to a new horizon.

Scientific writing on the phenomena of asylum and displacement is very difficult, as it requires field visits and a systematic and theoretical vision, so researchers can provide accurate recommendations for decision and policy makers. Hence this study is an attempt to measure the status quo of knowledge associated with the phenomena of asylum and displacement in the world through objective bibliographic analysis, as well as the extent to which the knowledge produced over the past two decades is commensurate with these phenomena.

This study is divided into three sections: the first section talks about the methodology, including the problem, the significance, and the methodological approach with a presentation of the method of calculation used by the Quadruple Scattering Law as an alternative to Bradford's Law of Scattering in bibliographic analysis. This method has been tested in three previous studies of which the researcher provides a brief presentation at the end of the first section. The second section reveals the reality of asylum and displacement by analyzing the databases

Abstract

Researchers interested in studying the phenomena of forced displacement and asylum suffer from a lack of scientific studies on the subject. This may have a negative impact on individuals, groups, decision-making circles, and actors in civil society organizations. This study aims to identify reasons behind this scientific gap by answering the following integrative question: Is scientific knowledge published in international academic journals on displacement and asylum commensurate with the magnitude of both phenomena between 2000 and 2020? The researcher uses the comparative analysis method to 1) Identify the development of the phenomena of asylum and displacement around the world from 2000 to 2020, 2) Analyze the articles published in seven international journals, based on a new alternative method to Bradford's Law of Scattering, for the first time presented in this study as Quadruple Scattering Law, 3) Compare the findings to measure the extent to which scientific research keeps pace with the reality of displacement and asylum worldwide. The study concluded that the articles published in international journals, during the period 2000-2020, on refugees and displaced people do not keep pace with reality in terms of interest in the phenomenon of refuge and displacement, and they do not provide sufficient scientific information. This study aimed at encouraging scientific research in times of displacement and asylum and involving the refugee-hosting countries.

Keywords: Bibliographic Analysis, Refugees, Displaced People, Quadruple Scattering Law.

3

Articles Published on Refugees and Displaced People

Bibliographic Analysis for Articles Published During 2000 – 2020

Dr. Ahmad Mousa Badawi – Egypt
Sociologist

O. Adesoji, Abimbola and O. Olaniyi, Olusegun. (2022). To Be or Not to Be: Should Government Fund Private Universities in Nigeria? The African Symposium (TAS) journal, The Journal of the African Educational Research Network, Volume 19, Issue 1.

Othman, Radiah and Othman, Roslan. (2014). Higher Education Institutions and Social Performance: Evidence from Public and Private Universities, International Journal of Business and Society, Vol. 15 No.

Tamrat, Wondwosen and Teferra, Damtew. (2017). Emerging Contours of African Private Higher Education, Inside Higher Education, World Review, November 26. Available at: *https://www.insidehighered.com/blogs/world-view/emerging-contours-african-private-higher-education*

Tauginienė, Loreta and Mačiukaitė-Žvinienė, Saulė. (Jul.-Aug. 2013). Managing University Social Responsibility, Journal of Humanities and Social Science (IOSR-JHSS) Volume 13, Issue 4.

UNESCO (1991). The Role of Higher Education in Society: Quality and Pertinence. 2nd UNESCO-Non-Governmental Organizations Collective Consultation on Higher Education. *http://www.usc.es/ceta/recursos/documentos/role_higher_education.pdf.*

Varghese, N.V. (Editor), (2006). New Trends in Higher Education: The Growth and Expansion in African Higher Education, Published by International Institute for Educational Planning, Paris.

Vohra, Neharika & Sheel, Rahul (April - June 2012) Corporate Social Responsibility: Practice, Theory, and Challenges, Vikalpa, Volume 37 M NO 2, ,

Wallace, Mark and Resch, Katharina (Editers). (2017). Guidelines for Universities Engaging in Social Responsibility, Funded by The European Commission, Published by the UNIBILITY project (The UNIBILITY consortium). *www.postgraduatecenter.at/unibility*

World Bank. (June 2007).Disasters, Climate Change, and Economic Development in Sub-Saharan Africa: Lessons and Future Directions, Evaluation Brief 3, the World Bank, Washington, D.C.. *http://www.worldbank.org/ieg*

أحمد، أسامة نبيل محمد؛ وسعيد، فيصل محمد عبد الوهاب، (٢٠١٨م). دور جامعة الزعيم الأزهري في خدمة المجتمع المحلي في ضوء معايير ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي بالسودان، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الحادي عشر (٣٦)، جامعة العلوم والتقانة، صنعاء، اليمن.

حمّاد، كمال، (٢٠٠٣م). النمط الإستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية، الجيش. جرى الاطلاع عليه من خلال: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

دفع الله، خالد محمد، (٢٠١٨م). مناهج البحث في العلوم السياسية: الأساليب والاقترابات والأدوات، سلسلة كتب العلوم السياسية، الناشر: جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين، ط١.

السلطة القومية لتقويم واعتماد التعليم العالي، (٢٠١٨م). المعايير القياسية لتقويم واعتماد المؤسسات الأكاديمية، الناشر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

سعيد، فيصل محمد عبد الوهاب؛ وآدم، بشري الفاضل إبراهيم (٢٠١٦م). تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي، الناشر: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الزرقاء الأردنية، الخرطوم، فبراير.

عبد باقر، ندى، (٢٠١٢م). المسؤولية المجتمعية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الأساسية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد ٧٣، البحرين.

عبدالله، سليمان زكريا، (٢٠١٤م). دور مؤسسات التعليم العالي السودانية في خدمة المجتمع، جرى الاطلاع من خلال الرابط: http://www.alnoor.se/article.asp?id=234420

Sources and References

Abedin, Anwarul and Shaw, Rajib. (2015). The Role of University Networks in Disaster Risk Reduction: Perspective from Coastal Bangladesh. International Journal of Disaster Risk Reduction. *http://dx.doi.org/10.1016/j.ijdrr.2015.08.00*

Alpert, S. Brett. (2012). College and University Disaster Management: The Impact of Leader Behavior on Response and Recovers from Disaster, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy (Education) in The University of Michigan.

Baijnath, Narend and James, Genevieve. (2015)). Development Priorities for African Universities, International Journal of Development Education and Global Learning 7 (2).

Bonnell, John R. (2015) Changing Landscapes in Kenyan Higher Education: An Analysis of the Impact of Shifting Contexts Upon Religious - Oriented Universities, A Dissertation, Submitted to Michigan State University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Higher, Adult, and Lifelong Education – Doctor of Philosophy.

Brown, Ed & Cloke, Jonathan. (2009). ACME: Corporate Social Responsibility in Higher Education, An International E-Journal for Critical Geographies,8 (3).

Carpenter, Joel. (Winter 2017). Christian Universities Grow in Africa, International Higher Education, Number 88.

Chhibber, Ajay & Laajaj Rachid. (January 2008). Natural Disasters and Economic Development Impact, Response and Preparedness. Available at: *file:///C:/Users/bh/Desktop/Natural_Disasters_and_Economic_Development_Impact_.pdf*

Crowther, D. & Aras, G. (2008). Corporate Social Responsibility. Copenhagen: Ventus Publishing.

Disasters in Africa: 20 Year Review (2000-2019), CRED Crunch Issue No. 56, November 2019.

Disasters, Climate Change, and Economic Development in Sub-Saharan Africa: Lessons and Future Directions, Evaluation Brief 3, the World Bank, Washington, D.C. June 2007. Available at: *http://www.worldbank.org/ieg*

Garriga E, and Melé, D (2004). Corporate Social Responsibility Theories: Mapping the Territory. J.Bus. Ethics, 53(1-2): 51-71.

Hervy, Anne-Claire and Others. (February 2014). African Higher Education: Opportunities for Transformative Change for Sustainable Development, United States Agency for International Development.

Isyar, Omer Goksel (Winter 2008) Definition and Management of International Crisis, Perceptions.

Jonathan,A. Supovitz, J. Daly, Alan and del Fresno, Miguel .(2015). Common Core: How social media Is Changing the Politics of Education, Common Core Project. Available at: *http://repository.upenn.edu/hashtagcommoncore/1*

Kamer, Lars (Nov 16, 2022)) Number of Climate Hazards in Africa 1970-2019, by Country. Available at: *https://www.statista.com/statistics/1307451/number-of-climate-disasters-in-africa-by-country/*

Mohamedbhai, Goolam(n.d) Massification in Higher Education Institutions in Africa: Causes, Consequences, and Responses

Morley, Louise. (Summer 2014). Inside African Private Higher Education: Contradictions and Challenges, International Higher Education, Number 76: 15.

Nejati, Mehran, Shafaei, Azadeh, Salamzadeh, Yashar and Mohammadreza Daraei (18 January 2011), Corporate Social Responsibility and Universities: A Study of Top 10 World Universities' Websites, African Journal of Business Management Vol. 5(2), P.445, Available online at http://www.academicjournals.org/AJBM

an institutional structure that serves deliberate purposes to bring about systematic and targeted change for itself, with the exceptions here are Ahfad University and Africa International University, and to a lesser extent the University of Medical Sciences.

It is necessary to determine a government percentage of the total budget of private universities to spend on social responsibility projects and programs, which must be integrated, comprehensive, consistent, and services intended and targeted purposes for themselves. This ratio shall be linked to any government financial liabilities in the form of a clear relationship. For example, the more the university spends on community service programs, the lower the taxes on it according to a certain equation, such as: reducing taxes on electricity. The government institution and funding bodies then define specific indicators based on activities and programs related to serving the needs of grassroots communities afflicted by crises and disasters, and that activities and programs are controlled by macro policies. Benchmarking usually enables the identification of the vocabulary of programs and activities required.

Memorandums of understanding that can be developed for cooperation agreements with voluntary organizations play an important role in qualifying researchers from universities and linking them to the field through an intermediary, these organizations or even companies, to address the causes of disasters and mitigate their repercussions. Voluntary organizations and companies also benefit from senior researchers in research and consulting work and in solving and innovating solutions to problems facing the government, society, or the private sector.

There is a need to bridge the relationship between private university institutions and voluntary organizations. There are different levels of cooperation in recruiting and employing students and researchers, whether at the level of collecting information, addressing problems, consulting, training, or even working on projects as trainees or volunteers, although state policies have directed him, but there is a failure to implement this. It is a priority to conduct in-depth studies and research on the relationship between the university and disasters, especially between the growing number of universities and the decreasing number of disasters.

specialized joint committees (Wallace & Resch, 2017, p. 16).

Results and Conclusion

The lack of vision and the interdependence between the university and its mission and objectives on the one hand, and the transfer of all of this to the level of policies, programs, and activities is an essential element that weakens the university's function in serving the community. This is further exacerbated by the lack of coherence between the university's macro policies and the country's higher education policies.

The number of people belonging to disaster and crisis areas has an impact on the nature of community service activities, as the more their number increases, more activities and events related to them and their areas will emerge. Most of the activities at university sites are traditional songs and dances that do not emanate from a vision associated with crises or disasters.

Private universities vary in organizational structures that serve the community in terms of their presence, human and financial resources, and infrastructure equipment. Universities that work in community service express a coherent, clear, and consistent vision, such as Ahfad University. Therefore, it is difficult to distinguish between normal, operational, and strategic behaviors (activities and events) about community service in universities that lack this.

The concept of university identity is not crystallized enough to link it with the mental image, social responsibility activities, and the university's mission to realize that this gives it an effective marketing and promotional tool so it can use to build an attractive mental image, a distinctive identity, and an unrivaled marketing and competitive brand (Othman & Othman, 2014, p. 4).

Despite the great importance of the subject and the fact that education is mainly a societal function, and of the geographical spread of private universities, their large number, and the segment they target, its share of attention was limited.

Many private universities carry out high-value community service activities, but they are rarely linked to overall community service policies and are not used to promote them or their identity. Rather, their websites do not have a window that refers to the name of community service, although there are practices that are at the heart of community service.

Most private universities support students' activities, but it is left to them to determine the content of their programs and activities without downloading this per the overall policies.

There is no linkage between community service policies and the challenges of its environment. The African University is far from producing or developing knowledge of a local nature about disasters and conflicts or development, despite the legacy of some types of disasters such as conflict. There are limited exceptions, but it is critical and unevaluable, as some specialists argue. (Baijnath * James, 2015, p. 61).

Most universities do not spend enough on social responsibility, and they do not spend according to a plan or strategy and

program development? Or is it a combination of all that?

Failure Indicators of Community Service Programs

The websites of private universities show that, except for some universities, such as Ahfad University for Women, Sudanese private universities lack specialized academic departments. The Sudanese university is characterized by basic programs dedicated to the community, and at the same time, it has departments and programs related to disasters. This is comparable to public universities, which provide at least eight programs specialized in conflict, peace, and disasters besides research centers.

The excessive tendency to maximize profits develops fears of the 'commodification' of education and disregard for academic norms and ethical controls, which can only be removed from the minds with deliberate effort (Brown & Cloke, 2009, p. 476). Social responsibility policies and activities contribute to projecting an attractive mental image of the university that shows it as a model structure that is safe within its borders, open to society, interested in its environment and beyond, and active in achieving the production of science that is available to the public and not 'commodified'.

The Ministry of Higher Education and Scientific Research has succeeded in designing a general framework for the sources of fragility, but this is not always the case for private universities, as only 2% of them have placed disaster prevention at the heart of their policies, programs, and activities, and Table (15) illustrates this. Therefore, its academic programs and activities lack a link with its research projects on the one hand and the challenges it wishes to address on the other hand, due to the lack of sufficient data and information to establish and design policies and programs to serve the community and respond to its needs and issues on the one hand, and the determinants of the state on the other.

Thus, it is difficult to claim that the university's private community programs are renaissance, and there is no logical reason not to make them so, because the university, on the other hand, has cadres and human resources, students and professors, as well as the institutional structure, which enables it to obtain highly credible and approved data and information with the least effort and cheapest cost. This maximizes the importance of statistics at the university.

It is clear that the needs of societies are changing, and the challenge that the university must face is to identify these changing needs and then determine how to respond to them, which raises the value and status of the university in its community. It is difficult to address these changing needs if the university cannot link to renewable sources of field knowledge, and the best means of doing this is to use students in graduation research or graduate research through quantitative and qualitative research and relying on appropriate tools in this. Specialists add that open days, employment, and research fairs can be held and organized in the presence of interested and relevant stakeholders in the business sector, as well as the formation of

university contain laboratories and laboratories with advanced equipment that exceed their surrounding environment, and often have medical equipment that can be used in disasters. In addition to stockpiling human expertise, knowledge, and skills that are the best at the state level in all disciplines. If it contains dormitories for students and professors, it turns into small cities capable of receiving large influxes of displaced people or refugees when disasters strike.

Success Indicators of Community Service Programs

The existence of an institutional vision based on a field and real study of reality and the surrounding environment enhances a valid university environment, and this is the **first indicator** of the success of community service programs. An important study found that this is closely related to the overall policies of the university and that the impact of this is reflected even in the job performance of the professor (Abed Baqer, 2012, p. 539).

The second indicator is the university's ability to obtain extensive and deep knowledge of the knowledge and capabilities of the local community, its members, natural and material resources, and its human structure, and to make all of this part of its college, educational, and community service programs.

The third indicator is the strength of the relationship between community service programs and their needs and the ability of scientific research to innovate practical solutions and services that meet the needs of society and to try them and ensure their success. This is reflected in the scientific research of its professors and the content of its academic programs so that professors' research becomes part of the curriculum for its students. Disseminating the traditional knowledge heritage about conflict resolution is part of its function, and then these programs enable them to create a mental image in society at the level of its various structures, individuals, institutions, and general format, enabling them to expand their student base in it.

The fourth indicator is commitment to the overall policies issued by the Ministry of Higher Education and Scientific Research and success in building strong and long-term alliances and business partnerships with the voluntary and private sectors. This is close to the American model, which entrusts this to specific liaison officers who possess the necessary knowledge, ability, experience, and authority. This is linked to the ability of the private and voluntary sectors to define long-term goals with sufficient precision and clarity and what needs to be done to achieve those goals (Wallace & Resch, 2017, p. 17).

The fifth indicator is the extent to which the vision and mission of the university are linked to its own identity in the mind of the planner with how social responsibility is viewed, or in other words, the nature of the approach through which social responsibility is addressed. Is increasing competitiveness the engine? Is it about maximizing profits? Is it related to the reputation and mental image of the college and its identity among stakeholders and society? Is focusing on the development dimensions the basis of policy and

sities and colleges that have programs and activities to raise community awareness reaches 27.27%, which is an acceptable percentage.

Government Vision for Social Responsibility

According to government documents, the Ministry of Higher Education and Scientific Research evaluates the policies, programs, and community service activities existing in academic higher education institutions according to 14 predetermined criteria (Ministry of Higher Education and Scientific Research, 2018, pp. 73-74). Those documents presented the topics and issues that should be the focus of action, as well as methods of management, evidence of acceptance and interest of society in what it does, and an evaluation of its work. The Ministry has identified special issues that universities, private colleges, and others have been asked to address these issues have been limited to six axes: 'national security strategy, national and international issues, social justice, raising the sense of patriotism, promoting the civilized behavior of the national personality, preserving noble Sudanese values, and enhancing the citizenship.

The calibration of what has been explained and interpreted according to the questionnaire on the indicators of community service, defined by the Ministry of Higher Education, clearly shows the reality. The Ministry's documents divide social responsibility into three components, namely: community service, advisory work, and cooperation, which are prepared by the introductory booklet of the National Authority, and the essential criteria are indicators of the existence of social responsibility per the Ministry's standards. Fourteen points were given to community service, and five points were given to consultative work and cooperation. This is consistent with the global and regional criteria to a large extent.

The testimonies of representatives of the various universities and colleges participating in the survey indicate that 86.3% of them are fully aware of the policies and directions of the Ministry of Higher Education regarding community service, as shown in Table 8. This is an indication that a large percentage of universities and colleges practice community service activities without seeing or realizing what they are and their connection to the overall policies of the state.

There is a gap between government arrangements and the actual reality of practices; only 56.82% of universities and colleges have the entire system: policies, programs, and activities. While 6.8% of universities have policies only, and 18% either have programs only or activities only, as shown in Table 14, the following research can show the extent to which the means and mechanisms indicated by the Ministry are used in dealing with the axes it has identified: partnership with civil society organizations, social studies, and field research.

Community Service Programs between Failure and Success

The university is usually seen as any school, i.e., just halls, which is a misconception. The physical structures of the

Table 13 shows that only 11.3% of private universities and colleges linked the scientific material in their study programs to the needs and challenges of society, a percentage that, although very small, explains a lot of the presence of natural and human resources in the state, and the university, college, or training programs are not controlled by the gaps or existing needs.

Table 14: Does the University have the Following Requirements?

Requirement	Ratio	Number
policies	6,82%	3
Programs	18,18%	8
Activities	18,18%	8
All of the above	56,82%	25

It also reflects, in one way or another, the rates of migration to work in Khartoum. On the other hand, Table 13 shows that only 4.55% of private universities and colleges have policies, programs, and activities aimed at promoting public discipline and responsible behaviors and consolidating the values of citizenship as required by the Ministry's policies in community service. We can see the results of this failure clearly in the low specifications of graduates and newly employed in various institutions in terms of their behaviors and practical skills.

This reflects the need to correct the approach of systematizing the relationship between the university and achieving economic and social progress - in a country whose material and human components are collapsing - to design policies, programs, and activities in which academic business institutions invest in stimulating and improving the levels of health, education, production capacity and raising purchasing power as a message, although there are scattered ideas in private universities, and this is clear in Table 13 through the low percentage of universities and colleges that are interested in participating in addressing the challenges faced by the state and society, as it does not exceed 4.5%. of private universities and colleges, which is a very low percentage.

Table 15: University's Responsibility toward Society

Responsibility	Ratio	Number
Responsibility towards employees	9,90%	4
Contribution to disaster prevention	2,27%	1
Contribute to raising community awareness of its challenges	27,27%	12
All or some of the above	2,27%	26
Other	0%	0

As a country whose society is experiencing various kinds of disasters, Sudan has placed part of the burden of addressing challenges on the higher education sector. This includes contributing to disaster prevention and raising community awareness, but only 2.27% of the research community – shown in Table 15 – has placed this at the center of their agenda, a percentage that needs no comment. On the other hand, the percentage of univer-

Table 12: Financial Spending on Community Service

Field	Ratio	Number
Scientific Publishing (The University publishes a journal(s)	25%	11
Funds scientific research and qualifies professors for higher scientific ranks	4,55%	2
The University has activities of an advisory nature	11,36%	5
All or some of the above	52,27%	23
Other (lectures and advocacy activities, none)	6,82%	3

Most of this is related to the university's research and advisory activities, and these activities are found in only 11.3% of private universities and colleges in Sudan, which is in any case a rather high percentage; in fact, the percentage of universities that fund scientific research does not exceed 4.5%, although 25% of them are spent on scientific publishing in its various forms, and this is shown in Table (12). One group believes that community service is not one of the indicators of the university's success because it does not contribute to increasing the income flowing to it. Thus, activities related to community service are cosmetic and mostly related to students, and they are of low priority in the agenda of universities as evidenced by the size of the budget and the staff allocated to them, and we can see this in the volume of activities and programs related to disaster response.

Location of State Liabilities on the Private University' Map

While private universities are indulging in their concerns, community service policies tend not to be a significant priority on their agenda. This requires that relevant interest groups ascertain the location of State liabilities on the map of the private university. This includes the extent to which the scientific material is related to the needs and challenges of society, to what extent it promotes public discipline and responsible behaviors and the consolidation of citizenship values, and that the university contributes to the challenges facing society and the state.

Table 13: University's Responsibility toward Students

Field	Ratio	Number
Linking the scientific material to the needs and challenges of society	11,36%	5
Promoting public discipline and responsible behaviors and consolidating the values of citizenship	4,55%	2
Contributing to the challenges facing society and the state	4,55%	2
All or some of the above	72,72%	32

sities and colleges are interested in only one activity or program; 13.6% of private universities are only interested in training and continuing studies.

Table 11: Responsibility of the University toward Employees

Field	Ratio	Number
Continuous training and education	13,64%	6
Supporting and encouraging researchers	4,55%	2
Providing social services (health, therapeutic, trips...)	9,09%	4
All or some of the above	72,72%	32

Both training and education are regulated and practiced as a financial resource rather than a free community service. As shown in Table 11, 4.55% of private universities see scientific research as part of their annual plans, reflecting the scale of the problem, and there is a strong correlation between the nature of community service programs and the identity of the African private university.

In Nigeria, for example, 50% of the 61 private universities and colleges are associated with the church, while in Kenya, 76.4% of the 17 private universities are associated with the church (Carpenter, 2017, p. 25). In terms of research, there are no clear relationship between private universities and voluntary organizations working in the field of disasters, as it is possible, for example, to send graduates or post-graduate students to these organizations to conduct research that serves the community.

Financial Spending on Community Service

Spending policies and expenditure trends are the most important indicators of any university's priorities and concerns. This is usually governed by macro policies determined by the boards of trustees, and this is evident when those policies are compared at the end of the year with those already implemented. In the Indian experience, for example, the government imposes a flat annual rate of 2% of an organization's profits spent on community service, and it also mandates the appointment of a three-person committee to the board of directors of large enterprises and businesses to monitor their policies in these aspects (Vohra & Sheel, 2012, p. 64). In the U.S. experience, spending policies are coupled with the growing jobs of private universities with their interactions related to marketing their products within a university or in marketing and spreading their brand in the education and knowledge market (Brown & Cloke, 2009, p. 475).

social responsibilities within their programs of the Ministry's policies and response to the needs of society, their environment and contexts, and have they been formulated by specialists? Or is it just a routine performance and a discharge of students' energies? Government policies do not require them to allocate a percentage or a minimum of spending on these programs. Therefore, they can be encouraged by setting a tax discount for the university, which allocates a percentage of its annual budget to community service, and the higher the percentage, the lower its taxes and government fees it pays.

University Organizational Structure for Social Responsibility

Studies by specialists have confirmed the high importance of the university's organizational structure in addressing disasters, conflicts, and development challenges (Alpert, 2012, p. 523). The issue of organizational and administrative structure and the staff exercising community service responsibilities in private universities and colleges is very important.

Table 9: Is there an administrative unit in the university/ college concerned with community service?

Answer	Ratio	Number
Yes	77,27%	34
No	22,73%	10

Among private higher education institutions in Sudan, 77.2% have an organizational unit specialized in community service, and 22.7% have a lack of this, according to Table 9. 25% of the percentage 77.2%, have only one staff concerned with community service.

Table 10: How many employees do you have in community service department?

Answer	Ratio	Number
Less than 2	25%	11
to 4 2	38,64%	17
to 6 4	9,09%	4
More than 6	27,27%	12

If we add to this 38.6% of the number of employees in community service, this means that more than 60% of the number of employees in community service is 4 employees or less according to Table 10. We can compare this to the number of workers in teaching and scientific research, noting that there is not a single university that has raised community service to the level of deanship.

Community Service, and the Academic and Administrative Units

Continuous training and education are parts of various social services, such as health services and social programs of a recreational nature, which are the most common, noting that a few universities, which constitute 70.45% of private universities, are interested in supporting and encouraging researchers. Some univer-

as happened to public universities in Uganda, Kenya, Sudan, Ethiopia, and others (Mohamedbhai, 2014, p. 76). As a subsystem of the macrosystem, the university's public policy is not separate from the overall policies of the state. Therefore, at the university level, a distinction must be made between setting policy objectives and making and formulating them, as they are three components different from each other. For example, setting overall goals is linked to the owner of the university institution, which is normal because they are private universities. Policy design is the work of academics and practitioners, while policy, programs, and activities are formulated by marketing specialists.

Therefore, determining the percentages of financial expenditure for education, scientific research, and community service and the number of employees working in each of these three jobs are policies at the level of the university's top management. The allocation of several employees and a percentage of spending on the community service function to those coming from war zones is linked to the programs. As for the identification of training courses, celebrations, and the like, they are activities at the level of the one program.

Community Service Policies and Programs in Private Universities

The principle of community service management at the university is to go down from its policy manual because the community service programs and activities of universities in safe cities cannot be similar to those whose communities experience crises and disasters. On the other hand, although there is traditional knowledge inherited for dealing with and managing famine and conflict disasters, environmental change, conservation, and medicine, academic programs in African universities generally do not do so (Mwaura, 2008, p. 3). Countries such as Kenya and South Africa have developed a lot in terms of reducing disasters and improving the environment in general, whereas the situation in Sudan, despite having a traditionally distinguished knowledge heritage in conflict resolution and management, is still deteriorating.

Table 8: Is your university/college familiar with the policies of the MOHE regarding community service?

Answer	Ratio	Number
Yes	86,36%	38
No	13,64%	6

The impact of universities' organizational knowledge of policies, rules, and regulations related to social responsibility in the Ministry of Higher Education is limited, as 86.36% of these institutions are familiar with them, and there are copies of them in their files, references to an organizational component in their institutional structures, and determinants of their policies and programs, which are an essential part of their evaluation within the standards of national, regional and international evaluations of quality and reliability, as shown in Table 8.

That challenge is the extent to which practices in universities understand

Table 7: Does the University's website have a Window Named "Community Service"?

Answer	Ratio	Number
Yes	52,27%	23
No	47,73	21

About 50% of universities do not have an electronic window dedicated to community service, and this is a negative indicator. Table 7 shows that 47.7% of university sites are completely devoid of reference to community service, despite the existence of some activities that are at the heart of it. Table 7 also shows that the universities that allocated a window for "Community Service" did not refer to their policies or programs for community service, their organizational and administrative structure, or their dedicated staff.

Reality and Challenges

The rate of social demand for private universities, as a result of macro policies, has increased until their number in Sudan reached approximately 115 local, private, foreign, and endowment/charitable universities. They can be classified in terms of their institutional nature into 18 universities, 80 university colleges, and the rest are academies, whose students constitute approximately 30% of the total higher education students in Sudan, 94% of which are headquartered in Khartoum, and the rest are distributed among the different cities of Sudan. The total number of their programs is 903, thus 76.7% of which are undergraduate programs, 23.2% are diploma programs, and some graduate programs and they vary in terms of the number of students, the academic environment, the number of professors and the size of the infrastructure, and the significant growth in their number has led to competition between them, which was reflected in their performance.

In terms of societal policies, the African countries can be classified into two types: effective policies and dormant policies (Morley, 2014, p. 14). The first type is related to the environment, but the second is separated from it. In general, the general policy of the university is defined as a process of determining the rules for dealing with internal and surrounding variables and phenomena and its current and potential external environment and formulating a program of internal and external work in a way that meets the requirements of achieving the immediate and strategic objectives of the strategic or annual cycle, including specific activities for each program. However, their success and added value resides in their ability to integrate their mission and values into their activities and programs (Maciukaite-Zviniene, & Tauginien 2013, pp. 84-91). Collectively, they are derived from the overall policies of the State. The existence of three main types of university functions: education, scientific research, and community service means that the university is committed to the overall policies of the state regarding the functions of the university.

Identification with state policies requires moving away from the Western principle of university autonomy, i.e., abandoning political affairs, otherwise, it will result in hostility with their institutions, especially security institutions,

Studies have confirmed the strength of the relationship between development and renaissance on the one hand and vulnerability to disasters, and the ability to deal with them on the other hand. Sudan, Nigeria, Senegal, Ghana, Kenya, South Africa, Tanzania, Uganda, and Zimbabwe are the most important sub-Saharan African countries with private universities (Varghese, 2006, p. 7). Development imperatives have pushed these countries to shift to private university education as quickly as possible. Except for South Africa, the rest of the mentioned countries experience permanent catastrophic situations.

Table (4) reflects the absence of the relationship between the society's crisis challenges and the African Private University's response to the disasters of conflict, drought and desertification, displacement and asylum, and underdevelopment. They are also characterized by a decline in the level of cognitive abilities, a weak infrastructure, a small number of students, a loss of meaningful orientation towards their communities, and a continuous decline in their ability to preserve traditional knowledge heritage (Varghese, 2006, p. 7). In addition, its academic programs are not keeping pace with the rapid developments in higher education and its systems at the same levels of acceleration, especially in the regional neighborhood, such as the Arabian Gulf, for example.

Virtual World

Although there are distinctive and active sites for some private universities, the visitor to some of them discovers that most of them are inactive and some of them are just pages on social media applications, and the activities, data, and information they display are old and insufficient. Although some private universities have distinctive websites, the visitor to some of them discovers that most of them are inactive and some of them are just pages on social media applications, and the activities, data, and information they display are old and insufficient.

Table 5: Does the University Have a website?

Answer	Ratio	Number
Yes	100%	44
No	0%	0

The majority of respondents confirmed that their institutions have websites, but that the ineffectiveness of these sites may be related to either the weakness of the relevant services or the existence of difficulties related to the effectiveness of computerized systems.

Table 6: Does the University's website have a Window Named "Community Service Activities"?

Answer	Ratio	Number
Yes	65,91%	29
No	34,09%	15

The websites of these institutions display varying levels of interest in community service, ranging from those who allocate a window on their site to serve the community and those who highlight community service activities through windows, such as the Student Affairs one, as shown in Table 6.

the number of their victims is misleading; some countries are more affected by floods, some are more affected by drought, some have gone through dozens of disasters, and others have fewer disasters and more victims. For example, in the past 20 years, Kenya has experienced 60 disasters, while Congo has experienced only 41. So, there is an inverse relationship between increased disaster rates and their human and financial cost on the one hand and low rates of long-term development in sub-Saharan Africa and a significant increase in vulnerability to disaster risks on the other (World Bank, 2007, p. 27).

Populations in the Sahel and Horn of Africa regions are the most affected by disasters in terms of their number, property and human losses, and the resulting mobility (CRED Crunch, Disasters in Africa, 2019, pp. 1-2). Therefore, it is important to know how much educational systems are capable of responding to disasters, and universities can do so. This means that an increase in the number of knowledge-producing systems must affect the number of disasters and the number of losses they produce. Table (4), which presents a random sample of countries in Central, East, and West Africa, reflects clear discrepancies that show the absence of a relationship between the number of private universities and the number of disasters in the country concerned during the past ten years, as disaster rates are expected to decrease with the increase in the number of private universities. Ethiopia, for example, is the second country in terms of number of disasters, despite having the largest number of private universities, while Uganda has the second least number of disasters, although it is the second least country with private universities.

Table (4): Relationship of the Number of Private Universities to the Number of Disasters

No.	Country	Disasters Indicator Kamer, Lars (2022)		Private University (Varghese, 2006)	
		Number of Disasters	Ratio	Number of Universities	Ratio
1	Kenya	76	18,6%	14	4,1%
2	Ethiopia	74	18,1%	120	35,9%
3	Nigeria	64	15,6%	13	3,8%
4	Tanzania	64	15,6%	10	2,9%
5	Sudan	53	12,9%	116	34,7%
6	Uganda	47	11,5%	13	35,9%
7	Senegal	30	7,3	48	14,3%
	Total Number	**408**	**100%**	**334**	**100%**

Table (2) shows that the percentage of professors is the lowest compared to assistant professors and associate professors because assistant professors are usually the most effective and active in community service activities among the three categories, as the percentage of assistant professors reached 54.55%. However, lecturers are the most effective in activities of a public nature and in providing direct services.

This study gains high credibility by reaching 38.2% of the 115 national, foreign, and private higher education institutions in Sudan—the study population—which is an appropriate ratio that enables significant indicators to be given. The ratio of those who responded to the questionnaire was about 38.2% of the target sample, which is close to a third. The highest ratio of department heads/program coordinators was 36.36%, followed by university directors and college deans at 25%, and the lowest ratio was from chairmen of boards of trustees and vice presidents of universities and colleges at 15.9% as shown in Table (3).

Table 3: Administrative Burden

Position	Ratio	Number
Dean	25%	11
Vice Dean	9,09%	4
Head of Department/ Program Coordinator	36,36%	16
Other	13,64%	6
	15,91%	7

Significance of the Study

The focus of this study (community service) is the third forgotten function of the private university, which is very important for a country such as Sudan that experiences development challenges from two sides. The first is that Sudan is a country that has just emerged from a state of war, and this is linked to the contexts of change and crisis-ridden situation related to its political, economic, and social contexts. The second is that Sudan is a society that occupies low positions in terms of development to an extent unworthy of its human and financial potentials.

Moreover, this study provides in-depth knowledge of the potential and forgotten roles of the University in disaster-stricken African societies that ease the burden on voluntary sector efforts. On the other hand, this study draws the attention of the government sector to the need to ensure the extent to which the programs and activities of private universities are consistent with the State's policies. Finally, this study opens up potential and employable collaboration opportunities with both the voluntary and government sectors to serve these communities.

Disasters and the University's Private Service for Development: Reality and the Virtual World

Africa is famous in crises, disasters, and conflicts, and this is an important information for universities, but there is a distinction between African countries in terms of the degree of vulnerability to disasters. The researcher relied on measuring this on their number as an indicator because taking

lead us to the extent of success or failure of the university system's response to challenges (Dafallah, 2018, pp. 195-204). It is also the best approach due to the comprehensiveness of its nature and its ability to enable the student to identify its work mechanisms and response to the pressures and needs of its environment and the performance of its functions (Abimbola * Olusegun, 2022, p. 28).

Because Sudan is the country most vulnerable to conflicts, refugee and displaced flows, desertification, drought, and natural disasters compared to other African countries, it was selected as a case study that logically represents African societies that are prone to disasters and undergoing tremendous changes. Sudan is one of the most disaster-prone regions (sub-Saharan, Sahel, and Horn of Africa), so it is a typical case in this context. Sudan is also characterized by the influence of private education and its primacy in sub-Saharan Africa; the first private university appeared there almost 100 years ago and thus is one of the first African countries to do so. Therefore, the researcher selected the Sudanese case.

The Study Data Collection Tools, Population, and Sample

There are significant difficulties in obtaining accurate data on education in Africa (Morley, 2014, p. 14). The researcher used the questionnaire as a tool to collect data, and he benefited from two WhatsApp groups that bring together the chairmen of the boards of trustees and the group of presidents and deans of private universities and colleges, forming an important academic platform, namely the study community from which a random sample was elected. The 14-question questionnaire was randomly sent via the SurveyHeart application to the sample members so that each questionnaire expressed one university. Therefore, it was possible to get to know closely their perceptions and concepts about 'community service', which formed part of their discussions on some issues related to their colleges and universities. This was one of the stimuli for studying this topic as well as for fleeting interest in it.

Table 1: Is the participant charged with an administrative burden at the university?

Answer	Ratio	Number
Yes	86,36	38
No	13,64	6

The data and information collected from the websites of private universities and colleges also reflected their efforts and contribution to community service. 86.3% of respondents have direct administrative burdens that enable them to be informed about the relevant topic, as shown in Table 1.

Table 2: Academic Degree Participants

No.	Position	Number	Ratio
1	Professor	6	12,64%
2	Associate Professor	2	4,55%
3	Assistant Professor	24	54,55%
4	Lecturer	12	27,27%
5	**Total**	**44**	**100%**

ties, is interested in social responsibility programs and the extent to which universities include them in their policies, and the extent of their interests theoretically and practically. So, are these responsibilities designed based on policies and guidelines based on specific information and data, or are they merely a response to occasional societal challenges and problems? To what extent are the African private universities' policies and activities in terms of community service consistent with the map of the total fragility of the State, and their relationship to the overall plan of it?

Study Hypotheses

When we say a 'changing' society, it is understood that change is a forced situation imposed on the variable, whether it is the case or the community. It can be argued that the more the policies, programs, and activities of the university institution are consistent with the overall policies of the State, the more it is called to 'change' society by serving it. This study developed this from two hypotheses:

First hypothesis: achieving a 'degree of preference for the university's service in changing society' is linked to the extent of finality in it and its achievement of the objectives of the university plan. So, achieving and measuring a 'development finality' in change is linked to the existence of a methodology that produces policies, programs, activities, and indicators of their existence.

Second hypothesis: the community service activities and programs of the African Private University are a response to the pressures of its environment, and this is expressed in institutional behavioral responses that tend to cope with these pressures and are led by effectiveness or money, rather than a policy implementation.

Study Objectives

This study aims to:

1. Provide a deep view of the African private university as a component of community systems to recognize the relationship between its social responsibility policies and related government policies.
2. Help those interested and decision-makers to recognize the ability of the private university and its effectiveness towards society.
3. Test the African private university's ability on bringing about systemic change in a changing environment and a crisis-ridden and catastrophic emergency context according to holistic policies.
4. Observe the behavior of the African private university by observing its performance indicators.

Study Methodology

Since private universities in African countries have become an integral part of the structure of State systems because of their distinguished system, which can be used in responding to disasters and crises, choosing them as a case study makes sense (Alpert, 2012, p. 522). The researcher used the systems approach because the university is part of a system surrounding it and interacting with its environment and the outputs resulting from its interactions to

nese universities in general, focusing on linking community service with quality. They were interested in studying community service and management, which made this study consistent with their study. They also proposed government funding for community service activities, which is fundamentally incompatible with the concept of community service. However, this study agrees with them in terms of the importance of the Ministry of Higher Education and Scientific Research motivating community service programs. They also agreed with Saeed and Adam to link community service with quality, and that community service harmonizes the overall policies of the university with government policies.

Aras & Crowther (2008) define social responsibility as an expression of the fulfillment of a social contract between society and business, in which business stakeholders are an important component of the enterprise and that of civil society. Other studies focused on the role of the university professor in terms of social responsibility, the extent of his/her impact on the internal university environment, and then the repercussions of his/ her role on society in bringing about the required societal change and linked all of this to the voluntary and professional performance of the university professor in terms of community service (Abed Baqer, 2012, p. 537). In general, there is a lack of studies in this field. We conclude that the conceptual frameworks provided by researchers are merely a review of universities' attempts to integrate social responsibility that includes social needs into their functions by actively interacting to respond to the needs of stakeholders.

Methodological Framework

Since the emergence of the African state and its modern institutions, its society has been constantly exposed to different types of crises and disasters. Its universities, which are best able to respond to challenges, have led intervention initiatives to address those challenges. Despite their limited impact, the African situation is inconceivable today without private universities, especially in countries such as Ethiopia and Sudan due to the increase in their population, number of students, and their ability to become combatant in armed conflict movements (Tamrat &Teferra, 2017). Therefore, the private university occupies a central position in the system of African society's structures, and much is expected of it if it is consistent in its overall policies, programs, and activities with the State. There are many interventional approaches to disaster management and development linked to policies taken in line with the public and voluntary sectors that attract foreign aid.

Problem and Question of the Study

All the above raises a fundamental question about the extent to which the private university performs its function on the one hand and the policies of the state and the achievement of the desired service to society on the other hand. This study sought to identify this by testing the extent to which the Sudanese Private University, as a model for African private universi-

these institutions is to support private higher education institutions so that they strengthen their policies, governance, effectiveness, quality of education, and scientific research and to explore additional financial resources for them (Hervy et. al., 2014, p. x).

Previous Studies

Despite the abundance of research on African society, conflicts, and education in general, there is a lack of research on the African Private University's service to society in terms of development and disasters and social responsibility. Historically, the societal role of private academic institutions did not emerge until the middle of the last century, when the topic of 'social responsibility' or 'university service to society' occupied the center of discussions in business (Nejati, et. al., 2011, p. 445). Therefore, many works have been published about 'social responsibility,' especially in Europe and the United States, and then many approaches, theories, and terms related to the field have emerged (Garriga & Melé, 2004, pp. 51-71).

Alpert (2012) focused on the influence of university leadership behavior in responding to and recovering from disaster challenges and emphasized the scarcity of previous studies on university functions, development, and response to disasters. However, it is claimed that studies on university functions, development, and response to disasters first appeared in the United States of America, and differences in this context emerged within the African society because of its development challenges, but its most prominent interest was in the issue of disaster preparedness and dealing with them.

Tauginiene & Maciukaite-Zviniene (2013) believe that the responsibility of the university is reflected in its mission which expresses its social function, which is the heart of its strategy towards social transformation. However, the targeted social transformation cannot be achieved unless the institutional structures and academic body of the university adopt a leading vision consistent with research in terms of the university's function in bringing about social transformation for which it will be responsible.

Brown & Cloke (2009) studied social responsibility from the perspective of the impact of the shift towards private education on social responsibility, academic freedom, and university independence. The wide range of independence and freedom that public universities provide is well known because this is related to scientific research, the private university's service to the community, and its investment policy. This is associated with fears of growing trends that seek to 'commodify' education and ignore ethical principles and community service.

Ahmed & Saeed (2018) confirmed the importance of community service and the role of Sudanese universities in this context, and they focused on aspects of planning, policies, and programs, which is important for this study, but it targeted the public university. This study goes in line with that of Ahmed & Saeed because they both used the university's top management as a study sample. Ahmed & Saeed's study (2016) targeted Suda-

alence, its continuous growth, its superiority over public universities, and the nature of its theoretical programs resulting in careers such as accounting, information technology, and theoretical programs in general (Bonnell, 2015, p. 50). Programs related to disasters, crises, and conflicts, such as medical, engineering, and disaster, crisis, emergency management, are not present. Changing their programs to cover this deficiency would bring about a massive societal transformation.

Most African private universities are similar to their mother universities in terms of producing scientific elites, with limited exceptions for political or religious orientations, such as the Sudanese universities of Ahfad and Africa and St. Mary's University in Ethiopia because they are more inclined towards the challenges of grassroots development societies and crisis-ridden situations. In addition, African private universities' situation raises doubts about the extent to which their policies, programs, and activities are adapted to the needs and challenges of society, and their ability to respond in terms of their outputs. The African continent has the highest student mobility rate in the world, with 223,000 students outside their countries in 2008, representing more than 70% of the high student mobility rate (Mohamedbhai, (n.d) p. 76), which can be a usable asset in community service.

Studies also confirm the globally increasing rates of natural disasters in the future in terms of size, number, and risks, put development activities at risk (Abedin & Shaw, 2015, pp. 381-389). As for Africa, natural disasters cannot be separated from the conflicts that erupt. For example, drought leads to a scarcity of pastures, which leads to the entry of shepherds into farmers' lands, thus conflicts erupt between them due to increasing population pressure on the land (Chhibber & Laajaj, 2006, p. 48). This highlights the university's preventive role of disasters when designing its study programs during and after studying disasters in scientific research to mitigate them to serve society.

International development institutions working on disaster and conflict programs in Africa can play an important role in funding the University's community service activities and programs. In terms of their nature, these institutions can be classified into institutions that operate according to international agreements, such as the World Bank and the African Development Bank, and institutions that operate according to bilateral agreements such as the United States Agency for International Development (USAID), the Department for International Development (DFID), the Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA), and others. Each of these institutions has its agenda, which requires private universities to align their development programs in community service with these agendas to obtain the necessary funding.

These agencies operate in African countries according to agreements that support the overall policies of the country. It is supposed that private universities consider these institutions in their activities and programs, but mostly they did not do, although one of the priorities of

interests, and fundamental goals of society and the state. The concept of crisis refers to the status of no war and no peace, which most African societies, including Sudan, are experiencing, and the education sector is the most affected by this situation (Isyar, 2008, p. 48). Hammad (2003) believes that crisis is a set of sudden situations and events that poses a threat to stable conditions. A crisis is a state that is linked to decision-making approaches, whether in terms of actors, or systems in terms of changes in power, the environment, or politics in situations associated with ambiguity, chaos, and surprise (Isyar, 2008, p. 48). In this case, the full coherence between the macro and sub-systems of the state, including universities, and adherence to the state system are essential.

Abdullah (2014) believes that Sudanese universities in general are not consistent in their cognitive responses to the challenges they face. Despite these complaints about private higher education in Africa, it is a huge gain for grassroots communities due to the African state's appalling failure to provide it for decades (Morley, 2014, p. 15).

Crisis-ridden African Society: The Case of Sudan

Research results have proven an increase in disaster rates globally, as the cost of the ten years of disasters between 1999 and 2019 is five times higher than in the years between 1950 and 1959, and that sub-Saharan Africa is the most vulnerable to disasters and climate change, and the steepest in development rates (Disasters, 2oo7, p.1). People of the Sahel and Horn of Africa regions are the most affected by these disasters, in terms of property and human losses, and the magnitude of the second displacement resulting from disasters. The most prominent part of these conclusions is that Sudan is the only country in the sub-Saharan region and the Sahel and Horn of Africa regions, to experience all these conditions, therefore, it has been chosen because it reflects the situation in Africa.

Serving the Crisis-ridden and Changing Sudanese Society

Sudanese society is a valuable case study because it reflects multiple crises related to conflicts, climate change, and other major changes which manifested in the form of a huge human internal and external displacement in response to war or in search for jobs.

African Private University between Disasters and Development

The money spent on private higher education in the world in 2006 amounted to 400 billion US dollars (Bonnell, 2015, p. 36), only a small sum was spent in Africa, and the number of higher education students increased from 16,000 students in 1960s in 41,000 higher education institutions to 502 million students, (double of the number in 2000), in 2010 distributed on 668 higher education institutions (Carpenter, 2017, p. 25). Today, the number of private universities in Africa is twice more than public universities, which are 2,000, about 50% of which are located in Sudan and Ethiopia.

The general trends of private education in Africa also show its magnitude, the amount of money spent on it, its prev-

Theoretical Framework

Private higher education has a diverse and broad framework of post-secondary education patterns, including technical, industrial, and religious institutes. The opportunities and the services it can offer to the society originate from its nature. Therefore, the function of the private university to serve the community is a complex task. It is further complicated by the fact that it is linked to development, disasters, and crises and it occupies the center of the state's and public policies and can solve the problems and challenges of the state, allowing it to contribute to the renaissance of the African state.

Since its emergence in 1953, the term social responsibility has been associated with the need for the business sector to adhere to society's ethical behaviors and values to achieve its values and objectives 'voluntarily;' this is the basis for its service to its community and its renaissance. According to Arabic dictionaries, the term 'responsibility' means the individual's bearing on the consequences of his actions and moral obligations. Idiomatically, 'responsibility' means the balance between profitable activities and useful activities and is defined as activities that ensure the stability of the institution's products to the beneficiaries in its internal and external environments (Vohra & Sheel, 2012, p. 75).

Crisis-ridden and Changing Societies

For research purposes, the term 'changing societies' means that the nature of change inside them is random, unstructured, and unintentional, and therefore differs from the term 'change', which means systematic planning and finality that their outcomes are well-controlled. The university's culture of change is rooted in its tendency towards organizational flexibility, enabling it to respond to the needs of its environment (Tauginien'e & Maciukaite-Zviniene, 2013, pp. 84-91).

This means that it is very important for the university's policies, programs, and activities to be in line and consistent with the overall policies of the State for the sake of serving the society. For example, change in all universities in sub-Saharan Africa was associated with an increase in the number of higher education students, with more than 14,000 students until the 1960s. In 2010, there were 5.2 million students distributed on 668 higher education institutions, half of which were established in 2000 (Carpenter, 2017, p. 4). Africa accounted for 9% of the total number of higher education students worldwide in 2020 (UNESCO: Higher Education Global Data Report, 2022, p. 2). However, according to the same report, the lowest growth in new student enrollment in the world occurred in Africa, with an increase of only 5% in 2020.

This slow increase is due to the 'crisis' situation in Africa; a 'crisis-ridden' society means that this society is experiencing a critical phase between two critical phases. A given 'situation' is described as a crisis if it brings about a qualitative and quantitative 'change' in the internal and external environment that prevents the realization of the functions of the prevailing system, and represents a direct threat to the values,

Social Responsibility of African Private University towards Disasters and Crises

The Case of Sudan

Dr. Khalid Mohammed Daffalla **Sudan**

Introduction

Higher education performs several tasks in developing societies in general and African ones in particular because of its developmental function: It is a source of confidence for these societies, and because the those who work in its institutions are elites who possess accredited scientific know-how and can bring about change in these societies and contribute to their development and modernization. On the other hand, students are the vital fabric, the resource of mental skills and abilities in society, and the group receiving skills and knowledge produced in universities, and they represent its nucleus and the base of its development and future. They come from all segments of society and acquire competencies and specializations in support to the needs of society.

Universities usually connect the components of society, and they are home of social capital, which constitutes a tremendous resource that influences ideas and knowledge on the individual and collective behavior of that extended network in a societal structure that serves each other (Jonathan, Daly, Alan & Miguel, 2015, p. 10).

The university reflects a tangible and intangible resource for the development of society through "social responsibility," which is of great importance to disaster-prone communities, and the university's key mission is of social nature and must express the need of society. Therefore, the concept of "social responsibility" has received significant attention. Despite its association with the business sector where it originated, its importance increased after the growing orientation of the business sector toward university education due to the decline of the government's role in it.

Abstract

Using systems and case study methods, this study aims to accurately identify the African private university and its ability and effectiveness to operate in a changing, catastrophic, and disastrous environment. With the help of the HartSurvey application the researcher benefited from a questionnaire to collect relevant data from a random sample in the research community. Few relevant previous studies have dealt with the role of the university in community service, as well as topics related to the contexts of the African country and its catastrophic environment. The theoretical framework of this study is based on the concept of change in crisis societies and their relationship to the concept of community service. The researcher took Sudan as a case study because its troubled history. This study focuses on the role of the private university in enabling Sudan to address the disasters facing it.

This study presented the status of the African private university and its role in serving the community in that ever-changing environment. It focused on the status of the private university and its overall policies, programs, and activities related to government policies in terms of spending, it also analyses its functions as a servant of the community from a developmental point of view. This study concluded with general recommendations to the university's private service policies towards the community in tune with government policies. It addressed the university's social responsibility, its policies, and tools such as programs and activities.

Keywords: Social Responsibility, Private Universities, African Community Service, Scientific Research, Development, Disasters.

2

Social Responsibility of African Private University towards Disasters and Crises

The Case of Sudan

Dr. Khalid Mohammed Daffalla - Sudan
Dean of Bahri Ahlia College

تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، (١٩٩٥). الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ٢٢، ٢٣.

تقرير يحذر من تأثير التغير المناخي على الصحة.. هذه الأمراض التي يسببها، (٢٠٢١). سي إن إن عربي. رُوجِع المحتوى بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٢م من خلال الرابط التالي:
https://arabic.cnn.com/health/article/2021/10/21/climate-change-health-covid-19

صحيفة الوقائع رقم ٣٨، (٢٠٢١). الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. رُوجِع المحتوى بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠٢٢م من خلال الرابط التالي:
https://www.ohchr.org/ar/publications/fact-sheets/fact-sheet-no-38-frequently-asked-questions-human-rights-and-climate

طباش، رُلى، (٢٠١٩).»التغير المناخي: لماذا يجب أن تقلق منه كثيرا في بلداننا العربية؟»، بي بي سي عربي، رُوجِع المحتوى بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠٢٢م من الرابط التالي:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50000024

طلال، الحسن، (٢٠٠٢). «في الأمن الإنساني»، الأهرام.

العالم ينتفض: التغيرات المناخية تخرج عن السيطرة، (٢٠٢١). مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، النشرة الإلكترونية، ١٧.

عبد الحافظ، أماني، (٢٠٢٢)، كيف تواجه الآثار المصرية التغيرات المناخية؟، آفاق اجتماعية، (٢)٤.

فيرناندديز، ماريا خوسيه (٢٠١٥). اللاجئون والتغير المناخي والقانون الدولي. الكوارث والتهجير في مناخ متغير، نشرة الهجرة القسرية ٤٩.
https://www.fmreview.org/ar/climatechange-disasters/fernandez

فيرنر، دورتي، (٢٠١٢) «تغير المناخ في العالم العربي، كما يرونها»، مدونات البنك الدولي، رُوجِع المحتوى بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠٢٢م من الرابط التالي:
https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/through-their-eyes-climate-change-arab-world-arabic

ما هي اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين؟، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html

Lost & Damaged: A study of the economic impact of climate change on vulnerable countries (2021), Relief Web, Retrieved 12 Dec. 2022 from:
https://reliefweb.int/report/world/lost-damaged-study-economic-impact-climate-change-vulnerable-countries-november-2021

Mack, A. (2002). "Human Security in the New Millennium", **Work in Progress**, United Nations University (16)3. P. 5-6.

Ogata, S., (2003). "State Security and Human Security", **Human Security Now**, , the Final Report of the Commission on Human Security, (New York, United Nations: Commission on Human Security) P. 5.

Reed, L. & Tehranian, M. (1999). "Global Governance for Human Security" in: Tehranian, M. (ed.), **Worlds Apart: Human Security and Global Governance**, (New York: Toda Institute for Global Peace and Policy Research), p. 36.

Thakur, R. (2000). "Human Security Regimes", in: William T. Tow, Thakur, R. & Hyun, I. (eds.), **Asia's Emerging Regional Order: Reconciling Traditional and Human Security** (Tokyo: United Nations University), P.231.

There could be 1.2 billion climate refugees by 2050. Here's what you need to know, (2022). Zurich. Retrieved Dec. 9, 2022 from:
https://www.zurich.com/en/media/magazine/2022/there-could-be-1-2-billion-climate-refugees-by-2050-here-s-what-you-need-to-know

Thomas, C. (2000). **Global Governance, Development and Human Security**, (London: Pluto Press,), P. 6-7.

Ul-Haq, M. (1999). "Global Governance for Human Security" in: Tehranian, M. (ed.), **Worlds Apart: Human Security and Global Governance**, (New York: Toda Institute for Global Peace and Policy Research), p. 79.

Winslow, D. & Eriksen, T. H. (2004). "A Broad Concept that Encourages Interdisciplinary Thinking", **Security Dialogue**, 39(3). p.361.

What You Need to Know About Food Security and Climate Chang, (2022) The World Bank, Retrieved 12 Dec. 2022 from:
https://www.worldbank.org/en/news/feature/2022/10/17/what-you-need-to-know-about-food-security-and-climate-change

تغير المناخ قد يؤدي إلى تفشي الجائحة التالية، (٢٠٢٢). RT Online، رُوجع المحتوى بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٢٢م من خلال الرابط التالي:
https://2u.pw/mYDtq

تغير المناخ والصحة، (٢٠٢٢). منظمة الصحة العالمية. رُوجِع المحتوى بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠٢٢م من خلال الرابط التالي:
https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health

التغير في البيئة والمناخ: تغير المناخ والتدهور البيئي يقوضان حقوق كل طفل، (٢٠٢٢). منظمة اليونيسف، رُوجِع المحتوى بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢م من خلال الرابط التالي:
https://2u.pw/MKDwI

Sources and References

Acharya, A. (2003). "Guns and Butter: Why Do Human Security and Traditional Security Co-exist in Asia", **Global Economic Review**, (32)3. P. 1.

Arms control and human security, Human Security Research Center, Retrieved Dec. 10, 2022 from:
https://humansecuritycourse.info/module-4-human-security-in-diverse-contexts/issue-6-arms-control/

Bajpai, K., (2004). "An Expression of Threats versus Capabilities across Time and Space", **Security Dialogue**, (35) 3, P. 360.

Buzan, B. (1998). "Security, the State, the New World Order, and Beyond" in: Lipschutz, D. (ed.), On Security, (New York: Columbia University Press)

Chen, L. (1995). "Human Security: Concepts and Approaches", in: Matsumae, T. & Chen, L. (eds.), **Common Security in Asia: New Concept of Human Security**, (Tokyo: Tokyo University press), p. 139.

Climate change and disaster displacement, United Nations High Commissioner for Refugees, Retrieved 12 Dec. 2022 from:
https://www.unhcr.org/climate-change-and-disasters.html

Eckstein, D., Kunzel , V. & Schafer, L. (2001). Global Climate Risk Index 2021, German Watch, 2021. Retrieved 2 Nov. 2022 from:
https://www.germanwatch.org/en/19777 .

Environmental Security, UN Environment Programme, Retrieved 20 Dec. 2022
https://leap.unep.org/knowledge/glossary/environmental-security

Flavelle, C. (2021). Climate Change could cut World Economy by $23 Trillion in 2050, New York Times, Retrieved Nov. 2, 2022 from:
https://www.nytimes.com/2021/04/22/climate/climate-change-economy.html

Gender based violence as a human security issue, Human Security Research Center, Retrieved Dec. 10, 2022 from:
https://humansecuritycourse.info/module-4-human-security-in-diverse-contexts/issue-1-gender-based-violence/

Glasius, M. & Kaldor, M. (2005). "Individuals First: A Human Security Strategy for the European Union" in: Ierch, M. (ed.), **International Politics and Society**, (New Jersey, the State University of New Jersey). pp. 66-67.

Global Report on Internal Displacement. (2021). Internal Displacement Monitoring Centre and Norwegian Refugee Council.
https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2021/

Hammelehle, J. (2022). Climate Change and Health Security: Infectious Links, Retrieved 12 Dec. 2022 from:
https://securityconference.org/en/news/full/climate-change-and-health-security-infectious-links/

Kim, W. & Hyun, I., (2000). "Towards a New Concept of Security: Human Security in World Politics", in: Tow, W. T., Thakur, R. & Hyun, I.(eds.), Asia's Emerging Regional Order: Reconciling Traditional and Human Security(Tokyo: United Nations University).

Krause, K. (2004). "The Key to a Powerful Agenda, if Properly Dlimited", **Security Dialogue**, 35 (3). PP. 367-377

Human security and human survival remain the most important goal of any security policy. This is confirmed by the analyses that human security is the ultimate goal of all security considerations, and that other patterns such as military security are not final goals, but are means to achieve human security (Chen, 1995).

Recent developments in the security environment often require more appropriate legal frameworks, especially in light of the severe threats affecting the security of individuals that require amendments to mitigate those repercussions, as in the case of environmental refugees.

In conclusion, if environmental security as one of the sources of threat to security and among the factors that contributed to the emergence of the concept of human security as an appropriate framework for confronting these threats compared to the traditional approach to security, after nearly three decades have passed since the introduction of the concept, countries still need to review their policies towards climate change within the framework of the various dimensions of the concept of human security and the nature of the relationship of overlap and influence among these dimensions, which requires accurate measurement of the human cost of climate change in all its dimensions, and the inclusion of this matter in any strategies and programs concerned with confronting climate changes and adapting to them. It is also important to link it with national security, in light of the existence of mutual effects that cannot be ignored.

It is not possible to mitigate the repercussions of climate change on the various dimensions of human security by focusing on one dimension alone, which complicates matters further. Hence, the health repercussions of climate change may lead individuals to fall into poverty, and thus affect their economic security. According to the World Health Organization, health problems plunge 100 million people around the world each year into poverty, and these numbers are slated to increase in light of severe weather events. Also, according to the organization, these threats adversely impact the progress achieved over the past fifty years (Climate Change and Health, 2022). Another example is the use of biofuels as an alternative to fossil fuels in order to reduce emissions and the serious repercussions on food security. This requires a good study of the various alternatives and their implications.

The cross-border nature of environmental problems, and their severe impact on human security within and across borders, require a higher degree of coordination at the international level, and the need for such coordination increases despite the fact that the most fragile countries are the most affected by the repercussions of climate change. It should be stressed that experience in recent years confirms that the progress of countries will not stand in the way of the severe effects of climate change.

With the important threat of climate change on important aspects of human security such as food security, health security and economic security, no interventionist policies can ignore the immaterial aspects, especially the part related to human and cultural heritage, which requires more governmental and international attention due to its serious impact on climate change. So human security must be dealt with as an indivisible whole. This was confirmed by analyses that human security cannot be achieved by or for one group at the expense of the other. In addition to the physical dimensions, human security consists of immaterial dimensions (Thomas, 2000).

When talking about the impact of climate change on human security, it is not possible to ignore the interrelationship between the threat to human security and its reflection on the national security of states, with an emphasis on the complementary relationship between the two concepts. That's because a country cannot be safe if there are serious threats to the security of its citizens, and safe individuals cannot enjoy this security in a turbulent security environment, and therefore neither of them can be achieved without the other.

The complementary nature of the two concepts is linked to the existence of a mutual influence; if some aspects of human security are subject to danger, this may pose a serious threat to the security of states themselves. The absence of some aspects of human security, as we have explained, had an impact on the security of states with regard to the spread of terrorism and its ability to recruit new elements, so that interventionist policies must take into account this overlap between human security and state security.

homes due to the effects of climate change do not fit the definition of "refugees" and called them "the world's forgotten victims." This means that they cannot access legal protections for their human rights, which could protect them from threats such as deportation.

Political Security

The last dimension of the concept of human security, as put forward in the United Nations report, is concerned with protection from political persecution and violence. Among the definitions that focused on violence is the one by Keith Krause. The concept is defined as: "Human security means freedom from fear without freedom from need. This is due to two reasons, the first of which is negative, represented in the fact that the broad definition of human security is in the end nothing more than a shopping list that includes all that is related to human security, which makes it inclusive of issues that are not necessarily related to the concept, and at a specific point human security becomes synonymous with all the bad things that may threaten the security of individuals... The second reason is that maintaining the concept by focusing on freedom from fear and from the threat of force links the concept to a powerful practical agenda" (Krause, 2004).

Analyses indicate that there is a strong relationship between the vulnerability of societies to severe climate change and its concomitant repercussions, and the suffering from violence and conflicts. This is sometimes a convenient opportunity for terrorist organizations. An example of this is Syria during the period between 2006 and 2010. Desertification affected the volume of cultivated crops, and then 800,000 people lost their income, especially with the rise in food prices. 1.5 million rural workers were forced to move to cities in search of job opportunities, and these were an easy target for recruitment by the Islamic State later on.

Human Security, Climate Change, and the Parameters of Overlapping

The paper sought to review the impact of climate change on the seven dimensions of human security, with the aim of identifying the human cost of climate change. From the foregoing argument, the following can be noted: The impact of climate change on the various dimensions of human security is severe now and, in the future, as it includes all dimensions of the concept, and it is both comprehensive and sustained. With an emphasis on the fact that countries' implementation of their international pledges and obligations regarding emissions reduction will not cancel these effects but will mitigate them and reduce their catastrophic repercussions.

Although nearly three decades have passed since the official introduction of the concept of human security through the Human Development Report, and the academic and official interest in the concept, the successive developments reveal the extent of fragility and risks to the security of individuals in all regions of the world, whether they are health challenges, environmental challenges, or otherwise.

forced millions to leave their places of origin in search of more stable economic opportunities, which affects both the host communities as well as the people who migrate themselves.

First used in 1985, "environmental refugees" are defined as people who have been "forced to leave their traditional habitat, temporarily or permanently, due to environmental disturbance" (There could be 1.2 billion climate refugees by 2050, 2022).

According to the 2020 Global Trends in Forced Displacement Report issued by the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 95% of all conflict-related displacements in 2020 occurred in countries vulnerable or highly vulnerable to climate change. This was confirmed by the Global Compact on Refugees, which was approved overwhelmingly in December 2018 at the United Nations General Assembly, as it indicated that "climate change, environmental deterioration, and displacement are increasingly interacting with the drivers of refugee movements."

According to the United Nations High Commissioner for Refugees, since 2008 the number of forcibly displaced people has reached an average of 21.5 million annually as a result of climatic considerations, including floods, storms, forest fires, and extreme temperatures, with estimates that the total number will reach 1.2 billion people worldwide by 2050, as a result of climate changes (There could be 1.2 billion climate refugees by 2050, 2022).

By the end of 2020, the number of internally displaced persons worldwide reached 55 million (48 million people as a result of violence and conflicts, and 7 million people due to disasters and climate change). During 2020 alone, the number of internally displaced persons globally reached 40.5 million, the highest ever. Floods and storms constituted the most prominent climatic cause responsible for the displacement of millions, in light of the severe weather events the world is witnessing, be it known that sometimes this displacement was the second or third for some people (Global Report on Internal Displacement 2021, 2021).

The seriousness of this matter is that the term "environmental refugees" does not exist in the United Nations Refugee Convention of 1951 and its supplementary protocol of 1967. A refugee is defined as "a person who is outside his country of nationality or habitual residence, because of a well-founded fear of being persecuted because of his race, religion, nationality, membership of a particular social group or political opinion, outside his country of nationality, and is unable or unwilling to do so on account of that fear, that he may be under the protection of that country...." (What is the 1951 Convention Relating to the Status of Refugees?). So, that definition does not include environmental considerations, and therefore the rules applicable to political refugees such as non-refoulement and so on do not apply in the case of population movements associated with climate change (Fernandez, 2015).

In this context, in March 2018, the UN Human Rights Council found that many people who have been forced to leave their

Another feature that can be noted is the widespread demonstrations and protests against the scarcity of resources and its impact on political stability. In recent years, several countries have witnessed protests against droughts and water scarcity. Nowadays we have environmental activists objecting to the harmful impact of human activities on the environment.

Community Security

According to the 1994 UN Human Development Report, the concept of community security means preserving the community's identity and cultural survival. Among the definitions that link human security with its cultural dimension Al-Hassan Talal's is a very poingnant one. He says: "Human security is the preservation of human dignity and meeting his spiritual and emotional needs first, then material needs. These needs express themselves and are expressed within the framework of development in its comprehensive sense, in which the human, cultural, social, economic, and political dimensions overlap... Human security cannot be achieved and entrenched in the presence of rivalry and hostility, and this requires the development of a new model for intercultural relations, a model based on dialogue and not on conflict, and to openness, not closure" (Talal, 2002).

Reference may also be made to Donna Winslow & Thomas Hyland Eriksen's definition: "Our definition of human security departs from the traditional definition of freedom from want or freedom from fear, and instead we discuss how a definition of human security can be developed within a different cultural and social context.... and how security and insecurity can be dealt with through social institutions and by linking physical and social considerations to individual security" (Winslow & Eriksen, 2004).

It is possible to refer to the cultural aspects of the the effects of climate change. According to UNESCO, out of every six World Heritage Sites, one is under threat due to climate change, and a recent study indicates that among the cultural and natural heritage sites bordering the coasts of the African continent, there are 213 natural sites and 71 cultural sites that are under threat for the same reason (Abdul Hafez, 2022). Thus, it becomes clear that the impact of climate change won't be limited to the material aspects of human life. It extends to the spiritual and cultural aspects as well.

The second dimension is mainly related to the concept of societal security, and it refers to the ability of society to preserve its traditional models of language, culture, identity, and customs.

Barry Buzan believes that the two most important sources of threat to societal security are migration and conflict between people of different ethnicities and races, or what is called "conflicting identities." From migration arises fear of future change in the composition of the population, and the conflict between people of different ethnicities affects the cohesion of society, and community security (Buzan, 1998).

One of the most significant aspects of the impact is the so-called environmental refugees and environmental displaced persons. Severe climate changes have

in 2017. The statistics also indicate that the average ice rate in the Arctic in February 2018 was the lowest in this month since 1979.

At the present time, more than two billion people suffer from severe water stress, and this number is expected to double by 2050 (Fact Sheet No. 38, 2021), and according to UNESCO, by 2030 the world will suffer from a 40% water shortage.

The World Bank has also warned that the MENA region is the most vulnerable to rising sea levels, especially the coastal regions of Libya, Tunisia, Egypt, Qatar, the Emirates, and Kuwait, and that these changes would expose tens of millions of people in the region to water shortages by 2025, which is one of the most important factors. It would put more pressure on groundwater, and the cultivated area would decrease. This will affect food security, in addition to the presence of population displacement (Tabash, 2019). The World Bank also warned that average temperatures in the Middle East and North Africa will increase by 6 degrees Celsius by 2050, which means that they may reach 55 or 56 degrees Celsius.

The Arab region suffers from multiple types of climate changes, including the year 2010, which was the worst in terms of high temperatures, during which record temperatures were recorded in 19 countries worldwide, including five Arab countries (Werner, 2012).

Personal Security

There is a close relationship between violence and human security through its strong impact on both freedom from fear and freedom from need. There is not only physical violence, but violence in its comprehensive sense, whether direct or indirect. Whatever the political, economic, or social considerations, violence is not just physical harm to individuals, but it is seen as a way to restrict individuals and limit their choices in their daily lives as well. According to the World Health Organization, violence is: "The intentional use of physical or bodily force, threatened or actual, against oneself, another person, or against a group or community, which results in or has a high probability of resulting in injury, death, or psychological harm, poor development, or deprivation" (Gender based violence as a human security issue, N.D.).

The dimension of personal security is one of the dimensions of human security in protecting individuals from wars and conflicts. Climate changes and the accompanying scarcity of resources and shrinking of cultivated areas have contributed to the emergence of a group of conflicts over limited resources, and one of the most prominent examples is Lake Chad, which is inhabited by more than 170 million people, which lost about 90% of its total area over the past six decades as a result of drought, which affected the lives of millions of residents of the region, which led to many conflicts between farmers and herders due to scarcity and limited resources. There are about 50 million people who lack the means of livelihood, in light of their main dependence on agricultural and grazing activities (The world is rising: climate changes are getting out of control, 2021). This situation has also contributed to the displacement of nearly 25 million people.

diseases associated with climate change, such as dengue fever and malaria. Air pollution resulting from climate change leads to the death of half a million children under the age of five annually, and 2,400 children die every day as a result of pneumonia, and it is expected that there will be 600 million children in the world by 2040 living in areas that suffer from water shortage compared to their actual needs (Change in the Environment and Climate: Climate Change and Environmental Degradation Undermine the Rights of Every Child, 2022).

Environmental Security

There is a relationship between the concepts of human and environmental security at the theoretical level, as both concepts have emerged within the academic review of the concept of traditional security. The post-Cold War period witnessed an academic debate about the nature and components of the concept of security, which attempted mainly to broaden and deepen its military concept. The goal of deepening the concept of security was to add individuals, the region, and the international system as units of analysis instead of the state. Later, the concept of security aimed at including issues of the economy, environment, and society, so that the concepts of environmental, social, and economic security were introduced. In this context, a group of security studies in the post-Cold War era tried to get rid of all the elements related to military matters, which are known as "strategic studies" to search for a new set of issues that affect the security of individuals and countries. These studies also tried to re-evaluate the assumptions of the realists and neorealists which dominated the debate about the concept of national security during the Cold War (Kim & Hyun, 2000).

Thus, if the concept of human security emerged within the framework of an attempt to deepen the traditional concept of security, interest in the concept of environmental security emerged in an attempt to expand the concept, in addition to the existence of a correlation at the applied level between the environmental and human dimensions.

Environmental security is defined as: "The measures taken or the policies put in place to protect and enhance the safety of external conditions that affect the life, development, and survival of an organism" (Environmental Security, N.D.)

Climate change constitutes one of the most important challenges affecting environmental security globally. The patterns, areas, and degree of impact differ from one country to another according to many indicators. However, it is certain that there are various forms of influence, some direct and others indirect, which are no less important than their direct counterpart. Some indicators have only begun to emerge in recent years. According to the data of the National Snow and Ice Center, the amount of ice in the world recorded in January 2018 was the lowest level compared to the same month since 1981, as the monthly rate of ice extension in the Arctic recorded was approximately 13 million square kilometers, which is about 1.36 million square kilometers less than the average for the years 1981-2010, and 110 thousand square kilometers less than

bioenergy production in the United States, Europe, and Brazil.

Health Security

Climate changes have an impact on human health in more than one way. It can be noted that the number of deaths and diseases increased as a result of severe weather phenomena. The deaths we witness annually are a result of the sharp rise in temperatures, floods. In addition we are witnessing the spread of many diseases associated with climate change, especially within societies that are more vulnerable to the impact of these changes, as well as in more vulnerable groups, especially children.

According to data from the European Observatory for Climate and Health, over the past two decades the global death rate resulting from high temperatures has doubled, especially among people over 65 years of age, to reach 300,000 cases in 2018. According to NASA, the regions most affected as a result of rising temperatures by 2050 are: South Asia, the Arabian Gulf, and the Red Sea, and by 2070 these regions will include eastern China and parts of Southeast Asia and Brazil (Hammelehle, 2022). According to the Global Climate Risk Index 2021, during the period from 2000 to 2019, more than 475 thousand people lost their lives as a result of accidents related to climate change (Eckstein, Kunzel & Schafer, 2001).

In addition to the high temperatures and the associated deaths from heat stress, there are the deaths caused by floods, which claim thousands of lives every year. According to the annual report of ***The Lancet*** magazine, during the first half of 2020, 84 disasters resulting from floods, storms, torrents and drought affected about 51.6 million people across the world, at a time when the world was suffering from the repercussions of the Covid pandemic (a report warns of the impact of climate change on health, 2021) and in the summer of 2022, 1100 people were killed in Pakistan alone as a result of flash floods (Hammelehle, 2022).

Projections indicate a worse scenario. According to the World Health Organization, 250,000 people are expected to lose their lives during the period from 2030 to 2050 as a result of heat stress, malnutrition, malaria, and diarrhea. It is also expected that the direct costs of these damages to the health of individuals by the year 2030 will range between 2-4 billion dollars annually. These are the losses that will affect the economies of countries and will also be reflected in the economic security of individuals.

Studies also indicate other types of effects associated with the spread of new viruses. As temperatures will rise over the coming decades, it is expected that large numbers of animals will move, and this will be accompanied by the transmission of viruses. In light of the significant increase in the number of viruses transmitted across species, the risk of transmission to humans and the spread of infectious diseases may increase (climate change may lead to the outbreak of the next pandemic, 2022).

According to UNICEF, children are the most vulnerable group and susceptible to diseases associated with climate change. According to the organization, children under the age of five bear about 90% of

this context, the World Bank estimates that if the world does not take serious steps in confronting climate change, this will lead to an additional 100 million people falling into poverty worldwide by 2030 (Fact Sheet No. 38, 2021).

Food Security

The link between food security and climate change is closely related, in light of the severe impact of climate change on water resources and forest fires, the decline in cultivated areas, damage to agricultural crops, as well as severe floods and storms, the spread of pests and diseases, and the repercussions of this food insecurity for individuals. The numbers clearly reveal this. According to the World Health Organization, 45% of deaths of children under the age of five are related to malnutrition (Hammelehle, 2022).

According to the World Food Program, the number of food insecure people in the world has more than doubled since 2019 as a result of the coronavirus outbreak, climate change, and conflicts. The program even described the year 2022 as a year of unprecedented hunger, as 828 million people in the world suffered from hunger, including 345 million people who suffered from acute hunger in 82 countries, in addition to 50 million people on the brink of starvation in 45 countries around the world. The World Food Program has identified four factors behind this, including climate shocks experienced by separate regions of the world, which affect crops and livelihoods.

During 2021, an additional 30 million people from low-income countries will become food insecure as a result of severe climate changes.

Geographically, the World Bank indicates that about 80% of the world's population most at risk of food insecurity as a result of climate change live in sub-Saharan Africa and Southeast Asia. Farmers often live on the brink of poverty and high food prices have a major impact on consumers. Without serious action, it is expected that about 43 million people in Africa alone will fall below the poverty line by 2030 (What You Need to Know About Food Security and Climate Change, 2022).

The Horn of Africa, which is experiencing one of the worst droughts in decades, is experiencing also one of the most horrific hunger crises of the past 70 years with more than 37 million people facing acute hunger (Hammelehle, 2022).

According to the World Bank, part of the problem is related to the way food is produced today, which is responsible for a third of greenhouse gas emissions, second only to the energy sector (What You Need to Know About Food Security and Climate Change, 2022). That is, the method of food production itself is indirectly responsible for the current hunger crisis.

It should also be noted that some of the policies adopted to reduce the severity of climate change have negatively affected the food security of individuals. Thus, the shift from fossil fuels to biofuels has caused food crises. Some agricultural crops, including corn and sugar cane, are involved in ethanol production. In 2008, the world witnessed a food crisis, as 963 million people were at risk of hunger and lack of food as a result of the expansion of

different dimensions of their vulnerability to climate changes is evident in the overlap between them so much so that trying to minimize the repercussions of any of them may have an impact on the other. Below, we will present the seven dimensions of the concept of human security and the impact of climate change on each of them.

Economic Security

Some definitions of the concept of human security focused on the economic aspects of the concept, including the definition of Ramesh Thakur, who defines human security as referring "[…] to the quality of life of individuals in societies, and anything that reduces the quality of life of individuals, such as: geographical pressures or limited access to resources, which is considered a threat to the security of individuals. By contrast, anything that can improve the quality of life, achieve economic growth, and provide income for resources is considered an improvement in the quality of life" (Thakur, 2000).

According to the previous definition, economic threats to the security of individuals can be geographical pressures in addition to the limited access to resources. Climate changes have had a severe impact on water and economic resources, which affected the economies of countries as a result of the impact on their gross domestic product and then per capita share of it. This contributes to the harm of individuals and their loss of job opportunities, as well as the increase of poverty. In this context, there are many estimates. According to the Global Climate Risk Index for the year 2021, the global economy lost about $2.56 trillion during the period from 2000-2019 as a direct result of more than 11 severe weather events that occurred in different regions of the developed and developing world alike, with expectations that the volume of losses will double further, reaching between 140 to 300 billion dollars annually, and between 280 to 500 billion dollars annually by 2030 and 2050, respectively (Eckstein, Kunzel & Schafer, 2001).

Another study estimated the size of the decline in global economic output as a result of climate change at a range of 11 to 14%. This means losing $23 trillion annually by 2050 (Flavelle, 2021). These repercussions on the global economy will reflect negatively on the economic security of individuals in terms of their impact on their GDP, individual income levels, and inflation levels, which will lead to a threat to the economic security of individuals.

Another study estimated that fragile economies worldwide would lose about 13.1% and 33.1% of their GDP by 2050 and 2100, respectively, if countries adhere to their commitments under the Paris Agreement to limit the rate of increase in the planet's temperature to 1.5 degrees by 2100. In the event of non-compliance, these countries will lose 19.6% and 63.9% of their GDP by 2050 and 2100, respectively, as a result of a rise in the planet's temperature at a rate of up to 2.9 degrees Celsius by 2100 ("Lost & Damaged: A study of the economic impact of climate change on vulnerable countries, 2021").

These economic repercussions of climate change will have an inevitable impact on people falling into poverty. In

Thus, these studies aimed at reviewing the concept by focusing on the factors that contributed to its emergence and the nature of the relationship between it and the concept of national security and other similar ones, including sustainable development, human rights. I also discussed the factors that contributed to the emergence of the concept, while linking them to the changes in the security environment.

The second track is represented by the adoption the concept at the procedural level by declaring commitment to the concept of human security as a basis for internal or external policies. This approach was supported by the United Nations, the European Union, Canada and Japan. Some non-governmental organizations also adopted the concept of human security through commitment to achieve human security internally (the African Initiative for Human Security) as well as externally (the European Union, Japan, and Canada).

The first declaration of the United Nations on the concept of human security came through the Human Development Report of 1994. With this report the security of individuals became one of the most important priorities of the security agenda in the twenty-first century. The report predicted that the idea of human security, despite its simplicity, will revolutionize societies in the twenty-first century.

The report presented a set of justifications that constitute the main objective behind the introduction of the concept, especially in light of the introduction of a different approach to the concept of national security which states that human security can be achieved through early prevention rather than later intervention. A concept that relates to how individuals live in any society, and the extent of their freedom in exercising their choices (Human Development Report 1994, 1995).

The concept of the United Nations identified two aspects: freedom from fear and freedom from need. While the second component focuses on dealing with economic and social sources of threat – represented in the need to protect individuals from conditions of poverty and economic deprivation –the first part deals with the political dimensions of the concept of human security, and the protection of individuals from wars, armed conflicts, and violations of their basic rights. The report identified a list of seven threats to human security: economic security (protection from poverty), food security (the ability of individuals to access safe food), health security (protection from disease), and environmental security (protection from pollution and depletion of resources), personal security (security from persecution, torture, and war), community security (identity and cultural survival), and political security (protection from political persecution) (Human Development Report 1994, 1995).

Climate Change and Its Repercussions on Human Security

The seven dimensions identified by the Human Development Report constitute a comprehensive framework for the various dimensions of the concept. The figures reveal that climate changes have had varying repercussions on all its dimensions. The importance of identifying the

individuals with real possibilities to live in peace, dignity, and human security, and – if viewed from this angle – this will enhance state security but does not replace it" (Ogata, 2003).

According to these definitions, what matters is not the existence of the sources of threat to the security of individuals, but rather the extent to which there are appropriate capabilities to confront them. On this basis, achieving human security does not lie in the absence of sources of threat to the security of individuals, but rather in the availability of the appropriate ability to confront them.

There is a group of studies that provided very broad definitions of the concept, including by Marlies Glasius & Mary Kaldor that "the idea of human security is an attempt to understand the nature of changes in security issues, as it is based on the idea that the security of one individual, group, or nation lies in the decisions of others… And these policies and institutions must find new mechanisms to protect individuals and groups" (Glasius & Kaldor, 2005).

There is also the definition of Mahbub Ul-Haq, who believes that: "Human security is the security of mankind instead of land security, and the security of individuals instead of nations, and security through development and not through weapons, and it is the security of individuals everywhere in their homes and in their jobs" (Ul-Haq, 1999).

It is also possible to refer to Laura Reed & Majid Tehranian's definition that: "Human security requires a reconsideration of the security aspects by focusing on the survival of individuals rather than the physical security of the state... It consists of ten dimensions: physical security, psychological security, gender security, social security, economic security, cultural security, media security, environmental security, national security, and global security" (Reed & Tehranian, 1999).

In view of the dimensions identified by the definition, it includes all that affects the security of individuals, including global security and national security, as the threat of any of them necessarily affects the security of individuals, so it is not possible to achieve the security of individuals in isolation from achieving state security as well as global security.

Amitav Acharya believes that: "Human security consists of three dimensions: freedom from fear, freedom from need, and freedom from suffering in times of conflict" (Acharya, 2003).

There is also another set of definitions that focus on some aspects of the concept. There are definitions that focus on identifying the sources of threat to human security in violence only by considering the political dimension of the concept, while there are other definitions that deal with the economic dimension of the concept, and there is a third set of definitions which focus on its cultural dimension.

Among the definitions that can be referred to is Andrew Mack's one, he argued that "the main sources of threat to the security of individuals stem from conflicts within states and not between states…. These wars kill individuals more than organized crime" (Mack, 2002).

The Concept of Human Security: Definition and Dimensions

The concept of human security emerged from the need to integrate the human dimension into security studies. From this integration the concept of human security focused on the security of individuals within and across borders rather than on border security itself. The concept takes the individual as its basic unit in the analysis – the Security Referent – so that the focus of any security, economic, or political policy is to achieve the security of individuals, by taking into account the human dimensions of economic and political decisions, as well as working on institutional reform through reforming traditional security institutions and establishing new ones. Institutional reform is related to the creation of binding mechanisms towards the implementation of commitments related to the security of individuals.

The concept of human security was put forward in the post-Cold War era in two phases: the first is the development of the concept at the academic level through studies which presented it in an attempt to deepen the concept of realistic security, by adding individuals as units of analysis. In this way the well-being of individuals becomes the focus of global politics, a move that reflected the need for a large group of transformations to overcome the inappropriateness of the traditional approach to security in dealing with the depth of the dangers facing individuals. The twenty-first century requires a different approach that prioritizes the security of individuals in order to achieve global security. These studies focused on discussing the patterns and sources of threat to human security in the twenty-first century. The concept of human security differs from the concepts of realistic, comprehensive, and cooperative security because it takes the individual as a unit of analysis, as well as discussing the relationship between the concept of human security and other concepts such as international humanitarian intervention, human development, good governance In addition, they propose the concept of human security as a guide for decision-makers when formulating security policies, by focusing on the human dimensions of political, economic, and security decisions.

There are several definitions on human security. Some researchers focused on defining the concept of human security through linking it to the available capabilities. Among those definitions are those by Sadako Ogata and Kanti Bajpai. The latter defines the concept of human security as the concept referring: “to the sources of threat to the life and freedom of individuals and groups, compared to the capabilities available to confront these types of threat sources, as the sources of threat and capabilities vary in time and scope. At this point, it is not possible to set a specific definition of the concept that is valid for all groups and at all times” (Bajpai, 2004).

Sadako Ogata, on the other hand, believes that: “Achieving human security requires the inclusion of the excluded. It focuses on having enough confidence in as large a group of people as possible that can actually think about the next day, the next week, the next year... and then their empowerment is a matter of providing

of individuals, however, after nearly three decades the increasing developments related to climate change raise questions about the appropriateness of the human approach proposed since the mid-1990s, to provide solutions to environmental problems and determine the need to review the concept of human security itself. In 1994 the United Nations proposed a concept of human security based on seven dimensions. The paper aims to discuss the various impacts of climate change on each dimension to determine the extent of risk for each of them since they are closely related to the proposals presented to mitigate these repercussions, as well as the priorities for action.

This paper seeks to discuss the human cost of climate change by focusing first on the context in which the idea of human security was born and its association with climate change as one of the most important threats affecting the security of individuals. In the second section, the paper deals with the current and future repercussions of climate change on the various dimensions of human security. The paper concludes by discussing a set of proposed mechanisms related to human security as a framework for understanding climate threats.

The Human Dimensions of Climate Change

Dr. Khadija Arafa Egypt

Introduction

Between 2022 and 2023, the Arab region will host the two conferences of the parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change (COP 27 and COP 28). Although this edition of the convention is not the first of its kind, its particularity derives from the context of the timing in which it is held against the backdrop of increasing global interest in climate change, thus reflecting the severe repercussions associated with it now and in the future, which threaten the survival of humans on earth. These threats, which can be described as multidimensional, are: political, economic, social, and health threats. They can also be global and transnational threats, which require fairer and more rigorous international efforts, as well as adhering to the outcomes of those conferences.

The huge impacts of climate change on the security and survival of countries and individuals its becoming a "security" issue of high politics. This raises the question of the appropriateness of the traditional approach to security in dealing with environmental threats in light of the highly complex and overlapping nature of the threats associated with climate change and its spilling beyond state borders. This goes against a traditional concept of security based on the fact the threats to the state are external of a military nature, and that the state must protect the values and institutions within it.

The increasing human cost of climate change has drawn attention to its link with human security, both at the academic and practical levels. On the theoretical level, recent years have witnessed an academic interest in the relationship between climate change and human security by focusing on the different aspects of climate change that affect human life. International organizations have also begun to discuss the immediate and potential threats of climate change to various aspects of human life and the measures required to mitigate its effects.

In this context, the current paper seeks to discuss the repercussions of climate change on the various dimensions of human security – in an attempt to answer the following question: What are the parameters of impact and vulnerability between each of the concepts of human security and climate change? The concept of human security came into being in order to face the increasing challenges to the security

Abstract

This paper aimed at discussing the repercussions of climate change on various dimensions of human security, as identified by the 1994 Human Development Report in economic, food, health, environmental, personal, community, and political security. This report aimed at identifying the parameters of impact and vulnerability, the appropriateness of the human approach with the purpose of providing solutions to environmental problems. It also identified the parameters of overlapping effects between the different dimensions due to their close connection with the priorities of action.

This paper was concerned with defining the concept of human security, the context in which it emerged, the most prominent trends in defining it as well its different dimensions. In addition this study wanted to examine the repercussions of climate change on each of its seven dimensions now and in the future.

The paper concluded that successive developments reveal the extent of fragility and the risks affecting the security of individuals in all regions of the world, in the form of health, environmental or other challenges. One of the consequences of the overlapping of human security dimensions is health because climate change may push individuals into poverty. With the danger of ignoring the immaterial dimensions of human security related to cultural and human heritage, human security cannot be achieved by or for one group at the expense of the other. Likewise, focusing on the humanitarian aspects of climate change does not negate the close connection between national and human security. The absence of some aspects of human security had an impact on the security of states. For this reason it is important the development of appropriate legal frameworks dealing with the human repercussions of climate change. The paper stressed the importance of an accurate assessment of the human cost of all climate changes, that takes into account its cost and the overlap between the different dimensions of the concept when instituting policies to fight their consequences, without ignoring the mutual effects between national and human security.

Keywords: human security, climate change, human cost of climate change, national security, environmental security.

1

The Human Dimensions of Climate Change

Dr. Khadija Arafa - Egypt
Director of Strategic Issues Department
Information and Decision Support Center

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

Editorial Board

Prof. Saleh Hamad Al-Suhaibani	Former Secretary General of the Arab Red Crescent and Red Cross Organization
Prof. Mukesh Kapila, CBE	Professor of Global Health and Humanitarian Affairs, Manchester University
Prof. Ghada Abdurrahman Al-Turif	Professor of Sociology at Princess Nourah Bint Abdul Rahman University
Prof. Mitchell Belfer	Founder and President of the Europe-Gulf Information Center
Prof. Musaed Rashed Al-Enezi	Director of the Legal Dept., Kuwait Red Crescent Society International Law Mandated Professor, Kuwait University
Eng. Makki Hamid	Planning and Development Affairs Advisor and Director of Information and Research Department. King Salman Humanitarian Aid and Relief Centre

Deposit Number in King Fahd National Library
1675/1441 Dated 4/2/1441 ISSN 1658 - 8398
Media Clearance: 267/1443

Publisher

دار الفيصل الثقافية
Al Faisal Cultural House

Director General
Dr. Habbas Raja Al-Harbi

Editorial Director
Muhannad Ahmad Al-Saho

Editor
Dr. Maria Rita Corticelli

Editorial Secretary
Rakan Al-Ahmed

Head of Design Department
Yanal Isaac

Design
Subhan Ghani

Translation
Prof. Musa Al-Halool

Telephone: (+966) 114555504 Ext: 401
Email: Journal@ksrelief.org

Publication Guidelines

When submitting research for publication, the following shall be observed:

1) The research shall meet the scope of the journal.
2) The research shall not be previously published or submitted to any other party for publication.
3) An abstract of maximum (250) words, including keywords, shall be submitted.
4) The research shall be of minimum (4000) words and maximum (7000) words.
5) The best practice shall be of minimum (1500) words and maximum (3500) words.
6) According to the APA 6th style, the in-text reference shall be in the format (author, date). When directly quoting from a text you must include a page number in the citation.
7) The reference list should be ordered alphabetically by author and then chronologically by year of publication, according to the APA 6th style.
8) All illustrations, if there, should be of high resolution.
9) The research shall be submitted in a (Word file) format, with the researcher's CV.
10) All research papers shall be submitted to Journal@ksrelief.org

Facts and opinions in articles published on *The International Journal of Humanitarian Studies* are solely the personal opinions of respective authors. Authors are responsible for all contents in their article(s) including accuracy of the facts, statements, citing resources, and so on.

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

The International Journal of Humanitarian Studies

A Peer-Reviewed Journal Issued Every Four Months by the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center | Issue (9) January 2023 | Jumada II 1444

Supervisor General

His Excellency Dr. Abdullah Bin Abdulaziz Al-Rabeeah

Counselor at the Royal Court and Supervisor General of the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center

Editor In-Chief

Dr. Aqeel Bin Jamaan Al-Ghamdi

Assistant Supervisor General of the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center for Planning and Development Affairs

Contents

The Human Dimensions of Climate Change	Dr. Khadija Arafa	3
Social Responsibility of African Private University towards Disasters and Crises The Case of Sudan	Dr. Khalid Mohammed Daffalla	23
Articles Published on Refugees and Displaced People Bibliographic Analysis for Articles Published During 2000 – 2020	Dr. Ahmad Mousa Badawi	49
Reality of Migration Policies in Maghreb Countries Analytical Study	Dr. Rasheed Buobeid	75
Establishing Transitional Justice Mechanisms in Post-conflict Societies Theoretical Issues and Implementation Challenges	Dr. Al-Hussein Al-Awaimer	95

Contact Address

The International Journal of Humanitarian Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Kingdom of Saudi Arabia - Fax: 4647851
E-mail: Journal@ksrelief.org

The International Journal of
Humanitarian Studies

A Peer-Reviewed Journal Issued Every Four Months by the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center

نحـــو إنســـانية بلا حـــدود
Towards an Unrestricted Humanity

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

The Human Dimensions of Climate Change

Social Responsibility of African Private University towards Disasters and Crises
The Case of Sudan

Articles Published on Refugees and Displaced People
Bibliographic Analysis for Articles Published During 2000 – 2020

Reality of Migration Policies in Maghreb Countries
Analytical Study

Establishing Transitional Justice Mechanisms in Post-conflict Societies
Theoretical Issues and Implementation Challenges

Issue (9) January 2023 | Jumada II 1444